بنك برقان
BURGAN BANK

التقرير السنوي 2025

نواصل التقدم بثقة

حضرة صاحب السمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

صباح خالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

جدول المحتويات

01 الاستعراض الاستراتيجي

لمحة موجزة	10
نبذة عن البنك	12
الانتشار الإقليمي	14
مسيرة حافلة بالتقدم	16
2025 في منظور استراتيجي	18
كلمة رئيس مجلس الإدارة	20
نظرة عامة على السوق	24
كلمة رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان	32
نموذج أعمالنا	38
استراتيجية أعمالنا	40
الاستراتيجية...واقع يتحقق	42
التواصل مع أصحاب المصلحة	48
الاستعراض المالي للمجموعة	50
استراتيجية الاستدامة	56
المواهب والثقافة	62

02 استعراض الأداء

بنك برقان الكويت	68
بنك برقان تركيا	70
بنك الخليج الجزائر	72
بنك تونس العالمي	74
بنك الخليج المتحد	76
إدارة المخاطر	78

03 حوكمة الشركات

أعضاء مجلس الإدارة	84
الإدارة التنفيذية	88
تقرير الحوكمة	94

04 البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية	110
إدارة مخاطر السيولة	146
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	151
بيان المركز المالي المجمع	155
بيان الدخل المجمع	156
بيان الدخل الشامل المجمع	157
بيان التغييرات في حقوق المساهمين المجمع	158
بيان التدفقات النقدية المجمع	160
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	161

يُرجى الرجوع
إلى تقرير الاستدامة الخاص بنا.

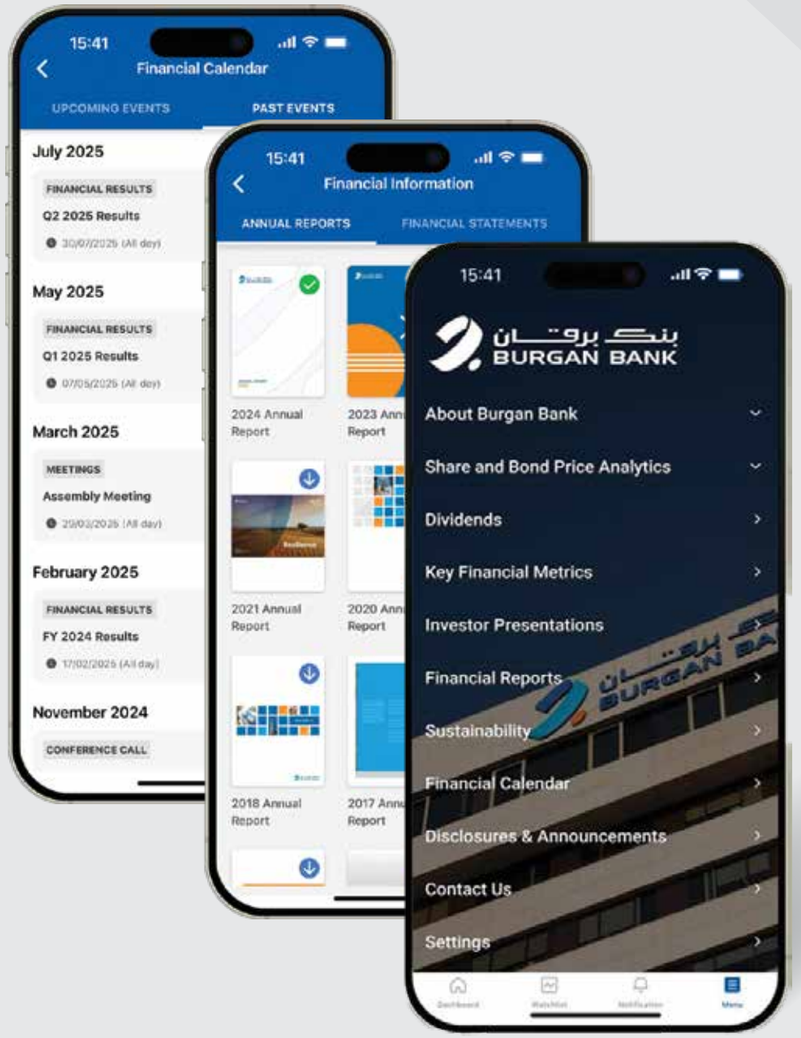

تطبيق علاقات المستثمرين

يوفّر لك تطبيق علاقات المستثمرين الذي أطلقناه مؤخرًا أحدث المستجدات المالية بسهولة وفي متناول يدك، بدءًا من أسعار الأسهم والبيانات الصحفية، وصولًا إلى النتائج المالية الكاملة ومكتبة الوثائق الشاملة لنا. كما يتيح التطبيق إنشاء قوائم متابعة قابلة للتخصيص، وإشعارات ذكية، وخدمة تتبع لحظي، مما يمكّن المستثمرين من مراقبة استثماراتهم بسهولة والبقاء على اطلاع دائم بكل المستجدات.

التطبيق متاح للتنزيل عبر متجر App Store لنظام iOS وجوجل بلاي لأندرويد.

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

01 الاستعراض الاستراتيجي

لمحة موجزة 10
نبذة عن البنك 12
الانتشار الإقليمي 14
مسيرة حافلة بالتقدم 16
2025 في منظور استراتيجي 18
كلمة رئيس مجلس الإدارة 20
نظرة عامة على السوق 24
كلمة رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان 32
نموذج أعمالنا 38
استراتيجية أعمالنا 40
الاستراتيجية...واقع يتحقق 42
التواصل مع أصحاب المصلحة 48
الاستعراض المالي للمجموعة 50
استراتيجية الاستدامة 56
المواهب والثقافة 62

الاستعراض الاستراتيجي

لمحة موجزة

بنك تقليدي رائد في الكويت يتمتع بحضور واسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

2.1 مليون
العملاء

4.2 ألف
الموظفون

126
الفروع

283
أجهزة الصراف الآلي

9.1 مليار
إجمالي الأصول
(دينار كويتي)

%2.3
صافي هامش الفائدة

268 مليون
الإيرادات (دينار كويتي)

%1.9
نسبة القروض المتعثرة

47 مليون
صافي الدخل* (دينار كويتي)

6 فلس
توزيعات أرباح نقدية للسهم الواحد

البيانات المالية المجمعة لمجموعة بنك برقان

* صافي الدخل العائد لمساهمي البنك

الاستعراض الاستراتيجي

نبذة عن البنك

الرؤية

أن نكون البنك الأكثر حداثة وتقدماً في الكويت، مدفوعاً موظفينا وعملائنا ومجتمعنا.

المهمة

- تقديم تجربة عملاء استثنائية
- الريادة في الابتكار
- توفير بيئة العمل المفضلة
- الاستثمار في المجتمع
- استغلال الفرص للازدهار بمساهمينا

القيم

- المسؤولية
- الشفافية
- العمل الجماعي
- الشغف

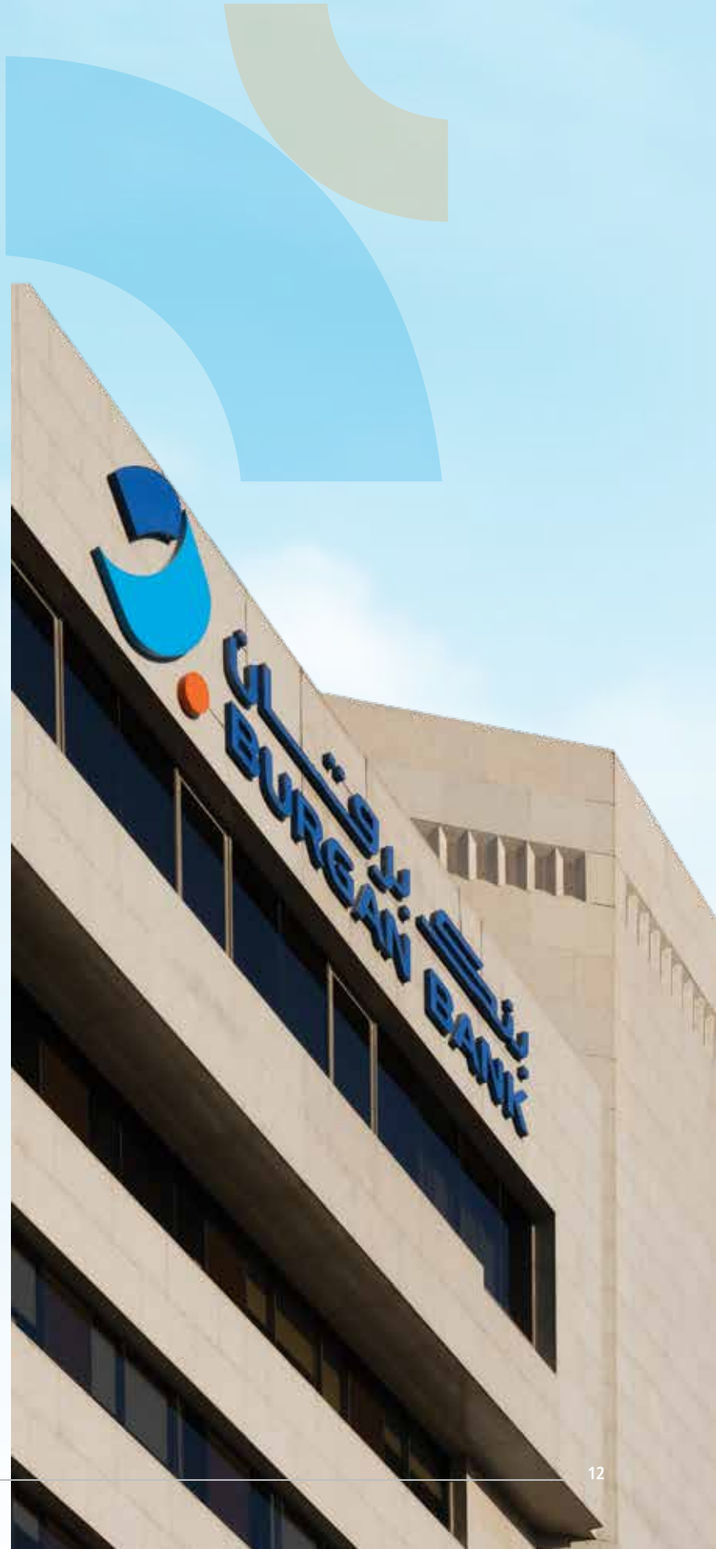

المساهمون

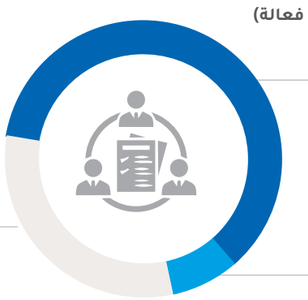

الجوائز

جائزة "براندون هول" الذهبية للتميّز لأفضل إستراتيجية تعليمية

جائزة "أفضل خدمات عملاء" ضمن جوائز ميد للتميّز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جائزة النخبة لـ "تقدير الجودة" العالمية المرموقة من جي بي مورغان

جائزة الأعلى نمواً بفئته في البطاقات المميزة في الكويت من فيزا

جوائز جلوبال برانذز - جائزة أفضل بنك رقمي تركيا

جائزة ستيفي البرونزية لأفضل حملة اتصال وعلاقات عامة للعام

التصنيفات

التصنيفات الائتمانية

A
FitchRatings

Baa1
Moody's

+BBB
S&P Global

+A
CAPITAL intelligence

تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BB
MSCI

الاستعراض الاستراتيجي

الانتشار الإقليمي

المقر الرئيسي لبنك برقان الكويت وكامكو إنفست
الشركات التابعة الرئيسية
شبكة كامكو إنفست

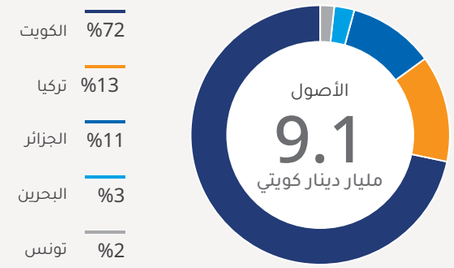

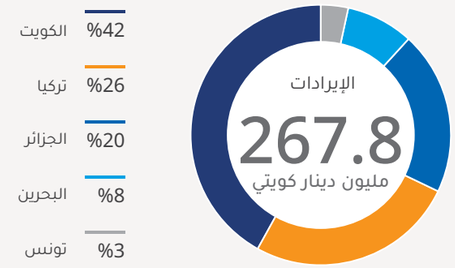

	بنك برقان الكويت	بنك برقان تركيا	بنك الخليج الجزائر	بنك تونس العالمي	بنك الخليج المتحد*
العملاء	132,853	1,676,644	281,034	1,386	45,136
الموظفون	1,109	1,515	1,094	133	326
الفروع	29	28	66	3	-
أجهزة الصراف الآلي	156	22	105	-	-

*تمثل الأرقام بيانات بنك الخليج المتحد على أساس مستقل وكامكو إنفست

الاستعراض الاستراتيجي

مسيرة حافلة بالتقدم

1977
تأسس بنك برقان كشركة مساهمة عامة كويتية وكانت غالبية أسهمها مملوكة للحكومة الكويتية

1984
الإدراج بسوق الكويت للأوراق المالية (حاليًا بورصة الكويت)

1997
الخصخصة - حكومة الكويت تبيع حصتها البالغة 61.0%؛ وشركة مشاريع الكويت (كيبكو) تستحوذ على حصة مسيطرة

2007
أصبح البنك شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت (كيبكو)

2008-09
توسّع إقليميًا من خلال الاستحواذ على حصص في البنك الأردني الكويتي وبنك الخليج الجزائر ومصرف بغداد

2010
زيادة رأس المال بقيمة 100.8 مليون دينار كويتي عبر إصدار حقوق الملكية بسعر 280 فلسًا للسهم الواحد، إلى جانب الاستحواذ على حصة بنسبة 86.7% في بنك تونس العالمي

2012
الاستحواذ على حصة نسبتها 99.3% في ملكية بنك برقان تركيا (المعروف سابقًا باسم Eurobank Tekfen)

2014
زيادة رأس المال بقيمة 102.6 مليون دينار كويتي عبر إصدار حقوق الملكية بسعر 475 فلسًا للسهم الواحد

2015
بيع كامل حصة برقان البالغة 51.2% في البنك الأردني الكويتي

2018
زيادة رأس المال بقيمة 62.5 مليون دينار كويتي عبر إصدار حقوق الملكية بسعر 260 فلسًا للسهم الواحد

2021
زيادة رأس المال بقيمة 71.3 مليون دينار كويتي عبر إصدار حقوق الملكية بسعر 190 فلسًا للسهم الواحد

2023
بيع حصة البنك بنسبة 51.8% في مصرف بغداد وبيع جزئي لحصته 52% في بنك برقان تركيا

2024
إصدار أوراق مالية دائمة "سندات" ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 150 مليون دينار كويتي والحصول على كل الموافقات الرقابية المطلوبة للاستحواذ على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد - البحرين

2025

الاستعراض الاستراتيجي

2025 في منظور استراتيجي

إنشاء أول برنامج لشهادات الإيداع في الكويت، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي

- إطلاق برنامج شهادات إيداع بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، حيث منحته وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تصنيفاً ائتمانياً عند درجة «F1» في الكويت
- أداة تمويل قصيرة الأجل تم هيكلتها بالتعاون مع نخبة من الشركاء العالميين من الدرجة الأولى، حيث تولّى ميزوهو (Mizuho) دور المنظم الرئيسي
- يسهم البرنامج في تعزيز استراتيجية النمو، كما يوسع قاعدة المستثمرين، ويعمل على تنويع مصادر التمويل وتعزيز استقرار السيولة

إدراج البنك ضمن مؤشر FTSE4Good

- إدراج بنك برقان ضمن مؤشر FTSE4Good تقديرًا لمتانة ممارساته في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتزامه بالمعايير العالمية للاستدامة
- يُعد البنك واحدًا من بين خمس مؤسسات فقط في الكويت تحظى بهذا التصنيف المرموق
- يؤكد هذا الإدراج التقدم الملموس في مجالات الحوكمة، وممارسات العمل المصرفي المسؤول، و الأثر البيئي، ودعم تنمية المجتمع

المساهمة في تشكيل كفاءات الكويت المستقبلية

- تمكين الكفاءات الناشئة من خلال معسكر "Data Champion" التدريبي مع أكاديمية CODED
- توفير تجربة عملية ميدانية لطلبة "Academy X"
- إبرام شراكة استراتيجية مع الجامعة الأمريكية في الكويت لدفع عجلة الابتكار وتنمية المهارات والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035

استكمال الاستحواذ على بنك الخليج المتحد

- الاستحواذ على 100% من أسهم بنك الخليج المتحد بقيمة 190 مليون دولار أمريكي
- يعزّز هذا الاستحواذ تنويع مصادر الإيرادات وتركيز البنك على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار إعادة توزيع الأصول بشكل استراتيجي
- ويتيح الوصول إلى بنك الخليج المتحد وحصته البالغة 60% في كامكو إنفست، مما يعزّز عروض العملاء ويفتح آفاقًا واسعة للبيع المتقاطع والبيع المكمل وتحقيق أوجه التآزر

إصدار سندات دولية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي

- عودة ناجحة إلى أسواق الدين الدولية عبر إصدار سندات غير مضمونة من الشريحة الأولى لأجل خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي وبسعر فائدة قدره 4.875%
- فاق الاكتتاب حجم الإصدار بمعدل 3.8 أضعاف، مع إقبال قوي من مستثمرين عالميين من الشرق الأوسط وأوروبا/المملكة المتحدة وآسيا والولايات المتحدة
- يسهم الإصدار في تعزيز السيولة وتوسيع قاعدة مصادر التمويل، كما يدعم خطط النمو الإقليمي والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل

الموافقة على زيادة رأس المال المصرح به خلال الجمعية العامة غير العادية الثامنة والثلاثين

- موافقة المساهمين على زيادة رأس المال المصرح به من 400 مليون دينار كويتي إلى 600 مليون دينار كويتي، بما يعزّز القدرة على دعم النمو المستقبلي
- تفويض مجلس الإدارة بإدارة أي إصدارات رأسمالية مستقبلية بموجب الإطار المعدل

التحول الرقمي: الارتقاء بالخدمات المصرفية عبر الابتكار

- **إطلاق خدمة SoftPOS**، وهي حل دفع رقمي جديد يمكّن الشركات من قبول المدفوعات مباشرة عبر الهواتف الذكية
- **تقديم خدمة Click to Pay بالتعاون مع Visa**، ليكون بنك برقان أول بنك في الكويت يوفر تجربة دفع إلكتروني سلسة بنقرة واحدة
- **إطلاق منصة خدمات التمويل التجاري الرقمي "Digital Trade Finance"** - لتبسيط العمليات المصرفية للشركات عبر حلول أكثر ذكاءً وكفاءة
- **إطلاق تطبيق علاقات المستثمرين** L\على نظامي iOS وأندرويد، بما يتيح للمستثمرين الوصول الفوري إلى البيانات المالية والتقارير والتحديثات الخاصة بالفعاليات
- **تجديد شهادة ISO/IEC 20000-1:2018**، بما يؤكد التزام البنك بأعلى معايير إدارة خدمات تقنية المعلومات، وذلك انسجامًا مع استراتيجيته للتحول الرقمي

الاستعراض الاستراتيجي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

«شكّل عام 2025 محطةً بارزة في مسيرة البنك، حيث حققنا خلاله تقدمًا إستراتيجيًا ملموسًا. فقد عززنا أسسنا المؤسسية، واستثمرنا في القدرات المحورية، وواصلنا التزامنا الراسخ بتحقيق قيمة مستدامة لعملائنا، وموظفينا، ومساهمينا، ومجتمعاتنا. ومن خلال مواءمة رسالتنا مع الريحية المستدامة، فإننا نعمل على توليد قيمة طويلة الأجل ونهيئ البنك للمرحلة التالية من مسيرة نموه».

السادة المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجموعة بنك برقان للسنة المالية 2025. ويعكس هذا العام تنفيذًا منضبطًا، وتحولًا مدروسًا، وتقدمًا متوازنًا، في إطار مسيرتنا المستمرة لبناء مؤسسة مصرفية مرنة، مؤهلة للمستقبل، وقادرة على مواكبة التغيرات. ويظل الالتزام الراسخ بأطر الحوكمة والامتثال في صميم هذه المسيرة، بما يضمن أن يكون نموّنا مستدامًا، ومدارًا بمسؤولية، ومهيأً لإحداث تأثير دائم.

المنظور الاقتصادي العالمي والإقليمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 نموًا بوتيرة معتدلة، مدعومًا باستمرار الطلب، وذلك على الرغم من التوترات التجارية، واضطرابات سلاسل الإمداد، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات. وقد ساهم ارتفاع الرسوم الجمركية وتطور العلاقات التجارية في زيادة تقلبات الأسواق، في حين أدى تراجع معدلات التضخم إلى قيام البنوك المركزية الرئيسية، بما فيها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بخفض أسعار الفائدة. وقد ساعدت هذه الإجراءات في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الطلب على الائتمان، إلا أن وتيرة النمو بقيت غير متوازنة، فيما استمرت المخاطر الجيوسياسية في فرض تحديات على عمليات العمل المصرفي الدولية.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فظلت المرونة سمة مميزة على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية، فبينما استمرت ديناميكيات أسعار النفط مؤثرة في الأوضاع المالية والخارجية، حافظت الإصلاحات الهيكلية وجهود التنويع الاقتصادي - لا سيما في قطاعات الخدمات والسياحة واللوجستيات والخدمات المالية - على وتيرة النمو الاقتصادي. كما دعمت أجندات التنمية الاستراتيجية والتدابير المالية الموجهة نمو القطاع الخاص وعززت من الاستقرار الإقليمي، مما يبرز التحول المستمر نحو اقتصاد أكثر توازناً وتنوعاً.

المشهد الاقتصادي في الكويت

عاد الاقتصاد الكويتي إلى مسار النمو الإيجابي خلال عام 2025، مع تسجيل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يُقدَّر بنحو 2.6%، مدفوعًا بارتفاع مستويات الإنتاج النفطي والأداء القوي للقطاع غير النفطي. وظلت ثقة المستثمرين قوية، مدعومة بإدارة مالية حصيفة واستمرار إصلاحات هيكلية. كما شهد نشاط القطاع الخاص تحسنًا ملحوظًا، الأمر الذي أسهم في تعزيز التفاعل الاقتصادي المحلي وترسيخ بيئة اقتصادية مستقرة.

وقد عززت التطورات التشريعية من مرونة الاقتصاد الكويتي وجاذبيته الاستثمارية. وتم إقرار قانون جديد للاقتراض العام يحدّد سقف الدين عند 30 مليار دينار كويتي، ويضع إطارًا تمويليًا طويل الأجل بآجال استحقاق تصل إلى 50 عامًا، ما يعزز المرونة المالية ويفتح المجال مجددًا أمام الوصول إلى أسواق الدين المحلية والدولية. كذلك، قامت الكويت بتطبيق ضريبة تكميلية محلية بنسبة 15%، تماشيًا مع قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما يدعم استدامة الإيرادات مع الحفاظ على القدرة التنافسية للاستثمار. ومن المتوقع أن تسهم إصلاحات القطاع العقاري والاستثماري، إلى جانب المقترحات المتعلقة بتمويل الإسكان، في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل العقاري، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، ودعم نمو مستدام في سوق العقارات.

وظل القطاع المصرفي يتمتع بالقوة والمتانة، مدعومًا باحتياطيات رأسمالية قوية ومستويات سيولة وافرة، إلى جانب ممارسات منضبطة لإدارة المخاطر وانخفاض نسب القروض المتعثرة. ومع تموضعه للاستفادة من الإصلاحات المالية والتنظيمية والضريبية، يواصل القطاع المصرفي أداء دوره الحيوي في توفير الوساطة المالية المستقرة لعملائه من الشركات والأفراد، بما يدعم مسيرة الانتعاش الاقتصادي المستمر في الكويت.

القوة والانضباط والأداء المرن

كان عام 2025 عامًا اتسم بالتقدم المتواصل والتنفيذ المنضبط للأولويات الاستراتيجية لبنك برقان، وذلك في ظل مشهد مالي عالمي ديناميكي. وقد حقق البنك أداءً ماليًا ثابتًا، يعكس متانة نموذج أعماله، وقوة إطار إدارة المخاطر لديه، وتركيزه الراسخ على تحقيق نمو مستدام.

وقد تحوّلت مبادراتنا الاستراتيجية التي نفذها البنك خلال العام إلى نتائج ملموسة عبر مؤشرات مالية وتشغيلية رئيسية، حيث توسعت الميزانية العمومية لبنك برقان لتصل إلى 9.1 مليار دينار كويتي (+12% على أساس سنوي)، مدعومة بمستويات قوية من رأس المال والسيولة. كما بلغ إجمالي الإيرادات 267.8 مليون دينار كويتي (+17% على أساس سنوي). في حين استقر صافي الدخل (حصة بنك برقان) عند 46.5 مليون دينار كويتي، مع تحقيق ربحية للسهم الواحد قدرها 9.4 فلس. وظلت القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة، بما يعكس جودة محفظتنا الائتمانية وفعالية ممارسات الإقراض المنضبطة التي نتبعها.

وقد مكّن المركز المالي القوي للبنك ومرونته التشغيلية من مواصلة الاستثمار في أولوياته الاستراتيجية، إلى جانب توفير المرونة اللازمة لاغتنام فرص النمو الواعد. كما حافظ البنك على تصنيفه الائتماني ضمن فئة الدرجة الاستثمارية مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة. وتقديراً لأداء البنك القوي ومركزه الرأسمالي المتين، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية قدرها 6 فلس للسهم الواحد، بالإضافة إلى 5% أسهم منحة، وذلك خاضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. وتعكس هذه التوصية ثقتنا المستمرة بالقوة المالية لبنك برقان، كما تؤكد التزامنا الراسخ بتقديم قيمة مستدامة لمساهمينا.

«واصل البنك الحفاظ على وتيرة نمو إيجابي عبر أنشطته الأساسية، وتعميق أثرنا في القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد الأداء التشغيلي.

الاستعراض الاستراتيجي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تنفيذ استراتيجيتنا بتركيز ودقة

في عام 2025، أحرزنا تقدمًا ملموسًا في دفع رؤيتنا الاستراتيجية قدمًا، بما عزّز مكانتنا القيادية في دولة الكويت، إلى جانب مواصلة السعي لتحقيق نمو مستدام عبر عملياتنا الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. وبينما يظل التنويع الإقليمي عنصرًا مهمًا ضمن نهجنا الاستراتيجي، فإن تركيزنا الأساسي لا يزال منصبًا على الاستثمار في سوقنا الرئيسي - الكويت، وتوسيع نطاق أعمالنا فيه.

وقد حقق البنك وتيرة قوية للنمو عبر جميع خطوط الأعمال الرئيسية في الكويت، حيث قمنا بتوسيع وتنويع محفظة عملائنا من الشركات، كما عززنا حصتنا في سوق الخدمات المصرفية للأفراد من خلال عروض مبتكرة، إلى جانب تطوير حلول الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لتقديم خدمات مخصصة ذات قيمة مضافة، واستندت هذه الإنجازات إلى مستويات قوية من السيولة، وإدارة منضبطة للمخاطر، إلى جانب ملاحظات إيجابية ومتواصلة من عملائنا، مما يؤكد قوة نهجنا المرتكز على العميل، ويزيد من قدرة البنك التنافسية في سوقه المحلي، وعلى صعيد عملياتنا الدولية، انتهجنا استراتيجية نمو حذرة ومدروسة بعناية.

ومن أبرز الانجازات التي شهدها عام 2025 هو نجاح بنك برقان في إصدار سندات دولية غير مضمونة من الشريحة الأولى لأجل خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، حيث حظي الإصدار بطلب استثماري استثنائي وتسعير جذاب للغاية، ويؤكد هذا الإنجاز الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون العالميون لاستراتيجية بنك برقان، ومتانة مركزه المالي، وسمعته في الأسواق، كما يعزز هذا الإصدار تنويع مصادر تمويلنا، ويدعم السيولة طويلة الأجل، ويوفر قاعدة صلبة لدعم طموحات النمو في الكويت وعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

وشكّل الاستحواذ على بنك الخليج المتحد، إضافة إلى حصته البالغة 60% في شركة كامكو إنفست، إنجازًا استراتيجيًا بارزًا خلال عام 2025، إذ يعزز هذا الاستحواذ حضورنا في السوق، كما يثري عروضنا المقدمة للعملاء في الكويت من خلال حلول تكاملية ذات بعد استراتيجي. وعقب إتمام الصفقة، تسير عملية الدمج بسلاسة، حيث تم تشكيل مجلس إدارة جديد لبنك الخليج المتحد، وتعزيز هيكل رأس المال، إلى جانب سداد التمويلات

«نحن نبني بنكاً مؤهلاً لمواجهة تحديات المستقبل، يتسم بالمرونة وقابلية التوسع، ومصممًا لدفع عجلة الابتكار. ومن خلال استثمارات استراتيجية في المنصات المتكاملة والبنية التحتية الرقمية، فإننا نعزز قدرتنا على خدمة عملائنا بسرعة أكبر، ورؤى أعمق، وتجارب أكثر تخصيصًا»

مرتفعة التكلفة. وقد بدأت أوجه التآزر المبكرة - لا سيما مع كامكو إنفست - في الظهور، مما يعزز قدراتنا في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة والأفراد، والاستثمار، والخزانة، وإدارة الثروات. ويُرسخ مكانة بنك برقان كمزود شامل ومتكامل للحلول المالية في الكويت.

ويعكس هذا الاستحواذ نهجنا الاستراتيجي الأوسع القائم على إعادة تخصيص الأصول بصورة منضبطة ودمجها بشكل مدروس، بما يضمن مواءمة مبادرات النمو مع تحسين هيكل المحفظة، وتحقيق أوجه التآزر، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل. ومن خلال دمج أعمال تكاملية مثل كامكو إنفست، نعمل على تسريع وتيرة النمو، وفي الوقت ذاته نواصل تعزيز نقاط القوة الأساسية لدينا، بما يضمن أن تدفع كل مبادرة تقدمًا حقيقيًا نحو تحقيق أهدافنا طويلة الأجل.

ولا يزال التحول الرقمي يشكّل ركيزة أساسية في استراتيجيتنا، لما له من دور في رفع الكفاءة، وتعزيز الابتكار، وتحسين تجربة العملاء. وقد قام البنك باستثمارات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك تطوير منصتنا المصرفية الأساسية الجديدة في الكويت، إلى جانب التطور المستمر لعلامتنا المصرفية الرقمية "ON" في تركيا. وقد أسهمت هذه المبادرات في تعزيز القدرات الرقمية لبنك برقان، كما عززت مستويات الشفافية والتفاعل مع العملاء. وقد صُممت كل مبادرة لتقديم قيمة ملموسة، مع التركيز على المرونة التشغيلية، وبروتوكولات أمنية متقدمة، وابتكار يضع العميل في صميم الاهتمام عبر جميع مجالات الأعمال.

ومن خلال هذه المبادرات المتكاملة - التي تشمل تعزيز أعمالنا في الكويت، وإعادة توزيع الأصول ودمجها بصورة استراتيجية، وتنويع قنوات التمويل، وتبني التحول الرقمي - يتمتع بنك برقان بموقع قوي يؤهله لتحقيق نمو مستدام، وخلق قيمة طويلة الأمد لمساهميه، إلى جانب ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة، مستقبلية، ومبتكرة.

تطوير المواهب الكويتية، ودفع القوة المؤسسية

يواصل بنك برقان التزامه الراسخ بتطوير الكفاءات المتميزة واستقطابها والاحتفاظ بها، إذ حافظ البنك على واحدة من أعلى نسب التوطين في القطاع بلغت 83.8%، متجاوزًا بذلك المتطلبات التنظيمية بشكل ملحوظ. كما شكّل المواطنون الكويتيون ما نسبته 94% من إجمالي التعيينات خلال العام، و80% من الترقيات، بما يعكس التزام البنك بتأهيل وتطوير الكفاءات الوطنية. وقد حظيت هذه الجهود بتقدير من الهيئة العامة للقوى العاملة، نظير تحقيق معدلات مرتفعة في توطين الوظائف.

وواصل البنك الاستثمار في استمرارية القيادة وبناء القدرات من خلال برامجه الرائدة، بما في ذلك برنامج «رؤية»، إلى جانب إطلاق مبادرات جديدة مثل «Coaching Hub 2025»، وقد شهدت أنشطة التدريب نموًا ملحوظًا مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ متوسط ساعات التدريب 65 ساعة لكل موظف. كما نُوّجت هذه الجهود بحصول البنك على جائزة براندون هول الذهبية للتميّز عن فئة «أفضل استراتيجية للتعلم».

تكمن قوة بنك برقان في كوادره البشرية. ومن خلال الاستثمار المُوجَّه في تنمية المواهب، وتعزيز القدرات القيادية، والارتقاء ببيئة العمل ورفاه الموظفين، نواصل بناء مؤسسة مرنة وعالية الأداء، قادرة على مواكبة المتغيرات وجاهزة لقيادة المستقبل بثقة واقتدار.

ولا تزال مشاركة الموظفين ورفاهيتهم في صميم استراتيجيتنا للموارد البشرية، انطلاقًا من إيماننا بأن كوادرنا تمثل المحرك الأساسي لتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وفي هذا السياق، حازت العمليات الرئيسية لبنك برقان في الكويت، وكذلك شركتنا التابعة في تركيا، على شهادة «أفضل بيئة عمل» (Great Place to Work)، وهو تقدير يعكس قوة ثقافتنا المؤسسية ويؤكد التزامنا ببناء قوى عاملة متفاعلة وعالية الأداء عبر جميع الأسواق. كما تدعم السياسات الوظيفية التقدمية - بما في ذلك ترتيبات العمل المرنة وتعزيز مزايا الإجازات - تحقيق توازن صحي بين الحياة المهنية والشخصية، في حين تسهم المبادرات الموجهة في مجالات القيادة القائمة على القيم، والمواءمة الثقافية، وتطوير المواهب في تعزيز التماسك المؤسسي، وتحفيز الأداء المتميز، وترسيخ مكانة بنك برقان كجهة عمل مفضلة في المنطقة.

دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كأساس للمستقبل

تظل الاستدامة ركيزة أساسية من استراتيجية بنك برقان طويلة الأمد. وفي عام 2025، شكّل انضمام البنك في سلسلة مؤشر FTSE4Good محطة بارزة في مسيرته، إذ يعكس هذا الإنجاز مدى مواءمة ممارساتنا مع المعايير الدولية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتدعم جهودنا البيئية طموح الكويت بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة لإزالة الكربون، إلى جانب دمج المخاطر المرتبطة بتغير المناخ ضمن قرارات الإقراض والاستثمار والعمليات التشغيلية.

«إن الاستدامة ليست مجرد مبادرة، بل تمثل عنصرًا جوهريًا في نموذج خلق القيمة لدينا. ومن خلال دمج الإشراف البيئي، والحوكمة الرشيدة، والمسؤولية الاجتماعية في عملياتنا، فإننا نعمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كل جانب من جوانب أعمالنا».

وتواصل المسؤولية الاجتماعية توجيه نهجنا المؤسسي، حيث أطلق البنك مبادرات نوعية تُعنى بتعزيز رفاهية الموظفين، وحماية العملاء، ودعم الشمول المالي، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وذلك عبر برامج الصحة والتعليم وتمكين الشباب وحماية البيئة. وفي الوقت ذاته، تشكّل الحوكمة الرشيدة الأساس الذي تستند إليه جميع مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إذ بادر مجلس الإدارة إلى إدراج مؤشرات الاستدامة المرتبطة بالأداء ضمن آليات المكافآت، وكذلك تعزيز السياسات المتعلقة بالأخلاقيات، ومكافحة الفساد، وأمن البيانات، وإدارة المخاطر. وتضمن هذه الإجراءات دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملية صنع القرار، بما يعزز المساءلة، ويدعم خلق قيمة طويلة الأمد، ويؤكد من تحقيق نمو مستدام.

النظرة المستقبلية

وإذ نتطلع إلى المستقبل، ندرك أن خلق القيمة على المدى الطويل بات يعتمد بصورة متزايدة على الجاهزية المؤسسية، ووضوح التوجه الاستراتيجي، وقوة البنية التنظيمية. وعلى مدار العام الماضي، عمل مجلس الإدارة بشكل وثيق مع الإدارة التنفيذية لضمان تطور استراتيجية بنك برقان بما يواكب التحولات المتسارعة في البيئة المالية والتنظيمية.

ونؤمن بأن النجاح المستدام سيكون من نصيب البنوك التي تجمع بين القوة المالية وتنوع القدرات، وبين الانضباط في إدارة المخاطر والابتكار، فضلًا عن تحقيق الكفاءة التشغيلية إلى جانب المرونة والقدرة على التكيف. ويعكس التوجه الاستراتيجي لبنك برقان هذا الاعتقاد، مدعوماً باستثمارات مستمرة في مجالات الحوكمة والاستدامة وتنمية كوادرنا البشرية.

التزامنا المشترك

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى فريق الإدارة التنفيذية وكافة أفراد أسرة بنك برقان على تفانيهم ومهنيتهم العالية. كما أتوجه بالشكر إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم المتواصلة. وأيضًا إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على ما يقدمانه من دعم وإرشاد.

وانطلاقًا من قاعدة متينة، ورؤية استراتيجية واضحة، وفريق عمل موهوب وملتزم، يبقى مجلس الإدارة واثقًا بقدرة بنك برقان على مواكبة التغيير، واغتنام الفرص، ومواصلة خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح

رئيس مجلس الإدارة

التقرير الاستراتيجي

نظرة عامة على السوق

الأسواق العالمية

يواصل الاقتصاد العالمي إظهار مرونة ملحوظة رغم التوترات التجارية والتحولات التكنولوجية

في عام 2025، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة تفوق التوقعات، حيث استقر معدل النمو عند نحو 3.3%، وذلك على الرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية وظهور حواجز تجارية جديدة. وقد تغذّى هذا النمو بشكل أساسي بارتفاع ملحوظ في الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عمدت الشركات إلى تسريع استيراد السلع لتجنب الرسوم الجمركية العالية، بالإضافة إلى الاستثمار القوي في التكنولوجيا. وفي حين شهدت الاقتصادات المتقدمة، وعلى رأسها منطقة اليورو، تباطؤًا في النمو وارتفاعًا في تكاليف الطاقة، واصلت الأسواق الناشئة لعب دور محوري في دعم النمو العالمي. وقد برزت الهند بوصفها أسرع الاقتصادات الكبرى نموًا، في الوقت الذي أعادت فيه الصين توجيه استراتيجيتها نحو التصنيع عالي التقنية والطاقة النظيفة، بهدف تعويض الضعف المستمر في قطاع العقارات.

برز موضوعان رئيسيان خلال العام شكّلا ملامح المشهد الاقتصادي العالمي: وهما تراجع معدلات التضخم والانتشار المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي. فقد انخفض التضخم العالمي إلى نحو 4.5%، مما أتاح للبنوك المركزية البدء في خفض أسعار الفائدة، وإن كان ذلك بحذر وتدرّج، في ظل استمرار ارتفاع تكاليف الخدمات وأسعار بعض السلع المحمية محليًا. وفي الوقت ذاته، أسهم التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تحسين مستويات الإنتاجية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على أداء أسواق الأسهم ودفعها نحو مزيد من الارتفاع. غير أن هذا التحول التقني كان له تأثير ملحوظ على أنماط التوظيف، خصوصًا في الوظائف المهنية للمستويات المبتدئة، حيث شهدت بعض القطاعات المعتمدة على التكنولوجيا نموًا اقتصاديًا دون زيادة موازية في معدلات التوظيف.

توقعات النمو العالمي

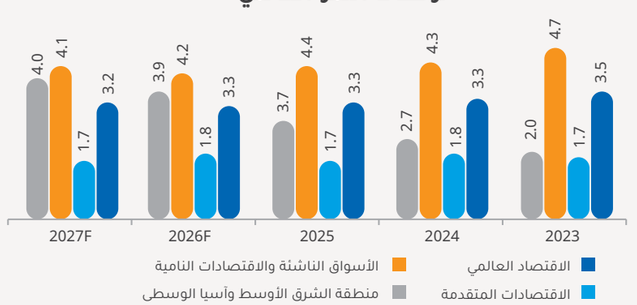

سوق النفط يشهد تفاقمًا في فوائض المعروض مع تباطؤ نمو الطلب

في عام 2025، واجه سوق النفط العالمي ضغوطًا متزايدة نتيجة تجاوز نمو المعروض وتيرة نمو الطلب. فقد ارتفع الطلب على النفط بنحو 830 ألف برميل يوميًا ليصل إلى نحو 103.8 مليون برميل يوميًا، إلا أن هذا النمو جاء أبطأ مقارنة بالسنوات السابقة مع تراجع التعافي الاقتصادي بعد الجائحة. كما أسهمت التغيرات الهيكلية مثل استخدام المركبات الكهربائية في الصين، وتحسن كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصادات المتقدمة، في التأثير على الطلب. في الوقت نفسه، شهد المعروض العالمي من النفط زيادة ملحوظة بلغت نحو 3.0 مليون برميل يوميًا، مدفوعًا بالإنتاج القياسي من الدول غير الأعضاء في تحالف "أوبك+" مثل الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا، إلى جانب التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل تحالف "أوبك+". وأدى هذا الاختلال بين العرض والطلب إلى ارتفاع المخزون وانخفاض الأسعار، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت نحو 69 دولارًا أمريكيًا للبرميل خلال العام، مع اتجاه هبوطي ملحوظ خلال النصف الثاني.

وفي ضوء التوقعات لعام 2026، من المتوقع أن يواصل السوق التكيّف مع فائض المعروض العالمي، حيث تشير التقديرات إلى تحسّن نمو الطلب على النفط ليصل إلى نحو 850 ألف برميل يوميًا، مدعومًا بتحسن الظروف الاقتصادية العالمية واستمرار الصين في بناء مخزونها الاستراتيجي، مع ذلك من المرجّح أن يظل هذا النمو دون مستوى زيادة المعروض العالمي. ومن المتوقع أن يرتفع المعروض العالمي بمقدار 2.4 مليون برميل يوميًا إضافية، وهو ما قد يدفع الفائض إلى نحو 4 ملايين برميل يوميًا في حال ثبات مستويات الإنتاج. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن تبقى أسعار خام برنت تحت ضغط هبوطي، مع توقعات أن يبلغ متوسط السعر حوالي 58 دولارًا أمريكيًا للبرميل خلال العام. ومع ذلك، فإن سياسات إنتاج تحالف أوبك+، والتطورات الجيوسياسية في دول مثل روسيا وفنزويلا وإيران، بالإضافة إلى وتيرة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، قد تؤدي إلى تباين في المعروض والأسعار مقارنة بالتوقعات الحالية.

سعر خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)

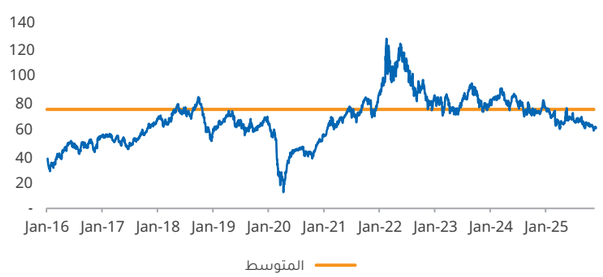

النظرة المستقبلية

وفي ضوء التوقعات لعام 2026، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بشكل طفيف ليصل إلى نحو 3.3% ومن المرجّح أن يتلاشى الأثر الإيجابي للنشاط التجاري المبكر، في حين قد تبدأ تكاليف التجارة المرتفعة في التأثير سلبًا على إنفاق المستهلكين والاستثمارات في قطاع الأعمال. ولا تزال المخاطر الجيوسياسية مرتفعة، مع توجّه عدد أكبر من الدول إلى تعزيز التجارة بشكل رئيسي مع حلفاءها السياسيين، مما يفرض ضغوطًا إضافية على سلاسل الإمداد العالمية. وعلى الرغم من تجنّب حدوث ركود اقتصادي حاد، فإن العام المقبل سيتطلب إدارة حذرة لمستويات الدين المرتفعة وتقييمات الأسواق الممتدة في بيئة اقتصادية عالمية يغلب عليها التشرذم الجيوسياسي والتقدم التكنولوجي المتسارع.

الاستعراض الاستراتيجي

نظرة عامة على السوق

دولة الكويت

سجلت نموًّا اقتصاديًا مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط والإصلاحات الهيكلية

شهد عام 2025 تحولًا ملحوظًا في مسار الاقتصاد الكويتي، حيث انتقل من مرحلة الانكماش إلى انتعاش مستقر، مدعومًا بالتخفيف التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط من قبل تحالف أوبك+، إلى جانب متانة أداء القطاع غير النفطي، والذي استفاد بدوره من الإصلاحات التشريعية الداعمة للنمو. وعقب تسجيل انكماش بنسبة 2.6% في عام 2024، يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2.6% في عام 2025، على أن يواصل مسار التوسع خلال عام 2026، ويستند هذا التعافي إلى نموٍ في القطاع النفطي بنسبة 2.4%، إضافةً إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 2.7%.

لا يزال قطاع الهيدروكربونات يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الكويتي، حيث يسهم بنحو 90% من الإيرادات الحكومية وقرابة 95% من إجمالي الصادرات. وخلال عام 2025، تحرر القطاع من قيود الإنتاج المفروضة خلال عامي 2023-2024، مع التخفيف التدريجي لتخفيضات المعروض الطوعي من قبل تحالف أوبك+. ولا سيما استعادة نحو 135 ألف برميل يوميًا، ما أدى إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط الخام إلى حوالي 2.53 مليون برميل يوميًا خلال النصف الثاني من عام 2025. وقد ساهمت الزيادة في إنتاج النفط في دعم النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي. إضافةً إلى ذلك، جاء أداء القطاع غير النفطي مدفوعًا بشكل رئيسي بقطاعات البناء والعقارات والاتصالات. وفيما يتعلق بظروف الأعمال، فقد ظل مؤشر PMI الصادر عن وكالة ستاندرد آند بورز العالمية في الكويت فوق مستوى 50.0 المحايد طوال عام 2025، مما يعكس توسعًا قويًا ومستدامًا في الأنشطة التجارية على مدار العام.

شهدت السياسة المالية في الكويت تحولًا هيكليًا بارزًا مع إقرار قانون التمويل والسيولة في مارس 2025، والذي حدّد سقفًا للدين العام عند 30 مليار دينار كويتي، مكّن الدولة من العودة إلى أسواق رأس المال الدولية من خلال إصدار ناجح لسندات سيادية بقيمة 11 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2025. وقد أسهمت هذه الخطوات في تعزيز أوضاع السيولة، كما دعمت قرار وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) برفع التصنيف السيادي لدولة الكويت إلى مستوى "AA-". ومن المتوقع أن يتسع العجز المالي ليبلغ نحو 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، في ظل ارتفاع الإنفاق الرأسمالي وانخفاض أسعار النفط.

وفي الوقت نفسه، يعكس التقدم المحرز في تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك فرض ضريبة إضافية بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات بما يتماشى مع إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – إلى جانب ترشيد الرسوم وتكاليف القطاع العام الجارية – تحولاً تدريجيًا نحو بناء إطار مالي أكثر تنوعًا ومرونةً. واصلت السياسة النقدية في الكويت خلال عام 2025 تركيزها على تحقيق الاستقرار في الأسعار مع دعم الانتعاش الاقتصادي. ومع انحسار الضغوط التضخمية عالميًا، اعتمد بنك الكويت المركزي نهجًا حذرًا ومدروسًا في التيسير النقدي، حيث خفّض سعر الخصم الرئيسي بمقدار تراكمي بلغ 75 نقطة أساس منذ سبتمبر 2024 ليصل إلى 3.75%، وذلك في ظل استقرار معدل التضخم عند حوالي 2.4% خلال عام 2025. لقد أتاحت المرونة التي يوفرها ربط العملة بسلة من العملات لبنك الكويت المركزي إمكانية الانفصال جزئيًا عن تحركات أسعار الفائدة الأمريكية الأكثر تشددًا، مع الحفاظ على استقرار أوضاع التمويل المحلية.

النظرة المستقبلية

تظل التوقعات لعام 2026 إيجابية، حيث يُتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليبلغ نحو 3.9%، مدفوعًا بالانتعاش الكامل في إنتاج النفط واستمرار التوسع في القطاع غير النفطي، مع دخول حزمة مشاريع البنية التحتية الحالية مرحلة التنفيذ المكثف. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم بصورة إضافية ليقترب من 2.2%، في حين يظل فائض الحساب الجاري قويًا، وإن كان في اتجاه تنازلي، نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على الواردات وانخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن تواصل أسعار الفائدة المحلية اتجاهها نحو الانخفاض، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنةً بمسار التيسير في السياسة النقدية الأمريكية، وكما أن يستمر عجز الميزانية في الارتفاع، مدفوعًا بزيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الكويت 2035.

تركيا

تواصل إدارة النمو وخفض معدلات التضخم في ظل ظروف مالية صعبة

سجّل الاقتصاد التركي نموًا معتدلًا ومستقرًا خلال عام 2025، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 3.5%، مقارنةً بـ 3.3% في عام 2024. وقد اتسم النشاط الاقتصادي بعدم التجانس خلال العام، إذ تباطأ النمو في بداية عام 2025 نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض، قبل أن يعود إلى الانتعاش خلال الربعين الثاني والثالث، وظل الاستهلاك الخاص، ولا سيما قطاعي الإنشاءات والخدمات، محركًا رئيسيًا للنمو، مدعومًا بأعمال إعادة الإعمار عقب الزلزال وقوة الطلب المحلي. وبوجه عام، أظهر الاقتصاد التركي مرونة ملحوظة، إلا أنه ظل حساسًا للظروف المالية الصعبة والتطورات السياسية.

ركّزت السياسة المالية في عام 2025 على دعم الاستقرار الاقتصادي مع إدارة التكاليف الكبيرة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال. وتشير التقديرات إلى أن عجز الميزانية قد تقلص إلى حوالي 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم الإنفاق الكبير على إعادة الإعمار، وهو ما يعكس تحسن تحصيل الإيرادات وإدارة الضرائب. وشهدت الإيرادات الحكومية ارتفاعًا ملحوظًا، مدفوعة بزيادة الضرائب غير المباشرة وتحسن مستويات الامتثال الضريبي، في حين تم احتواء نمو الإنفاق باستثناء البنود المتعلقة بإعادة الإعمار، كما اتخذت السلطات إجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الإعفاءات الضريبية، والحد من الإنفاق العام غير الضروري. وعلى الرغم من بقاء تكاليف الفائدة مرتفعة نتيجة أسعار الفائدة العالية، فقد أسهمت السياسة المالية في دعم جهود خفض معدل التضخم وتعزيز ثقة المستثمرين.

استمرت السياسة النقدية في عام 2025 في تبني نهج متشدد وحذر بهدف قمع التضخم بعد سنوات من الارتفاعات الحادة في الأسعار. فقد أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة خلال معظم فترات العام، قبل أن يبدأ دورة تخفيف تدريجية في النصف الثاني من العام مع انخفاض معدل التضخم. وتم تخفيض سعر الفائدة الأساسي إلى 38% بنهاية العام، وظل أعلى من معدل التضخم، مما ساعد في دعم أداء الليرة التركية وتشجيع الادخار بالعملة المحلية. وقد انخفض التضخم بشكل ملحوظ من ذروته البالغة 75.5% في عام 2024 إلى نحو 30.1% بنهاية عام 2025. وبوجه عام، أسهمت السياسة النقدية في تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الثقة العامة ظلت مرتبطة بالتطورات السياسية وتوقعات التضخم العامة.

النظرة المستقبلية

تتسم التوقعات للاقتصاد التركي في عام 2026 بنهج متوازن يميل إلى الحذر، فمن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تحسنًا تدريجيًا ومحدودًا، مدعومًا بتراجع معدلات التضخم، وانخفاض تكاليف الاقتراض، واستمرار الاستثمارات في قطاعي إعادة الإعمار والتصنيع. وفي الوقت ذاته، يُرجّح أن يتراجع التضخم بشكل تدريجي، وإن ظل عند مستويات مرتفعة نسبيًا، لا سيما في قطاع الخدمات، مما قد يستدعي الإبقاء على موقف نقدي تقييدي من قبل البنك المركزي. كما يُتوقع أن تواصل السياسة المالية نهجها المنضبط، من خلال تحقيق توازن دقيق بين ضبط العجز وتعزيز مستويات الإنفاق الداعم للنمو. ومع ذلك، تبقى هناك مخاطر قائمة، من بينها حالة عدم اليقين السياسي، وتقلبات أسعار الطاقة العالمية، وتغيرات توجهات المستثمرين. وعليه، فإن استدامة اتساق السياسات وتعزيز المصداقية المؤسسية سيشكلان عاملين حاسمين للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو طويل الأجل.

الاستعراض الاستراتيجي

نظرة عامة على السوق

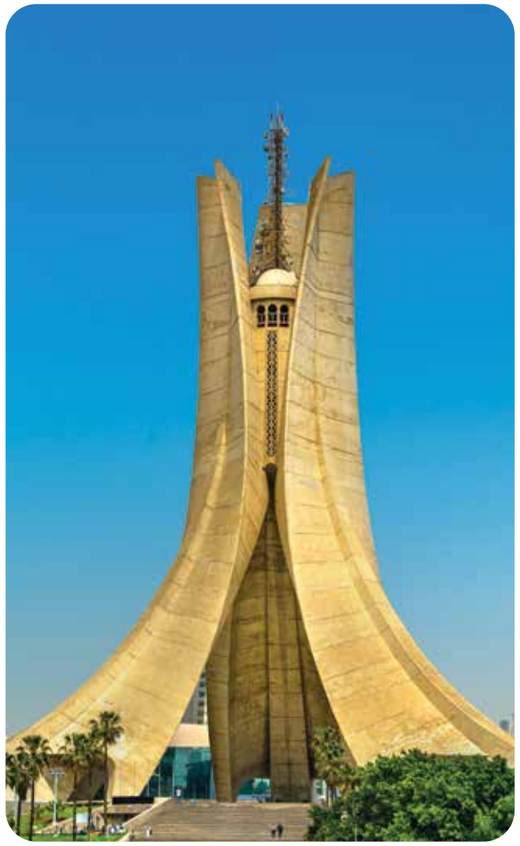

الجزائر

نمو مدعوم بالاستثمار العام وسط تصاعد المخاطر المالية

سجل الاقتصاد الجزائري نموًا بنسبة 3.4% في عام 2025، مدعومًا بزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي وتحسن أداء القطاعات غير الهيدروكربونية. ويعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي انتعاشًا في انتاج الطاقة واستمرار التوسع في قطاعات التشييد والزراعة والتصنيع، كما استفادت الأنشطة غير النفطية من تنفيذ مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق، وبرامج الإسكان، والإصلاحات في قطاعي التعدين والصناعة. وانخفض معدل التضخم من 4% في عام 2024 إلى نحو 1.5% بنهاية عام 2025، مدفوعًا بأسعار المواد الغذائية المنخفضة وسعر الصرف المستقر، مما دعم القدرة الشرائية للأسر. وبوجه عام، ظل النمو مرنًا، على الرغم من ارتباطه الوثيق بالإنفاق العام وظروف سوق الطاقة.

كانت السياسة المالية في عام 2025 توسعية، مدفوعة بأكبر ميزانية في تاريخ الجزائر. فقد ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ لدعم البرامج الاجتماعية والإسكان والبنية التحتية والتنمية الصناعية، مما أدى إلى تسجيل عجز مالي يُقدّر بنحو 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من بقاء الدين الخارجي عند مستويات منخفضة للغاية، فقد ارتفع الدين العام المحلي بشكل ملحوظ نتيجة اعتماد الحكومة على البنوك المحلية لتمويل العجز في الميزانية. وقد أدى الاعتماد المتزايد على الاقتراض المحلي إلى زيادة الضغوط على الاحتياطيات المالية، وإثارة مخاوف بشأن الاستدامة طويلة الأجل، لا سيما في حال تراجع أسعار الطاقة.

واصلت السياسة النقدية في عام 2025 دعم النشاط الاقتصادي، حيث حافظ بنك الجزائر على نهج تيسيري بمعدل فائدة بلغ 3.0%، قبل أن يخفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2.75% في سبتمبر، بهدف تعزيز السيولة وتحفيز نمو الائتمان. واستمر التضخم في التراجع، مما أتاح للبنك المركزي مجالًا لتخفيف السياسة النقدية دون مخاطر فورية على استقرار الأسعار. وفي الوقت نفسه، واجه القطاع المصرفي زيادة في انكشافه على تمويل احتياجات الحكومة، مما عزز الترابط بين المالية العامة والاستقرار المالي. ورغم بقاء أوضاع السيولة تحت السيطرة، لا يزال البنك المركزي يواجه تحدي الموازنة بين النمو والحاجة إلى الحفاظ على الانضباط النقدي.

يُقدّر عجز الحساب الجاري بنحو 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اتسع عجز الحساب الجاري بشكل أكبر من 1% المسجلة في عام 2024، بعد أن سجل فائضًا خلال سنوات التعافي عقب الجائحة. ويعود هذا التحول من الفوائض التي تحققت في فترة التعافي ما بعد الجائحة إلى انخفاض أسعار النفط وارتفاع واردات السلع الرأسمالية اللازمة لبرنامج التصنيع في البلاد. ومع استقرار احتياطيات النقد الأجنبي عند نحو 50 مليار دولار أمريكي، تحتفظ الجزائر باحتياطي كبير لمواجهة الصدمات الخارجية.

النظرة المستقبلية

تُعتبر التوقعات الاقتصادية للجزائر متباينة. فمن المرجّح أن يظل النمو الاقتصادي مستقرًا على المدى القريب، مدعومًا بمشاريع تعدين كبرى، والاستثمارات في قطاع البنية التحتية، وجهود التنويع الاقتصادي المستمرة. إلا أن استمرار العجز المالي الكبير وارتفاع مستويات الدين المحلي يشكلان مخاطر متزايدة على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وستكون نجاحات المشاريع الرائدة في قطاعي خام الحديد والفوسفات عاملًا حاسمًا في توليد مصادر إيرادات جديدة وتقليل الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. وعلى المدى المتوسط، ستكون مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر، والانضباط المالي، وتحسين بيئة الاستثمار عناصر أساسية للحفاظ على النمو وحماية الاستقرار المالي.

تونس

تسجل تعافيًا تدريجيًا في النمو وسط ضغوط مالية وهيكلية

أظهر الاقتصاد التونسي تعافيًا متواضعًا لكنه آخذ في التحسن خلال عام 2025، مدعومًا بشكل رئيسي بقطاعي السياحة والزراعة. ويُقدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.5% في عام 2025، ارتفاعًا من 1.6% في عام 2024. على الرغم من هذا التقدم، من المتوقع أن يتباطأ النمو، بينما ينخفض معدل البطالة، وتستمر قيود الاستثمار الخاص والقيود الهيكلية الجارية.

ركّزت السياسة المالية في عام 2025 على الحفاظ على الاستقرار في ظل محدودية الوصول إلى التمويل الدولي وتعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وبلغ عجز الميزانية المستهدف 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومًا بتشديد الرقابة على الأجور والإعانات، إلى جانب زيادة في الإيرادات الضريبية. وبقي الدين العام مرتفعًا عند حوالي 80.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحكومة أوفت بجميع التزامات سداد الديون الخارجية خلال العام، مع الاعتماد بشكل متزايد على التمويل المحلي. وبينما نجحت الحكومة في احتواء بعض الإنفاق العام وتثبيت الإعانات، ظل الحيز المالي محدودًا بسبب ارتفاع فاتورة الأجور والعبء المالي للمؤسسات المملوكة للدولة، كما استمر الإنفاق الاجتماعي كأولوية، لا سيما من خلال تنفيذ برامج التحويلات النقدية الهادفة إلى حماية الأسر الأكثر احتياجًا.

اتبعت السياسة النقدية نهجًا حذرًا في عام 2025، حيث أعطى البنك المركزي التونسي الأولوية للسيطرة على التضخم مع دعم النشاط الاقتصادي تدريجيًا. وتم الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند 8.0% خلال معظم فترات العام، مما ساهم في انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 6%، مدعومًا بانخفاض أسعار السلع الأساسية عالميًا. ومع انحسار الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو، خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة مرتين ليصل سعر الفائدة الرئيسي إلى 7.5% بنهاية العام. ورغم أن التيسير النقدي كان محدودًا، إلا أن البنك المركزي أشار إلى تحول في سياسته نحو دعم الانتعاش الاقتصادي، في ظل استمرار المخاطر المرتبطة باعتماد الحكومة على تمويل البنوك المحلية.

اتسع عجز الحساب الجاري ليبلغ نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بـ 1.7% في عام 2024. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى اتساع الفجوة التجارية في قطاعي الطاقة والمدخلات الصناعية، مما حدّ من التدفقات القوية من النقد الأجنبي الناتجة عن السياحة والتحويلات المالية القياسية من التونسيين في الخارج. وتواصل احتياطيات النقد الأجنبي، التي تبلغ نحو 8 مليارات دولار أمريكي، توفير هامش أمان خارجي ملائم.

وفي هذا السياق، قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني برفع التصنيف طويل الأجل لتونس إلى مستوى "B-" من "CCC"، مستندةً إلى التحسن المستمر في الوضع الخارجي، وانخفاض عجز الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المرنة، إلى جانب التمويلات المقدمة من الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين، مما أسهم في دعم مستوى الاحتياطيات الدولية وتعزيز السيولة الخارجية.

النظرة المستقبلية

تظل التوقعات الاقتصادية لتونس حذرة في المرحلة المقبلة. فمن المرجّح أن يبقى النمو الاقتصادي عند مستويات متواضعة تُقدَّر بنحو 2.1% في عام 2026، مدعومًا بأداء قطاع السياحة، وتحسن الأنشطة الزراعية، والتعافي التدريجي في القطاع الصناعي. كما يُتوقع أن تبقى معدلات التضخم ضمن نطاق يمكن احتواؤه، مما يتيح الحفاظ على توجه نقدي مستقر نسبيًا. ومع ذلك، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة، وضعف الاستثمار الخاص، والضغوط المالية تشكل تحديات مستمرة تؤثر في آفاق النمو على المدى المتوسط. ويظل الخطر الرئيسي متمثلًا في احتياجات تونس للتمويل الخارجي؛ إذ إنه في حال عدم التوصل إلى اتفاق إصلاحي شامل مع المقرضين الدوليين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد سيبقى عرضة لمخاطر ضغوط السيولة وتراجع مستويات الاستثمار في القطاع الخاص.

الاستعراض الاستراتيجي

نظرة عامة على السوق

البحرين

نمو مستقر رغم تدهور الأوضاع المالية العامة

حافظ الاقتصاد البحريني على مرونته خلال عام 2025، مدفوعًا بجهود التنويع الاقتصادي، رغم مواجهته تحديات مالية معاكسة. واستمر الاقتصاد في تسجيل معدل نمو مستقر، مدعومًا بشكل رئيسي بأداء قوي للقطاع غير النفطي، في حين لا تزال أسعار الطاقة المنخفضة ومستويات الدين المرتفعة تشكل تحديات هيكلية.

ويُقدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنحو 2.9% في عام 2025، مقارنةً بـ 2.6% في عام 2024. ويشكّل القطاع غير النفطي، الذي يمثل أكثر من 85% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وقد حظي الاقتصاد بدعم من قطاعات متعددة، من بينها الخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، إضافةً إلى استمرار الزخم في قطاعي الضيافة والخدمات اللوجستية ضمن إطار خطة التعافي الاقتصادي الوطنية.

ظل معدل التضخم منخفضًا بشكل ملحوظ عند 0.3% في عام 2025، مسجلاً انخفاضًا إضافيًا من 0.9% في عام 2024، مدفوعًا بضغوط انكماشية في قطاعي الغذاء والإسكان. وتستفيد البحرين من برامج الدعم الحكومي وتسعير السلع الأساسية، كما أن ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي يساعدها في احتواء التضخم المستورد. وتماشيًا مع ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي، اتبع مصرف البحرين المركزي سياسات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبعد الإبقاء على سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة عند 5.25% خلال معظم فترات العام، قام المصرف المركزي بخفضه بإجمالي 75 نقطة أساس ليصل إلى 4.50% بنهاية عام 2025، في إشارة إلى التحول نحو تيسير نقدي لدعم نمو الائتمان للقطاع الخاص.

لا تزال البحرين تواجه تحديات اقتصادية كلية، أبرزها ارتفاع عجز الميزانية والدين العام. فعلى الرغم من الإصلاحات المستمرة في إطار برنامج التوازن المالي، بلغ صافي الاقتراض الحكومي نحو 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مدفوعًا بتكاليف الفائدة المرتفعة واحتياجات الإنفاق المرتفعة هيكلياً. ويُقدّر إجمالي الدين العام بنحو 142% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مما يبقي احتياجات التمويل الإجمالية عند مستويات مرتفعة ويجعل الاقتصاد أكثر حساسية لظروف التمويل ومعنويات الأسواق. وقد ساهم انخفاض أسعار النفط وارتفاع تكاليف التمويل نتيجة تزايد عبء الدين، إلى جانب استمرار ارتفاع الإنفاق الاجتماعي، في إبقاء العجز المالي عند مستويات مرتفعة، ما أدى إلى قيام وكالة إس آند بي (S&P) بخفض التصنيف الائتماني طويل الأجل للبحرين من "B+" إلى "B" خلال عام 2025.

على الصعيد الخارجي، سجلت البحرين فائضًا في الحساب الجاري يُقدّر بنحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، مدعومًا بصادرات المنتجات المكررة والألمنيوم، إضافةً إلى إيرادات الخدمات، لا سيما في قطاعي المالية والسياحية. ورغم أن تحويلات الأموال إلى الخارج ظلت تشكل عبئًا هيكليًا، إلا أن الوضع الخارجي استمر في توفير هامش أمان للاقتصاد.

النظرة المستقبلية

من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشًا خلال عام 2026 مع استمرار توسع قطاع الخدمات. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3% في عام 2026، بينما من المتوقع أن يبقى معدل التضخم منخفضًا عند 0.8%. ومن المنتظر أن يبقى العجز المالي عند مستويات مرتفعة، مع استمرار ارتفاع الدين العام، مما يجعل البحرين عرضة لتكاليف التمويل العالمية، كما يُتوقع أن ترتفع الإيرادات الحكومية مدفوعةً بفرض الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات التي تم إقرارها في عام 2025. ومن المتوقع أن تستمر البحرين في الاستفادة من دعم الدول السيادية في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك التمويل منخفض التكلفة من الكيانات الحكومية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي.

مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)

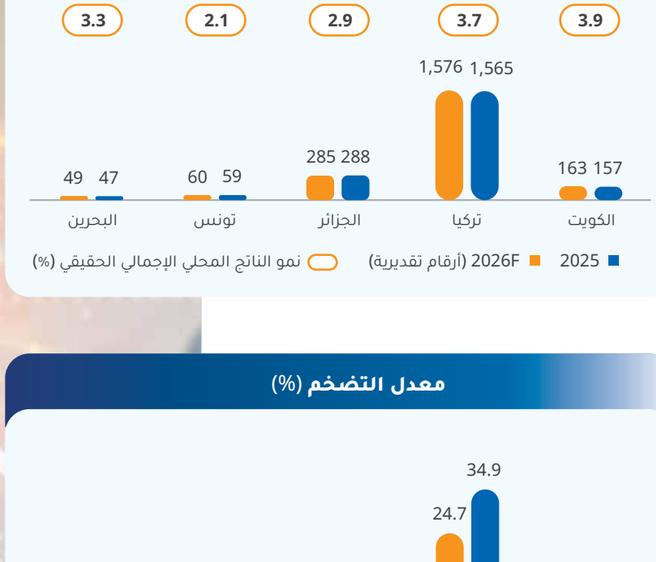

معدل التضخم (%)

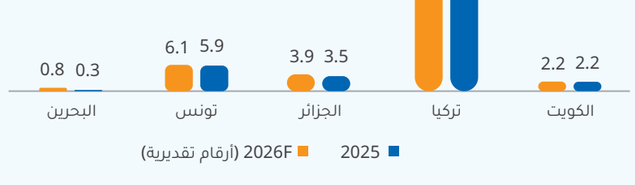

أسعار الفائدة (%)

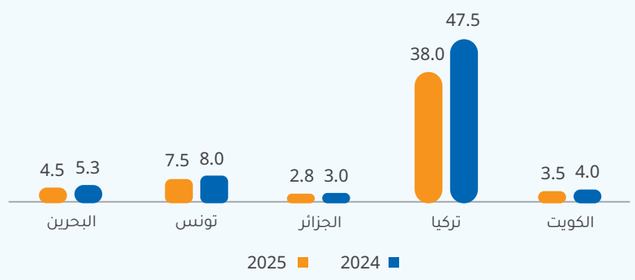

الاستعراض الاستراتيجي

كلمة رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

حقق بنك برقان أداءً قويًا في عام 2025، مدفوعًا بالمرونة والقدرة التنافسية والابتكار الرقمي. ومن خلال التميز التشغيلي، تمكنا من تحقيق تقدم مستمر، وتعزيز مكانتنا في السوق، وخلق قيمة طويلة الأجل لمساهمينا، مع مواصلة بناء مؤسسة مرنة وشاملة ومسؤولة.

السادة المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن فريق الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم استعراضنا لأداء عام 2025، وهو عام اختبر مثابرتنا، وعزز تركيزنا، وفرض علينا تحديات تتطلب قدراً عالياً من التكيف والقيادة في بيئة تشغيلية معقدة ومتغيرة. ومع ذلك، وبفضل التنفيذ المنضبط، إلى جانب الاستثمارات المدروسة والموجّهة في كوادرنا البشرية، وبنيتنا التكنولوجية، وأطر إدارة المخاطر، واصلنا تعزيز ركائز البنك الأساسية، مع المضي قدمًا في تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية طويلة الأجل.

المرونة في ظل مشهد عالمي وإقليمي متغيّر

في عام 2025، تشكّلت ملامح الأسواق العالمية في ظل تصاعد التوترات التجارية، وتطوّر السياسات النقدية، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. وقد أوجد تباطؤ النمو، وتراجع ضغوط التضخم، والتحولات في أسواق الطاقة تحديات وفرصاً في الوقت ذاته أمام المؤسسات المالية. وعلى الصعيد الإقليمي، أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قدرة ملحوظة على الصمود، مدعومة بقوة الإيرادات النفطية، وتسارع وتيرة التنويع الاقتصادي، إلى جانب المبادرات الحكومية الهادفة إلى تطوير البنية التحتية.

أما في الكويت، فقد انتعش الاقتصاد، مدفوعًا بزيادة مستويات إنتاج النفط، إلى جانب الأداء القوي للقطاع غير النفطي. كما أسهمت الإصلاحات المالية والتنظيمية، بما في ذلك إقرار قانون الدين العام، وتطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية (DMTT)، والتقدم المحرز في تشريعات الرهن العقاري، في تعزيز الاستدامة المالية ورفع مستويات ثقة المستثمرين. وفي ظل هذه الديناميكيات العالمية والإقليمية، حافظ بنك برقان على قوته التشغيلية، وواصل تحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا، مستندًا إلى إدارة منضبطة للمخاطر، والاستثمارات الاستراتيجية، والتركيز على النمو طويل الأجل.

نمو مالي مستدام وقوة تشغيلية راسخة

اختتم بنك برقان عام 2025 بأداء قوي، مستندًا إلى تنفيذ منضبط وعمليات مرنة عبر مختلف الأسواق. وقد حافظت وتيرة نمو الميزانية العمومية على متانتها، حيث بلغ إجمالي الأصول كما في 31 ديسمبر 2025 نحو 9.1 مليار دينار كويتي، مسجلاً نموًا بنسبة 12% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بقوة عملياتنا الأساسية في الكويت، إلى جانب التوسع المدروس عبر أعمالنا الدولية، كما ارتفع حجم محفظة القروض إلى 4.8 مليار دينار كويتي (+8% على أساس سنوي)، بما يعكس نشاطًا قويًا في قطاعي الشركات والمؤسسات على مستوى المجموعة، فيما نمت ودائع العملاء إلى 5.5 مليار دينار كويتي (+11% على أساس سنوي)، وهو ما يبرز قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة جيداً.

وقد دعمت هذه القوة في الميزانية العمومية تحقيق إيرادات صحية، حيث ارتفعت الإيرادات إلى 267.8 مليون دينار كويتي (+17% على أساس سنوي)، مدفوعة بنمو كل من صافي الدخل من الفوائد والدخل من غير الفوائد، إلى جانب تنويع مصادر الإيرادات. واستقر صافي الدخل (حصة بنك برقان) عند 46.5 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2024، وذلك في ظل الاستثمارات الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز قدرات البنك ودعم مسارات النمو طويل الأجل.

وظلت جودة الأصول قوية، مدعومة بسياسات ائتمانية حكيمة وإدارة استباقية للمخاطر، في حين واصلت مستويات السيولة ورأس المال تجاوز المتطلبات الرقابية، مما يعزز قدرة البنك على التعامل مع دورات السوق المختلفة وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهمينا.

أما على صعيد العمليات الدولية، فقد واصلت تحقيق تقدم متوازن رغم التحديات الاقتصادية الكلية والتطورات الجيوسياسية. ورغم تباين معدلات النمو بين الأسواق، استمرت شركاتنا التابعة في تعزيز الأسس الجوهرية للأعمال، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ودفع مبادرات التحول الرقمي والتقني قدماً.

وبناءً على هذا الأداء المتواصل، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية قدرها 6 فلس للسهم الواحد بالإضافة إلى 5% أسهم منحة على المساهمين، وذلك تقديرًا للدعم المتواصل من مساهمينا الكرام، على أن يخضع هذا المقترح لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

تعزيز التركيز على سوقنا الأساسي: الكويت

واصلنا خلال عام 2025 تنفيذ استراتيجيتنا المجددة، مع تركيز واضح على توسيع نطاق أعمالنا الأساسية في الكويت فيما نسعى إلى تحقيق نمو مدروس ومتوازن عبر أسواقنا الدولية.

وفي الكويت، ظل قطاع الخدمات المصرفية للشركات محركًا رئيسيًا للنمو، حيث ركزنا على تنويع المحافظ، والحد من تركز القطاعات، وتعميق العلاقات مع قاعدة عملائنا الحالية، إلى جانب الانخراط الفعّال في القطاعات الناشئة واستقطاب أعمال جديدة من العملاء، وقد أثمرت هذه الجهود نمواً في ودائع الشركات، وتوطيداً لعلاقات العملاء، وزيادة في فرص البيع المتقاطع، مما رسّخ مكانة بنك برقان كشريك موثوق للشركات في جميع أنحاء البلاد.

«نظل مركزين على توسيع نطاق أعمالنا الأساسية بسرعة فيما نسعى إلى استكشاف آفاق جديدة للنمو. إن وتيرة التحول الاقتصادي في دولة الكويت وما تحمله من آفاق واعدة تتيح فرصًا كبيرة، كما أن استراتيجيتنا المنضبطة تضمن جاهزيتنا لاغتنام هذه الفرص وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأمد».

الاستعراض الاستراتيجي

كلمة رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

أما في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، فقد قمنا بتعزيز عروضنا الاستشارية الموجهة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية و ذوي الملاءة المالية الفائقة، من خلال تقديم حلول مصممة خصيصًا، وتسريع وتيرة التنفيذ، وتحسين فرص البيع المتقاطع ضمن منصة متكاملة.

وفي قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، واصلنا الحفاظ على محركات النمو عبر الابتكار في المنتجات، والتمويل الموجّه، وتحسين مستوى الخدمات، مما أدى إلى توسيع محفظة قروض الأفراد وبطاقات الائتمان، مع الاستمرار في تقديم تجربة عملاء متميزة.

وعلى امتداد أسواقنا الدولية، واصلنا اتباع استراتيجية نمو وتنويع قائمة على ضبط المخاطر، ركزت على تعزيز الأسس الجوهرية للأعمال، ورفع الكفاءات التشغيلية، وتحسين مستويات الكفاءة، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية والتطورات الجيوسياسية، واصلت شركاتنا التابعة تحقيق تقدم متوازن، مدفوعاً بنمو مستدام طويل الأجل.

التوسع الاستراتيجي والتكامل

نجحنا في استكمال عملية الاستحواذ على بنك الخليج المتحد في البحرين، وأكملنا اندماج عملياته بالكامل، حيث تم تشكيل مجلس إدارة جديد وإعادة تنشيط المنصة المصرفية للبنك، بما أتاح فرصًا جديدة في مجال الإقراض. وقد أسفرت أوجه التآزر مع شركة كامكو إنفست، التي يمتلك فيها بنك الخليج المتحد حصة قدرها 60%، عن تحقيق فوائد ملموسة بالفعل، في حين أسهم التعاون المستمر مع فرقنا في الكويت عبر قطاعات الخدمات المصرفية الخاصة والأفراد والاستثمار والخزانة، في تعزيز الحلول المقدمة للعملاء. وتدعم هذه المبادرات استراتيجيتنا التي تضع الكويت صدارة أولوياتنا، إلى جانب توسيع نطاق حضورنا وقدراتنا عبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بما يفتح آفاقاً جديدة لفرص البيع المتقاطع والتكميلي، ويعزز قدرتنا التنافسية، ويولّد مصادر دخل جديدة، الأمر الذي يرسخ طموحات بنك برقان للنمو الإقليمي.

التمويل الاستراتيجي وثقة المستثمرين

في عام 2025، عاد بنك برقان إلى أسواق الدين الدولية من خلال إصدار سندات غير مضمونة من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات، وبسعر جذاب بلغ 115 نقطة أساس فوق عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين العميقة في أداء البنك ورؤيته الاستراتيجية طويلة الأجل. وقد شهد الإصدار إقبالًا كبيرًا تجاوز حجم الإصدار بنحو أربعة أضعاف، كما استقطب قاعدة واسعة ومتنوعة من المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، في دلالة واضحة على القوة المالية لبنك برقان ومصداقيته ونهجه المنضبط في تحقيق النمو. ويعزز هذا الإصدار الدولي الناجح مكانة بنك برقان كشريك موثوق وجدير بالثقة لدى المستثمرين العالميين، ويدعم في الوقت ذاته طموحات البنك المتواصلة للنمو والتوسع.

تعزيز التمكين الرقمي برؤية هادفة

يواصل التحول الرقمي ترسيخ مكانته كإحدى الركائز الأساسية في استراتيجية بنك برقان. وخلال عام 2025، أحرزنا تقدمًا ملموسًا في توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء. كما أسهمت الجهود المتواصلة لتنفيذ منصة الخدمات المصرفية الأساسية TCS BaNCS في تعزيز البنية التشغيلية للبنك، بما يتيح قدرًا أعلى من المرونة ويدعم الابتكار عبر مختلف خطوط الأعمال.

وشملت أبرز المبادرات خلال العام إطلاق خدمات التمويل التجاري الرقمية، التي مكّنت عملاء الشركات من إصدار وتعديل خطابات الاعتماد وخطابات الضمان إلكترونياً بالكامل، الأمر الذي أسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات. كما أتاح حل SoftPOS من شركة كي نت (KNET) لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وروّاد الأعمال قبول المدفوعات مباشرة عبر الهواتف الذكية دون الحاجة إلى أجهزة نقاط البيع التقليدية، في حين وفّرت خاصية Click to Pay، التي تم إطلاقها بالتعاون مع فيزا، إمكانية إجراء مدفوعات التجارة الإلكترونية بنقرة واحدة وبمستوى عالٍ من الأمان باستخدام التقنيات البيومترية، في خطوة تُعد الأولى من نوعها في دولة الكويت.

يُشكّل تعزيز بنيتنا التكنولوجية ركيزةً أساسية في مسيرة التحول التي نقودها. وانطلاقًا من فلسفتنا القائمة على تمحور العميل في صميم أعمالنا، نواصل توجيه استثمارات نوعية نحو تطوير وتحديث البنية التحتية التقنية وتعزيز قدراتنا الأساسية عبر منصاتنا الرقمية على مستوى المجموعة. وتوفر هذه المنظومة المتكاملة، التي تتسم بالمتانة والأمان وقابلية التوسع، أساسًا راسخًا يمكّننا من تقديم تجارب مصرفية أسرع وأكثر سلاسة وابتكارًا، وفي الوقت ذاته يدعم نمونا المستدام على المدى الطويل في عالم يتسارع فيه التحول الرقمي.

وفي إطار تعزيز الشفافية والتواصل مع أصحاب المصلحة، أطلق البنك تطبيق علاقات المستثمرين على الهواتف الذكية، والذي يوفّر وصولًا فوريًا إلى التقارير المالية والإفصاحات والعروض التقديمية ومؤشرات الأداء. كما أسهمت الاستثمارات الاستراتيجية في نظام SAP SuccessFactors، إلى جانب تجديد شهادة ISO/IEC 20000-1:2018، في دعم التميز التشغيلي وتحسين تجربة الموظفين.

أما بالنسبة لعملياتنا الدولية، فيواصل بنك برقان دفع عجلة التحول الرقمي في أسواقه الرئيسة. ففي تركيا، نجحت منصتنا المصرفية الرقمية «ON» في استقطاب أكثر من 1.5 مليون عميل خلال أربع سنوات فقط منذ إطلاقها في الربع الرابع من عام 2021. وقد استفادت المنصة من سلسلة متواصلة من التحسينات وإضافة مزايا متقدمة، الأمر الذي مكّنها من تقديم تجربة مصرفية رقمية سلسة ومتكاملة، إلى جانب الحفاظ على حصة سوقية قوية طوال عام 2025، حيث بلغ متوسط حصتها في اكتساب العملاء عبر القنوات الرقمية عن بُعد نحو 5.4% . كما يعكس الانتشار المتزايد لمنصة ON وما تحظى به من تقدير متواصل على مستوى القطاع الدور المحوري الذي تؤديه ضمن استراتيجيتنا للتحول الرقمي.

وفي شركاتنا التابعة في كل من الجزائر وتونس، عملنا على تعزيز قدراتنا الرقمية وتوسيع نطاق منصاتنا، بما أتاح تقديم حلول مصرفية مبتكرة لشريحة متنامية من العملاء في هاتين السوقين.

ومن خلال هذه المبادرات المتكاملة، يرسّخ بنك برقان مفاهيم السرعة والأمان والتخصيص عبر جميع نقاط التفاعل، بما يضمن أن يحقق التحول الرقمي نموًا قابلًا للتوسع، وتميزًا تشغيليًا، وتجربة عملاء متفوقة في جميع الأسواق التي نعمل بها.

بناء قوى عاملة عالية الأداء انطلاقًا من الرسالة والثقافة المؤسسية

يواصل بنك برقان اعتبار تطوير الكفاءات البشرية أولوية استراتيجية، مع التركيز على تعزيز الأداء، وبناء القدرات، وتمكين النمو المستدام. وخلال عام 2025، أحرزنا تقدمًا ملموسًا في أجندة التكويت، حيث بلغت نسبته 83.8%، وهي من بين أعلى المعدلات في القطاع، كما حظي البنك بتكريم الهيئة العامة للقوى العاملة تقديرًا لتميّزه في تطوير الكفاءات الوطنية.

وقد أثمرت استثماراتنا المتواصلة في مجالات التعلم والمشاركة وتطوير القيادات نتائج ملموسة، فقد أسهمت المبادرات الرئيسية، بما في ذلك برامج «رؤية» و«انطلاقة» و«أكاديمية مختبر برقان»، إلى جانب الأكاديميات المتخصصة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الاستثمار والثروات، وبرامج مثل "Empower Her" و "Burgan Cares" و"منارة برقان"، في تقديم أكثر من 98 ألف ساعة تدريبية، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف العام السابق وتوّجت هذه الجهود بحصول البنك على جائزة براندون هول الذهبية لأفضل استراتيجية تعلم للعام الثالث على التوالي.

كما تم تعزيز تجربة الموظفين ورفاهيتهم من خلال سياسات متقدمة ومنصات تفاعلية لإشراك الموظفين، إضافة إلى إطلاق «أكاديمية القيم»، التي تهدف إلى ترسيخ قيم برقان المؤسسية في الممارسات اليومية. وتظل التكنولوجيا عاملاً محورياً داعماً لهذه المسيرة، حيث أسهم نظام SAP SuccessFactors في تحديث عمليات الموارد البشرية، مع التخطيط لتوظيف قدرات الذكاء الاصطناعي للأعمال لدعم إدارة المواهب القائمة على البيانات وتعزيز مسارات التطور الوظيفي.

ومن خلال هذه المنظومة المتكاملة من المبادرات، يرسّخ بنك برقان بناء قوى عاملة عالية الأداء، متوافقة مع طموحاته الاستراتيجية، ومتسقة مع رؤية دولة الكويت الأوسع للتنمية المستدامة والابتكار الرقمي.

ترسيخ الاستدامة في صميم التنفيذ

في عام 2025، واصلنا دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف جوانب أعمال بنك برقان، سواء على مستوى التشغيل أو إدارة المخاطر أو تخصيص رأس المال، بما يضمن أن تسهم الاستدامة في دعم الأداء والنمو على المدى الطويل. وشكّل انضمام بنك برقان إلى سلسلة مؤشر FTSE4Good محطة بارزة في مسيرتنا، باعتبارها معياراً عالمياً مرموقاً يضم الشركات التي تُظهر ممارسات قوية في المجالات البيئية والإجتماعية والحوكمة، وفق معايير شفافة ومعترف بها دوليًا، ويعكس هذا الانضمام التقدم الذي أحرزناه في أداء الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما يعزز من حضورنا لدى المستثمرين المسؤولين الذين يعتمدون على هذا المؤشر في تقييم وبناء محافظ استثمارية مستدامة.

وعلى الصعيد البيئي، استكملنا إعداد جرد شامل لانبعاثات الغازات الدفيئة شمل النطاقين الأول والثاني، إضافة إلى نطاقات مختارة من النطاق الثالث، إلى جانب إحراز تقدم ملموس في أجندة خفض الانبعاثات، دعمًا لطموح دولة الكويت بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060. كما جرى تعزيز دمج مخاطر المناخ ضمن إطار التقييم الائتماني من خلال تطبيق مصفوفة تقييم مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعكس نهجاً منضبطاً واستشرافياً لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وبالتوازي مع ذلك، نفّذ البنك مجموعة من المبادرات البيئية الرئيسة، شملت تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتطبيق ممارسات الشراء المستدام، وتعزيز إدارة النفايات، تأكيدًا على التزامه بخفض بصمته البيئية وترشيد استخدام الموارد.

في بنك برقان، لا يُعدّ التزامنا بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجرد تعهّد، بل هو محرّك أساسي للقيمة المستدامة وركيزة محورية في رؤيتنا المستقبلية. فنموّنا مصمَّم بعناية ليُسهم في تعزيز متانة المجتمعات التي نخدمها اقتصاديًا وبيئيًا، وفي الوقت ذاته نواصل قيادة أعمالنا برؤية هادفة ترتكز على تمكين الأفراد، ودعم سبل العيش، وإدماج مفاهيم الاستدامة في مختلف جوانب عملياتنا، وذلك بما يرسّخ دورنا في الإسهام بصياغة مستقبل أفضل للجميع.

وعلى مستوى البعد الاجتماعي، عززنا تركيزنا على موظفينا وعملائنا والمجتمعات التي نعمل فيها، حيث حافظنا على مستويات مرتفعة من مشاركة الموظفين ورفاهيتهم، وتعزيز الشمول المالي عبر القنوات الرقمية ومبادرات التوعية، فضلًا عن ترسيخ ممارسات متينة لحماية العملاء. أما من منظور الحوكمة، فقد عملنا على تعزيز المساءلة من خلال دمج مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بطاقات تقييم أداء الإدارة التنفيذية، وتقوية أطر مكافحة الفساد والضوابط الأخلاقية، فضلاً عن تعزيز أمن البيانات والمرونة السيبرانية واستمرارية الأعمال، بالاستناد إلى أطر عمل معتمدة دولياً واختبارات صارمة.

الاستعراض الاستراتيجي

كلمة رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

وتعكس هذه الجهود مجتمعة التزام بنك برقان بتحقيق نمو منضبط ومسؤول، وبناء مؤسسة مستدامة قادرة على خلق قيمة مضافة مستمرة عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

عام حافل بالجوائز والتكريمات المؤسسية

حظيت إنجازات بنك برقان خلال عام 2025 بتقدير واسع من خلال مجموعة من الجوائز المرموقة على الصعيدين المحلي والدولي، بما يعكس التزامنا الراسخ بالتميّز وتحقيق أعلى معايير الأداء عبر مختلف الأسواق. ففي الكويت، حصلنا على جائزة Visa لأفضل نمو في بطاقات النخبة النشطة، إلى جانب جائزة «أفضل خدمة عملاء» ضمن جوائز التميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025 - إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، التي تنظمها MEED، فضلاً عن جائزة «التميز والريادة في خدمات إدارة الثروات والائتمان» ضمن الدورة الحادية عشرة من جوائز التميز العربية التي ينظمها الاتحاد العالمي للمصرفيين العرب. أما في تركيا، فقد نالت علامتنا التجارية للخدمات المصرفية الرقمية «ON» لقب «أفضل بنك رقمي في تركيا» من مجلة جلوبال برانذ، كما حصدت جائزة Stevie البرونزية ضمن جوائز Stevie الدولية للأعمال.

كما حصلت أعمالنا الرائدة في الكويت وشركتنا التابعة في تركيا، على شهادة "أفضل بيئة عمل" «Great Place to Work»، مما يسلط الضوء على قوة ثقافتنا المؤسسية، وارتفاع مستويات مشاركة الموظفين، والتزامنا المستمر برعاية وتنمية المواهب. وتعكس هذه التكريمات مجتمعةً الأداء المتسق لبنك برقان، وقدرته على الابتكار، وتفانيه في تقديم قيمة استثنائية لعملائه وموظفيه والمجتمعات التي يخدمها، بما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الكويت وتركيا، وعلى امتداد منطقة الشرق الأوسط وتركيا وشمال أفريقيا.

المضي قدمًا بثبات والاستعداد للمستقبل

في عام 2025، اتخذ بنك برقان قرارات مدروسة ومنضبطة، ووازن بعناية بين تحقيق النمو والحفاظ على الحيطة، وذلك في ظل بيئة اقتصادية كلية وأسواق تتسم بالتعقيد والتقلب. ونفخر بما حققناه من إنجازات، إذ واصلنا تركيزنا الراسخ على تحقيق ربحية مستدامة، مع الاستمرار في توجيه استثمارات استراتيجية لتعزيز عملياتنا، ورفع مستويات المرونة، وترسيخ مبادئ الاستدامة على امتداد أنشطة البنك كافة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل بثقة وتفاؤل، فإننا سنواصل تعزيز قدراتنا الأساسية، بما يضع بنك برقان في موقع مؤهل لاقتناص الفرص الناشئة، وفي الوقت ذاته التعامل مع التحديات بكفاءة ومرونة وثقة. وتظل أولوياتنا واضحة، وتشمل تحقيق نمو منضبط، وتعميق علاقاتنا مع العملاء، وتوسيع قدراتنا الاستثمارية، ومواصلة الابتكار الرقمي، ودمج مبادئ الاستدامة ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف عملياتنا، فضلاً عن الاستثمار المستمر في تنمية وتطوير كوادرنا البشرية.

وعلى مدى السنوات الماضية، نجحنا في تحويل بنك برقان إلى مؤسسة أكثر قوة واستقرارًا ومرونة. ومع كل استثمار نقوم به في التكنولوجيا، ورأس المال البشري، والابتكار، والاستدامة، فإننا لا نبني بنكًا فحسب، بل نؤسس مؤسسة قادرة على الصمود في مختلف الظروف الاقتصادية، ومهيأة للازدهار عبر دورات الأسواق، وتحقيق قيمة طويلة الأمد لمساهمينا.

كلمة شكر وتقدير

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على توجيههم الاستراتيجي ودعمهم المتواصل، ولموظفينا على تفانيهم وجهودهم المخلصة، ولمساهمينا الكرام على ثقتهم المستمرة. كما أتقدم بالشكر إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على إشرافهما ودعمهما المستمر. ومعاً، نواصل رسم ملامح بنك برقان أقوى وأكثر صلابة، ومستعدًا لاحتضان المستقبل بعزيمة راسخة، ورؤية واضحة، والتزام ثابت بتحقيق النمو المستدام.

أنطوني ج. ضاهر

رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

الملامح الرئيسية للاستثمار

موقع متوضّد في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا

- ثاني أكبر بنك تقليدي في الكويت من حيث حجم الأصول.
- حضور راسخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا من خلال شركات تابعة مباشرة، وقد تعزّز هذا الانتشار بشكل أكبر مؤخرًا عقب استكمال الاستحواذ على بنك الخليج المتحد وحصته في كامكو إنفست.

تركيز راسخ على التحول الرقمي

- تنفيذ نظام TCS BaNCS™ لتحديث المنصة المصرفية الأساسية وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- حققت منصة ON التابعة لبنك برقان - تركيا نمواً متسارعاً، إذ بلغت قاعدة عملائها 1.5 مليون عميل منذ إطلاقها في أواخر عام 2021.

مستويات قوية لرأس المال والسيولة

- تظل مستويات رأس المال متينة، وتتجاوز بشكل مريح المتطلبات الرقابية المعتمدة، الأمر الذي يدعم استمرار زخم النمو ويعزز قدرة البنك على التوسع بثقة.
- من بين أدنى نسب القروض إلى الودائع في الكويت، مدعومة بمستويات صحية لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة معيار التمويل المستقر.

تصنيفات ائتمانية قوية

- تصنيفات ائتمانية بدرجة استثمارية مع نظرة مستقبلية مستقرة: فيتش (A)، موديز (Baa1)، ستاندرد آند بورز (BBB+)، وكابيتال إنتليجنس (A+).
- أداء مالي متسق تدعمه مؤشرات أساسية متينة تعكس قوة المركز المالي واستدامة النتائج.

فريق إداري متمرّس

- إعادة تنشيط فريق الإدارة العليا لتنفيذ استراتيجية نمو واضحة ومركّزة.
- البناء على نقاط القوة الأساسية في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، مع تطوير أعمال الخدمات المصرفية الخاصة وللأفراد.

بيئة داعمة وقاعدة مساهمين قوية

- اقتصاد مستقر مدعوم بتطورات إيجابية، وقطاع مصرفي يشهد نموًا قويًا.
- دعم مستمر من شركة مشاريع الكويت القابضة (KIPCO)، إحدى أبرز المجموعات الاستثمارية الإقليمية، منذ عام 1997.

الاستعراض الاستراتيجي

نموذج أعمالنا

القدرات الأساسية

القيادة

- حوكمة قوية وتوجيه استراتيجي فعّال من مجلس إدارة يتمتع بخبرة واسعة
- تنفيذ فعّال وأداء مستدام تقوده إدارة تنفيذية عالية الكفاءة

الموارد المالية

- ثاني أكبر بنك تقليدي بإجمالي أصول يبلغ 9.1 مليار دينار كويتي، وإجمالي الودائع بقيمة 5.5 مليار دينار كويتي، ورأس المال التنظيمي بقيمة 1.3 مليار دينار كويتي

العلامة التجارية

- قيمة علامة تجارية موثوقة تنعكس في النمو المستمر لقاعدة العملاء
- قاعدة الودائع في قطاع التجزئة قوية، مع نسبة حسابات جارية وتوفير تبلغ 27%

المواهب

- قاعدة موظفين تضم 4,177 موظفًا
- قيم مشتركة وثقافة قائمة على الأداء العالي
- التدريب المستمر على المهارات ومبادرات بناء القدرات

البنية التحتية المصرفية ورأس المال الفكري

- مزيج أمثل بين القنوات المصرفية التقليدية والرقمية
- قدرات رقمية متقدمة لتعزيز تقديم الخدمات
- أحدث أنظمة الأمن السيبراني وإدارة المخاطر لمواجهة التحديات المحتملة

العروض الرئيسية

الخدمات المصرفية للشركات

حلول متكاملة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات

الخدمات المصرفية الشخصية

مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية الموجهة لعملاء الأفراد

الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

حلول مخصصة في الخدمات المصرفية الخاصة والاستثمار والاستشارات للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية

الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمارات

حلول الخزينة، وخدمات الاستثمار، والخدمات المصرفية للمؤسسات المالية

خلق القيمة

مرتكز على العميل، ديناميكي ومتجدد

تأثير الأعمال

4.8 مليار
دينار كويتي
صافي القروض

267.8 مليون
دينار كويتي
الإيرادات

9.4 فلس
ربحية السهم

64 %
نسبة توزيع الأرباح

انضمام إلى سلسلة مؤشر FTSE4Good

الاستعراض الاستراتيجي

استراتيجية أعمالنا

تركّز استراتيجية بنك برقان على تحقيق نمو منضبط ومستدام، من خلال تعزيز عملياته الأساسية في الكويت، بالتوازي مع توسيع حضوره الإقليمي عبر إعادة توزيع الأصول بصورة استراتيجية. ومن خلال الاستفادة من التحول الرقمي لتعزيز المرونة التشغيلية، والارتقاء بتجربة العملاء، وتحسين الكفاءة، يواصل البنك الاستثمار في رأس المال البشري، وترسيخ ثقافة الابتكار، ودمج مبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عملياته بما يعزز مكانته كمؤسسة مرنة ومرتكزة على رؤية مستقبلية في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

الركائز الاستراتيجية

تعزيز الأعمال في الكويت

- تنمية وتنويع محفظة الشركات
- مضاعفة الحصة السوقية في قطاع التجزئة
- بناء أفضل خدمات مصرفية خاصة وإدارة الثروات
- تعزيز السيولة والحد من المخاطر
- تحسين جودة الخدمات والبيع المتقاطع وحصة المحفظة
- دمج أفضل الممارسات، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

إعادة توزيع الأصول

- المضي في بيع الأصول غير الأساسية
- نعيد استثماراتنا في أسواق جديدة
- نتطلع إلى النمو في قطاعات جديدة

التحول الرقمي

- تحديث وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بأحدث التقنيات
- نرتقي بقدراتنا لتطوير أمن المعلومات
- نبتكر أحدث الحلول الرقمية في القطاعات الجديدة

مدفوعًا بما يلي

- التحول الثقافي
- قيمة العلامة التجارية
- الرقابة الإدارية وإدارة المخاطر
- أفضل الممارسات

دفع عجلة التميز
وتحقيق النجاح

الاستراتيجية واقع يتحقق

الخدمات المصرفية الخاصة، برؤية متجددة

تنمية الثروات عبر علاقات قائمة على الثقة

محركات التحول

تموضع العلامة التجارية

إعادة صياغة مفهوم الخدمات المصرفية الخاصة، مع التركيز على النمو القائم على الثقة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية وذوي الملاءة المالية الفائقة

تجربة مخصصة

تقديم حلول مصممة بعناية من خلال مصرفيين متخصصين وفريق من الخبراء

عروض شاملة ومتكاملة

توفير باقة منتقاة من الفرص الاستثمارية، إلى جانب سرعة إنجاز المعاملات، وخدمات حفظ الأصول والاستشارات وإدارة المحافظ المرخّصة من هيئة أسواق المال

الشراكة مع كامكو إنفست

الاستفادة من خبرات مؤسسية رفيعة المستوى لتوسيع نطاق الوصول إلى فرص استثمارية متقدمة ومتنوعة

سهولة الوصول للعملاء

تقديم دعم متكامل عبر شبكة الفروع، والمنصات الرقمية، وخط اتصال مخصص

نرتكز على أساسٍ متين...

القيمة الناتجة

القدرات

حلول متكاملة وشاملة تمتد من البداية إلى النهاية وعلى مستوى عالمي

الخبرة

منصة استشارية مخصصة تتمحور حول العميل

المصداقية

شريك موثوق وحديث وقابل للتوسع

التكامل

تجربة منصة ثروات متكاملة

+31%	+37%	+35%	+290
القروض	الودائع	صافي الدخل	نقطة أساس العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر

2025 مقارنةً بعام 2023 - بما يعكس التحول الاستراتيجي

الجوائز والتكريمات

ضمن جوائز ميد للتميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2025
جائزة "أفضل خدمة عملاء"

من اتحاد المصارف العرب عام 2025
جائزة «التميز والريادة في خدمات إدارة الثروات والائتمان لعام 2025»

من شركة فيزا العالمية
جائزة «الأعلى نمواً بفئته في البطاقات المميّزة في الكويت لعام 2024»

جوائز مرموقة من مجلة جلوبال برايفيت بانكر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2024

- جائزة «أفضل بنك خاص للائتمان»
- جائزة «أفضل بنك خاص للأوراق المالية ذات الدخل الثابت»
- جائزة «أفضل بنك خاص للعملاء أصحاب الثروات»

ونعيد رسم ملامح الخدمات المصرفية الخاصة للغد

الاستراتيجية واقع يتحقق

تحقيق التكامل وتعزيز القيمة

الاستفادة من كامكو إنفست لتعزيز الحجم التشغيلي والكفاءة والقيمة الاستراتيجية

إطلاق القيمة الاستراتيجية

الشراكة مع

تمويل العملاء وتعزيز الرافعة المالية
تمكين العملاء من المشاركة في الاستثمارات البديلة، والسندات، والصكوك، والمنتجات المهيكلة

تعزيز وصول العملاء
توسيع نطاق إتاحة صناديق كامكو والسندات والصكوك لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة

تعميق العلاقات مع العملاء
تقديم استراتيجيات مخصصة تجمع بين خبرات كامكو إنفست وقدرات بنك برقان

فرص نمو للبنك
توسيع بصمة البنك من خلال مبادرات الدين الخاص والاستثمارات البديلة ومبادرات صناديق رأس المال الاستثماري

تحقيق أوجه تآزر ذات أثر ملموس

كامكو إنفست

استثمارات عملاء الخدمات المصرفية الخاصة في صناديق كامكو
+7.8 أضعاف (على أساس سنوي)

الزيادة في الرافعة المالية عبر الشراكة مع كامكو
+9.7 أضعاف (على أساس سنوي)

تفويضات الدين الخاص
+4.7 أضعاف (على أساس سنوي)

التعاون الاستثماري (الالتزامات)
+1.4 أضعاف (على أساس سنوي)

توظيف قدرات كامكو إنفست للارتقاء بالخدمات المصرفية الخاصة..

.. والخدمات المصرفية للأفراد مع فتح آفاق جديدة لفرص استثمارية

الاستراتيجية واقع يتحقق

رقمي حسب التصميم

ON: منصة رقمية قابلة للتوسع تقود مسيرة التحول

تُجسّد منصة ON التابعة لبنك برقان تركيا التزام بنك برقان الراسخ بتحقيق قيمة مستدامة وترسيخ الابتكار القائم على احتياجات العملاء. فمنذ إطلاقها، واصلت ON مسيرتها التطويرية بوتيرة متسارعة، وذلك من خلال تعزيز وظائفها، وتحسين الرحلات الرقمية للعملاء، وتوسيع نطاق أثرها في السوق. يعكس هذا التقدم المستدام نهجًا منضبطًا للابتكار، حيث تؤدي احتياجات العملاء إلى دفع عجلة التحسين المستمر، مما يحقق مستويات أعلى من التفاعل، وتجربة خدمة أكثر سلاسة، وقيمة استراتيجية طويلة الأجل.

1.5 مليون عميل	+159% القروض	+7% الودائع	61% مؤشر صافي نقاط التّرويج
عدد العملاء	(على أساس سنوي)	(على أساس سنوي)	

المصدر: دراسة مؤشر صافي نقاط ترويج (NPS) التي أجرتها إيفانت كونسلتنسي

أبرز الإنجازات والأثر الاستراتيجي

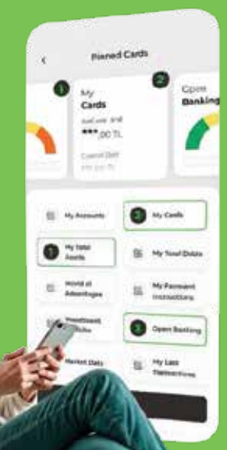

توسيع قاعدة العملاء

- تمكّنت المنصة من الوصول إلى 1.5 مليون عميل، مع استقطاب أكثر من 1,500 عميل يوميًا، كما بلغت نسبة اكتساب العملاء عن بُعد نحو 5.4%، ووصلت الحصة السوقية في تمويل قروض السيارات إلى 7.4%.

التحول الرقمي لقطاع الشركات

- إطلاق نظام "اعرف عميلك للشركات" (KYB) عبر الهاتف بالكامل و إطلاق منصة الفوترة الرقمية، مع موافقات فورية وإمكانية تقديم الشيكات عبر الهواتف الذكية.

منصات رقمية من الجيل الجديد

- تقديم أكثر من 250 ميزة مصرفية رقمية، إلى جانب تحديث جميع القنوات وفق تجربة استخدام تركز على التحويلات، مدعومة ببنية سحابية قابلة للتوسع.

خدمات مصرفية رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في روبوتات الدردشة، وعمليات التحقق الإلكتروني من الهوية (eKYC)، وعمليات التطوير وسير العمل، بما يسهم في تحديث المنصة وتسريع الابتكار الموجّه للعملاء.

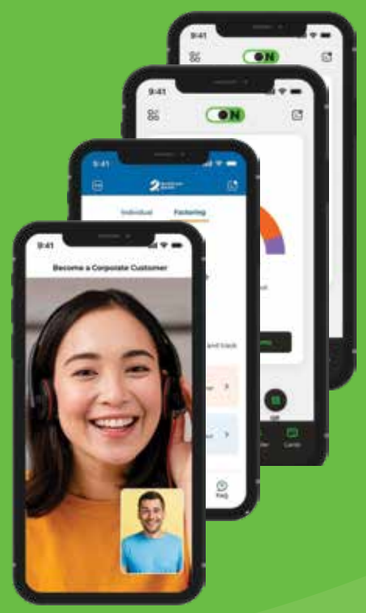

ابتكار منتجات تقلب الموازين

- تم إطلاق بطاقة ON الائتمانية، إلى جانب توسيع منتجات الاستثمار والتأمين بما حقق نموًا بمقدار 8 أضعاف على أساس سنوي، فضلًا عن الريادة في تقديم خدمات التحويلات المالية الدولية عبر Visa Direct، وإلى جانب إتاحة التحويلات المباشرة بين الحسابات، وتمكين مدفوعات العملات الرقمية وخدمات اليانصيب في تركيا.

المنظومة الاستراتيجية والريادة التقنية

- تم تأسيس ONx فنتشر كابيتال ومنصة الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS)، إلى جانب إبرام شراكات استراتيجية مع Hepsiburada وHangiKredi، وذلك بهدف تسريع النمو الرقمي وتوسيع قاعدة عملاء الائتمان لدى البنك.

الغد يبدأ اليوم... وبوتيرة متسارعة

بناءً على إنجازات هذا العام، نواصل تسريع وتيرة النمو ودفع الموجة التالية من الابتكار الرقمي.

تحسين التجربة الرقمية

تقديم خدمات أكثر تخصيصًا، وتعزيز القنوات الرقمية للعملاء من الشركات والأفراد.

تعزيز التفاعل

إطلاق برنامج ولاء مطوّر يهدف إلى تعزيز الاحتفاظ بالعملاء وزيادة معدلات الاستخدام.

تحديث البنية التحتية

تطوير الشبكات والخوادم وأنظمة التخزين والحلول السحابية، بما يدعم السرعة والمرونة وقابلية التوسع.

ومن خلال هذه المبادرات المتكاملة، نواصل إعادة تعريف مفهوم الخدمات المصرفية الرقمية في تركيا، مع التركيز على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائنا وجميع أصحاب المصلحة.

الجوائز والتكريمات

من مجلة جلوبال برانديز
جائزة أفضل بنك رقمي في تركيا

جائزة برونز ستيفي
عن حملات الاتصال والعلاقات العامة

جائزة أفضل الممارسات من PRGN ضمن جوائز ESG / المسؤولية الاجتماعية / التنوع والمساواة والشمول
جائزة برونز

الاستعراض الاستراتيجي

التواصل مع أصحاب المصلحة

أنتم دافعنا

	طريقة المشاركة والتفاعل	آلية مشاركاتنا الحالية المؤشرات الرئيسية	خلق القيمة
الموظفون	▪ الاتصالات الداخلية على مستوى البنك. ▪ التطبيق المخصص للموظفين "Burgani". ▪ المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تركز على الموظفين وسياسة الباب المفتوح للإدارة التنفيذية.	▪ قاعات التواصل. ▪ التفاعلات على وسائل التواصل الاجتماعي. ▪ أيام الموظفين مع العائلات.	▪ تحديد الأهداف السنوية في بداية العام و تقييم الأداء مرتين سنويا - منتصف ونهاية العام. ▪ مراجعات أداء الأفراد وفرق العمل والبنك. ▪ معدل مشاركة الموظفين.	▪ بناء وتعزيز ثقافة الثقة والنزاهة. ▪ جعل الموظفين يشعرون بالتقدير لجهودهم. ▪ تسهيل النمو الأفقي والرأسي للموظفين.
العملاء	▪ في الفروع بشكل أساسي، ومن خلال مديري العلاقات. ▪ من خلال القنوات الرقمية ومراكز الاتصال للبنك على مدار الساعة. ▪ استضافة فعاليات وأحداث خاصة بالعملاء.	▪ نحن في خدمة العملاء عند الحاجة. ▪ جمع الملاحظات من العملاء بشكل منتظم. ▪ تعيين فريق متخصص لحل شكاوى العملاء.	▪ تقييم تطبيق البنك على الهاتف الجوال. ▪ مدة الاستجابة لشكاوى العملاء وحلها. ▪ الاحتفاظ بالعملاء.	▪ خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم. ▪ تقديم عروض تنافسية. ▪ تقديم حلول مخصصة.
المستثمرون	▪ صفحة الكترونية لعلاقات المستثمرين. ▪ تطبيق يوفر معلومات حول علاقات المستثمرين. ▪ الجمعيات العمومية السنوية. ▪ مؤتمرات ومكالمات مع المستثمرين.	▪ مكالمات المستثمرين ربع السنوية. ▪ المشاركة في مؤتمرات المستثمرين الرئيسية. ▪ مكالمات فردية مع المستثمرين وعقد الاجتماعات معهم عند الطلب.	▪ الإفصاح عن المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب. ▪ نقل الأولويات الاستراتيجية ومحركات الأعمال الرئيسية.	▪ بناء علاقة قائمة على الثقة مع مجتمع المستثمرين. ▪ تعزيز الشفافية في تقارير البنك.
المجتمع	▪ تنظيم أحداث وفعاليات متعددة على مدار العام. ▪ إقامة شراكات استراتيجية لتعزيز الأثر.	▪ استمرار التفاعل مع المجتمع على مدار العام.	▪ زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية. ▪ الدفع إلى المشاركة من خلال الكيانات الرئيسية. ▪ تعزيز الأثر الاجتماعي.	▪ خلق أثر إيجابي في المجتمع. ▪ الوعي بالقضايا الاجتماعية وإيجاد حلول لها. ▪ النهوض بالفئات الضعيفة في المجتمع.

الاستعراض المالي للمجموعة

استعراض رئيس المدراء الماليين للمجموعة

حقق بنك برقان أداءً متماسكًا خلال عام 2025، مدفوعًا بالتنفيذ المنضبط، واستدامة وتيرة النمو، والتركيز المتواصل على تنويع مصادر الدخل. وبفضل إدارة متوازنة لنمو الأصول، وقاعدة تمويل متنوعة، وتواجد إقليمي متنامٍ، إلى جانب مواصلة مسيرة التحول الرقمي، ظلت الأسس التشغيلية والمالية للبنك قوية، بما يعزز قدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمختلف أصحاب المصلحة.

خالد فهد الزومان

رئيس المدراء الماليين
لمجموعة بنك برقان

4.8
مليار دينار كويتي
صافي القروض

267.8
مليون دينار كويتي
الإيرادات

46.5
مليون دينار كويتي
صافي الدخل

6
فلس
توزيعات أرباح للسهم الواحد

في عام 2025، واجهت مجموعة بنك برقان بيئة تشغيلية معقدة تأثرت بتطورات الأوضاع الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب حالة عدم اليقين العالمية، بما في ذلك المستجدات التجارية والجيوسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأسواق الرئيسية. في الكويت، تعززت المشاعر الإيجابية حول الاقتصاد الكويتي بفضل استمرار الإصلاحات المالية والهيكلية، ومن أبرزها إقرار قانون الدين العام، وتطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية، والتقدم المحرز بشأن قانون الرهن العقاري المقترح، فضلًا عن مبادرات حكومية أخرى داعمة للنمو والاستقرار في القطاع المالي. ومع تراجع أسعار الفائدة عالميًا وإقليميًا خلال العام، تحسنت أوضاع السيولة، مما خلق بيئة أكثر دعمًا للتوسع الائتماني، وذلك على الرغم من استمرار الضغوط على الهوامش.

وفي ضوء هذه المعطيات، حققت المجموعة نتائج تشغيلية قوية، اتسمت بإدارة حصيفة لنمو الأصول، واستقرار صافي الدخل، وتنويع مصادر الإيرادات، والانضباط في إدارة التكاليف، إلى جانب المحافظة على جودة أصول متينة، وذلك بما يعكس قوة نموذج أعمال بنك برقان وقدرته على الصمود في بيئة تتسم بالديناميكية والتغير المستمر.

أرباح ثابتة ومرونة تشغيلية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حققت المجموعة أداءً ماليًا قويًا، حيث ارتفعت الإيرادات إلى 267.8 مليون دينار كويتي، مسجلة نموًا سنويًا بنسبة 17%. وقد استند هذا الأداء إلى توسعٍ واسع النطاق شمل مصادر الدخل من الفوائد ومن غير الفوائد على حد سواء، وذلك بما يعكس الاستمرار في تنفيذ استراتيجية المجموعة الهادفة إلى التنويع وتحقيق النمو المستدام.

وارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 13% على أساس سنوي ليبلغ 177.9 مليون دينار كويتي، مدعومًا باستمرار نمو محفظة القروض، إلى جانب استقرار صافي هامش الفائدة عند 2.3%. كما سجل الدخل من غير الفوائد نموًا قويًا بنسبة 25% على أساس سنوي ليصل إلى 89.9 مليون دينار كويتي، مدفوعًا بارتفاع دخل الرسوم والأرباح الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، وكذلك بالاندماج الناجح لبنك الخليج المتحد، بما في ذلك شركة كامكو إنفست. ونتيجة لذلك، استمر مزيج إيرادات المجموعة في التنويع، مما أدى إلى تحسين جودة الأرباح وتقليل الاعتماد على الدخل القائم على الفائدة.

وبالتوازي مع هذه المبادرات الداعمة للنمو، واصلت المجموعة الاستثمار في قدراتها طويلة الأجل، ولا سيما في تطوير الكفاءات البشرية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى مبادرات أخرى قائمة على التكنولوجيا. وقد أدت هذه الاستثمارات الاستراتيجية، إلى جانب الدمج الكامل لبنك الخليج المتحد، إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية. وظهرت ضغوط التكاليف بوضوح في بعض العمليات الدولية، خاصة في تركيا، حيث استمرت ظروف التضخم المفرط في توسيع قاعدة التكاليف.

وعلى الرغم من هذه الضغوط، ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 6% على أساس سنوي ليصل إلى 104.7 مليون دينار كويتي، إذ تفوق قاعدة الإيرادات القوية على زيادة المصروفات التشغيلية. وظلت تكلفة الائتمان (صافي بعد الاستردادات) عند مستويات منخفضة بلغت نحو 60 نقطة أساس، ما يعكس جودة محفظة الائتمان والنهج المنضبط في إدارة المخاطر. كما انخفضت الخسائر المرتبطة بالتضخم المفرط وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29 إلى 17.4 مليون دينار كويتي، مقارنةً بـ 24.1 مليون دينار كويتي في عام 2024، وذلك في ضوء التحسن التدريجي في معدلات التضخم والأوضاع الاقتصادية الكلية في تركيا.

وبناءً عليه، ظل صافي الدخل (حصة بنك برقان) مستقرًا عند 46.5 مليون دينار كويتي، ما يعكس قدرة المجموعة على الحفاظ على أرباح مستقرة ومتوازنة رغم التحديات التشغيلية في بعض الأسواق الدولية. ويؤكد هذا الأداء مرونة نموذج أعمال المجموعة وقدرتها على تحقيق ربحية مستدامة ضمن بيئة تشغيلية ديناميكية ومعقدة. كما ظلت عوائد بنك برقان مستقرة، حيث لم تسجل معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تغيرات جوهرية مقارنة بعام 2024، الأمر الذي يعزز قوة ومرونة العمليات الأساسية للمجموعة.

متانة مستدامة للميزانية العمومية عبر جودة الأصول ورأس المال والسيولة

وظلت الميزانية العمومية للمجموعة قوية طوال عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 12% على أساس سنوي ليبلغ 9.1 مليار دينار كويتي، مدعومًا بنمو واسع النطاق عبر مختلف أنشطة المجموعة، مع مساهمة بنك برقان الكويت بالحصة الأكبر، في حين سجلت الأسواق الأخرى أيضًا معدلات نمو صحية. كما ارتفعت القروض والسلف بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 4.8 مليار دينار كويتي، مما يعكس التوسع عبر القطاعات والشرائح والمناطق الجغرافية الرئيسية.

وظلت جودة الأصول عند مستويات جيدة، مدعومة بنهجٍ متحفظ ومنضبط في إدارة المخاطر. واستقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.9%، بينما بلغت صافي القروض المتعثرة، بعد احتساب الضمانات، نحو 0.4% فقط، وهو ما يبرز انخفاض مستوى المخاطر في محفظة الائتمان. كما حافظت نسبة تغطية المخصصات (دون احتساب الضمانات) على مستوى متحفظ بلغ 161%، إضافةً إلى بقاء مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند 75.3 مليون دينار كويتي، الأمر الذي يعكس مركزًا ائتمانيًا سليمًا ومدارًا بكفاءة.

وسجلت ودائع العملاء نموًا بنسبة 11% على أساس سنوي لتصل إلى 5.5 مليار دينار كويتي، مدعومة بنمو متوازن ومتنوع عبر مختلف المناطق الجغرافية وخطوط الأعمال. وظل مزيج الودائع قويًا، حيث حافظت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير على مستوى يقارب 27%، مما يدعم السيولة ويعزز مصادر التمويل منخفضة التكلفة. ويؤكد هذا النمو في الودائع قدرة بنك برقان على الوصول إلى السيولة بكفاءة على المستويين الإقليمي والدولي.

وظلت مستويات السيولة قوية، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة 186%، ونسبة صافي التمويل المستقر 112%. وذلك أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 100%. كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع وفقًا للمتطلبات الرقابية 78%، وهي أقل بشكل مريح من الحد الأقصى المسموح به البالغ 90%

وظل المركز الرأسمالي للمجموعة متينًا، حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين في الشريحة الأولى لرأس المال (CET1) وفق بازل III نحو 11.2%، ونسبة رأس المال من الشريحة الأولى 13.3%، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية 16.8%، وجميعها تفوق المتطلبات التنظيمية البالغة 10.5% و12.0% و14.0% على التوالي، ما يوفر احتياطيًا صحيًا لرأس المال لدعم النمو والمبادرات الاستراتيجية.

الاستعراض الاستراتيجي

استعراض رئيس المدراء الماليين للمجموعة

«طوال عام 2025، حافظ بنك برقان على تصنيفاته الائتمانية القوية، وأظهر أسسًا متينة لميزانيته العمومية، ما وفر منصة راسخة لدفع النمو وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين، مع بقاء الكويت في صميم استراتيجيتنا للنمو، مدعومة بحضور إقليمي واسع».

في نوفمبر 2025، قام البنك بزيادة رأس المال المصرح به بمقدار 200 مليون دينار كويتي ليصل إلى 600 مليون دينار كويتي، وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية. ويعزز هذا القرار الاستراتيجي المرونة المالية للبنك، كما أنه يدعم مبادرات النمو المستقبلية ويضمن الامتثال المستمر للمتطلبات الرقابية لرأس المال.

عمليات متنوعة مع تركيزٍ محوري على الكويت

لا تزال الكويت السوق الرئيسية لبنك برقان ومحركه الأساسي لتحقيق الأرباح، إلى جانب حضور دولي متنوع يكمّل أداءه. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2025، حققت عمليات البنك في الكويت إيرادات بلغت 113.3 مليون دينار كويتي وصافي دخل قدره 37.7 مليون دينار كويتي، بما يمثل 42% من إجمالي إيرادات المجموعة و77% من صافي الدخل (قبل احتساب التعديلات المحاسبية) . وفي المقابل، أسهمت العمليات الدولية بنسبة 58% من الإيرادات و23% من صافي الدخل (قبل احتساب التعديلات المحاسبية)، الأمر الذي وفّر تنويعًا فعّالًا لقاعدة أرباح المجموعة.

وبقيت عمليات الكويت السوق الجوهرية للمجموعة، حيث استحوذت على 72% من إجمالي الأصول (قبل احتساب التعديلات المحاسبية) و76% من إجمالي القروض، بينما نمت الأصول بنسبة 6% على أساس سنوي، مدعومةً بنمو صافي القروض بنسبة 4%. واستمر الأداء في السوق المحلية قويًا، مدفوعًا بارتفاع الدخل من غير الفوائد وتحسّن نسبة البيع المتقاطع إلى 38%. كما واصلت الكفاءة التشغيلية تحسنها، حيث انخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل بمقدار 511 نقطة أساس لتصل إلى 57%، في حين ظلت تكلفة الائتمان منخفضة (المعدلة بعد الاستردادات). وحافظت جودة الأصول على متانتها، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة الإجمالية 2.0%، بينما لم تتجاوز نسبة القروض المتعثرة الصافية، بعد احتساب الضمانات، 0.4% فقط، مدعومةً بنسبة تغطية قوية للقروض المتعثرة (باستثناء الضمانات) بلغت 147%.

وفي الوقت ذاته، واصلت العمليات الدولية دعم الأداء المحلي للمجموعة، حيث أسهمت بنسبة 28% من إجمالي الأصول و24% من إجمالي القروض (قبل احتساب التعديلات المحاسبية). كما حققت إيرادات قدرها 156.8 مليون دينار كويتي وصافي دخل بلغ 11.2 مليون دينار كويتي. وبقي الأداء في هذه الأسواق مستقرًا بوجه عام، مدعومًا بتحسّن الظروف التشغيلية، والنمو المنضبط، والإدارة الحكيمة للمخاطر. كذلك وفّرت العمليات الدولية إيرادات إضافية من الرسوم، وعززت التنويع الجغرافي، ورسخت قدرة المجموعة على الوصول إلى السيولة الإقليمية والدولية.

عودة ناجحة إلى أسواق الدين الدولية

تماشيًا مع استراتيجية المجموعة الرامية إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز ميزانيتها العمومية، نجح بنك برقان في إصدار سندات دولية غير مضمونة من الشريحة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة ثابت قدره 4.875%، وبفارق تسعير جذاب بلغ 115 نقطة أساس فوق عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وقد استقطب هذا الاصدار مشاركة واسعة ومتنوعة جغرافيًا من المستثمرين، توزعت بنسبة 30% من الشرق الأوسط، و29% من المملكة المتحدة وأوروبا، و38% من آسيا، و3% من الولايات المتحدة، مما يعكس ثقة قوية من المستثمرين في أداء بنك برقان واستراتيجيته المتوازنة للنمو.

وقد أسهم هذا الإصدار في تعزيز مركز السيولة لدى البنك، وتوسيع قاعدة التمويل، وتمكينه من دعم خطط النمو في الكويت والأسواق الإقليمية، وذلك بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية طويلة الأجل. كما أن الإقبال الكبير والمتنوع من قاعدة مستثمرين دوليين يعكس تنامي الحضور العالمي لبنك برقان وتعزيز مصداقيته على الساحة الدولية.

تعزيز تنويع الإيرادات من خلال الاستحواذ على بنك الخليج المتحد ودمجه

تم استكمال الاستحواذ على بنك الخليج المتحد، بما في ذلك حصته البالغة 60% في شركة كامكو إنفست، بنجاح في فبراير 2025. وقد أسهمت هذه الصفقة الاستراتيجية بشكل ملموس في تعزيز هيكل أرباح المجموعة، حيث ساهمت بنسبة 27% من الدخل من غير الفوائد (قبل احتساب التعديلات المحاسبية)، إضافةً إلى توفير مصادر إيرادات منخفضة الاعتماد على الأصول وذات كفاءة رأسمالية مرتفعة. كما أن نموذج الأعمال الاستثماري لبنك الخليج المتحد أسهم في مزيد من التنويع لقاعدة إيرادات المجموعة، ورفع مساهمة الدخل القائم على الرسوم، وتحسين جودة الأرباح بشكل عام.

وشهدت جهود الدمج تقدمًا ملحوظًا على مدار العام، مع تركيز واضح على المواءمة الاستراتيجية، واستكشاف فرص التكامل عبر المنصات المختلفة، إلى جانب تحقيق أوجه التآزر المستهدفة، وقد استفادت هذه التآزرات من عمليات الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد لبنك برقان الكويت، إضافةً إلى أنشطته الاستثمارية وإدارة الخزينة، الأمر الذي أسهم في تعزيز الحلول المقدمة للعملاء وتوسيع قاعدة إيرادات المجموعة.

والأهم من ذلك، جرى إعادة تنشيط بنك الخليج المتحد كمنصة مستقلة قائمة بذاتها، بما في ذلك إطلاق أنشطة التمويل الإسلامي على أساس مستقل، ويعزز هذا التطور الكفاءة التشغيلية، ويقوي المرونة الاستراتيجية، كما يوفر قاعدة قابلة للتوسع لدعم النمو المستقبلي. وفي هذا الإطار، أُعيد تشكيل مجلس إدارة بنك الخليج المتحد لتعزيز الحوكمة والتوجيه الاستراتيجي، بينما قام بنك برقان بضخ رأس مال جديد بقيمة 80 مليون دولار أمريكي، إلى جانب استرداد أدوات من الشريحة الأولى الإضافية (AT1) بقيمة 33 مليون دولار أمريكي. وتم كذلك تحسين هيكل التمويل من خلال استبدال التمويل مرتفع التكلفة من أطراف خارجية بتمويل من بنك برقان وتسهيلات جديدة من مؤسسات مالية بحرينية محلية وبأسعار تنافسية، مما أسهم في تعزيز المركز المالي للشركة التابعة بشكل أكبر.

حافظ برقان على تصنيفات ائتمانية ضمن الفئة الاستثمارية

طوال عام 2025، حافظ بنك برقان على ملف ائتماني قوي، تجلّى في استمراره بالحصول على تصنيفات ائتمانية قوية من مختلف وكالات التصنيف الائتماني العالمية الرائدة. فقد أكدت وكالة فيتش تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل للمجموعة عند مستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أبقت وكالة موديز على تصنيف الودائع طويل الأجل عند مستوى "Baa1" مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبّتت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف التخلف عن السداد طويل الأجل للبنك عند مستوى "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما حافظت وكالة كابيتال إنتليجنس على تصنيف العملة الأجنبية طويل الأجل عند مستوى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أما بنك برقان تركيا، والذي قامت وكالة فيتش برفع تصنيفه في عام 2024، فقد حافظ خلال عام 2025 على تصنيف التخلف عن السداد طويل الأجل لمصدري العملات الأجنبية والمحلية عند مستوى "BB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك تماشيًا مع التصنيف السيادي لتركيا. وتعكس هذه التصنيفات مجتمعةً متانة المركز الائتماني للمجموعة واستقرارها الإقليمي.

التوصية بتوزيع الأرباح النقدية وأسهم المنحة

وانعكاسًا للأداء المالي القوي للمجموعة ومتانة مركزها الرأسمالي، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية قدرها 6 فلس للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 5%، وذلك رهناً بموافقة السادة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية.

الابتكار الرقمي لإشراك المستثمرين

في إطار مسيرته المتواصلة في التحول الرقمي، أطلق بنك برقان تطبيق علاقات المستثمرين الجديد للهواتف الذكية، وهو متاح على كل من نظامي أندرويد و iOS. وعلى الرغم من تنفيذ البنك لعدد من المبادرات الرقمية عبر مختلف عملياته، إلا أن هذا التطبيق يكتسب أهمية خاصة كونه يوفّر قناة تواصل مباشرة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة. كما أن المنصة تعزّز مستويات الشفافية والتفاعل من خلال إتاحة وصول آمن وفوري إلى الإفصاحات المالية، والتقارير، والعروض التقديمية، ومؤشرات الأداء، ومعلومات أسعار الأسهم. ويعكس هذا التطبيق التزام بنك برقان بالاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز التواصل مع المستثمرين ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة.

موقع استراتيجي داعم للنمو المستقبلي في عام 2026 وما بعده

لا يزال الاقتصاد الكويتي يسير على مسار نمو قوي، مدعومًا بوتيرة اقتصاد كلي مستدام، وإصلاحات هيكلية، إلى جانب مبادرات نوعية على مستوى القطاعات المختلفة. وتوفّر هذه العوامل مجتمعةً دعائم إيجابية تعزز ثقتنا ببيئة تشغيلية مواتية خلال عام 2026 وما بعده.

ونؤكد ثقتنا بأن التنفيذ المنضبط لاستراتيجيتنا، إلى جانب متانة الميزانية العمومية للمجموعة وتنوّع نموذج أعمالها، سيواصل تحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا. كما أن الموقع المتميز لبنك برقان باعتباره أحد البنوك الرائدة في دولة الكويت، إلى جانب حضوره في أسواق إقليمية محورية ودوره الحيوي في تسهيل ممرات التجارة الدولية، يشكّل منصة قوية لدفع عجلة النمو المستقبلي وتحقيق أهداف العوائد.

واستشرافاً للمستقبل، نواصل تركيزنا على بناء «بنك المستقبل» القادر على التكيّف والصمود، والمتمتع بأسس مالية وتشغيلية راسخة، بما يمكّنه من تحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة والازدهار في بيئة مصرفية تتسم بدرجة عالية من التنافسية والديناميكية.

نؤكد التزامنا بتطوير منصة مصرفية مبتكرة ومرنة ذات رؤية مستقبلية، ترتكز على أسس قوية وحلول متقدمة وحضور إقليمي واسع، بما يسهم في تحقيق قيمة طويلة الأمد لمساهمينا.

الاستعراض المالي للمجموعة

مؤشرات الأداء الرئيسية

إجمالي الأصول (مليار دينار كويتي)

2025 **9.1** مليار دينار كويتي

2024 8.2 مليار دينار كويتي

+12%

الودائع (مليار دينار كويتي)

2025 **5.5** مليار دينار كويتي

2024 4.9 مليار دينار كويتي

+11%

صافي دخل الفوائد (مليون دينار كويتي)

2025 **178** مليون دينار كويتي

2024 157 مليون دينار كويتي

+13%

الدخل من غير الفوائد (مليون دينار كويتي)

2025 **90** مليون دينار كويتي

2024 72 مليون دينار كويتي

+25%

واصلت المجموعة تسريع وتيرة نمو الأصول، إلى جانب تحقيق نمو ملموس في الإيرادات، مدعومةً بالاستفادة الفاعلة من فرص البيع المتقاطع، وبما يتواكب مع المحافظة على جودة أصول قوية، ومستويات قوية من السيولة ورأس المال.

نسبة القروض المتعثرة

2025 **%1.9**

2024 %1.8

نسبة القروض إلى الودائع

2025 **%78**

الحد الأقصى التنظيمي %90

+12%

نسبة معيار التمويل المستقر

2025 **%112**

الحد الأدنى التنظيمي %100

+12%

نسبة كفاية رأس المال

2025 **%16.8**

الحد الأدنى التنظيمي %14

+2.8%

خلال المرحلة المقبلة، سيظل التركيز منصبًا على السوق الكويتي، إلى جانب توسيع مصادر الإيرادات منخفضة الأصول، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وذلك بهدف تحقيق قيمة مستدامة وقوية للمساهمين.

الاستعراض الاستراتيجي

الاستعراض الاستراتيجي للاستدامة

نهجنا تجاه الاستدامة

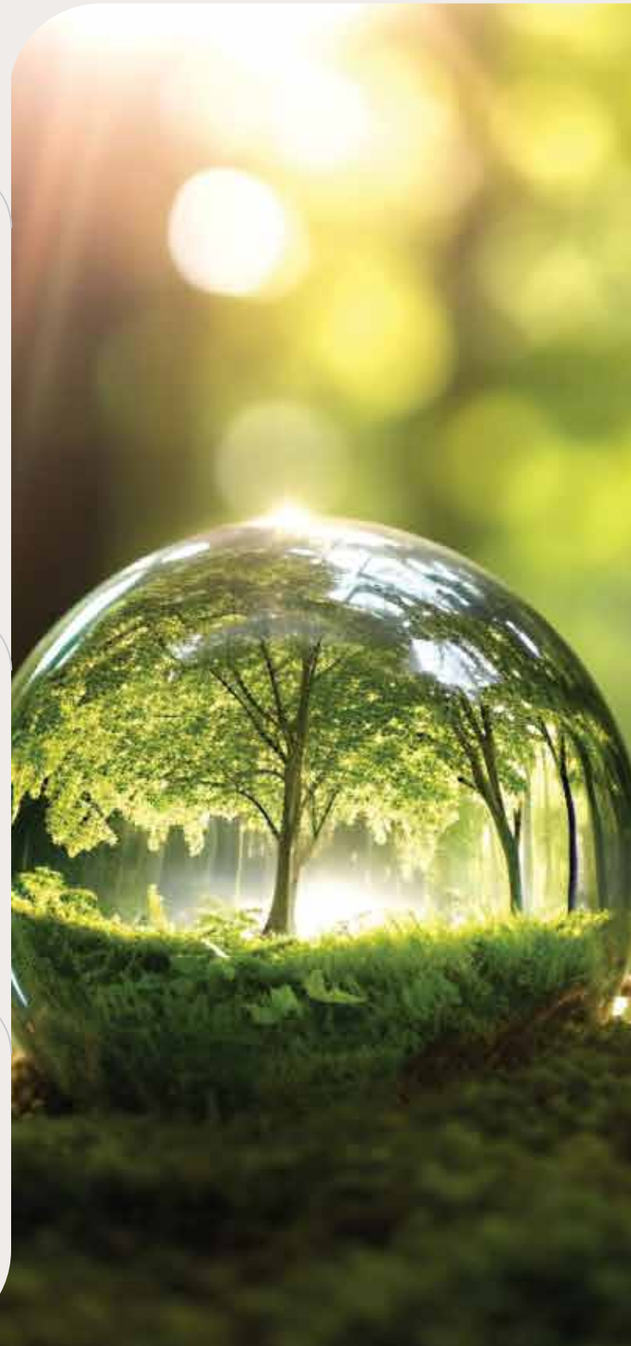

رؤية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أن نكون مؤسسة مصرفية مسؤولة تدعم بناء مستقبل أفضل لمساهمينا وموظفينا ومجتمعاتنا.

مهمة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

التركيز على التمويل المسؤول، وتحقيق أثر مجتمعي إيجابي، مع تعزيز الممارسات الأخلاقية والشفافية، والحرص على تقليل التأثير البيئي إلى أدنى حد.

حوكمة الاستدامة

- وضع إطار شامل وخارطة طريق وسياسات خاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تشكيل لجنة إدارية مختصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز الإشراف والحوكمة.
- تحديث ميثاق مجلس الإدارة بما يضمن الرقابة والإشراف على قضايا المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- مواءمة التقارير مع المعايير العالمية للاستدامة منذ عام 2019.

تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

MSCI	S&P Global	SUSTAINALYTICS
BB	33.0	32.8

انضم بنك برقان إلى سلسلة مؤشر "فوتسي 4 جود" (FTSE4Good)، مما يعكس ريادته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتزامه الراسخ بأعلى معايير الاستدامة العالمية.

FTSE4Good

الاستعراض الاستراتيجي

الاستعراض الاستراتيجي للاستدامة

يدرك البنك أن الإدارة الفعّالة لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى جانب دمج مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، تُعدّ ركيزة أساسية لخلق القيمة المستدامة على المدى الطويل وضمان المرونة المالية. ويتم دمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بصورة منهجية ضمن منظومة الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والعمليات التشغيلية لدى البنك، مع التركيز على المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وكفاءة استخدام الموارد، والإشراف البيئي.

البيئة

الانبعاثات الكربونية وإزالة الكربون

حقق بنك برقان تقدماً ملموساً خلال العام في قياس بصمته البيئية والحد منه، وذلك من خلال تنفيذ عملية حصر شاملة لانبعاثات الغازات الدفيئة، وقد أسهمت هذه المبادرة العابرة للإدارات في رسم خريطة متكاملة لانبعاثات النطاق الأول والنطاق الثاني والنطاق الثالث. كما عزز البنك نطاق تغطية البيانات المتعلقة بانبعاثات النطاقين الأول والثاني، ووسّع نطاق تحليل انبعاثات النطاق الثالث ليشمل الانبعاثات المموّلة الناتجة عن أنشطة الإقراض والاستثمار. وتستوفي حالياً نحو 40% من محفظة الإقراض متطلبات معايير البيانات اللازمة لاحتساب الانبعاثات، مع استمرار تنفيذ مبادرات إضافية تهدف إلى توسيع نطاق التغطية مستقبلاً.

وتماشياً مع الطموح الوطني لدولة الكويت لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، قام بنك برقان بإعداد استراتيجية لإزالة الكربون، ويعتزم تحديد أهداف واضحة لخفض الانبعاثات بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأهدافه الاستراتيجية.

إدارة مخاطر المناخ

يتم دمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الإطار الأساسي لإدارة المخاطر لدى البنك، كما تُؤخذ في الاعتبار جنباً إلى جنب مع سائر المخاطر المالية الجوهرية. ويقوم البنك بتقييم مخاطر التحول الرئيسية، مثل التطورات التنظيمية واضطرابات السوق، إضافةً إلى المخاطر المادية التي قد تنشأ نتيجة عن الأحداث المناخية الحادة أو المزمنة، وما قد يترتب عليها من تأثيرات على العمليات والعملاء والأطراف المعنية. علاوةً على ذلك، تم تطوير نماذج تحليلات للسيناريوهات المرتبطة بالمناخ لقياس مدى متانة المحافظ وقدرتها على الصمود في ظل مسارات انتقالية مختلفة.

ويدمج البنك الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في عمليات التقييم الائتماني من خلال تطبيق مصفوفة تقييم مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على العملاء الذين تتجاوز قيمة معاملاتهم مبلغ 10 ملايين دينار كويتي. وفي عام 2025، تم تقييم عملاء يمثلون انكشافات بقيمة 2.0 مليار دينار كويتي، بما يغطي نحو 69% من إجمالي المحفظة من حيث

شواحن للسيارات الكهربائية في مواقع مختارة لبنك برقان

القيمة، وهو ما يعكس نهجاً استباقياً ومنهجياً في إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ.

الأداء البيئي التشغيلي

واصل البنك تنفيذ مبادرات بيئية عملية تهدف إلى الحد من بصمته البيئية وتحسين كفاءة استخدام الموارد. وقد حصل المقر الرئيسي لبنك برقان على شهادة الريادة الذهبية في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED) لعمليات الصيانة وتشغيل المباني، بما يؤكد الامتثال لمعايير دولية صارمة في مجال التشغيل المستدام، ويعكس هذا جهود البنك في الحد من أثره البيئي الإجمالي من خلال تبني ممارسات مستدامة. وشملت أبرز المبادرات تحسينات في كفاءة استهلاك الطاقة، وتركيب شواحن المركبات الكهربائية في مواقع مختارة لبنك برقان، إلى جانب اعتماد سياسات مشتريات مستدامة لمعدات تقنية المعلومات. كما عزز البنك قدراته في مجال إدارة النفايات، حيث قام بإعادة تدوير نحو 91 طنا مترياً من النفايات (ارتفعت من العام الماضي والذي كان 5 طنا مترياً). ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تنفيذ حملة شاملة لإتلاف وإعادة تدوير الملفات والأوراق القديمة التي لم تعد مطلوبة وفقاً لسياسة الاحتفاظ المعتمدة لدى البنك.

التمويل المسؤول

تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في دعم تنويع الاقتصاد الكويتي وتوفير فرص العمل، ويواصل البنك الاضطلاع بدور فاعل في تمكين نجاحها، حيث بلغت التمويلات الممنوحة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 2.6% من إجمالي محفظة القروض في الكويت. كما لعب بنك برقان دوراً هامًا في دعم النمو الاقتصادي في دولة الكويت من خلال التمويل المستمر للمشاريع الوطنية الكبرى، ويتجلى ذلك في بلوغ قيمة تمويل المشاريع نحو 23.5 مليون دينار كويتي خلال عام 2025.

في عام 2025، شاركنا في تسهيل ائتماني مرتبط بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لصالح بنك قطر الوطني - تركيا، بإجمالي حجم بلغ 135.025 مليون دولار أمريكي، حيث ساهم بنك برقان بمبلغ 8.75 مليون دولار أمريكي (استحق في ديسمبر 2025)، وذلك بما يعكس التزامنا المستمر بممارسات الإقراض المسؤول ودعم التمويل المستدام.

الركيزة الاجتماعية

ترتكز الركيزة الاجتماعية لأجندة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بنك برقان على عملائه وموظفيه والمجتمع. ومن خلال مبادرات مستهدفة وممارسات أعمال مسؤولة، يسعى البنك إلى تحقيق أثر اجتماعي إيجابي ومستدام، مع دعم الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

رأس المال البشري

تظل مشاركة الموظفين ورفاههم في صميم استراتيجية الموارد البشرية لدى بنك برقان. وخلال العام، حافظ البنك على شهادة أفضل بيئة عمل (Great Place to Work)، مدعوماً بمشاركة عالية حيث بلغت نسبة مشاركة الموظفين في التقييم إلى 81%. كما واصل البنك الاستثمار في تنمية المواهب، مدعوماً بمبادرات تطوير القيادات وتعزيز ممارسات التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، بما في ذلك تخفيض ساعات العمل واستحداث إجازات للعناية الذاتية. وتعكس هذه المبادرات التزام البنك المستمر بتوفير بيئة عمل صحية وداعمة وعالية الأداء.

ويُعد التنوع والشمول جزءاً أساسياً من ممارسات الحوكمة وممارسات الموارد البشرية لدى البنك، حيث تشكل القوى العاملة ما نسبته 83.8% من المواطنين الكويتيين، فيما تبلغ نسبة تمثيل المرأة 44.5%. كما واصلت مبادرات تمكين المرأة، بما في ذلك Lean In Circles و Academy X وبرامج العافية وبرامج التدريب المستهدف ، دعم الشمول والتطور الوظيفي. وشارك بنك برقان كذلك في منتدى الاحتفال بيوم المرأة الكويتية بعنوان " استراتيجيات تمكين المرأة الكويتية وفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (SDG 5)، كما تلقى الموظفون تدريبات متخصصة لتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يعزز تقديم خدمات شاملة عبر جميع نقاط التواصل مع العملاء.

العملاء

يواصل بنك برقان تركيزه على تحسين تجربة العملاء من خلال الابتكار الرقمي والتميز في تقديم الخدمات. ويحافظ البنك على إجراءات قوية لحماية المستهلك المالي، مدعومة بمعايير شاملة للإفصاح عن المنتجات، وآليات فعالة لمعالجة شكاوى العملاء، وقنوات واضحة لتلقي شكاوى المستهلكين. كما تتوافر خيارات لتعديل القرض لمساندة العملاء الذين يواجهون تحديات مالية، بما يضمن معاملة عادلة ومسؤولة وشفافة للعملاء.

المجتمع

نظم بنك برقان على مدار العام سلسلة من المبادرات المجتمعية ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، أسهمت في دعم مجالات الصحة والتعليم وتمكين الشباب وتعزيز الوعي البيئي.

كما واصل البنك إعطاء أولوية استراتيجية للشمول المالي، مدفوعاً بحملة "دراية" ومجموعة من مبادرات التثقيف والتوعية المالية. وحافظ بنك برقان على التزامه بنشر الوعي المصرفي عبر التفاعل المباشر مع أفراد المجتمع خلال الفعاليات، ومن خلال توزيع المواد التوعوية، إلى جانب توسيع نطاق التواصل عبر منصاته الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. وأسهم التحول الرقمي بدور محوري في رقمنة العمليات داخل الفروع، بما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية، مع المساهمة في تقليل استهلاك الورق.

الصحة

تماشياً مع رؤية الكويت 2035، واصل بنك برقان دعم صحة المجتمع وتعزيز رفاهيته من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات المستهدفة. وخلال العام، أطلق البنك حملة شاملة للتوعية بسرطان الثدي استهدفت الموظفين وأفراد المجتمع على حد سواء، حيث أضاء «برقان» مبناه الرئيسي باللون الوردي، تعبيراً عن تضامنه ودعمه لجميع محاربات سرطان الثدي والمتعافيات منه. كما تم تنظيم ورش عمل توعوية ركزت على تبني العادات الصحية، وأهمية الكشف المبكر، والفحص الذاتي، ورفع مستوى الوعي ببروتوكولات العلاج.

الاستعراض الاستراتيجي

استعراض استراتيجي الاستدامة

وفي إطار مبادرة «شجرة الأمل»، قدّم البنك خدمات فحص مجانية عبر عيادة متنقلة، وامتدت هذه الخدمات، انسجاماً مع التزام البنك بمبادئ الشمول والمساواة ، لتشمل العاملات على بند العقود وموظفات النظافة، كما أتاح بنك برقان فحوصات الماموغرام السنوية المجانية لجميع الموظفات، ووسّع هذه الميزة لتشمل زوجات الموظفين.

وشارك البنك بفاعلية في الحملة العالمية «موفمبر» الهادفة إلى رفع الوعي بقضايا صحة الرجال، بما في ذلك سرطان البروستاتا وداء السكري. وبمناسبة اليوم العالمي للسكري، نظم بنك برقان فعالية توعوية بالتعاون مع مستشفى الكويت، تضمنت تقديم فحوصات واستشارات طبية وتغذوية مجانية لتشجيع تبني أنماط حياة صحية.

وإضافةً إلى ذلك، عزز البنك أهمية التبرع بالدم بشكل منتظم من خلال تنظيم حملة التبرع السنوية في المقر الرئيسي للموظفين وأفراد أسرهم، بما يرسخ ثقافة العطاء والمسؤولية المجتمعية. وفي إطار التزامه بدعم الصحة النفسية، تعاون بنك برقان مع مركز "أنارا" الصحية لتقديم ورشة عمل متخصصة للإسعافات العاطفية بإشراف أخصائي علم النفس العصبي ، مع تأهيل مجموعة مختارة من الموظفين ليكونوا أبطال الصحة العاطفية داخل المؤسسة.

المشاركة المجتمعية والمبادرات الثقافية

خلال شهر رمضان المبارك، نفّذ برقان سلسلة من المبادرات تحت مظلة حملة "علّمهم صغار"، الهادفة إلى غرس القيم الثقافية الأصيلة والاحتفال بالهوية الوطنية.

وبالتعاون مع البنك الكويتي للطعام، قام بنك برقان بتوزيع وجبات الإفطار في عدد من المناطق السكنية، إلى جانب تشجيع أبناء الموظفين على التطوع، بما يسهم في غرس روح المسؤولية الاجتماعية منذ سن مبكرة. كما تم توزيع فائض الطعام في غبقة برقان الرمضانية على الأسر المتعففة والعمال، مع الالتزام الكامل ببروتوكولات الصحة والسلامة.

وفي إطار دعمه للفنون والثقافة، اختتم بنك برقان رعايته لمهرجان الخريف السنوي التاسع لدار الآثار الإسلامية (DAI)، والذي استقطب أكثر من 1,000 زائر، وتضمن عروضاً حية وورش عمل وأنشطة ترفيهية موجهة للعائلات.

الصحة والعافية

يواصل بنك برقان دعمه وتعزيزه لمفاهيم الصحة واللياقة البدنية والعافية من خلال شراكات استراتيجية ومبادرات مجتمعية تشجع على تبني أنماط حياة أكثر صحة. ومن خلال دعم البرامج والمنصات المخصصة للعافية، يهدف البنك إلى إلهام الأفراد والعائلات لاعتماد أساليب حياة أكثر نشاطًا وتوازنًا.

في عام 2025، عزز البنك التزامه برفاه المجتمع من خلال رعايته البلاتينية لمعرض NAWI السنوي للصحة واللياقة والعافية في الكويت. ومن خلال هذه الشراكة، دعم بنك برقان الجهود الرامية إلى تعزيز الوعي بأهمية الصحة البدنية والتغذية السليمة واختيار أنماط حياة صحية.

وللعام الثاني على التوالي، دعم بنك برقان أيضًا مبادرة اللياقة المجتمعية "The Workout 2" التي أُقيمت خلال شهر رمضان المبارك. وقد وفّر البرنامج للمشاركين بيئة تفاعلية تساعدهم على الحفاظ على نشاطهم واتباع عادات صحية خلال فترة الصيام، بإشراف مدربين معتمدين في اللياقة البدنية ومتخصصين في مجال العافية.

الحوكمة

وقد صُمم إطار الحوكمة لبنك برقان من أجل تعزيز مبادئ المساءلة، والسلوك الأخلاقي، وخلق القيمة المستدامة على المدى الطويل. وفي عام 2025، قام البنك بإعداد سياسة شاملة لمكافحة الرشوة والفساد للتأكد من تغطية البنك جميع جوانب الضوابط والمعايير الرقابية والامتثال ذات الصلة بمكافحة الرشوة والفساد بصورة متكاملة.

ولتعزيز المساءلة، تم إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بطاقات تقييم أداء للإدارة التنفيذية، وتربط هذه الخطوة الاستراتيجية مكافآت القيادات التنفيذية بتحقيق نتائج ملموسة في مجال الاستدامة. كما تم خلال عام 2025 الانتهاء من تنفيذ عملية تدقيق داخلي لتقييم السلوك المؤسسي والثقافة والأخلاقيات، حيث حصلت على تصنيف "مرضٍ"، إلى جانب تأسيس مؤشرات مخاطر رئيسية مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز الرقابة والمتابعة.

ويتبع البنك بروتوكولات صارمة لأمن البيانات وحماية خصوصيتها، امتثالاً لإطار الأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي، وكذلك للمعايير الدولية، بما في ذلك شهادات ISO/IEC 27001 و 27701 و 1-20000 لإدارة أمن المعلومات وحماية الخصوصية. كما تم اعتماد بروتوكول متكامل لإدارة حوادث اختراق البيانات لضمان فاعلية آليات الاستجابة للحوادث، في حين تضمن سياسات إدارة الموردين الصارمة التزام جميع الأطراف الثالثة بالمستويات الأمنية المعتمدة لدى البنك.

ولتعزيز المرونة التشغيلية، نفّذ البنك خلال عام 2025 عدداً من اختبارات تقييم الثغرات الأمنية واختبارات الاختراق وتمارين محاكاة الأزمات. وتُدعم هذه الإجراءات ببرامج تدريب وتوعية تهدف إلى ترسيخ ثقافة الالتزام بحماية البيانات وأمن المعلومات على مختلف المستويات التنظيمية.

كما حصل بنك برقان خلال العام على شهادة ISO 22301:2019، بما يؤكد فاعلية استراتيجياته الاستباقية في إدارة المخاطر والتخفيف من آثارها لضمان استمرارية الأعمال في أوقات الأزمات والاضطرابات، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

نحو المستقبل: خارطة الطريق للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

مع التطلع إلى المستقبل ، وضع بنك برقان خارطة طريق واضحة وطموحة لتعزيز أدائه في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وترسيخ مفاهيم الاستدامة عبر مختلف عملياته. وتشمل المبادرات الرئيسية الجاري تنفيذها السعي للحصول على شهادة ISO 14001، بهدف الحصول على شهادة نظام الإدارة البيئية للبنك بحلول الربع الأول من عام 2026.

وفي الوقت نفسه، يقوم البنك بتقييم مجموعة من المبادرات الإضافية الرامية إلى تطوير أجندته في مجالي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتمويل المستدام. وتشمل هذه المبادرات إمكانية إطلاق منتجات قروض خضراء للأفراد لتمويل الإسكان والمركبات، واستكشاف فرص إصدار السندات الخضراء، إلى جانب توسيع نطاق دمج معايير الاستدامة في عمليات تقييم مخاطر الائتمان وعمليات اتخاذ قرارات الإقراض.

وعلى الصعيد البيئي، تشمل الأولويات المستقبلية تحديد أهداف واضحة لخفض الانبعاثات، وزيادة الاعتماد على استخدام مصادر الطاقة المتجددة في مختلف المرافق، وتعزيز برامج إدارة النفايات وإعادة التدوير، والتوسع في الحلول المصرفية الرقمية واللاورقية للحد من البصمة البيئية للبنك.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيسعى بنك برقان إلى تعزيز كفاءة رأس المال البشري من خلال برامج موسعة لتطوير القيادات والمهارات، وأهداف معززة للتنوع والشمول، والاستثمار المستمر في رفاه الموظفين ومبادرات الصحة النفسية. كما يعتزم البنك توسيع نطاق جهوده لتحقيق الشمول المالي عبر تقديم منتجات مصممة خصيصاً، وبرامج للتثقيف المالي، ومن خلال زيادة التواصل مع الفئات المحرومة في المجتمع.

وعلى صعيد الحوكمة، سيواصل بنك برقان تعزيز الإشراف والمساءلة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال تعزيز هياكل الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحسين قدرات جمع بيانات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وإعداد التقارير ذات الصلة، إلى جانب تعزيز المواءمة مع أفضل الأطر الدولية ومعايير الإفصاح الرائدة.

وبشكلٍ إجمالي، تؤكد هذه المبادرات مجتمعة التزام بنك برقان بمبادئ العمل المصرفي المسؤول، وتحقيق نمو مستدام، وخلق قيمة طويلة الأجل لكافة أصحاب المصلحة.

الاستعراض الاستراتيجي

المواهب والثقافة

Great Place To Work.

يلتزم بنك برقان بأن أن يكون بيئة عمل يُوثق بها ويُحتذى بها، وشركة وطنية مسؤولة، ورائداً في التميز في رأس المال البشري. وخلال عام 2025، حقق البنك تقدماً ملحوظاً في تعزيز تنمية الكفاءات الوطنية، وتسريع جاهزية القيادات، وتحسين تجربة الموظفين، وترسيخ ثقافة قائمة على الشفافية والشمول والرفاه الوظيفي على مستوى البنك.

إحداث نقلة نوعية على مستوى الثقافة المؤسسية

ترتكز فلسفة برقان المتعلقة بالموظفين على تنمية كوادره بما يتماشى مع رؤيته ليكون البنك الأكثر حداثةً وتطوراً في دولة الكويت، مدفوعاً بكفاءات موظفيه وثقة عملائه والتزامه تجاه المجتمع.

وفي إطار تعزيز الشمول والمواءمة على مستوى المؤسسة، تم تنفيذ الاستبيانات واستطلاعات الرأي بالشراكة مع " أفضل بيئة عمل®"، حيث جرى مشاركة نتائجها مع الإدارة التنفيذية والموظفين لإعداد خطط عمل مخصصة على مستوى الإدارات.

كما أطلق بنك برقان الأكاديمية القائمة على القيم لتقديم برامج تدريبية وورش عمل تمكّن الموظفين من ممارسة القيم الجوهرية للبنك بشكل عملي، وهي: المسؤولية.

والعمل الجماعي، والشفافية، والتقدمية. وتم كذلك تنظيم فعالية تفاعلية للمشاركة الاستراتيجية جمعت الموظفين مع القيادات التنفيذية لمناقشة أولويات البنك الاستراتيجية ومستوى التقدم المحرز.

وفي السياق ذاته، تم إطلاق الموسم الثاني من سلسلة البودكاست الداخلي للبنك "حوارات برقان" (Burgan Talk)، ليكون منصة ديناميكية للحوار وتبادل المعرفة، بما يسهم في تعزيز الترابط الثقافي والتواصل المؤسسي عبر مختلف وحدات الأعمال.

تنمية الكفاءات الكويتية

واصل البنك تحقيق أحد أعلى معدلات التكويت في القطاع المصرفي، حيث بلغت نسبة التكويت 83.8%، متجاوزة بشكل مستمر الحد الأدنى الذي حدده بنك الكويت المركزي والبالغ 70% . ويستمر استثمارنا في تنمية الكفاءات الوطنية في تعزيز الهيكل القيادي، حيث يشغل الكويتيون 80% من المناصب العليا و76% من مناصب الإدارة الوسطى.

وخلال عام 2025، حقق بنك برقان نتائج استثنائية في التوظيف الوطني، حيث مثّل المواطنون الكويتيون94% من إجمالي التعيينات الجديدة، إلى جانب دعم التنقل الوظيفي الداخلي لشغل 34 وظيفة.

وواصل البنك تمكين الكفاءات الوطنية من خلال مسارات واضحة للتطور الوظيفي، حيث خُصص نحو 80%من الترقيات خلال عام 2025 لموظفين كويتيين، منها 15% لترقيات إلى مناصب الإدارة الوسطى. كما قام البنك بإعداد كتيب تخطيط سوق المواهب الوطنية لتعزيز جاهزية القيادات لشغل المناصب الإدارية الوسطى، بما أسهم في تحقيق نسبة توظيف الكويتيين بلغت 85.3%.

وقد حظيت هذه الإنجازات بتكريم من الهيئة العامة للقوى العاملة - دولة الكويت تقديراً للتميّز في تطبيق برامج التكويت وتوطين الوظائف، كما تم تكريم البنك في حفل توزيع جوائز الدورة الحادية والعشرين للشركات المتميزة في سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي، بما يعكس التزامه المستدام وطويل الأمد بتنمية الكوادر الوطنية.

وعزّز البنك قاعدة المواهب الوطنية من خلال المشاركة الفاعلة في عدد من معارض التوظيف، من بينها وظيفتي، الجامعة الأمريكية في الكويت (AUK) ، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) ، كلية الكويت التقنية (KTECH) ، والجامعة الأمريكية في الشرق الأوسط (AUM). إضافة إلى التعاون مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لدعم فرص التوظيف الشامل، كما تم إبرام الشراكة مع الجامعة الأمريكية في الكويت لاستقطاب الخريجين فرص التوظيف المستقبلية.

وتُسهم هذه المبادرات في ترسيخ مكانة بنك برقان كجهة عمل وطنية رائدة، ومتوافقة بالكامل مع متطلبات بنك الكويت المركزي وأجندة دولة الكويت طويلة الأمد لتنمية القوى العاملة الوطنية.

%83.8

التكويت

تنمية المواهب برؤية تمتد من الحاضر إلى المستقبل

يواصل بنك برقان التزامه الراسخ بتحقيق النمو المؤسسي طويل الأمد وضمان استمرارية القيادات. ويُعد برنامج رؤية الرائد حجر الأساس في استراتيجية تنمية المواهب، حيث صُمم لتطوير الكفاءات القيادية المستقبلية عبر أربع مسارات منظمة تشمل: قادة المستقبل، القادة الصاعدون، القادة التحويليون، والقادة أصحاب الرؤية.

وانطلاقاً من هذه القاعدة، يواصل البنك تزويد قياداته بالكفاءات المستقبلية من خلال برامج التعليم التنفيذي المقدمة ضمن مبادرة كفاءة بقيادة بنك الكويت المركزي، إلى جانب شراكات استراتيجية مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة، من بينها كلية هارفارد لإدارة الأعمال، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، وكلية جادج للأعمال التابعة لجامعة كامبريدج، ومدرسة الدراسات التجارية العليا في باريس.

وانطلاقاً من هذه القاعدة، يواصل البنك تزويد قياداته بالكفاءات المستقبلية من خلال برامج التعليم التنفيذي المقدمة ضمن مبادرة كفاءة بقيادة بنك الكويت المركزي، إلى جانب شراكات استراتيجية مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومؤسسات أكاديمية عالمية مرموقة، من بينها كلية هارفارد لإدارة الأعمال، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، وكلية جادج للأعمال التابعة لجامعة كامبريدج، ومدرسة الدراسات التجارية العليا في باريس.

98,343

إجمالي ساعات التدريب
(بما في ذلك الموظفون المتعاقدون)

وخلال عام 2025، بلغ متوسط ساعات التدريب المقدمة لكل موظف نحو 65 ساعة، بما يعكس التحول الاستراتيجي للبنك نحو التعلم القائم على الأدوار والمدفوع بالنتائج، وضمان بناء قاعدة قوية من الكفاءات القادرة على دعم الرؤية طويلة الأمد للبنك. كما عزز بنك برقان تركيزه على تطوير القيادات وبناء القدرات من خلال مبادرات متعددة، من بينها برنامج دور القيادة في التغيير وبرنامج Elevate لتطوير قيادات الإدارة الوسطى، وبرنامج رحلة تجربة العميل لموظفي الصفوف الأمامية، وأكاديمية إدارة التغيير لمديري الوحدات لدعم التحول المؤسسي. وإضافةً إلى ذلك، أطلق البنك

الاستعراض الاستراتيجي

المواهب والثقافة

المعسكر التدريبي Data Champion بالتعاون مع كودد، إلى جانب ورش عمل الجاهزية الرقمية والذكاء الاصطناعي. كما تم إطلاق أكاديمية التجزئة المصرفية لتعزيز قدرات الأعمال المصرفية للأفراد وتحسين مستويات الأداء المؤسسي.

وقد حظي البنك بتقدير دولي من خلال حصوله على جائزة براندون هول الذهبية للتميز لأفضل استراتيجية تعلم، بما يؤكد نهجه المبتكر والأثر الإيجابي لاستثماراته في تطوير رأس المال البشري وبناء مؤسسة جاهزة للمستقبل.

التنوع والعدالة والشمولية

يشكّل تعزيز التنوع وترسيخ ثقافة عمل قائمة على المساواة والشمول محوراً أساسياً في استراتيجية البنك لتحقيق النمو المستدام. ومن خلال تبنّي إطار حقوق الإنسان، يُعد ضمان الاحترام والمساواة في الفرص والمشاركة الفاعلة لجميع الموظفين جزءاً لا يتجزأ من ثقافة البنك المؤسسية. وخلال عام 2025، واصل البنك تعزيز هذه المبادئ عبر تنفيذ مبادرات تدعم تحقيق التوازن بين الجنسين، وإتاحة الوصول، ومشاركة الشباب، وتعزيز التنوع بين الأجيال.

ويدعم بنك برقان المرأة بشكل فاعل من خلال توفير فرص لتنمية المهارات والتطور الوظيفي والاستقلال المالي، بما يمكّنها من تحقيق نمو شخصي، ودعم أسرها، والمساهمة في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي. وتتماشى مبادرات مثل Academy X بالشراكة مع كودد، و Lean-In Circles، ويوم المرأة في بنك برقان مع مبادئ منصة تمكين المرأة في القطاع الخاص في الكويت، والذي يُعد بنك برقان أحد الموقّعين عليه.

وتظل إتاحة فرص متكافئة للتطوير والتخطيط للتعاقب الوظيفي ومنصات التقدير من أولويات البنك، مدعومة بتكافؤ المزايا، وساعات العمل المرنة، وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

كما تم تعزيز سهولة الوصول للأشخاص من ذوي الإعاقة من خلال تعديلات في بيئة العمل وتقديم برامج تدريب على لغة الإشارة، إلى جانب المشاركة في المنتدى الوطني للتوظيف لدعم التوظيف الشامل. وشارك البنك بفاعلية في معارض التوظيف الوطنية، كما قام بتكريم نخبة خريجي دفعة 2025 في دولة الكويت دعماً للمواهب الشابة.

%44.5

نسبة الموظفات

الأداء والتقدير

واصل بنك برقان تعزيز إطار إدارة الأداء لديه بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك ومسيرة التحول الثقافي. وقد تم استحداث مؤشرات أداء رئيسية للإدارة العليا لدفع تنفيذ مبادرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز مشاركة الموظفين، وتحقيق مستهدفات التكويت.

ومن خلال استراتيجية إجمالي المكافآت (Total Rewards)، حافظ بنك برقان على نهج يتسم بالشفافية في دورات مراجعة الرواتب والحوافز، محققاً أعلى مستويات ردود فعل إيجابية من الموظفين في استبيان "أفضل بيئة عمل"، بما يعكس التزام البنك بمبادئ العدالة والشفافية في سياسات التعويضات.

مشاركة الموظفين ورفاهيتهم

يواصل بنك برقان التزامه بترسيخ بيئة عمل مترابطة وداعمة ومحفّزة، بما يعزز رفاه الموظفين ويدعم صحتهم النفسية والجسدية. وقد تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الثقافية والمجتمعية الهادفة إلى تعزيز الشمول والتعاون والتواصل الاجتماعي بين الموظفين.

وظل تكريم الموظفين محوراً أساسياً من خلال برنامج منارة برقان، الذي يحتفي بالإنجازات الفردية والجماعية، كما تم تعزيز مستوى التفاعل الوظيفي عبر تنظيم فعاليات مثل يوم اصطحاب الأطفال إلى العمل واحتفالية تخرج طلبة المرحلة الثانوية برقان ومبادرة Burgan Cares.

وفي إطار دعم رفاه الموظفين، تم تحديث حزمة المزايا الوظيفية لتشمل إجازات للعناية الذاتية إلى جانب تخفيض ساعات العمل.

كما أسهمت منصات التواصل والتعلّم المبتكرة، بما في ذلك بودكاست "Engage & Retain - The Burgan Bank Story" والموسم الثاني من بودكاست "حوارات برقان" (Burgan Talk)، في تعزيز مستويات مشاركة الموظفين. وتم كذلك إطلاق تجربة بناء فرق العمل التفاعلية المعتمدة على تقنيات الواقع المعزز بعنوان "Values Unlocked"، والتي توفر أسلوباً مبتكراً وغامراً لترسيخ القيم المؤسسية.

وتعكس هذه المبادرات مجتمعةً التزام بنك برقان المستمر بتعزيز مشاركة الموظفين ورفاهيتهم، وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية قائمة على القيم.

التحول الرقمي

يواصل بنك برقان تعزيز مسيرته في مجال الابتكار الرقمي، بما يتوافق مع الرؤية الوطنية لدولة الكويت والتزامه ببناء مؤسسة جاهزة للمستقبل.

وخلال عام 2025، بدأ البنك في تنفيذ نظام SAP SuccessFactors، وهو نظام شامل لإدارة الموارد البشرية يهدف إلى أتمتة العمليات الموارد البشرية وتمكين اتباع نهج قائم على البيانات في إدارة المواهب. ومن المتوقع، عند اكتمال تطبيقه، أن يوفّر خدمات موارد بشرية رقمية أسرع وأكثر دقة وسهولة في الوصول، بما يسهم في الارتقاء بتجربة الموظفين.

كما سيعمل بنك برقان على دمج قدرات الذكاء الاصطناعي للأعمال من شركة SAP لدعم اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً وتعزيز النمو المهني.

وإلى جانب مسيرة التحول الداخلي، يساهم بنك برقان بفاعلية في دعم بناء مستقبل الكويت الرقمي من خلال تقديم برنامج تدريبي متخصص لوزارة الداخلية يهدف إلى تمكين الكفاءات الوطنية بالمهارات الرقمية الأساسية، بما يتوافق مع رؤية دولة الكويت عام 2035 " كويت جديدة".

02 استعراض الأداء

بنك برقان الكويت 68
بنك برقان تركيا 70
بنك الخليج الجزائر 72
بنك تونس العالمي 74
بنك الخليج المتحد 76
إدارة المخاطر 78

استعراض الأداء

بنك برقان الكويت

يعكس أداؤنا في عام 2025 أكثر من مجرد نتائج مالية، إذ يبرز متانة نموذج أعمالنا، وثقة عملائنا، والالتزام الثابت لموظفينا. ومن خلال النمو المنضبط، والتوسع الاستراتيجي، والتركيز المستمر على الاستدامة والتميز، واصلنا تعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة في دولة الكويت.

فاضل محمود عبد الله

الرئيس التنفيذي لبنك برقان الكويت

113.3
مليون دينار كويتي
الإيرادات

48.6
مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية

6.9
مليار دينار كويتي
إجمالي الأصول

4.1
مليار دينار كويتي
إجمالي الودائع

يواصل بنك برقان الكويت أداءه بوصفه الركيزة الأساسية لنتائج أعمال المجموعة، حيث أسهم بنسبة 42% من الإيرادات، و77% من صافي الدخل، و72% من إجمالي الأصول (قبل احتساب التعديلات المحاسبية). وفي عام 2025، قام البنك بتعزيز مكانته الرائدة من خلال تدعيم عملياته الأساسية في الكويت وتوسيع قدراته لاقتناص فرص النمو. كما أسهمت الاستثمارات في الكفاءات البشرية، والمرونة التشغيلية، والابتكار الرقمي في ترسيخ مكانة بنك برقان كمؤسسة ذات نظرة مستقبلية، تقدم قيمة مستدامة.

البيئة الاقتصادية في الكويت

ظل الاقتصاد الكويتي مزدهراً في عام 2025، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط، ونمو القطاعات غير النفطية، والانضباط في إدارة المالية العامة. وأسهمت الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك قوانين الدين العام و ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية، في تعزيز ثقة المستثمرين، فيما يُتوقع أن يؤدي التقدم في إصلاحات تمويل الإسكان إلى تحسين فرص الحصول على القروض العقارية، ودعم نمو مستدام للقطاع العقاري، وتعزيز مكانة الكويت كسوق شفافة وجاذبة للاستثمار.

نمو منضبط وربحية مستدامة

حقق بنك برقان الكويت نتائج قوية في عام 2025، تعكس التنفيذ المنضبط والقدرة على الصمود التشغيلي. وارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 113.3 مليون دينار كويتي، مسجلة نموًا بنسبة 8% على أساس سنوي، مدفوعة بشكل أساسي بالدخل من غير الفوائد، الذي ارتفع بنسبة 61% ليصل إلى 42.7 مليون دينار كويتي، مدعومًا بإيرادات الرسوم، ومكاسب أسعار الصرف الأجنبي، وأرباح الأوراق المالية، في حين حافظ صافي الدخل من الفوائد على متانته عند 70.6 مليون دينار كويتي. وفي المقابل، تراجعت المصروفات التشغيلية، ما أسهم في تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل بمقدار 511 نقطة أساس لتصل إلى 57%، وبلغت الأرباح التشغيلية 48.6 مليون دينار كويتي. ومع انخفاض تكلفة الائتمان عند 27 نقطة أساس، بلغ صافي الدخل (حصة بنك برقان) 37.7 مليون دينار كويتي، بما يؤكد قدرة البنك على تحقيق ربحية مستدامة في بيئة ديناميكية لأسعار الفائدة.

وشهد المركز المالي للبنك مزيدًا من التعزيز خلال عام 2025، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6% على أساس سنوي. وبلغت محفظة القروض 3.7 مليار دينار كويتي، فيما نمت ودائع العملاء لتصل إلى 4.1 مليار دينار كويتي، مدعومة بثقة قوية من العملاء وقاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة. وظلت جودة الأصول قوية، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 2.0% ونسبة تغطية القروض المتعثرة (باستثناء الضمانات) وصلت إلى 147%، بما يعكس الانضباط في إدارة المخاطر وسياسات تكوين مخصصات حكيمة.

دفع النمو والتنويع والابتكار

خلال عام 2025، عزز بنك برقان حضوره المؤسسي من خلال تنويع محفظة قطاع الشركات، وتوسيع حصته في سوق التجزئة المصرفية، وتعزيز عروض الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات. كما جرى تدعيم أطر إدارة السيولة والمخاطر، إلى جانب مواصلة تحسين جودة الخدمات، وتفعيل فرص البيع المتقاطع، وتعميق التفاعل مع العملاء.

ونجح البنك في إصدار سندات غير مضمونة من الدرجة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل خمس سنوات، إلى جانب إطلاق برنامج شهادات الإيداع، بما أسهم في تنويع مصادر التمويل وتعزيز مستويات السيولة. وبدأت أوجه التكامل الناتجة عن الاستحواذ على بنك الخليج المتحد في تحقيق فرص إيرادات جديدة عبر قطاعات الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد وغيرها من القطاعات.

وظلّ الابتكار الرقمي محورًا أساسيًا ضمن أولوياتنا الاستراتيجية، حيث واصلنا تنفيذ التحديثات المتقدمة لمنصة الخدمات المصرفية الأساسية TCS BaNCS™، بما يوفر بنية تشغيلية قابلة للتوسع تدعم الكفاءة وتعزز مرونة أعمالنا على المدى الطويل. كما دشن البنك خدمة Click-to-Pay لحاملي بطاقات Visa إلى جانب خدمة SoftPOS لحلول مدفوعات البطاقات الائتمانية مباشرة من خلال الهواتف الذكية وتأتي هذه الإضافة، المدعومة من شركة KNET، وعلاوة على ذلك، قمنا بإطلاق تطبيق علاقات المستثمرين الجديد، بما يعزز مستويات الشفافية ويُيسّر الوصول الفوري إلى الإفصاحات والمعلومات المالية، بينما عزز نظام SAP SuccessFactors قدراتنا في إدارة المواهب وتطوير الكفاءات البشرية.

الاستثمار في المواهب الوطنية الجاهزة للمستقبل

يبقى رأس المال البشري أولوية استراتيجية، إذ يحافظ البنك على أحد أعلى معدلات التوطين في الكويت، ويشكل الكويتيون غالبية التعيينات الجديدة. وساهمت برامج مثل «رؤية»، و«انطلاقة» وCoaching Hub 2025 في تنمية القدرات القيادية والمهارات الفنية وتعزيز ثقافة التعلم المستمر. كما دعمت الشراكات مع أكاديمية CODED والجامعة الأمريكية في الكويت وغيرها من المؤسسات إعداد الجيل القادم من المهنيين الكويتيين، في حين عزز برنامج «بطل البيانات» والمبادرات الرقمية القدرات التحليلية والكفاءة الرقمية الوطنية، وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز رفاهية الموظفين، وشموليتهم، وتطويرهم المهني من خلال مبادرات موجهة وبرامج تعليم تنفيذي متخصصة.

الريادة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والأثر المستدام

شكّل انضمام بنك برقان إلى سلسلة مؤشر فوتسي 4 جود (FTSE4Good) أحد أبرز إنجازات العام، بما يعكس قوة ممارسات البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وعلى الصعيد البيئي، واصل البنك جهوده لخفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز المشتريات المستدامة، ودمج مخاطر المناخ ضمن قرارات الائتمان. أما على المستويين الاجتماعي والحوكمي، فقد تركزت الجهود على تعزيز الشمول المالي، وحماية العملاء، وتطبيق بطاقات أداء مرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وترسيخ الضوابط الأخلاقية، وتعزيز المرونة السيبرانية.

الجوائز والتكريمات

حظي أداء بنك برقان وثقافة التميز لديه بتقدير واسع خلال عام 2025، حيث نال البنك عددًا من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة MEED للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأفضل خدمة عملاء، وشهادة "أفضل بيئة عمل" (Great Place to Work®) للعام الثالث على التوالي، وجائزة براندون هول الذهبية لأفضل استراتيجية تعلم، وجائزة أفضل نمو في فئة بطاقات الائتمان المميزة النشطة، وجائزة النخبة ل"تقدير الجودة" من جي بي مورغان، إضافة إلى تكريم وطني لكونه من بين أعلى المؤسسات من حيث نسبة القوى العاملة الوطنية.

النظرة المستقبلية

بالنظر إلى عام 2026، يواصل بنك برقان تركيزه على بناء مؤسسة قوية ومتنوعة وذات متانة مالية عالية، واستنادًا إلى الإصلاحات الاقتصادية، والابتكار الرقمي، والالتزام بالاستدامة وتطوير المواهب، فإن البنك يتمتع بموقع قوي يمكنه من اغتنام فرص النمو، والتكيف مع تقلبات السوق، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين وجميع أصحاب المصلحة.

استعراض الأداء

بنك برقان تركيا

في عام 2025، واجه بنك برقان تركيا بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات بروح من المرونة، محافظًا على جودة أصول قوية، ومواصلًا دفع عجلة الابتكار الرقمي، إلى جانب تنمية ميزانيته العمومية. ورغم الضغوط قصيرة الأجل التي واجهناها، إلا أن نهجنا المنضبط، والمبادرات التي تتمحور حول العملاء، والتنويع الاستراتيجي لأعمالنا، تضع البنك على مسار نمو مستدام طويل الأجل وخلق القيمة لمساهمينا.

علي مراد دينش

الرئيس التنفيذي لبنك برقان تركيا

70.1
مليون دينار كويتي
الإيرادات

15.4
مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية

1.3
مليار دينار كويتي
إجمالي الأصول

449
مليون دينار كويتي
إجمالي الودائع

ظل بنك برقان تركيا في عام 2025 مساهماً رئيسياً في أداء المجموعة، إذ شكّل 26% من الإيرادات و13% من إجمالي الأصول (قبل احتساب التعديلات المحاسبية). وقد واجه البنك بيئة تشغيلية صعبة أسفرت عن تسجيل خسارة صافية على مستوى المجموعة، وبينما بدأت ضغوط الاقتصاد الكلي والتضخم في التراجع تدريجياً، إلا أن تكاليف التمويل المرتفعة والقيود الرقابية استمرت في التأثير على الأداء. ورغم ذلك، نجح بنك برقان تركيا في تعزيز مركزه المالي، والحفاظ على جودة أصول قوية، والمضي قدمًا في تنفيذ مبادراته الرقمية، مما يمهد الطريق لنمو مستدام طويل الأمد.

البيئة الاقتصادية في تركيا

شهد الاقتصاد التركي خلال عام 2025 مرحلة انتقالية اتسمت بتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى جانب استمرار بعض التحديات الهيكلية. وقد أسهمت السياسات النقدية والمالية المتشددة في كبح التضخم وتعزيز الاستقرار المالي، في حين أظهر النشاط الاقتصادي مرونة ملحوظة مدفوعًا بالطلب المحلي والصادرات. وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، فإن تكاليف التمويل المرتفعة والضغوط التضخمية المتبقية تؤثر في الاقتصاد الكلي، مما يبرز أهمية مواصلة الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو المستدام على المدى الطويل.

ميزانية عمومية متينة تدعم النمو الاستراتيجي

خلال عام 2025، ظلت إيرادات بنك برقان تركيا مستقرة إلى حد كبير على أساس سنوي، بما يعكس استقرار ديناميكيات الأعمال في ظل بيئة تشغيلية صعبة. ورغم استمرار الأرباح الأساسية الثابتة، سجل البنك خسارة صافية بلغت 3.5 مليون دينار كويتي (حصة بنك برقان)، مقارنة بتحقيق صافي ربح في الفترة السابقة. ويُعزى هذا التراجع في الربحية بشكل رئيسي إلى الارتفاع المستمر في المصروفات التشغيلية، نتيجة الضغوط التضخمية المرتبطة بالتكاليف وزيادة المصروفات المتعلقة بالموظفين والحسابات، وذلك على الرغم من الانخفاض النسبي في الخسائر المحاسبية المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 29 الخاص بفرط التضخم.

واستمر نمو الميزانية العمومية بوتيرة قوية، مع توسع محفظة القروض على أساس سنوي، مدعومة بانتقائية في منح الائتمان وتسعير منضبط للمخاطر. وقد أسهم ذلك في دعم استقرار الإيرادات من خلال زيادة الأحجام واتساع هامش صافي الفوائد، الذي تحسن بمقدار 130 نقطة أساس. كما حظي نمو الودائع بدعم قاعدة عملاء مرنة واستمرار الزخم في مصادر التمويل منخفضة التكلفة.

وظلت جودة الأصول على مستوى عالٍ جداً، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 33 نقطة أساس فقط، مقارنة بـ92 نقطة أساس في العام السابق. وتعكس هذه النتائج التزام البنك بإدارة المخاطر المنضبطة والتركيز على بناء نمو مستدام عالي الجودة.

دفع عجلة الابتكار الرقمي ونمو قاعدة العملاء

حققت منصة ON نموًا قويًا خلال عام 2025، حيث وسّع قاعدة عملائه بنسبة 42% لتصل إلى 1.5 مليون عميل، كما استحوذ على متوسط حصة سوقية بلغ 5.4% من إجمالي العملاء الجدد المنضمين عبر القنوات الرقمية عن بُعد، فضلًا عن رفع حصته السوقية في تمويل قروض السيارات إلى 7.4%.

وقد استند هذا الأداء إلى ارتفاع ملحوظ في حجم القروض والودائع بنسبة 159% و7% على أساس سنوي، على التوالي، مع بقاء نسبة القروض غير المنتظمة دون مستوى 2%، بما يعكس جودة المحفظة الائتمانية وانضباط إدارة المخاطر. واستنادًا إلى وتيرة النمو الإيجابي هذه، أسهم الإطلاق الناجح لبطاقة ON الائتمانية، بما تتميز به من مزايا رائدة وابتكارات نوعية، في تعزيز وتيرة استقطاب العملاء وزيادة مستويات التفاعل، حيث بلغت نسبة تفعيل البطاقة 70%، متجاوزةً متوسط السوق البالغ 45%.

تعزيز التنويع وخلق قيمة مستدامة

حافظت شركة برقان للتأجير التمويلي على وتيرة نمو قوية خلال عام 2025، حيث توسع نشاط أساطيل المركبات بنسبة 35% ليصل إلى 5,500 مركبة، بقيمة سوقية بلغت 8.4 مليار ليرة تركية وحصة سوقية قدرها 2.2%.

كما دخل بنك برقان تركيا في قطاعات أعمال جديدة، من بينها إطلاق خدمة «Burgan'da Faktoring»، والتي توفر حلول تمويل مرنة وغير مضمونة للشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، عزز البنك منظومته الرقمية للقروض من خلال دمج تطبيقات التأمين الشاملة، بما يتيح للعملاء تجربة سلسة وفعّالة تجمع بين حلول القروض والتأمين.

وتؤكد هذه المبادرات التزام بنك برقان تركيا بالتنويع، وتحقيق نمو مستدام، وتقديم قيمة طويلة الأجل عبر محفظة خدماته المالية.

تجسيد متانة الأداء من خلال التصنيفات الائتمانية

أعادت وكالة فيتش تأكيد التصنيف الائتماني طويل الأجل لبنك برقان تركيا بالعملات الأجنبية عند «BB-/نظرة مستقرة» في يوليو 2025، مسلطة الضوء على متانة المؤشرات المالية للبنك، وقاعدة رأس المال القوية، ونهجه المتحفظ في إدارة المخاطر. في يناير 2026، قامت وكالة فيتش بمراجعة النظرة المستقبلية إلى إيجابية في ضوء التحسن المستمر في بيئة التشغيل في تركيا.

الجوائز والتكريمات

واصلت منصة ON الرقمية حصد التقدير لابتكارها وتميزها في تقديم الخدمات، حيث نالت لقب «أفضل بنك رقمي في تركيا» من جوائز جلوبال براندز لعام 2025، إلى جانب حصولها على جائزة ستيفي البرونزية من إنترناشيونال بزنس ستاندردز. وتعكس هذه الجوائز ريادة البنك في مجال التحول الرقمي وتجربة العملاء.

النظرة المستقبلية

في عام 2026، سيواصل بنك برقان تركيا الاستفادة من أسسه الرقمية لتقديم تجربة مصرفية سلسة تتمحور حول العميل عبر جميع القطاعات. كما ستسهم الاستثمارات المتواصلة في الخدمات المصرفية الرقمية، وإدارة الثروات، والمنصات المؤسسية في تعزيز الكفاءة، وتخصيص الخدمات، وتحقيق نمو مستدام. ومن خلال التنفيذ المنضبط، والابتكار المستمر، والتركيز على الكفاءات البشرية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، فإن البنك في موقع مثالي للتكيف مع دورات السوق وخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل للمساهمين.

استعراض الأداء

بنك الخليج الجزائر

في عام 2025، ركّز بنك الخليج الجزائر على تعزيز المرونة وتحقيق التقدم، مدفوعًا بنمو الإيرادات، وتطوير الخدمات الرقمية، والالتزام بالتميز التشغيلي.

ربيع سكرية
الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الجزائر

54.9
مليون دينار كويتي
الإيرادات

35.2
مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية

1.0
مليار دينار كويتي
إجمالي الأصول

854
مليون دينار كويتي
إجمالي الودائع

يستمر بنك الخليج الجزائر في أن يكون مساهماً رئيسياً في أداء المجموعة، إذ يشكل نحو 20% من الإيرادات، و21% من صافي الدخل، و11% من إجمالي الأصول (قبل احتساب التعديلات المحاسبية). وخلال عام 2025، حرص البنك على مواءمة جهوده بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية، معززًا الشمول المالي من خلال استثمارات استراتيجية في الحلول الرقمية، وتطوير منتجات مخصصة، وتكثيف برامج التوعية المالية، وإطلاق حملات موجهة للوصول إلى شرائح أوسع من المواطنين. وقد أسهمت هذه المبادرات في دمج شريحة أوسع من المواطنين ضمن النظام المالي الرسمي، بما يعزز متانة وحداثة القطاع المصرفي الجزائري.

البيئة الاقتصادية في الجزائر

أظهرت البيئة الاقتصادية الكلية في عام 2025 قدرًا من الاستقرار في ظل استمرار الإصلاحات الهيكلية. فقد وفّر ارتفاع إنتاج النفط، والنمو المعتدل في القطاعات غير النفطية، والانضباط في إدارة المالية العامة، قاعدة داعمة للاستقرار الاقتصادي، في حين أسهمت الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في تعزيز ثقة المستثمرين. كما أسهمت الإصلاحات في القطاع المالي، والإسكان، والتحول الرقمي، إلى جانب تحديث الأطر التنظيمية، في بناء اقتصاد أكثر شفافية وشمولية وتنافسية، بما يمهّد الطريق لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

نمو قوي وربحية مستدامة

حقق بنك الخليج الجزائر نتائج مالية قوية خلال عام 2025، مدعومًا بمسار التحديث المستمر للقطاع المصرفي الجزائري والمبادرات الحكومية في مجالات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وأنظمة الدفع، والتحول الرقمي. فقد بلغت الإيرادات الإجمالية 54.9 مليون دينار كويتي، بنمو نسبته 22% على أساس سنوي، في حين ارتفع الربح التشغيلي إلى 35.2 مليون دينار كويتي، محققاً زيادة بنسبة 31% على أساس سنوي، وذلك بفضل إدارة التكاليف المنضبطة والكفاءة التشغيلية. أما صافي الدخل (حصة بنك برقان)، فقد نما بنسبة 30% ليصل إلى 10.5 مليون دينار كويتي، مما يبرز قدرة البنك على تحقيق ربحية مستدامة.

وظلت الميزانية العمومية قوية وجاهزة للنمو، إذ بلغ إجمالي الأصول 1.0 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 22% مقارنة بعام 2024. كما سجلت قروض العملاء وودائعهم نموًا صحيًا، لتصل إلى 459.1 مليون دينار كويتي و854.2 مليون دينار كويتي على التوالي، بما يعكس ثقة قوية من العملاء وزخمًا إيجابيًا في الأعمال. وظلت مستويات رأس المال والسيولة قوية للغاية، متجاوزة المتطلبات التنظيمية، بما يوفر قاعدة صلبة لاقتناص الفرص المستقبلية. كما واصلت جودة الأصول متانتها، مع تسجيل نسبة قروض متعثرة منخفضة بلغت 2.8% ونسبة تغطية قدرها 171%، مما يؤكد التزام البنك المنضبط بإدارة المخاطر. ومن خلال خدمة 281 ألف عميل عبر 66 فرعًا، حافظ بنك الخليج الجزائر على انتشار واسع في السوق، ونموذج توزيع فعّال، بما يعزز جاهزيته للاستفادة من مسار التحول الاقتصادي المستمر في الجزائر.

تحسين تجربة العملاء

عمل البنك على الارتقاء بتجربة عملائه من خلال إجراءات أكثر مرونة وملاءمة لحاملي بطاقات Visa، شملت إلغاء متطلبات الإيداع باليورو/الدولار الأمريكي، وتبسيط مستندات إثبات الدخل لبطاقتي Classic و Prepaid، وإبلاغ العملاء شهرياً بحدود بطاقاتهم، فضلًا عن إزالة قيود المعاملات عبر الإنترنت ضمن سقف الدفع. وتؤكد هذه التحسينات التزام بنك الخليج الجزائر بتقديم خدمات مصرفية حديثة تتماشى مع عادات العملاء المتطورة وتوقعاتهم الرقمية المتنامية.

تعزيز القدرات الرقمية لتقديم تجربة مصرفية سلسة

واصل بنك الخليج الجزائر تعزيز قدراته الرقمية، مقدّمًا تجربة مصرفية سلسة وفعّالة. وخلال عام 2025، أطلق البنك باقة AGByPack للخدمات المصرفية التقليدية وباقة AGByPack الصفاء للخدمات المصرفية الإسلامية، كما أدخل تحسينات رئيسية على المنتجات، شملت تطبيق اعرف عميلك إلكترونيًا (e-KYC) ضمن منصة Welcome AGB، وترقيات الدفع اللاتلامسي لبطاقة سهلة، إلى جانب إطلاق FawriPay، وهو حل للدفع عبر الهاتف المحمول يعتمد على رموز الاستجابة السريعة (QR) لتمكين معاملات سريعة وآمنة للتجار والعملاء. وتعكس هذه المبادرات التزام بنك الخليج الجزائر بالحفاظ على مرونته، وتعزيز الابتكار، وترسيخ نهجه الذي يتمحور حول العملاء.

المسؤولية الاجتماعية للشركة والمشاركة المجتمعية

عزز بنك الخليج - الجزائر أثره الاجتماعي في عام 2025 من خلال مجموعة واسعة من المبادرات. فقد تعاون البنك مع جمعيات خيرية تدعم الأسر المحتاجة خلال شهر رمضان، ونظّم إفطارات جماعية وبرامج دعم للأطفال الأقل حظاً خلال عيد الفطر، وقدم مساعدات للعودة إلى المدارس من خلال برنامج "Cartable". كما روج البنك للمبادرات المجتمعية والثقافية الشاملة التي تحتفي بالفنون والتراث، داعماً فنانيين مثل الشيخ عبد الكريم دالي وليلى بورصلي. بالإضافة إلى ذلك، عزز البنك الوعي الصحي من خلال مبادرات مكافحة سرطان الثدي، بما في ذلك حملة "Les Coussins du Coeur"، إلى جانب فعاليات رياضية وفنية، بما يعكس التزام البنك برفاهية المجتمع والمسؤولية الاجتماعية.

النظرة المستقبلية

يدخل بنك الخليج الجزائر عام 2026 من موقع قوي، مركزاً على ترسيخ مكانته الريادية في القطاع المصرفي الخاص بالجزائر مع السعي نحو نمو مستدام، وتشمل الأولويات الرئيسية تحديث تطبيق AGB Online، ورقمنة إجراءات تمويل الأفراد لتسريع أوقات الاستجابة، وتوسيع حلول التمويل المصممة خصيصًا للأفراد والشركات، إلى جانب تعزيز محفظتي الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية. وبفضل موقعه المتميز للاستفادة من مسار التحول الاقتصادي المستمر، والابتكار التكنولوجي، والفرص الناشئة في السوق، يظل البنك ملتزماً بتقديم قيمة طويلة الأجل للمساهمين والعملاء والمجتمع.

استعراض الأداء

بنك تونس العالمي

في عام 2025، عزّز بنك تونس العالمي متانته المالية، وواصل دفع عجلة الابتكار والتميّز التشغيلي، مع الالتزام بأعلى معايير إدارة المخاطر، وذلك بالتوازي مع دعم عملائه ومجتمعاته، مما وضعه في موقع متين لتحقيق نمو مستدام وتوسّع استراتيجي على مستوى المنطقة خلال السنوات المقبلة.

سامي الفزاني
المدير العام التنفيذي لبنك تونس العالمي

9.2
مليون دينار كويتي
الإيرادات

6.8
مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية

168
مليون دينار كويتي
إجمالي الأصول

68
مليون دينار كويتي
إجمالي الودائع

واصل البنك تحقيق نتائج مالية مستقرة، وتعزيز خدماته، ودعم عملائه، إلى جانب ترسيخ قاعدة متينة للنمو المستدام، وبمساهمة تقارب 3% من الإيرادات، و6% من صافي الربح، و2% من إجمالي الأصول في أداء المجموعة (قبل التعديلات المحاسبية). نجح بنك تونس الدولي في توسيع محافظ الدخل الثابت وتمويل الشركات والقروض المشتركة، مع الحفاظ على إدارة مخاطر منضبطة. وقد أثمرت هذه الجهود قيمة دائمة، وعززت سمعتنا كشريك مصرفي موثوق به في المنطقة.

البيئة الاقتصادية في تونس

أظهر الاقتصاد التونسي علامات مشجعة على الانتعاش، مدفوعة بالنمو في قطاعات الزراعة والبناء والسياحة، كما ساعد تراجع معدلات التضخم وتيسير السياسة النقدية على دعم الطلب المحلي، رغم استمرار بعض التحديات المالية والخارجية. وشهد القطاع المصرفي تطوراً مستمراً، من خلال إصلاحات عزّزت الرقابة على القروض المتعثرة، ومواءمة الممارسات مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتقوية أطر إدارة المخاطر. وأسهمت هذه الإجراءات مجتمعة في ترسيخ بيئة مالية أكثر شفافية ومتانة وجاذبية للاستثمار، بما يمهّد الطريق لنمو مستدام على مستوى القطاع.

نمو منضبط وربحية مرنة

حقق بنك تونس العالمي أداءً قويًا خلال عام 2025، إذ ارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 9.2 مليون دينار كويتي (+13% على أساس سنوي)، مدفوعة بارتفاع ملحوظ في الدخل من غير الفوائد (+100% ليصل إلى 4.0 مليون دينار كويتي)، وذلك بشكل رئيسي نتيجة توزيعات الأرباح المستلمة من بنك الخليج الجزائر. وقد عوّض هذا الأداء تراجع صافي الدخل من الفوائد إلى 5.1 ملايين دينار كويتي (-16% على أساس سنوي) في ظل انخفاض أحجام القروض المشتركة وتراجع الهوامش. أما الأرباح التشغيلية فقد ارتفعت إلى 6.8 مليون دينار كويتي (+14% على أساس سنوي)، مدعوماً باستقرار المصروفات. أدت جودة الأصول القوية والإدارة المنضبطة لمخاطر الائتمان إلى عكس المخصصات، بما دعم صافي الدخل ليبلغ 3.0 مليون دينار كويتي.

واصلت الميزانية العمومية تعزيز قوتها، مسجلة نموًا بنسبة 17% على أساس سنوي، مدعومةً بنمو قوي في محفظة القروض (بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات المالية الأخرى) لتصل إلى 63.4 مليون دينار كويتي. وظلت الودائع مستقرة عند 68.5 مليون دينار كويتي. كما ظلت جودة الأصول قوية، مع عدم تسجيل أي قروض غير منتظمة، الأمر الذي يعكس متانة المحفظة الائتمانية وانضباط سياسات الإقراض. وتبرز هذه النتائج قدرة بنك تونس العالمي على تحقيق نمو مستدام مع الحفاظ على الانضباط المالي وجودة الأصول.

تعزيز التميز الرقمي والتشغيلي

في عام 2025، طوّر بنك تونس العالمي قدراته الرقمية والتشغيلية لخدمة العملاء بشكل أفضل وحماية معاملاتهم. فقد تم تطبيق المصادقة متعددة العوامل عبر أنظمة تقنية المعلومات، وإعادة تصميم العمليات للامتثال للتحديثات التنظيمية الخاصة بإجراءات التحقق في تونس، بما يتيح التحقق الفوري وحجز الأموال. كما تم ترقية خدمات إدارة النقد بوظائف مركزة على العميل، وكلها متوافقة مع أعلى معايير الأمن الدولية. وتؤكد هذه المبادرات التزام البنك بالابتكار والتميز التشغيلي، وتقديم تجربة مصرفية سلسة وآمنة.

الارتقاء بمستوى إدارة المخاطر والامتثال

واصل بنك تونس العالمي تعزيز أطره التشغيلية والامتثالية، من خلال إجراء تدريب شامل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنظيم ورش عمل حول العناية الواجبة بالعملاء، بالإضافة إلى المشاركة النشطة في المجتمع المصرفي التونسي استعداداً لمراجعة مجموعة العمل المالي (FATF) في عام 2026. كما عزّزت المشاركة في مجموعات العمل على مستوى القطاع والالتزام بالمعايير الدولية – بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل – في ترسيخ ثقافة قوية للوعي بالمخاطر والامتثال التنظيمي وحماية العملاء. وتضمن هذه الجهود بقاء بنك تونس العالمي مؤسسة آمنة وموثوقة وذات نظرة مستقبلية.

مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة

تظل المسؤولية الاجتماعية للشركة في صميم قيم بنك تونس العالمي. وفي عام 2025، ترجم البنك هذا الالتزام إلى أثر اجتماعي ملموس، من خلال دعم أعمال تجديد أحد المرافق الصحية العامة لتحسين جودة رعاية المرضى، ورعاية ماراثون تونس لتعزيز الصحة والمشاركة المجتمعية، إضافةً إلى تنظيم جلسات توعوية داخلية ضمن حملة «أكتوبر الوردي» لرفع الوعي بسرطان الثدي ودعم رفاهية الموظفين. وتعكس هذه المبادرات تفانينا المستمر في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ورفاهية مجتمعاتنا وموظفينا.

التكريم

تم اختيار بنك تونس العالمي كأحد أبرز المرشحين لجائزة «أفضل شريك مصرفي دولي في تونس 2025»، يؤكد هذا الترشيح التزامنا بالتميز وسمعتنا القوية في القطاع المصرفي.

النظرة المستقبلية

يظل بنك تونس الدولي ملتزماً بتقديم خدمات عملاء رفيعة المستوى، وتعزيز قدرته على تحقيق نتائج قوية، وتجاوز توقعات العملاء باستمرار. كما يلتزم البنك بتعظيم قيمة المساهمين من خلال النمو الاستراتيجي، مع تركيز خاص على دعم الشركات غير المقيمة والشركات التابعة للمجموعات الدولية، وستنصب جهودنا على توفير حلول تمويل مبتكرة، واستغلال خبراتنا لتسهيلات هذه الشركات في شمال أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

استعراض الأداء

بنك الخليج المتحد

كان عام 2025 عامًا مفصليًا لبنك الخليج المتحد، إذ أكملنا عملية اندماجنا مع بنك برقان ونجحنا في إعادة تموضع البنك استعدادًا للمستقبل. ومن خلال بناء الحجم التشغيلي والكفاءة والمرونة الرأسمالية، وتوسيع نطاق خدماتنا، واستغلال حضورنا الإقليمي، تمكنا من تعزيز منصتنا التشغيلية، وأصبحنا في موقع قوي يتيح لنا تحقيق نمو مستدام وتوفير قيمة طويلة الأجل لعملائنا ومساهمينا ومجتمعاتنا.

حسين عبد العزيز لالاني

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج المتحد

22.7
مليون دينار كويتي
الإيرادات

2.8
مليون دينار كويتي
الأرباح التشغيلية

242
مليون دينار كويتي
إجمالي الأصول

85
مليون دينار كويتي
حقوق ملكية المساهمين

في عام 2025، استكمل بنك برقان بنجاح عملية الاستحواذ على بنك الخليج المتحد، في خطوة شكلت محطة رئيسية ضمن مسار النمو الاستراتيجي للمجموعة. ويتخذ بنك الخليج المتحد من مملكة البحرين مقرًا له، وهو بنك تقليدي بقطاع الجملة يتمتع بحضور إقليمي قوي، كما يمتلك حصة قدرها 60% في شركة كامكو إنفست، إحدى أبرز شركات الاستثمار في دولة الكويت، والتي تتمتع بمنصات راسخة في إدارة الأصول والوساطة المصرفية والخدمات المصرفية الاستثمارية. خلال العام، واصل بنك الخليج المتحد دفع أولوياته الاستراتيجية، مع تحقيق نتائج مالية مستقرة، حيث ساهم بنحو 8% من إيرادات المجموعة، و2% من صافي الدخل، و3% من إجمالي الأصول (قبل احتساب التعديلات المحاسبية).

البيئة الاقتصادية في البحرين

حافظ اقتصاد مملكة البحرين على مرونته خلال عام 2025، مدعومًا بالاستقرار المالي، ومبادرات التنويع الاقتصادي، والنمو المتواصل في القطاعات غير النفطية، وقد عززت الإصلاحات المالية والاستثمارية المستمرة ثقة المستثمرين، وأكدت مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي، مما وفر بيئة مواتية لدعم المبادرات الاستراتيجية لبنك الخليج المتحد.

إعادة تموضع بنك الخليج المتحدوتحقيق التكامل

عقب إتمام عملية الاستحواذ، أُعيد تشكيل مجلس إدارة بنك الخليج المتحد بتفويض واضح لإعادة تنشيط المنصة المستقلة للبنك، مع التركيز على الأعمال المصرفية الأساسية وتحقيق نمو مستدام، وباعتبار نافذة الصيرفة الإسلامية ركيزة تمكينية رئيسية، وقد حدد المجلس الأولويات الاستراتيجية التي بدأ فريق الإدارة بتنفيذها، بما في ذلك تطوير محفظة تمويل الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وإنشاء محفظة استثمارية للخزانة تضم سندات الخزانة البحرينية والصكوك والسندات الحكومية، إلى جانب تنفيذ استثمارات إقليمية مستهدفة، والاستفادة من الحضور الواسع للمجموعة في دول مجلس التعاون الخليجي لتعظيم الفرص السوقية.

كما أُحرز تقدم مبكر بحصول البنك على ترخيص متعامل أولي، بما يمهّد لتأسيس محفظة دخل ثابت قصيرة الأجل في البحرين. وبالتوازي مع ذلك، انطلقت مبادرات التآزر مع شركة كامكو إنفست، حيث تعمل فرقنا بشكل وثيق مع عمليات بنك برقان في الكويت ضمن مجالات الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد والاستثمار ومبادرات الخزانة.

تعزيز مركز رأس المال والتمويل

عزز بنك الخليج المتحد مركزه الرأسمالي بضخ 80 مليون دولار أمريكي في حقوق الملكية من بنك برقان، ما وفّر أساسًا متينًا لدعم مبادرات النمو المستقبلية، كما تم استرداد رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1) ذات التكلفة العالية بهدف تحسين كفاءة رأس المال، إلى جانب إعادة تمويل القروض، الأمر الذي أسهم في خفض مصروفات الفوائد السنوية وتعزيز الربحية الإجمالية، وعلاوةً على ذلك، وفّر بنك برقان خطوط ائتمان إضافية دعمت استقرار مصادر التمويل، بما يضمن استدامة السيولة ويدعم مسار النمو المستقبلي للبنك.

تنفيذ مُحكم ونمو منضبط وربحية قوية

إن أداء بنك الخليج المتحد في عام 2025 عكس نهجًا منضبطًا في إدارة رأس المال، وتحسين هيكل التمويل، والحفاظ على ميزانية عمومية مرنة، إذ بلغ إجمالي الإيرادات 22.7 مليون دينار كويتي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالدخل من غير الفوائد البالغ 25.1 مليون دينار كويتي، في حين بلغ صافي الدخل (حصة بنك برقان) 1.2 مليون دينار كويتي، ما يؤكد قدرة البنك على تحقيق ربحية قوية، كما حافظ البنك على نهج إقراض متحفظ، مع التركيز على سندات الخزانة والصكوك والسندات الحكومية، إلى جانب استثمارات انتقائية في المؤسسات المالية الإقليمية.

التحول الرقمي والتميّز التشغيلي

أحرز بنك الخليج المتحد تقدماً ملحوظاً في مسار التحول الرقمي، تجلّى في الإطلاق الناجح لنظام الخدمات المصرفية الأساسية من شركة TCS، والذي شكّل محطة محورية في تحديث البنية التحتية وتعزيز القدرات التشغيلية، كما قام البنك بتطوير عمليات «سويفت»، وتهيئة منصة النظام المصرفي الأساسي لدعم المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تعزيز الأمن السيبراني عبر التقييمات الدورية، وبرامج توعية للموظفين، وتعزيز الحوكمة، بما يرسّخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية جاهزة للمستقبل ومدفوعة بالتكنولوجيا.

تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة والممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تظل الإدارة الفعالة للمخاطر، والحوكمة الرشيدة، والاستدامة من الأولويات الجوهرية لبنك الخليج المتحد. ففي عام 2025، عزّزنا آليات رصد المخاطر والإبلاغ عنها، وضمان مواءمتها مع إطار نزعة المخاطر المعتمد، كما جرى تدعيم الحوكمة المؤسسية من خلال إعادة تشكيل مجلس الإدارة ولجانه، بما في ذلك إنشاء لجنة متخصصة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتعزّز الامتثال عبر تقييم شامل للمخاطر على مستوى المجموعة وتحديث السياسات المؤسسية، بما يضمن المساءلة والمرونة التشغيلية، وفي الوقت نفسه، رسمنا إطاراً للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وأنشأنا لجنة مخصصة، ووضعنا خارطة طريق للمشاريع. وقد سلط تقرير الاستدامة الأول الضوء على المبادرات الرئيسية ومقاييس الأداء، بما يعكس التزام البنك بالحوكمة المسؤولة، والممارسات المستدامة، وإحداث أثر إيجابي في المجتمع. وتشكل هذه الجهود مجتمعة إطارًا منضبطًا وجاهزًا للمستقبل يدعم النمو المستدام ويعزز القيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

النظرة المستقبلية

وبالنظر إلى المستقبل، يواصل بنك الخليج المتحد تركيزه على تحقيق نمو منضبط وتوسع استراتيجي مدروس، وتشمل الخطط بناء محفظة أصول متنوعة عبر سندات الخزانة البحرينية، والسندات الحكومية، وتمويل الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، وعمليات الخزانة، إلى جانب الاستثمارات في المؤسسات المالية الإقليمية، كما ستظل نافذة الصيرفة الإسلامية محورًا رئيسيًا، مع استكشاف فرص البيع لمتبادل على مستوى مجموعة بنك برقان، وتعكس هذه المبادرات استراتيجيتنا المبنية على الابتكار المتمحور حول العملاء، والتميز التشغيلي، والاستفادة من الحضور الإقليمي للمجموعة لتعظيم الإمكانات السوقية.

استعراض الأداء

إدارة المخاطر

الإطار العام لإدارة المخاطر

يُعد الإطار العام لإدارة المخاطر في بنك برقان جزءًا لا يتجزأ من عملياته وثقافته المؤسسية، ويتوافق الإطار بشكل كامل مع رؤية البنك لتقديم قيمة لأصحاب المصلحة وتلبية احتياجات عملائه. ولا يزال البنك يعمل على تحديد حالات التعرض للمخاطر وتقييمها وإدارتها بما يضمن بقائها ضمن المستوى المقبول للإقدام على المخاطر للبنك. لدى البنك قطاع لإدارة المخاطر يتمتع بالاستقلالية التامة ويرأسها رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، والذي يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. ترفع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة وهو المسؤول الأول والأخير عن الإشراف على تنفيذ استراتيجية أعمال البنك واستراتيجية المخاطر ذات الصلة والمستوى المقبول للإقدام على المخاطر.

وقد نفّذ فريق إدارة المخاطر عددًا من المبادرات لتحديث إطار إدارة المخاطر والضوابط الرقابية، من خلال دمج وظائف إضافية مثل وحدة التحليل المالي ومخاطر الاحتيال ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر. كما يحرص البنك بصورة مستمرة على تنظيم برامج وورش عمل تهدف إلى تعزيز وترسيخ ثقافة المخاطر بين موظفيه من خلال الأنشطة التجارية والرقابة المنتظمة.

مجلس الإدارة

المسؤولية

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الإشراف على تنفيذ استراتيجية أعمال البنك والتي تدعم استراتيجية المخاطر ذات الصلة والمستوى المقبول لتقبل المخاطر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

الإشراف

تشمل مسؤوليات لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة:

- تقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن مجمل المخاطر الحالية والمستقبلية التي يواجهها البنك.
- الإشراف على تنفيذ الإدارة العليا للسياسات المتعلقة بالمستويات المقبولة للإقدام على المخاطر.
- إعداد تقارير حول وضع ثقافة المخاطر في البنك.
- التنسيق مع رئيس إدارة المخاطر للمجموعة وإدارة مخاطر المجموعة والإشراف عليهما.

خطوط الدفاع

1 المسؤولية

وحدات الأعمال والدعم

تتولى وحدات الأعمال وإدارات الدعم في البنك (بما في ذلك الشؤون المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والعمليات) مسؤولية امتلاك، وتحديد، وتقييم، ومراقبة، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، وبصفتها خط الدفاع الأول، تمتلك هذه الوحدات سياسات وإجراءات وضوابط تنظيمية تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، بما يضمن إدارة فعّالة للمخاطر وتعزيز الامتثال والرقابة المؤسسية.

2 الرقابة المستقلة

إدارة المخاطر وإدارة الامتثال ومكافحة الجرائم المالية في المجموعة

تقوم إدارة المخاطر في المجموعة بشكل مستقل بمراقبة المخاطر والإبلاغ عنها وتوفير الرقابة وتصعيد المخالفات وتقديم المشورة لخط الدفاع الأول (إدارات الأعمال والدعم) بشأن المخاطر. كما أنه يقوم بمراقبة وضمان أن ضوابط خط الدفاع الأول مصممة بشكل صحيح ومثبتة في مكانها وتعمل على النحو المنشود.

3 التوكيد

التدقيق الداخلي

توفر إدارة التدقيق الداخلي للإدارة العليا ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة توكيدًا مستقلاً لفعالية حوكمة المخاطر وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

استعراض الأداء

إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية ومخففات المخاطر

يتمتع البنك بهيكل شامل لإدارة المخاطر يشمل الفئات الرئيسية التالية:

مخاطر الائتمان

تعريف

يشمل مخاطر التخلف عن السداد للعملاء والأطراف المعنية.

الحد من المخاطر

- معايير قوية لتقييم مخاطر الطرف المقابل.
- تعزيز الائتمان من خلال توافر الضمانات وقبولها.
- التحسين المستمر في إطار مراقبة مخاطر الائتمان.
- مبادرات مثل قائمة اختبار الضغط لمستويات الضمان.
- تقييمات الضمانات الدورية والمراجعة/التجديد السنوي للملتزمين.
- المراجعة والتحديث الدوري لسياسة وإجراءات الائتمان والكتيب بما في ذلك إرشادات الإقراض المناسبة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

مخاطر السوق

تعريف

يتضمن ذلك مخاطر أسعار الفائدة وتقلبات أسعار العملات الأجنبية والسيولة وأسعار الأصول ومخاطر النماذج.

الحد من المخاطر

- معاملات أسعار الفائدة المتغيرة لتقليل حالات عدم التطابق.
- مواءمة مدد الأصول والالتزامات ذات العوائد الثابتة قدر الإمكان بهدف تقليل مخاطر التعرض لتغيرات أسعار الفائدة.
- موازنة الأصول بالعملات الأجنبية مع الالتزامات بالعملات الأجنبية لتقليل تقلبات أسعار الصرف والتخفيف من تأثيرها.
- ترسيخ أطر حوكمة قوية فيما يخص تطوير النماذج المالية واستخدامها والإشراف عليها، لضمان إدارتها بكفاءة وتحديثها وفقًا للمتطلبات التنظيمية والتشغيلية.

إدارة المخاطر المؤسسية

تعريف

يشير هذا إلى نهج منظم يُستخدم لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المختلفة التي يمكن أن تؤثر على قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الحد من المخاطر

- مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية والإبلاغ عنها وفقًا لإطار نزعة المخاطر.

المخاطر غير المالية

تعريف

يغطي جميع المخاطر الأخرى التي يواجهها البنك مثل المخاطر التشغيلية، ومخاطر الاحتيال، والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومخاطر الجهات الخارجية، واستمرارية الأعمال، والمرونة.

الحد من المخاطر

- التطوير المستمر لمؤشرات المخاطر للمساعدة في قياس ومراقبة المخاطر غير المالية التي يوجهها البنك.
- تدريب الموظفين لضمان فعالية برنامج استمرارية الأعمال والتشغيل، وإدارة مخاطر الاحتيال.
- تقديم تقارير دورية بشأن المعلومات ذات الصلة إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للإشراف والرقابة على مستوى المخاطر غير المالية.
- التنفيذ الفعال للضوابط الداخلية للتحديد والسيطرة على المخاطر التشغيلية الرئيسية عبر قطاعات الأعمال.
- يتبع البنك نهجًا متسقًا ومنظمًا لتحديد حالات الخسائر التشغيلية وتتبعها وتحليلها والإبلاغ عنها.

مخاطر الأمن السيبراني والمعلوماتي

تعريف

يشمل مخاطر سوء استعمال أو الوصول غير المصرح به إلى المعلومات والبيانات

الحد من المخاطر

- تقديم تقارير دورية بالمعلومات ذات الصلة إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للإشراف على مستوى مخاطر الأمن السيبراني والمعلوماتي وضبطها.
- تطبيق برنامج لإدارة تهديدات ومخاطر الأمن السيبراني لتحديد المخاطر في الأنظمة الجديدة أو التغييرات الجوهرية على الأنظمة القائمة، حيث يتم تقييم هذه الأنظمة مقابل أبرز التهديدات المعتمدة في القطاع، مع الإبلاغ عن المخاطر المحددة ومتابعتها بشكل مستمر.
- التحسين المستمر لإطار مراقبة مخاطر الأمن السيبراني.
- المراقبة المستمرة لامتثال عمليات الأمن ضمن خط الدفاع الأول للمعايير الرائدة في القطاع وأفضل الممارسات العالمية.
- تنفيذ برامج تدريب وتوعية منتظمة في مجال الأمن السيبراني للحد من المخاطر المرتبطة بالعامل البشري وتعزيز فعالية التخفيف من المخاطر السيبرانية.
- تعزيز جاهزية فرق الاستجابة للحوادث السيبرانية، سواء الداخلية أو الخارجية، بما يسهم في رفع مستوى المرونة السيبرانية واستمرارية الأعمال.

أعضاء مجلس الإدارة 84
الإدارة التنفيذية 88
تقرير الحوكمة 94

03 تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

أعضاء مجلس الادارة

الشيخ عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح | رئيس مجلس الإدارة |

رئيس مجلس الإدارة في بنك برقان من عام 2022 وحتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار (ش.م.ك)
- عضو مجلس إدارة في شركة مشاريع الكويت القابضة
- رئيس مجلس إدارة بنك الخليج المتحد - البحرين

المؤهلات العلمية

- الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست في المملكة المتحدة البريطانية
- وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا-الولايات المتحدة الأمريكية

السيد / فيصل منصور صرخوه | نائب رئيس مجلس الإدارة |

نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك برقان من 2022 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- الرئيس التنفيذي - لشركة كامكو إنفست
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار في الكويت
- عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتي للمقاصة

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة
- شهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال بامتياز من جامعة HEC في باريس، فرنسا

دولة الرئيس / عبد الكريم علاوي الكباريتي | عضو مجلس الإدارة |

عضو مجلس الإدارة في بنك برقان من عام 2004 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- عضو سابق في مجلس الأعيان الأردني ورئيسًا للجنة المالية والاقتصادية
- رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الجزائر (الجزائر)
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان تركيا (تركيا)
- عضو مجلس إدارة في مصرف بغداد (العراق)
- عضو مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين (الكويت)

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في إدارة الأعمال من "جامعة سانت إدوارد" في تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية
- دكتوراه فخرية في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة

السيد / فؤاد حسني دوجلاس | عضو مجلس الإدارة |

عضو مجلس الإدارة في بنك برقان من 2019 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الادارات

- شريك وعضو مجلس إدارة سابق في مكتب برايس ووترهاوس كوبرز
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك برقان تركيا
- شريك سابق في مكتب إرنست ويونغ
- شريك سابق في مكتب آرثر أندرسون

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان

السيد / صقر عبد الله الشرهان | عضو مجلس إدارة مستقل، غير تنفيذي |

عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2022 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المطورة للخدمات القابضة
- عضو مجلس إدارة في اتحاد الجامعات الخاصة
- أمين سر مجلس الإدارة في المجلس الاستشاري الصناعي للجامعة الأسترالية
- عضو مجلس إدارة في شركة مكامن السعودية
- رئيس مجلس إدارة وعضو منتدب سابق لشركة الدرة للبترول، وكذلك العضو المنتدب السابق لشركة المعادن وإعادة التدوير

المؤهلات العلمية

- إجازة في الهندسة الميكانيكية من جامعة الكويت، كلية الهندسة

السيد / ميشال عقاد | عضو مجلس إدارة مستقل، غير تنفيذي |

عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2022 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- المدير العام التنفيذي (الرئيس التنفيذي للمجموعة) لبنك البحر المتوسط
- رئيس تنفيذي سابق للبنك الأهلي الكويتي وبنك الخليج في الكويت
- مساعد رئيس تنفيذي سابق للبنك العربي بي أل سي
- رئيس مجلس إدارة سابق لبنك دي مونت بلانك وتي - بنك
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك البحر المتوسط، عضو مجلس إدارة سابق لبنك الأهلي الكويتي - مصر وشركة الأهلي كابيتال للاستثمار
- عضو مجلس إدارة سابق لبنك أوروبا العربي والبنك العربي التونسي والعربي للاستثمار

المؤهلات العلمية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية الأمريكية

السيد / عبدالله محمد الشارخ | عضو مجلس الإدارة | عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2022 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- العضو المنتدب للأسواق والخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الأولى للوساطة في الأوراق المالية ش.م.ك.

المؤهلات العلمية

- البكالوريوس المزدوجة في الاقتصاد ومؤسسات القطاع العام والخاص من جامعة براون بالولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير إدارة الأعمال المزدوجة في الإدارة المالية وريادة الأعمال من مدرسة وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد / عبدالعزيز سعد الراشد | عضو مجلس إدارة مستقل، غير تنفيذي |

عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2023 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الراشد القابضة
- رئيس مجلس إدارة شركة ستورك للأعمال الميكانيكية وصيانتها
- رئيس مجلس إدارة شركة الحلول والخدمات لقطاعات النفط والغاز والطاقة والصناعات البتروكيماوية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة القبلة الدولية العقارية
- عضو مجلس إدارة شركة سفار كابيتال - الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة، عضو مجلس إدارة شركة كلام للاتصالات - البحرين
- عضو مجلس إدارة في شركة الراشد الدولية للملاحة
- مدير شركة سميث إنترناشيونال لخدمات الخليج - الكويت
- وصي في وصية المرحوم عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال - جامعة إيسترن واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادات الدبلوم في التحليل المالي وإدارة مخاطر الاستثمار وأسواق رأس المال

أعضاء مجلس الادارة

السيد / جمال عبد الله دشتي | عضو مجلس الإدارة | عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2023 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة نوماد
- رئيس مجلس إدارة شركة كردت ون كويت القابضة
- عضو سابق في مجلس الإدارة التأسيسي لبنك وربة كويت

المؤهلات العلمية
- شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية

السيد / أسامة راشد صقر الارملي | عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي |
عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2025 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- عضو مجلس إدارة في شركة كي إف آي سي إنفست، الكويت
- عضو مجلس إدارة في شركة السينما الوطنية الكويتية، الكويت
- عضو سابق في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من الأكاديمية الحديثة، مصر
- دبلوم متقدم في العلوم المصرفية من معهد الدراسات المصرفية، الكويت

السيد / مصطفى سمير شامي | عضو مجلس الإدارة | عضو مجلس إدارة في بنك برقان من 2025 حتى تاريخه

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- نائب المدير المالي للمجموعة - شركة مشاريع الكويت
- عضو مجلس إدارة في البنك الأردني الكويتي
- عضو مجلس إدارة في بنك برقان - تركيا
- عضو مجلس إدارة في بنك بغداد

المؤهلات العلمية
- الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة القديس يوسف ، لبنان
- البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القديس يوسف ، لبنان
- محاسب قانوني معتمد (CPA) - الولايات المتحدة الأمريكية
- محلل مالي معتمد (CFA) - الولايات المتحدة الأمريكية
- محاسب إداري معتمد (CMA) - الولايات المتحدة الأمريكية

أمين سر مجلس الادارة

السيد / عبدالله الأسطى

التحق بالعمل لدى مجلس إدارة بنك برقان كأمين سر مجلس الإدارة ومسؤول حوكمة الشركات في عام 2017 | الخبرة الإجمالية: 32 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- رئيس مجلس إدارة شركة إسكان العالمية للتطوير العقاري- الكويت
- المدير العام السابق لشؤون مجلس الإدارة والحوكمة وأمين سر مجلس الإدارة في البنك الأهلي الكويتي (سابقاً)
- عضو مجلس إدارة شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل ورئيس لجنة التدقيق وعضو في لجنة المكافآت التابعتين لمجلس إدارتها -(حالّيًا)
- عضو مجلس إدارة شركة كردت ون كويت القابضة - (سابقا)
- عضو مجلس إدارة شركة إعادة التأمين الكويتية - (سابقا)

المؤهلات العلمية
- البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية غراند فيو، ولاية آيوا بالولايات المتحدة الأميركية

تقرير الحوكمة

فريق عمل الادارة التنفيذية

السيد / أنطوني ج. ضاهر | رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة

انضم إلى بنك برقان: في أبريل عام 2023 | **الخبرة الإجمالية:** 27 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- الرئيس التنفيذي لبنك الخليج
- نائب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج
- مدير عام الخدمات المصرفية للشركات المحلية في بنك الكويت الوطني
- نائب رئيس - التمويل المهيكل في الخدمات المصرفية للشركات - بنك ناشيونال سيتي

المؤهلات العلمية
- برنامج الإدارة المتقدمة في كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريسيرف في أوهايو
- البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفالند

السيد / فاضل محمود عبد الله | الرئيس التنفيذي - الكويت

انضم إلى بنك برقان: في سبتمبر عام 1998 | **الخبرة الإجمالية:** 36 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- رئيس مجلس إدارة بنك برقان للخدمات المالية المحدودة، مركز دبي المالي العالمي - (حاليا)
- عضو مجلس إدارة بنك برقان تركيا (حاليا)
- رئيس الخدمات المصرفية للشركات- بنك برقان
- مدير عام الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- رئيس وحدة الاستثمار والعقارات، بنك برقان

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة الكويت

السيد / خالد فهد الزومان | رئيس المدراء الماليين

انضم إلى بنك برقان: في يناير عام 2000 | **الخبرة الإجمالية:** 37 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- رئيس المدراء الماليين - بنك برقان
- رئيس إدارة المخاطر - بنك برقان
- تولى عدة مناصب في الإدارة المالية العليا - إرنست آند يونغ، الكويت والولايات المتحدة

المؤهلات العلمية
- البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الكويت
- محاسب قانوني معتمد (CPA) من ولاية نيو هامبشاير، الولايات المتحدة

السيد / فينكاتاكريشنان مينون | رئيس مدراء خدمات التشغيل

انضم إلى بنك برقان: في أبريل عام 2005 | **الخبرة الإجمالية:** 40 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- الرئيس التنفيذي للعمليات والتكنولوجيا للمجموعة - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
- الرئيس التنفيذي للعمليات - بنك برقان
- رئيس مركز التميز - بنك برقان
- تولى مناصب إدارية عليا في بنوك أجنبية مثل بنك قطر الوطني، وبي إن بي باريبا، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك HDFC

المؤهلات العلمية
- الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مومباي بالهند
- بكالوريوس في العلوم من جامعة مومباي بالهند

السيد / أندرو كريستوفر سينغ | رئيس إدارة المخاطر

انضم إلى بنك برقان: في فبراير عام 2015 | **الخبرة الإجمالية:** 37 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- الرئيس الإقليمي للمخاطر في أوروبا في Credit Suisse
- الرئيس الإقليمي للمخاطر في الأمريكتين في Depfa Bank Plc
- رئيس إدارة المخاطر للمجموعة في المجموعة المالية هيرميس القابضة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- تولى عدة مناصب في إدارة المخاطر والرقابة والأدوار ذات الصلة في جي بي مورغان آسيا والمحيط الهادئ والمملكة المتحدة

المؤهلات العلمية
- البكالوريوس في العلوم في الكيمياء من كلية إمبريال كوليدج بجامعة لندن
- زميل في الكلية الملكية للعلوم الإدارية

السيد / نقيب حامد أمين | مدير عام - الموارد البشرية والتطوير للمجموعة

انضم إلى بنك برقان: في نوفمبر عام 2023 | **الخبرة الإجمالية:** 28 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- مدير عام الموارد البشرية في البنك الأهلي المتحد في الكويت
- رئيس الموارد البشرية للمجموعة - شركة إنترناشيونال تورنكي سيستمز
- رئيس الموارد البشرية - مركز دسمان للسكري
- رئيس الموارد البشرية - شركة زين

المؤهلات العلمية
- شهادات متنوعة في العديد من برامج القيادة التنفيذية في كلية هارفارد للأعمال
- بكالوريوس في الإدارة من جامعة كارولينا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد / محمد نجيب الزنكي | مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

انضم إلى بنك برقان: في يناير عام 2010 | **الخبرة الإجمالية:** 20 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات والاستثمارات الأجنبية - بنك برقان
- رئيس وحدة المقاولات، ورئيس الخدمات المصرفية للشركات - بنك برقان
- برنامج الهيئة العامة للاستثمار - الكويت
- شغل مناصب مختلفة في الاستثمار والعقارات - مجموعة التجارة (العقارات التجارية)

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بالتيمور في الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادات برامج التعليم التنفيذي من كلية هارفارد للأعمال والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD)

السيد / عبدالله عبد المجيد معرفي | مدير عام - إدارة الخزينة والمؤسسات المالية

انضم إلى بنك برقان: في يوليو عام 2014 | **الخبرة الإجمالية:** 25 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- نائب المدير العام للاستثمارات والخزينة - بنك برقان
- مدير عام إدارة الخزينة - بنك قطر الوطني
- تولى عدة مناصب في الإدارة العليا، الخزينة والاستثمار - بنك الخليج
- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات العقارية للاستثمار (حاليًا)
- عضو مجلس إدارة جمعية أسواق المال الخليجية (حاليًا)
- عضو مجلس إدارة 91 سبرينج بورد (سابقًا)

المؤهلات العلمية
- البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية
- برامج القيادة التنفيذية المرموقة في كلية هارفارد للأعمال
- محلل تقييم معتمد من IACVA

تقرير الحوكمة

فريق عمل الادارة التنفيذية

السيد / مشاري عبد الجليل شهاب | مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

انضم إلى بنك برقان: في اكتوبر عام 2023 | **الخبرة الإجمالية:** 22 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات - البنك الأهلي المتحد
مساعد المدير العام للخدمات المصرفية المميزة وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية - بنك الخليج
مدير تنفيذي - رئيس وحدة، مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة - بنك الكويت الوطني
أدوار الإدارة العليا في الخدمات المصرفية للأفراد والأثرياء والاستثمارات وتطوير المنتجات - بنك الكويت الوطني

المؤهلات العلمية
درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
ودرجة البكالوريوس في المالية من جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية
برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية

السيد / مناف خالد المنيفي | مدير عام - التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

انضم إلى بنك برقان: أكتوبر 2020 | **الخبرة الإجمالية:** 24 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
مدير عام (القائم بالأعمال) - الخدمات المصرفية للأفراد - بنك برقان
مدير عام التخطيط الاستراتيجي والمتابعة - بنك برقان
مدير عام - الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
مدير - إنفستكورب
الأدوار التنفيذية لتمويل الشركات في بيت التمويل الكويتي، بنك الكويت الوطني، وبنك الكويت المركزي
عضو مجلس إدارة - كي نت (حاليًا)، وبنك الخليج الجزائر (حاليًا)
عضو مجلس استشاري - جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (حاليًا)

المؤهلات العلمية
الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال
بكالوريوس في إدارة الأعمال - نظم المعلومات الإدارية من جامعة نورث إيسترن، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية
برنامج القيادة التنفيذية العليا من كلية هارفارد للأعمال

السيد / محمود محمد عزت مرسي | مدير عام - الإدارة القانونية للمجموعة

انضم إلى بنك برقان: في أكتوبر عام 2018 | **الخبرة الإجمالية:** 34 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
مستشار أول - مستشار مفوض هيئة أسواق المال، هيئة أسواق المال الكويتية
المدير التنفيذي، للرقابة القانونية والسوقية - بورصة الكويت
المستشار القانوني الرئيسي - بنك برقان
محامٍ (مصر) ومستشار قانوني أول (الكويت)
شارك في صياغة العديد من القوانين واللوائح التنفيذية مثل قانون الشركات واللوائح الخاصة به، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التراخيص التجارية واللوائح الخاصة به، وقانون الإفلاس

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة، مصر

السيد / براك جاسم المطر | مدير عام - نظم المعلومات

انضم إلى بنك برقان: في أغسطس عام 2023 | **الخبرة الإجمالية:** 24 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
مدير عام تكنولوجيا المعلومات - بنك الكويت الدولي
قائد مجموعة حلول المؤسسات - شركة إيكويت للبتروكيماويات
عضو مجلس إدارة مجموعة مستخدمي SAP، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حاليًا)
عضو مجلس استشاري، الجامعة الأسترالية - الكويت (حاليًا)
عضو مجلس استشاري، التحول الرقمي لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (حاليًا)، وعضو مجلس استشاري IDC (حاليًا)

المؤهلات العلمية
بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الكويت
شهادة برنامج الإدارة العامة (GMP) من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية
شهادة ستة سيجما - الحزام الأخضر

السيد / محمد عبدالله الزايد | مدير عام- إدارة العمليات

انضم إلى بنك برقان: في يونيو عام 2009 | **الخبرة الإجمالية:** 27 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
رئيس إدارة العمليات - بنك برقان
رئيس وحدة تحويل الأموال المركزي وعمليات سويفت - بنك برقان
أدوار تشغيلية متنوعة في كل من الهيئة العامة للاستثمار الكويتية وبنك HSBC الشرق الأوسط
مهندس اتصالات مساعد - وزارة الدفاع

المؤهلات العلمية
دبلوم في هندسة الاتصالات الإلكترونية
برنامج القيادة التنفيذية العليا - كلية هارفارد للأعمال

السيدة/ دانة فيصل الجاسم | المدير العام - الاتصالات الخاصة بالشركات

انضمت إلى بنك برقان: في مايو عام 2025 | **الخبرة الإجمالية:** 21 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
المدير العام - الاتصالات الخاصة بالشركات، شركة إس تي سي الكويت
نائب الرئيس السابق ورئيس قسم التسويق، كامكو إنفست
مساعد برامج - وحدة التوظيف، البنك الدولي، واشنطن العاصمة
محرر قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني - اللجنة العربية-الأمريكية لمناهضة التمييز (ADC)

المؤهلات العلمية
بكالوريوس في إدارة الأعمال - تخصص نظم معلومات إدارية
جامعة جورج واشنطن (GWU)، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
برنامج القيادة للمديرين العامين - شركة ماكينزي
برنامج القيادة RISE - بنك الكويت الوطني

السيد / سعود عبد العزيز الهدبة | مدير عام - إدارة الخدمات العامة

انضم إلى بنك برقان: في يونيو عام 2010 | **الخبرة الإجمالية:** 26 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
نائب المدير العام - إدارة الخدمات العامة
مساعد المدير العام لإدارة الخدمات العامة - بنك برقان
مدير إدارة الأمن والصيانة - البنك الأهلي الكويتي
رئيس غرفة التحكم المركزي - وزارة الداخلية

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في الهندسة المدنية - جامعة توليدو، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
شهادة في تخطيط وصيانة العمليات والتوثيق

السيد / حمد عبد الهادي الفضالة | نائب مدير عام -مكافحة الجرائم المالية للمجموعة

انضم إلى بنك برقان: في مارس عام 2023 | **الخبرة الإجمالية:** 21 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
نائب المدير العام - مكافحة الجرائم المالية (مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال) - بنك برقان
مساعد المدير العام، مجموعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - بيت التمويل الكويتي
أدوار قيادية في إدارة الخدمات المصرفية للأفراد - بنك الكويت الوطني

المؤهلات العلمية
بكالوريوس في علوم الكمبيوتر والهندسة البرمجية - جامعة 6 أكتوبر، مصر
برامج التطوير التنفيذي - كلية هارفارد للأعمال
شهادات في إدارة المخاطر (PMI-RMP)، مكافحة غسل الأموال (ACAMS)، وستة سيجما (Lean Six Sigma) (الحزام الأسود)
شهادة في إدارة المخاطر المتكاملة - كلية كامبريدج لإدارة الأعمال

تقرير الحوكمة

فريق عمل الادارة التنفيذية

السيدة / رهام عيسى سلطان | نائب مدير عام - إدارة الالتزام للمجموعة

انضمت إلى بنك برقان: في يونيو عام 2007 | **الخبرة الإجمالية:** 28 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- رئيس مجموعة الالتزام والقائم بأعمال رئيس مكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- رئيس مجموعة الالتزام - بنك برقان
- أدوار قيادية في إدارة المخاطر ومكافحة الجرائم المالية - بنك برقان
- أدوار قيادية في مخاطر الائتمان والموارد البشرية - بنك الكويت والشرق الأوسط (الأهلي المتحد حاليًا)

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس العلوم في الهندسة الصناعية - جامعة الكويت
- شهادة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - إرنست ويونغ
- مدير التزام معتمد - المعهد الوطني للمهارات

السيد / مشاري يوسف العيسى | نائب لمدير العام - الاستثمارات

انضم إلى بنك برقان: في فبراير عام 2024 | **الخبرة الإجمالية:** 16 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- نائب رئيس الاستثمارات البديلة - شركة كامكو للاستثمار
- مساعد نائب الرئيس للتمويل والاستشارات المالية - الشركة العربية للاستثمار
- عدة مناصب في الاستثمارات البديلة - NBK كابيتال
- عضو مجلس إدارة - فيرست إديوكيشن هولدنغ وبنك الخليج المتحد، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (حاليًا)
- عضو اللجنة الاستشارية - HQ Capital Auda Co-Investment Fund III (حاليًا)

المؤهلات العلمية
- ماجستير في إدارة الأعمال - كلية سلون للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
- محلل مالي معتمد - معهد CFA®
- بكالوريوس في هندسة الحاسب - جامعة الكويت

السيد / عمر خالد خليفوه | نائب مدير عام - التحول الرقمي

انضم إلى بنك برقان: في مارس عام 2024 | **الخبرة الإجمالية:** 20 عامًا

الوظائف والمناصب القيادية وعضوية مجالس الإدارات
- مساعد المدير العام - التحول الرقمي وذكاء البيانات - بنك الكويت الدولي
- مدير تنفيذي - التحول الرقمي - بنك وربة
- رئيس مجلس إدارة - الأوسط الأولى القابضة (سابقًا)
- عضو مجلس إدارة - شركة الشرق الأوسط للوساطة المالية (سابقًا)
- مدير أول - الوساطة المالية

المؤهلات العلمية
- بكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص محاسبة - جامعة الكويت
- برامج التطوير التنفيذي - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، جامعة شيكاغو بوث، كلية كينيدي بجامعة هارفارد
- قائد معتمد في منهجية Agile وخبرة في تطوير البرمجيات باستخدام أحدث الأطر التقنية

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

تُعد الحوكمة المؤسسية والاستدامة ركيزتين أساسيتين لنجاحنا على المدى الطويل وتعزيز متانة مؤسستنا. ومن خلال ترسيخ هذه المبادئ ضمن قيمنا الجوهرية، نعمل على إيجاد بيئة عمل آمنة وإيجابية، وفي الوقت ذاته نحقق نموًا مستدامًا ونرسّخ قيمة طويلة الأجل لمساهمينا.

تقرير الحوكمة

عززت مجموعة بنك برقان كفاءتها الإدارية عن طريق تطبيق أفضل ممارسات وأساليب الحوكمة الحديثة، وهو ما ساهم بقوة في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة وتعزيز الشفافية على كافة مستوياتها.

وتتطلب الممارسة الجيدة لقواعد الحوكمة ضبط ممارسات وثقافة الإدارة والالتزام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية، وتطبيق السياسات ونظم العمل الداخلية الكفيلة بتوفير مناخ ملائم لتطبيق آليات الرقابة الذاتية وتقليل المخاطر التي تنطوي عليها أنشطتها.

تضمن مجموعة بنك برقان تطبيق أفضل الممارسات الدولية وقواعد السلوك فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (داخليًا أو خارجيًا) وتجنب جميع الممارسات غير الصحيحة التي قد تؤدي إلى تعارض المصالح.

مجلس الإدارة

تقع مسؤولية إدارة البنك وقيادة عملياته والرقابة على أنشطته على عاتق مجلس إدارة ذو كفاءة ومستوى إداري واحد، وهو مسؤول عن تعزيز نجاح البنك على المدى الطويل من خلال توجيه كافة أعماله وأنشطته والإشراف عليها، كما يتحمّل أعضاء المجلس مسؤولية الحرص على اتخاذ مجلس الإدارة القرارات بموضوعية تامة عند الوفاء بمهام البنك العامة والحوكمية. يتولى مجلس إدارة البنك المسؤولية العامة للبنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجية المخاطر، وحوكمة الشركات، والتأكد من جودة الرقابة الداخلية من خلال لجنة التدقيق التابعة لها، إلى جانب مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية. كما تعتبر ممارسات الحوكمة السليمة أساسية لكسب ثقة أصحاب المصلحة، وهو أمر حيوي لاستدامة الأداء والحفاظ على قيمة حقوق المساهمين. كما إن الخبرة التي يتمتع بها كافة أعضاء مجلس الإدارة تشكل مزيجاً متوازناً يكفل لهم أداء واجباتهم ومسؤولياتهم في هذا الصدد.

تشكيل مجلس الإدارة

في 29 مارس 2025، عقد بنك برقان اجتماع الجمعية العامة العادية الواحد والستين لمساهمي البنك لانتخاب واختيار أعضاء مجلس الإدارة لفترة الثلاث سنوات القادمة (2025-2026-2027) بحد أقصى سبعة أعضاء عاديين وأربعة أعضاء مستقلين على الأقل، وذلك التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن عضوية مجلس الإدارة المستقلة، انتخب مساهمو بنك برقان أربعة أعضاء مستقلين يتمتعون بالقيادة والخبرة الواسعة.

يتكون مجلس الإدارة من احد عشر عضواً غير تنفيذيين يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة العادية ويحرصون على استقلالية الإجراءات والقرارات المتّخذة. كما ويتضمّن المجلس عدداً وافياً من أعضاء مجلس الإدارة تسهل عملية تشكيل العدد المطلوب من لجان مجلس الإدارة. تتمّ عملية انتخاب الأعضاء والتجديد لهم على نحو يتطابق والقواعد والأنظمة المرعية، أما أيّة تغييراتٍ في عدد أعضاء مجلس إدارة البنك فيتم إبرازها من خلال التعديلات اللاحقة بالنظام الأساسي بشكلٍ يتلاءم وعملية تطبيق القواعد والأنظمة والتعليمات. يُنتخَب كلّ عضوٍ في مجلس الإدارة لمدّة ثلاث سنواتٍ، على أن يعقد المجلس اجتماعاً له في نهاية هذه المدّة وله أن يطلب إعادة تعيين الأعضاء المنتهية مدّتهم. ويضمن تشكيل مجلس الإدارة للمجموعة مزيجاً مناسباً من المهارات والخبرات والمعارف وكذلك الاستقلالية.

التفويض بالصلاحيات

يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات رقابية فعّالة بموجب إطار الحوكمة الخاص به، والذي يوفر آليات متكاملة لتفويض الصلاحيات. وفي إطار اضطلاعه بالواجبات المناطة به، يقوم مجلس الإدارة بتفويض بعض الصلاحيات - على نحو واضح ومحدد - إلى اللجان التابعة له وفقًا لاختصاص كل لجنة، مع بقاء مجلس الإدارة متحمّلًا للمسؤولية وخاضعًا للمساءلة. وتقوم اللجان التابعة لمجلس الإدارة بتسهيل المهام والمسؤوليات المناطة بالمجلس وتقديم توصياتها في بعض المسائل.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التابعة له بهدف تعزيز فعالية الإشراف والرقابة على عمليات وأنشطة البنك. وقد تم الأخذ في الاعتبار خبرات ومهارات كل عضو عند تشكيل هذه اللجان، لضمان أفضل الممارسات الإشرافية على عمليات وأنشطة البنك وفقًا للمسؤوليات المناطة بكل لجنة.

دورات تدريبية لمجلس الإدارة

يضمن بنك برقان أن يكون مجلس الإدارة على اطلاع دائم بجميع الاتجاهات والتحديثات المصرفية في اللوائح الدولية من خلال الدورات التدريبية، على مدار العام، عقد المجلس عدة دورات تدريبية حول الاحتيال، ومكافحة غسل الأموال، والأمن السيبراني، والصيرفة الإسلامية والاتجاهات المصرفية، بالإضافة إلى التدريب على الأخلاقيات وقواعد السلوك، كما أسهمت هذه البرامج التدريبية بدور محوري في دعم وتشكيل الاستراتيجية الأحدث للبنك.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

المعلومات حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مفصح عنها في قائمة الدخل والإيضاح رقم (18) "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة" في البيانات المالية السنوية، وقد بلغت مكافآت مجلس الإدارة المقترحة عن عام 2025 مبلغًا إجماليًا قدره 445,000 دينار كويتي.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

فيما يتعلق بالمعلومات حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم (18) "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة" في البيانات المالية السنوية.

قواعد السلوك المهني

توضح قواعد السلوك المهني لبنك برقان القيم والحد الأدنى من معايير السلوك المهني والأخلاقي التي يجب أن يتصف بها ويطبقها جميع موظفينا. تحكم هذه القيم والمعايير تعاملات الموظفين داخليًا ومع العملاء والمنافسين وشركاء الأعمال، والجهات الحكومية، والسلطات الرقابية، والمساهمين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد تمثل حجر الزاوية لسياسات البنك التي توفر الإرشادات المطلوبة للالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. ويلتزم جميع أعضاء مجلس إدارة بنك برقان وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفوه بأقصى درجات الالتزام بهذه السياسات والقواعد دون أدنى تهاون.

تضارب المصالح

تقضي تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة والمبادئ التوجيهية لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بأن يفصح أعضاء مجلس الإدارة للمجلس عن أي مصالح لديهم قد تتضارب مع مصلحة البنك. ولا يحضر أو يصوت عضو مجلس الإدارة في أي اجتماعات للمجلس يتم فيها مناقشة أو النظر في أمور يكون له فيها مصلحة شخصية جوهرية. ويحتفظ أمين سر المجلس بسجل بمصالح أعضاء مجلس الإدارة. يتم تقديمه إلى المجلس سنويًا ويتم تحديثه فور حدوث أي تغييرات.

العلاقات مع المستثمرين

يتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التواصل الفعال مع المساهمين من خلال تقديم التقرير السنوي للمجموعة، وتوفير البيانات المالية السنوية، وأية معلومات مطلوبة قبل انعقاد الجمعية العمومية السنوية.

حوكمة الشركات

تقرير الحوكمة

منجزات المجلس ولجان مجلس الادارة

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء

- الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح
- السيد/ فيصل منصور صرخوه
- دولة الرئيس عبدالكريم علاوي الكباريتي
- السيد/ فؤاد حسني دوجلاس
- السيد/ عبدالله محمد الشارخ
- السيد/ جمال عبدالله دشتي
- السيد/ مصطفى سمير شامي
- السيد/ ميشال عقاد
- السيد/ صقر عبدالله الشرهان
- السيد/ عبدالعزيز سعد الراشد
- السيد/ أسامة راشد صقر الارملي

المنجزات الرئيسية

- اعتماد ميزانية عام 2025، والمعلومات المالية المرحلية، والميزانية العمومية المدققة، وحساب الأرباح والخسائر للبنك، وتوزيعات الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31/12/2025.
- مناقشة مستوى الشهية للمخاطر وأثره على استراتيجية المجموعة.
- مراجعة نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، واختبارات الضغط المالي وفقًا للمتطلبات التنظيمية لاتفاقية بازل (3).
- مناقشة واعتماد المخصصات العامة والمحددة لمحفظة القروض المحلية والدولية.
- متابعة سير عمليات البنك من خلال تقارير نصف شهرية تُعدّها الإدارة التنفيذية، ومناقشة نتائج أعمال البنك.
- مراجعة وتقييم فعالية مجلس الإدارة ولجانه، بالإضافة إلى إجراء التقييمات الذاتية الفردية لأعضاء مجلس الإدارة واللجان.
- مراجعة إطار المكافآت وآلية ربط المكافآت بالأداء ومستوى التعرض للمخاطر، وتحديث سياسة المكافآت على مستوى المجموعة.
- الإشراف على تنفيذ إطار حوكمة الشركات والتأكد من الالتزام باللوائح والأنظمة المحلية.
- مراجعة وتطوير واعتماد السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات ولوائح عمل مجلس الإدارة ولجانه والهيكل التنظيمي، ومواكبة أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في حوكمة الشركات.
- مراجعة نتائج التقييم السنوي المستقل لنظام الرقابة الداخلية الذي يجريه مدققو الحسابات الخارجيون.
- الموافقة على فتح باب الترشح للأعضاء التكميليين للمدة الحالية لمجلس إدارة البنك.
- مراجعة التحديثات على اللوائح والتشريعات والأحكام المتعلقة بأنشطة البنك الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.

لجنة مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

أعضاء

- الشيخ / عبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح (رئيس اللجنة)
- السيد / أسامة راشد الارملي
- السيد / عبد الله محمد الشارخ
- السيد / جمال عبد الله دشتي

مهام اللجنة

تكون هذه اللجنة مسؤولة بصورة أساسية عن مساعدة المجلس في تحديد سياسات حوكمة البنوك ومتابعة عملية تنفيذها، فضلاً عن إجراء مراجعة دورية للتأكد من فعاليتها

أبرز المنجزات

- مراجعة تنفيذ قواعد ولوائح حوكمة الشركات داخل بنك برقان.
- مراجعة نظام عمل مجلس الإدارة ولجانه، بالإضافة إلى سياسات حوكمة الشركات، لضمان توافقها مع التعليمات التنظيمية.
- مراجعة تقرير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتقرير تضارب المصالح، وحالات التبليغ عن المخالفات، وناقش فعالية الآليات القائمة.
- الإشراف على سير تقدم تطبيق حوكمة الشركات.
- مراجعة ومناقشة التقرير السنوي للامتثال.
- مراجعة الإفصاحات المتعلقة بحوكمة الشركات الواردة في التقرير السنوي.
- مراجعة التعليمات الجديدة الصادرة عن الجهات الرقابية في الكويت والإجراءات المتخذة للامتثال لهذه التعليمات.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق

أعضاء

- السيد / عبد العزيز الراشد (رئيس اللجنة)
- دولة الرئيس / عبد الكريم الكباريتي
- السيد / مصطفى شامي
- السيد / فؤاد دوجلاس

مهام اللجنة

تكون لجنة التدقيق في المجلس مسؤولة عن تحديد والإشراف على كفاية الرقابة الداخلية ومهام التدقيق للبنك، فضلاً عن الحرص في الوقت ذاته على التقيد بالقوانين والسياسات والتعليمات ومدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل المعمول بها.

أبرز المنجزات

- مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية للمجموعة لعام 2025، إلى جانب مراجعة سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي المحدثة وعرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
- التنسيق مع مدققي الحسابات الخارجيين ومراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك ورفع توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة ودراسة التقارير الدورية لإدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة ومناقشة ملخص التدقيق الداخلي والنظر فيما تم إنجازه على صعيد خطة التدقيق الداخلي ومقارنته بمستويات الأداء المسجلة للعام السابق.
- مراجعة واعتماد نطاق خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي فيما يتعلق بمراجعة نظام الرقابة الداخلية ومناقشة نتائج التقرير.
- مراجعة لائحة عمل اللجنة والتعديلات المقترحة عليها والتوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي والبنية التحتية والتقييم السنوي الشامل لأداء الإدارة بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي.
- مناقشة جوانب عملية التدقيق الداخلي المتعلقة بضمانات الأمن التقني والمعلوماتي.
- مناقشة نتائج التدقيق الخارجي المتعلقة بإدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي لأنشطة المجموعة في الكويت والفروع والبنوك التابعة لها في الخارج.

حوكمة الشركات

تقرير الحوكمة

منجزات المجلس ولجان مجلس الادارة (تتمة)

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

أعضاء

- السيد / أسامة الأرملي (رئيس اللجنة)
- السيد / فؤاد دوجلاس
- السيد / مصطفى شامي

مهام اللجنة

هذه اللجنة مسؤولة عن إجراء عملية مراجعة وتقديم تقارير إلى المجلس بشأن استراتيجية إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية والمسموح بها، بالتزامن مع الإشراف على عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل الإدارة التنفيذية، كما تحرص على توفير الأنظمة الفعّالة لإدارة المخاطر واستقلالية هذه المهام.

أبرز المنجزات

- مراجعة ودراسة استراتيجية وتحديات إدارة المخاطر، والتقارير الدورية لإدارة المخاطر، ومؤشرات المخاطر الرئيسية.
- مراجعة تقرير عن أهم أنشطة وإنجازات إدارة المخاطر.
- مراجعة ودراسة التقرير الدوري لمخاطر السوق، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ونسب السيولة، وسيناريوهات اختبار تحمّل الضغوط والأساليب المتبعة فيه.
- مراجعة ومناقشة نسب حدود المخاطر، ومقارنة تلك النسب مع مستوى تقبّل المخاطر المعتمد للمجموعة ومستويات التعرّض في الدول التي تعمل بها المجموعة، فضلًا عن دراسة تلك النسب والتغيرات مقارنة بالفترات السابقة والتركيزات الائتمانية للشركات والدول والقطاعات.
- مراجعة تقارير المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر الالتزام، وخطة الالتزام على مستوى المجموعة.
- تقييم الأداء السنوي لرئيس إدارة المخاطر وتحديد مكافآته.
- مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية الجديدة لإدارة المخاطر والتوصية إلى مجلس الإدارة بالموافقة عليها.
- سعى على تطوير ادارة الامن السيبراني.

لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار

أعضاء

- السيد / فيصل صرخوه (رئيس اللجنة)
- السيد / عبد الله الشارخ
- السيد / ميشال عقاد
- السيد / صقر الشرهان

مهام اللجنة

تقوم لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بالإشراف على أنشطة الاقتراض واسترداد الائتمان والاستثمار في البنك، وبتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة في إطار السلطات المفوضة، وبمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة

أبرز المنجزات

- مراجعة واعتماد أنشطة الإقراض وتحصيل الائتمان والاستثمار في البنك بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة.

لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت

أعضاء

- السيد / صقر الشرهان (رئيس اللجنة)
- السيد / فيصل صرخوه
- السيد / ميشال عقاد

مهام اللجنة

تكون هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات وإحالتها إلى المجلس بشأن الترشيح إلى عضوية المجلس ومراجعة بنيته على أساس سنوي، ولا سيما القيام بتقييم سنوي لأداء المجلس وأداء كل عضو، وتطوير سياسة المكافآت في البنك على نحو يتطابق مع القوانين والأنظمة المعمول بها. إضافة إلى ذلك، تكون هذه اللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة وملء الشواغر في المناصب الرفيعة من الإدارة التنفيذية، مع الحرص على تعيين الموظفين المؤهلين بالتزامن مع تحديد معايير الأداء وخطط التعاقب الوظيفي.

أبرز المنجزات

- الإشراف على عملية التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة لكلٍّ من المجلس ولجانه، والتقييم الذاتي لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024.
- مراجعة الخطة التدريبية السنوية المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2025.
- مراجعة سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة واعتماد المكافآت والحوافز لعام 2025 بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية ومؤشرات المخاطر الرئيسية، ومناقشة حالات استرداد الأموال لعام 2025 والتوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة ومناقشة خطة التعاقب الوظيفي التي أعدتها إدارة الموارد البشرية والتطوير للمجموعة والتوصية بها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الترشيحات المتعلقة باختيار عضوين تكميليين لمجلس الإدارة وتقديم توصية بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة ترشيحات عضوية مجلس الإدارة في الشركات التابعة للمجموعة.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان:

الحضور	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق (BAC)	لجنة الترشيحات والمكافآت (BNRC)	لجنة الحوكمة والامتثال (BGCC)	لجنة المخاطر (BRC)	لجنة الاستثمار والائتمان (BCIC)
عدد الاجتماعات	**13**	**7**	**6**	**5**	**5**	**66**
الحد الأدنى المطلوب	**6**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
الشيخ عبد الله الصباح	10			4		
السيد / فيصل صرخوه	12		6			62
دولة الرئيس عبد الكريم الكباريتي	11	6				
السيد / فؤاد دوجلاس	13	7			5	
السيد / عبد الله الشارخ	11			5		64
السيد / جمال دشتي	12			5		
السيد / مصطفى شامي	8	4			3	
السيد / ميشال عقاد	13		5			64
السيد / صقر الشرهان	13		5			66
السيد / عبد العزيز الراشد	13	7				
السيد / أسامة الارملي	13			4	3	

حوكمة الشركات

تقرير الحوكمة

التدقيق الداخلي

يوفّر التدقيق الداخلي للمجموعة ضمانًا مستقلًا وموضوعيًا لأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن فعالية إدارة المخاطر في المجموعة وإطار الرقابة الداخلية في مجالات المخاطر المهمة. وتغطي المراجعات المستندة إلى المخاطر أعمال المجموعة وعملياتها ووظائف الدعم. ويتم رفع النتائج إلى الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، مع مراقبة التقدم المحرز في خطط الإصلاح ومقارنته بتواريخ الإنجاز المعتمدة. وتتحمّل الإدارة مسؤولية ضمان معالجة المشكلات التي يثيرها التدقيق الداخلي ضمن إطار زمني مناسب يتم التوافق عليه، حيث تتلقى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق تقارير التدقيق الداخلي حول مجموعة من الأمور بعد الانتهاء من مهامها أو تحقيقاتها أو مراجعاتها المستقلة والقائمة على المخاطر. وتجتمع بصفة دورية مع رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة. وتُنفّذ مسؤوليات التدقيق الداخلي بشكل مستقل تحت إشراف لجنة مجلس الإدارة للتدقيق. ويرتبط رئيس التدقيق الداخلي للمجموعة وظيفيًا برئيس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، بينما يرتبط إداريًا بالرئيس التنفيذي للمجموعة. كما يتبع موظفو التدقيق الداخلي مباشرةً لرئيس التدقيق الداخلي للمجموعة ويرفعون تقاريرهم إليه.

إدارة الالتزام للمجموعة

تُعد إدارة الالتزام من الركائز الأساسية ضمن مجموعة بنك برقان، حيث تضطلع بدور محوري في ضمان تنفيذ جميع المهام والأنشطة المرتبطة بأعمال البنك بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، إضافةً إلى السياسات والإجراءات الداخلية ذات الصلة. وترفع إدارة الالتزام تقاريرها بصورة مباشرة ومستقلة إلى لجنة الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة، بما يعزز إطار الرقابة المؤسسية واستقلالية وظيفة الالتزام داخل البنك.

وفي بنك برقان نؤمن بأن الالتزام مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب تقع على عاتق جميع الأطراف في البنك، بدءًا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وصولًا إلى جميع الموظفين في المجموعة، كلٌّ حسب صلاحياته ومهامه، وذلك من خلال:

- إدارة الالتزام إدارة مستقلة تتبع لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتعمل أساسًا على مراقبة والتحقق من استيفاء مجموعة بنك برقان، بما في ذلك شركاتها التابعة، لمتطلبات وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بكافة أنشطة وأعمال المجموعة.
- تقييم ومراجعة إجراءات تطبيق الالتزام ومدى توافقها مع القوانين والتعليمات الرقابية والإجراءات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت والجهات الرقابية ذات الصلة، إضافةً إلى التأكد من التزام المجموعة بالتعليمات الرقابية بشأن مكافحة الجرائم المالية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).
- تقييم ومراقبة مخاطر عدم الالتزام التي تواجه مجموعة بنك برقان، ومراجعة معايير وإجراءات تطبيق الالتزام والتأكد من توافقها مع القوانين وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة.
- عمل إدارة الالتزام كمرجع داخلي على مستوى جميع إدارات البنك فيما يتعلق بالاستفسارات المرتبطة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، ومساعدة الإدارات على الفهم الصحيح لتلك التعليمات من خلال تفسيرها وتوضيحها بما يضمن التطبيق السليم لها.
- وضع القواعد والضوابط لكافة أنشطة الإفصاح وتقديم معلومات دقيقة ومحدّثة بما يتفق مع المتطلبات الرقابية ضمن إطار الشفافية، وبما يضمن تحقيق العدالة ومنع تعارض المصالح.
- متابعة وضمان تطبيق الممارسات والأنشطة المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وإتاحة حصول الجمهور - بما في ذلك المستثمرون والأفراد - على المعلومات المفصح عنها بصورة فورية.

وخلال عام 2025، نجحت إدارة الالتزام في أداء دور رائد وفعّال في ترسيخ ثقافة التزام راسخة لدى مجموعة بنك برقان، كما قامت بدور استباقي وحيوي في تطبيق رؤية البنك ومهمته وأهدافه وقيمه واستراتيجيته من خلال الحفاظ على أعلى معايير الجودة وتطبيق أفضل الممارسات وفقًا لإطار الشفافية والإفصاح.

تقرير عن أنظمة الرقابة الداخلية

يُعد مجلس الإدارة المسؤول الأول والأخير عن نظام الرقابة الداخلية في البنك، ويضطلع بواجباته في هذا الشأن من خلال ما يلي:

توفير الأنشطة الإشرافية والرقابية عبر لجان الإدارة التنفيذية ولجان مجلس الإدارة، التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق نظم رقابية فعّالة لضمان:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- موثوقية التقارير الداخلية والخارجية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية النافذة.
- الالتزام بمستوى تقبّل المخاطر التشغيلية المعتمد للبنك.
- الوفاء بالمسؤوليات الفردية والجماعية وتعزيز المساءلة.

استنادًا إلى توجيهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة المخاطر الحالية والمستقبلية التي يواجهها البنك، والتأكد من الالتزام بشهية المخاطر المعتمدة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية المخاطر. وتتولى اللجنة الإشراف على المخاطر ومسائل الرقابة الداخلية على مستوى البنك، بمشاركة وتمثيل مناسبين من وحدات الأعمال ووظائف الرقابة المستقلة، كما تناقش الموضوعات التي تسهم في إدارة المخاطر وتقليلها والتخفيف من آثارها، بما يعزز بيئة رقابة داخلية متينة على مستوى البنك.

كما تم تعزيز دور إدارة المخاطر غير المالية من خلال إنشاء وحدة متخصصة لكشف الاحتيال والتحليلات ضمن الإدارة، بهدف رصد مؤشرات الإنذار المبكر لحالات الاحتيال عبر تحليل تفصيلي للبيانات المستخرجة من الأنظمة المتعددة للبنك.

ووفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن تقييم نظم الرقابة الداخلية داخل مجموعة بنك برقان، يجري البنك مراجعة سنوية لهذه النظم من خلال شركة تدقيق خارجية مستقلة معتمدة من قبل بنك الكويت المركزي. وقد خلص مدقق الحسابات الخارجي في تقريره حول مراجعة نظم الرقابة الداخلية للسنة السابقة إلى عدم وجود أي أوجه قصور جوهرية في هذه النظم.

هذا وقد قام مجلس الإدارة بمراجعة تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية. وبشكل عام، فإن تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية للبيئة الرقابية الداخلية لمجموعة بنك برقان كان مرضيًا. وبناءً على التقييمات التي قامت بها كلٌّ من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة خلال هذا العام، لم يتم تحديد أي أوجه قصور رقابية جوهرية تستوجب إدراجها في البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

إدارة المخاطر

يعتمد إطار العمل لإدارة المخاطر في البنك على الفهم الواضح لمختلف المخاطر، وتقييمها بشكل منضبط، وإجراءات التقييم والمراقبة المستمرة. ويرأس مجموعة إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر للمجموعة، الذي يتبع مباشرة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ويرفع تقاريره إليها، وذلك لضمان الاستقلالية التامة لإدارة المخاطر. ولا تمتلك مجموعة إدارة المخاطر أي أهداف تجارية سواء من حيث مستويات الأعمال أو الدخل مقابل الأرباح المطلوب تحقيقها، بما يضمن إدارة مخاطر البنك بكفاءة وحذر. ويُعد أحد أهم المحاور الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر ونشر ثقافة المخاطر داخل البنك. وقد قام البنك بتطبيق إطار عمل لتحديد مستوى تقبّل المخاطر وفقًا لأفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها، والتي تحدد حدود المخاطر لدى مجموعة بنك برقان والشركات التابعة لها، كما تم تنفيذ برنامج لدعم ترسيخ ثقافة المخاطر على مدار العامين الماضيين، بهدف زيادة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك. كما يمتلك البنك سياسة مخاطر شاملة تنص على ضرورة قياس المخاطر التي يتعرض لها البنك وإدارتها وتخفيفها والحد منها.

وفيما يلي بعض المخاطر التي يتعرض لها البنك:

i. أولًا: مخاطر الائتمان، وهي مخاطر تكبّد خسارة مالية في حال عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته المالية أو التعاقدية.

ii. ثانيًا: مخاطر السوق، وهي مخاطر فقدان قيمة أداة مالية نتيجة تغيّر أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو أسعار السلع أو الأسهم.

iii. ثالثًا. المخاطر غير المالية، والتي تشمل المخاطر التشغيلية، واستمرارية الأعمال، والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ومخاطر الأطراف الثالثة، ومخاطر الحوسبة من قبل المستخدم النهائي، ومخاطر الاحتيال وغيرها من المخاطر ذات الصلة.

iv. رابعًا. مخاطر أمن المعلومات، والتي تشمل المخاطر السيبرانية

وتنقسم إدارة المخاطر للمجموعة، من بين أقسام أخرى، إلى أربعة أقسام رئيسية مسؤولة عن المخاطر المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى وحدة الخدمات المشتركة التي تقدم خدمات مساندة للأقسام الأخرى، بما في ذلك إعداد التقارير، وإدارة البيانات، واختبارات تحمّل الضغوط، والتحقق من صحة النماذج، والتحليلات الكمية، وتتضافر جهود هذه الإدارات لضمان المراقبة الفعّالة للمخاطر التي يتعرض لها البنك. وقد تم إعداد ووضع سياسات إدارة المخاطر لمراقبة الآثار السلبية لكافة بنود المخاطر المتعلقة بعمليات البنك، ورفع التقارير بشأنها وتقديم التوصيات اللازمة للحد منها، وتهدف تقارير المخاطر إلى ضمان رفع تقارير هيكل مخاطر المجموعة في الوقت المناسب إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة واللجان ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات الملائمة. كما تمتلك جميع الشركات التابعة للمجموعة إدارات مخاطر مستقلة ترفع تقاريرها إلى لجان مجلس الإدارة للمخاطر في كلٍّ منها، وفقًا للتعليمات الرقابية المحلية الخاصة بتلك البنوك. ويتميّز الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر في البنك بالقوة والصلابة بفضل تطبيق مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية والنوعية الداعمة له، إضافةً إلى نماذج تقدير خسائر الائتمان والسوق المستقبلية التي وضعها البنك. كما يمتلك البنك إطار عمل فعّالًا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات تحمّل الضغوط، بما يضمن احتفاظ البنك برأسمال يتناسب مع إجمالي المخاطر التي يتعرض لها أو قد يتعرض لها في سيناريوهات افتراضية. ويضمن إطار العمل أيضًا توافر مخصصات احتياطية كافية لتغطية مخاطر الركيزة الثانية (Pillar II) التي أقرتها لجنة بازل بشأن الرقابة الاحترازية، والتي لا تشملها متطلبات الركيزة الأولى لرأس المال (Pillar I Capital).

حوكمة الشركات

تقرير الحوكمة

إدارة المخاطر (تتمة)

التحديات على مستوى البنك: مخاطر الأمن السيبراني

على غرار المؤسسات المالية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي وأماكن أخرى حول العالم، يواجه بنك برقان تهديدًا متناميًا يستهدف أمن المعلومات وبيانات العملاء والأنظمة الإلكترونية نتيجة الهجمات الإلكترونية وأنشطة القرصنة التي تنفذها أطراف متعددة، من أبرزها جهات متطرفة ودول مارقة ومخترقون. ونظرًا للتطور المتزايد في نطاق الهجمات الإلكترونية، فمن المحتمل أن تؤدي الهجمات المستقبلية إلى اختراقات أمنية جسيمة.

ولذلك، يعتمد بنك برقان نهجًا استباقيًا متعدد الجوانب لإدارة المخاطر بهدف تحديد ومعالجة مخاطر الأمن السيبراني، حيث قام بتطبيق نهج متعدد المراحل وعناصر تحكم متداخلة لمواجهة الهجمات والتهديدات على الشبكات وأجهزة المستخدمين والخوادم والتطبيقات وشبكات الإنترنت، كما اتخذ البنك عددًا من المبادرات لتحقيق تحسينات في مجالات إدارة الوصول والتحقق من الهوية، وأمن البيانات، وأمن التطبيقات، وأمن الشبكات، وأمن الأجهزة الطرفية.

إدارة مكافحة الجرائم المالية

تتمتع إدارة مكافحة الجرائم المالية بالاستقلالية التامة، وتشمل اختصاصاتها رصد ومنع والإبلاغ عن جميع الأنشطة المشبوهة التي تُصنَّف كجرائم مالية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخالفات برامج العقوبات المحلية والدولية إلى السطات الرقابية المختصة، وذلك وفق قوانين وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الكويت، والقوانين الدولية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات العالمية ذات الصلة بمكافحة الجرائم المالية.

تشمل مهام واختصاصات إدارة مكافحة الجرائم المالية للمجموعة ما يلي:

- تحديث وتطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الجرائم المالية.
- تعزيز إجراءات ونماذج «اعرف عميلك».
- نشر الوعي من خلال البرامج التدريبية والتوجيهية على مستوى المجموعة.
- تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال مكافحة الجرائم المالية.
- التحقق والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- تعزيز العلاقات مع البنوك المراسلة.
- تطبيق جميع المتطلبات القانونية والرقابية السارية المتعلقة بالعقوبات.
- تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة.

الموارد البشرية والتطوير للمجموعة

سياسة المكافآت

تهدف سياسة المكافآت إلى جعل البنك قادرًا على استقطاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم وتحفيزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف المجموعة، مع ضمان العدالة والمساواة في المكافآت والمزايا. وتعكس هذه السياسة أهداف البنك في الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى خلق قيمة مستدامة لأصحاب المصالح على المدى الطويل والمساواة في منح المكافآت.

وتشكّل سياسات وممارسات المكافآت جزءًا لا يتجزأ من التزام البنك بتطبيق ترتيبات حوكمة فعّالة، وتتنوع هياكل المكافآت المتاحة لموظفي المجموعة بما يضمن توفير حزم مكافآت متوازنة تتناسب مع المرتبة الوظيفية، مع الأخذ في الاعتبار مهارات الموظف وخبرته ودوره في العمل، فضلًا عن ممارسات السوق ذات الصلة.

وتتمثل هياكل المكافآت في جميع أشكال المدفوعات أو المزايا مقابل الخدمات التي يقدمها الموظف، ويمكن تصنيفها كما يلي:

المكافأة الثابتة: تتضمن الراتب الأساسي والبدلات على النحو المحدد في عقود العمل الفردية للموظفين أو كما تم تعديلها خلال فترة خدمتهم في البنك.

المكافأة المتغيرة: تعتمد على أداء الموظف، وقد تُدفع نقدًا ويجوز أن تخضع للاستحقاق أو التأجيل لفترة زمنية. وتستند قيمة المكافآت المتغيرة إلى حزم المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بغرض مكافأة الموظفين على أدائهم. ويعتمد إجمالي مبلغ المكافأة المرتبط بالأداء على مجموعة من المعايير، تتضمن تقييم أداء وحدة العمل وأداء الفرد والنتائج الكلية للبنك، كما تؤخذ المعايير المالية وغير المالية في الاعتبار عند تقييم أداء الفرد. ويمكن تأجيل دفع المكافأة المتغيرة بموجب موافقة مجلس الإدارة سنويًا وفقًا للسياسة المعتمدة لفترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات. وبالنسبة للمكافأة المتغيرة، بما في ذلك المبالغ المؤجلة منها، فإنه يتم دفعها أو استحقاقها وفقًا للحالة المالية للبنك ككل، واستنادًا إلى أداء البنك ووحدات العمل ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وتتولى لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت مسؤولية تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن تطوير سياسة المكافآت على مستوى البنك وفقًا للقوانين واللوائح النافذة. وقد تم ذكر تفاصيل دور ومسؤولية لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت في القسم الخاص بلجان مجلس الإدارة ضمن تقرير الحوكمة. كما قام البنك بإجراء مراجعة لسياسة منح المكافآت المالية للتأكد من توافقها مع تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي (الركيزة الخامسة - أنظمة وسياسات منح المكافآت). علمًا بأن أعضاء لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت لم يتقاضوا أي أجور أو مكافآت إضافية غير ما تم الإفصاح عنه ضمن بند مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المذكور أعلاه.

إفصاحات حول المكافآت حسب فئات الموظفين - 2025

الفئة	عدد الموظفين	حزمة المكافآت السنوية (د.ك)		
		مكافآت ثابتة	مكافآت متغيرة	إجمالي المكافآت
المجموعة الأولى: الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعدوه وكبار المديرين التنفيذيين الذين يخضع تعيينهم لموافقة الجهات الرقابية (الإدارة العليا)	17	2,526,106	1,129,850	3,655,956
المجموعة الثانية: الموظفون المسؤولون عن مهام الرقابة المالية ورقابة المخاطر	3	338,194	190,650	528,844
المجموعة الثالثة: متحملو المخاطر الجوهرية المشاركون في أنشطة تنطوي على مخاطر	4	440,559	140,280	580,839
الإجمالي الكلي	**24**	**3,304,859**	**1,460,780**	**4,765,639**

ملاحظات:

يتم دفع جميع المكافآت نقدًا.

تعتمد المكافآت المتغيرة على أساس تقديري لعام 2025.

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين الذين حصلوا على أعلى المكافآت من البنك، بالإضافة إلى جميع الوظائف المطلوبة وفقًا لإرشادات حوكمة الشركات (كمجموعة)، مبلغ 1,499,348 دينارًا كويتيًا.

تركيبة المساهمين

المساهمون الرئيسيون الذين يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم البنك (2024 و 2025):

المساهم	الجنسة	عدد الأسهم في 31/12/2024	النسبة %	عدد الأسهم في 31/12/2025	النسبة %
شركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	كويتي	1,214,032,722	%33.49	1,274,734,256	%33.49
شركة الخليج المتحدة القابضة ش.م.ب.	بحريني	543,937,776	%15.01	571,134,664	%15.01
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	كويتي	283,367,210	%7.82	296,379,226	%7.79
شركة الكويت المتحدة للاستشارات	كويتي	269,309,435	%7.43	282,774,909	%7.43

Deloitte.

ديلويت وتوش الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
13062 ص.ب: 20174 الصفاة
الكويت

+965 22408844 -22438060
+965 22408855- 22452080
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن التأكيد المعقول فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية إلى حضرات السادة أعضاء مجلس ادارة بنك برقان ش.م.ك.ع. المحترمين

تقرير عن أنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لكتاب الارتباط المؤرخ في 5 مارس 2025، فقد تم تعييننا من قبل بنك برقان ش.م.ك. ع. ("البنك") بغرض تقديم تقرير تأكيد معقول عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للإدارات والأقسام المذكورة أدناه أنظمة الرقابة الداخلية الواقعة ضمن حدود نطاق العمل") والخاصة بالبنك وشركاته التابعة يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة" للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 استنادًا إلى المتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

لقد اشتملت إجراءاتنا على مراجعة لإدارات وأقسام البنك التالية:

- أمانة سر مجلس الإدارة وحوكمة الشركات
- الاستثمارات
- إدارة الالتزام للمجموعة
- الخزينة والمؤسسات المالية
- التدقيق الداخلي للمجموعة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- مكافحة الجرائم المالية للمجموعة
- الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
- إدارة المخاطر للمجموعة
- الاتصالات المؤسسية
- الشكاوى وحماية العملاء
- الخدمات المصرفية للشركات
- تكنولوجيا المعلومات للمجموعة
- العمليات
- الإدارة المالية للمجموعة
- الموارد البشرية والتطوير للمجموعة
- قطاع البنوك الدولية
- الإدارة القانونية للمجموعة
- التحول الرقمي
- التخطيط الاستراتيجي والمتابعة
- إدارة الخدمات العامة

إضافة إلى ما سبق، شملت مراجعتنا الشركات التابعة للبنك على النحو التالي:

- شركة بنك برقان للخدمات المالية المحدودة، المكتب التمثيلي الإمارات العربية المتحدة
- بنك برقان A.S تركيا
- بنك تونس العالمي، تونس
- بنك الخليج الجزائر، الجزائر

Deloitte.

لقد قمنا بفحصنا وفقًا للمتطلبات الواردة في تعميم بنك الكويت المركزي الصادر بتاريخ 13 يناير 2025 مع مراعاة المتطلبات الواردة في المستندات التالية، والتي يُشار إليها جميعًا بـ "تعليمات بنك الكويت المركزي":

- الجزء الثالث من دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعات الرقابة الداخلية الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية
- المحور الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية
- التعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات والتعليمات الوزارية ذات الصلة
- التعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن محافظة البنوك على سرية ما لديها من معلومات وبيانات خاصة بعملائها، و
- أنشطة الأوراق المالية للبنك.

مسؤولية الإدارة عن الرقابة الداخلية

بصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم تتحملون مسؤولية إعداد الدفاتر المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية والاحتفاظ بها مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المرتبطة بوضع هذه الأنظمة والالتزام بالمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

مسؤوليات مراقب الحسابات المستقل

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الإدارات والأقسام المذكورة آنفا وذلك بناءً على الإجراءات التي قمنا بها.

لقد قمنا بمهمتنا وفقًا للمعيار الدولي لمهام التأكيد 3000 " مهام التأكيد بخلاف مهام التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، يتطلب هذا المعيار التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية والتخطيط لإجراءاتنا وتنفيذها بغرض الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت المجموعة قد احتفظت، من جميع الجوانب المادية، بأنظمة رقابة داخلية فعالة وفقا للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

تشتمل مهمة التأكيد المعقول على إدراك أنظمة الرقابة الداخلية وتفهمها، وتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بوجود قصور جوهري واختبار وتقييم التصميم والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية، وذلك بناءً على المخاطر التي جرى تقييمها وتنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف. باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية وغيرها من المتطلبات الأخلاقية الواردة في ميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين، والذي يرتكز على مبادئ جوهرية مثل النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق المكتب المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة 1، وبناءً عليه، نحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها.

تعريف أنظمة الرقابية الداخلية والقيود المتعلقة بها

يجري تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة بغرض تقديم تأكيد معقول بشأن (1) حماية الموجودات ضد أي خسائر ناجمة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، و(2) خضوع المخاطر المصرفية للمراقبة والتقييم بشكل ملائم، و (3) تنفيذ المعاملات وفقا لإجراءات التفويض المقررة وتسجيلها بشكل مناسب.

Deloitte.

(Continued) تقرير عن أنظمة الرقابة الداخلية

نظرًا للقيود والحدود المتأصلة في أنظمة الرقابة الداخلية، فقد لا تتمكن هذه الأنظمة من منع الأخطاء أو اكتشافها. كما أن توقعات أي تقييم للفعالية في الفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في أن تصبح أنظمة الرقابة الداخلية غير كافية أو مناسبة نتيجة للتغيرات في الظروف أو تدنى درجة الالتزام بتلك السياسات والإجراءات.

استخدام التقرير

تم إعداد هذا التقرير لاستيفاء متطلبات بنك الكويت المركزي، ونتيجة لذلك، قد لا يكون التقرير مناسبًا لأي غرض آخر. إن تقريرنا معد فقط للاستخدام من قبل إدارة البنك ومجلس إدارته وبنك الكويت المركزي، ولا ينبغي توزيعه على أو استخدامه من قبل أطراف أخرى بخلاف إدارة البنك أو مجلس إدارته أو بنك الكويت المركزي.

الرأي

آخذين في الاعتبار طبيعة وحجم عمليات البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ومدى أهمية النتائج التي توصلنا إليها في الملحق 2 وتصنيف المخاطر المتعلق بها، وحالة نتائج السنة السابقة الواردة في الملحق 3 برأينا أن أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، الواقعة ضمن حدود نطاق العمل، قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها وفقا للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

علي بدر الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في
22 يونيو 2025

04 البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية 110
إدارة مخاطر السيولة 146
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 151
بيان المركز المالي المجمع 155
بيان الدخل المجمع 156
بيان الدخل الشامل المجمع 157
بيان التغييرات في حقوق المساهمين المجمع 159
بيان التدفقات النقدية المجمع 160
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 161

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

مقدمة

في شهر يونيو من عام 2014، أصدر بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") توجيهات بشأن تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل) الصادرة عن لجنة بازل المطبقة للبنوك المرخصة العاملة في دولة الكويت، والتي تحل بفعالية محل المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر عن لجنة بازل عام 2005 (بازل 2). وتغطي هذه التعليمات بشكل شامل كلا من احتساب معدل كفاية رأس المال بموجب الركن 1 من بازل 3، والرقابة الإشرافية بموجب الركن 2، والافصاح عن المعلومات بموجب الركن 3، والمزيد من الرقابة على السيولة والرفع المالي. فيما يلي الإفصاحات اللازمة المتعلقة بهيكلية رأس مال البنك، وأهداف إدارة المخاطر وسياساتها، والمعلومات المتعلقة بالانكشافات الائتمانية، والحد من المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيلية ومتطلبات الافصاح الرأسمالية الاضافية طبقاً لما هو مطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق ببازل 3، للتوصل إلى معدل كفاية رأس المال، وفقاً للوائح والتعليمات ذات الصلة، تم استخدام الأسلوب القياسي لاحتساب الأصول المرجحة بالمخاطر.

النطاق التنظيمي للتجميع

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وتقارير كفاية رأس المال الرقابي للمجموعة وتجميعها على أساس متناسق، ما لم يتم النص على خلاف ذلك.

للحصول على معلومات إضافية حول أساس الإعداد وأساس التجميع، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين 2.1 و2.3 من البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. الشركات التابعة التشغيلية الرئيسية للمجموعة موضحة في إيضاح 2.3 من البيانات المالية المجمعة للمجموعة. جميع الشركات التابعة تم تجميعها بالكامل طبقا للنطاق الرقابي للتجميع لغرض احتساب رأس المال الرقابي.

ينبغي أن تخضع الاستثمارات الهامة (كما هي محددة) في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي لا تندرج ضمن نطاق تجميع رأس المال الرقابي لمعالجة الحد الأدنى طبقا لقواعد بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما أنها مرجحة بالمخاطر و/أو قابلة للاقتطاع مقابل حقوق الملكية.

- تخضع كافة الاستثمارات الهامة في البنوك والمؤسسات المالية المصنفة كشركات زميلة للمجموعة لمعالجة الحد الأدنى المطبق وهي مرجحة بالمخاطر كما هو مبين.
- تخضع الاستثمارات الهامة الأخرى في البنوك والمؤسسات المالية المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى المطبق وهي مرجحة بالمخاطر كما هو مبين.

خضع استثمارات "الأقلية" في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين المصنفة كحقوق ملكية لمعالجة الحد الأدنى المطبق وهي مرجحة بالمخاطر كما ينبغي.

هيكل رأس المال

أ. الخصائص الرئيسة للأدوات الرأسمالية

يتكون رأس مال البنك المدفوع بالكامل من الأسهم العادية التي لها حقوق تصويت بما يتناسب مع نسب الملكية، وهي مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ويتم تداولها بنشاط في هذا الشأن.

كما في 31 ديسمبر 2025 يتكون رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل من 3,806,053,945 سهم (31 ديسمبر 2024: 3,624,813,281 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم، وكان هيكل رأس مال البنك كما يلي:

هيكل رأس مال البنك

ألف دينار كويتي	
2025-12-31	2024-12-31
380,605	362,481
282,802	282,802
127,562	122,822
127,940	123,200
(215,104)	(200,633)
184,598	184,605
64,513	57,912
	ناقصا: تعديلات رقابية
(17,253)	(1,742)
(14,202)	(9,022)
(17,466)	(7,884)
(7,084)	(7,786)
(22,399)	(21,715)
-	-
874,512	885,040
150,000	150,000
12,645	11,432
-	-
162,645	161,432
1,037,157	1,046,472
152,700	154,050
91,994	82,903
27,159	24,718
-	-
271,853	261,671
1,309,010	1,308,143

رأس المال
علاوة إصدار أسهم
احتياطي اجباري
احتياطي اختياري
احتياطيات أخرى تم الافصاح عنها
أرباح مرحلة
حقوق حصص غير المسيطرة مؤهلة في شركات تابعة مجمعة
- أسهم الخزينة
- الشهرة
- موجودات غير ملموسة أخرى
- احتياطي تغطية التدفقات النقدية
- توزيعات أرباح مقترحة
- الاستقطاعات من قاعدة رأس المال الناشئة عن استثمارات في مؤسسات مالية و حيث نسبة الملكية 10% أو أقل
حقوق المساهمين (CET1)
اوراق رأسمالية مستدامة ضمن الشريحة الأولى
حقوق حصص غير المسيطرة مؤهلة في شركات تابعة مجمعة
الخصومات من قاعدة رأس المال الناشئة عن الاستثمارات في المؤسسات المالية حيث تقل نسبة الملكية عن 10%
رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1)
رأس مال الشريحة الأولى (CET1+AT1)
رأس مال مؤهل كما في الشريحة الثانية
المخصصات العام (يتم إدراجها بحد أقصى نسبته 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان)
حقوق حصص غير المسيطرة مؤهلة في شركات تابعة مجمعة
الخصومات من قاعدة رأس المال الناشئة عن الاستثمارات في المؤسسات المالية حيث تقل نسبة الملكية عن 10%
رأس مال الشريحة الثانية (TIER 2)
إجمالي رأس المال المؤهل

كفاية رأس المال

أ. منهجية البنك في تقييم كفاية رأس المال

يوجد لدى البنك نظام يتم بموجبه احتساب كفاية رأس المال على فترات منتظمة، بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 24/06/2014.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بوضع سياسة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالركن الثاني من بازل 3 وتم اعتمادها على النحو الواجب من قبل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وصدق عليها مجلس الإدارة. وتغطي سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال مخاطر إضافية بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية التي يتناولها الركن الأول، وتقيم متطلبات رأس المال الإضافية لجميع هذه المخاطر فوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك باختبارات الضغط من أجل تقييم تأثير سيناريوهات متطرفة ولكن معقولة على الأرباح ونسبة كفاية رأس المال.

عند احتساب معدل كفاية رأس المال، يأخذ البنك في الاعتبار جميع خطط أعماله المستقبلية لضمان أن يكون مستوى رأس المال المؤهل كافيا لتلبية الزيادة المتوقعة في الأعمال والمستوى المقابل للأصول المرجحة بالمخاطر. ويأخذ البنك في الاعتبار التطورات المحلية وفي المنطقة وكذلك التغيرات المتوقعة في البيئة المصرفية مع مراجعة مستوى المصدات الرأسمالية التي يتعين الحفاظ عليها.

فيما يتعلق بالبنوك التابعة، تختلف الأنظمة المصرفية المتعلقة بكفاية رأس المال من من بلد إلى آخر. وفي حين أصدرت السلطات في تركيا قراراً يقضي بالتحول إلى معايير بازل، فإن بعض البدان الأخرى لم تنته بعد من وضع اللوائح في هذا الصدد. تستخدم جميع الشركات التابعة الأسلوب القياسي.

ومع ذلك، فقد تم تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة باطار بازل 3 على المركز المالي المجمع للبنك والبنوك التابعة له. إن متطلبات رأس المال لكل محفظة قياسية موضحة أدناه تأخذ بعين الاعتبار الاستبعاد التدريجي الكامل للعقار باعتباره ضمان مؤهل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بازل 3.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

متطلبات رأس المال لكل محفظة قياسية

ألف دينار كويتي	
31-12-2024	31-12-2025
83,469	**81,401**
3,115	**5,127**
922	**-**
54,356	**68,759**
454,279	**495,170**
83,225	**100,095**
74	**8**
9,123	**11,396**
173,631	**194,779**
862,194	**956,735**
(8,629)	**(10,060)**
853,565	**946,675**
6,469	**13,907**
52,191	**54,208**
70,171	**78,061**
982,396	**1,092,851**
%18.6	**%16.8**
%14.9	**%13.3**
%12.6	**%11.2**

المطالبات السيادية	
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	
مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	
المطالبات على البنوك	
المطالبات على الشركات	
انكشافات الأفراد	
المطالبات على الأطراف المركزية	
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	
انكشافات أخرى	
الإجمالي	
ناقصا: المخصص العام بالزيادة عن 1.25% من الأصول المرجحة بالمخاطر	
إجمالي الانكشافات الائتمانية المرجحة للمخاطر	
الانكشافات لمخاطر السوق بموجب الأسلوب القياسي	
الانكشافات لمخاطر التشغيلية	
متطلبات رأسمالية إضافية - مصدات البنوك ذات التأثير النظامي ("DSIB Buffer")	
اجمالي المتطلبات الرأسمالية	
معدل كفاية رأس المال (%)	
نسبة رأسمال الشريحة الأولى (%)	
نسبة حقوق المساهمين (CET) (%)	

فيما يلي نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأسمال الشريحة الأولى و اجمالي نسبة / معدل رأس المال للبنوك التابعة:

31-12-2025

البنوك التابعة*	نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأس مال الشريحة الأولى (CET1)*	الشريحة الأولى لرأس المال Tier1*	اجمالي معدل رأس المال*
بنك الخليج الجزائر	%11.9	%11.9	%13.0
بنك تونس الدولي	%26.9	%26.9	%27.3
بنك برقان - تركيا	%10.1	%11.3	%15.3
بنك الخليج المتحد ش.م.ب (UGB)	%13.8	%13.8	%13.8

31-12-2024

البنوك التابعة*	نسبة حقوق ملكية المساهمين في رأس مال الشريحة الأولى (CET1)*	الشريحة الأولى لرأس المال Tier1*	اجمالي معدل رأس المال*
بنك الخليج الجزائر	%13.1	%13.1	%14.2
بنك تونس الدولي	%33.1	%33.1	%33.6
بنك برقان - تركيا	%11.0	%12.3	%16.5

** تم احتساب النسب بموجب تعليمات بازل3 المطبقة والمعتمدة في دولة الكويت. كافة البنوك التابعة متوافقة مع متطلبات كفاية رأس المال المحلية الخاصة بهم.*

إدارة المخاطر

أنشأ البنك مجموعة مستقلة لإدارة المخاطر يرأسها رئيس مدراء المخاطر ويرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRC). ليس لدى مجموعة إدارة المخاطر (RMG) أي أهداف تجارية من حيث مستويات العمل أو الدخل/الأرباح التي يجب تحقيقها، وذلك بهدف ضمان موضوعيتها في تحليل المخاطر المختلفة. وتتمثل مهمة مجموعة إدارة المخاطر في تحديد وقياس ومراقبة مختلف المخاطر وتقديم تقرير إلى الإدارة العليا للبنك ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRC) حول الآثار وعوامل الحد منها حيثما أمكن. ولدى البنك سياسة شاملة للمخاطر تصنف المخاطر التي تواجهه في أنشطته اليومية إلى فئات معينة من المخاطر، وبالتالي تم التكليف بمسؤوليات محددة لمختلف الموظفين لتحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن جميع فئات المخاطر المحددة. ومن بين فئات المخاطر ما يلي:

i. مخاطر الائتمان التي تتضمن مخاطر التخلف عن السداد من العملاء والأطراف المقابلة
ii. مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر معدل سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة ومخاطر التعاملات بالأوراق المالية
iii. المخاطر غير المالية والتي تشمل مخاطر مثل المخاطر التشغيلية، واستمرارية الأعمال، ومخاطر الطرف الثالث، والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ومخاطر الاحتيال وغيرها.
iv. إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني.

ويتم تنظيم مجموعة إدارة المخاطر إلى أربع إدارات - من ضمن إدارات أخرى - تتولى كل منها المسئولية عن فئات المخاطر المذكورة أعلاه وهي إدارات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر غير المالية وإدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني.

لدى جميع البنوك التابعة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تتبع مباشرة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تتم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) على المستويين المجمع والمستقل.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع إطار لاختبارات الضغط يتناسب مع حجم البنك ومواقعه وطبيعة أنشطته. يتم استخدام الأساليب القائمة على الحساسية والسيناريوهات لاختبارات الضغط لتقييم تؤثر البنك والتأثير المحتمل للأحداث الاقتصادية السلبية على رأسماله. إن إطار اختبار الضغط هو إطار تطلعي وقابل للتغيير بناءً على الخبرة والتقنيات المتطورة. يتم تطبيق ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات لاختبارات الضغط للوصول إلى نسب رأس المال بعد التطبيق، وذلك بهدف ضمان بقاء البنك ذو رأس مال كافٍ في ظل الظروف الصعبة خلال فترات الركود الاقتصادي. توجد إجراءات مناسبة لاختبار الضغط فيما يتعلق بالائتمان والسوق (دفتر التداول) وسعر الفائدة (دفتر البنك) والسيولة والمخاطر الغير مالية. جميع المخاطر الأخرى التي تغطيها خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لديها آلية مدمجة لمراعاة الظروف بعد اختبارات الضغط التطلعية. يتم إجراء اختبار الضغط على أساس نصف سنوي. ومع ذلك، في حالة حدوث تغييرات سلبية وشيكة في الاقتصاد العام، قد يتم إجراء اختبارات الضغط بشكل متكرر.

أ. المخاطر الائتمانية

أ. الاستراتيجيات والإجراءات

لدى البنك سياسة ائتمان موثقة جيداً تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وتحدد مدى تقبل البنك للمخاطر في مختلف مجموعات أعماله وهي الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الخاصة، وخدمات إدارة الثروات. وقد تم تطوير سياسة الائتمان من قبل مجموعة إدارة المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في القطاع. والتشاور مع مجموعات الأعمال وتحت إشراف وموافقة مجلس الإدارة. ورهناً بالإرشادات التوجيهية للسياسة، يجوز لكل مجموعة وضع إستراتيجية أعمال خاصة بها. وتعرف هذه السياسة بمبادئ الإقراض وعملية منح الائتمان والموافقة عليها وأنواع المنتجات التي يمكن لمختلف مجموعات الأعمال تسويقها لعملائها والأطراف المقابلة. أي منتج جديد يجب أن يخضع إلى عملية تحقق محددة قبل إطلاقه.

يوجد أيضاً لدى البنوك التابعة سياسات ائتمانية خاصة بكل منها تستند إلى اللوائح والممارسات المنظمة لمنح التسهيلات الائتمانية للعملاء في أسواقهم المحلية بعد تصنيفهم بشكل ملائم، وفقًا لبيئات الأعمال المحلية ذات الصلة والمتطلبات المحددة المعمول بها في كل من البلدان. فإن سياسات البنوك التابعة لها تغطية مماثلة.

ii. هيكل وظائف إدارة المخاطر وتنظيمها

يرأس إدارة مخاطر الائتمان نائب المدير العام - إدارة المخاطر الذي يتولى قيادة جميع أنشطة مخاطر الائتمان ضمن إدارة المخاطر. تقوم وحدة مخاطر الائتمان بشكل رئيسي بإجراء مراجعة مستقلة لمقترحات الائتمان المقدمة من وحدات الأعمال من خلال تقديم آرائها/ توصياتها بشأن مقترحات الائتمان. تتم الموافقة على هذه المقترحات وفقا لتفويض السلطات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويقضي هيكل تفويض الصلاحيات في البنك أن الموافقة على الائتمان، بالإضافة إلى توصية مجموعة الأعمال المعنية، تحصل على رأي مستقل عن مجموعة إدارة المخاطر. وهذا يضمن أن عملية الموافقة لديها آلية داخلية من الضوابط والموازين بموافقة دائرة مستقلة قبل الموافقة على مقترحات الائتمان. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب قانون حوكمة الشركات، لا يملك موظفي إدارة المخاطر أي سلطة توقيع أو سلطة اعتماد، ولكن يمكنهم إبداء رأيهم المستقل حول مقترحات الائتمان. وتتضمن الوظائف الرئيسية الأخرى المراقبة المستمرة للمحفظة من خلال تقارير (post fact reports) والاشراف على كفاية المخصصات وعمليات الشطب.

يوجد لدى البنوك التابعة هياكل مشابهة بما يتماشى بطبيعة الحال مع المتطلبات المحلية وبيئة العمل السائدة في كل من بلدانها.

iii. نطاق وطبيعة نظم التقارير

بعد الموافقة على مقترح الائتمان، يتم تكليف إدارة رقابة الائتمان بمسؤولية التدقيق والتأكد من استيفاء الشروط المسبقة لسحب التسهيلات الائتمانية الموافق عليها قبل صرف الأموال للعميل/ الطرف المقابل. وتقوم هذه الوحدة التي تخضع لإشراف إدارة المخاطر ومستقلة عن وحدات الأعمال، بمتابعة سير الحسابات من قبل العميل/ الطرف المقابل وفقاً لشروط الموافقة والابلاغ عن أي مخالفات من أجل اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب. وهذه الوحدة مسئولة أيضاً عن التأكد من توفر التفاصيل ذات الصلة لقياس المخاطر وتخصيص أوزان المخاطر المناسبة للانكشافات في النظام أو غير ذلك، بحيث يمكن احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر بشكل مناسب.

لمواكبة بيئة الأعمال المتغيرة والتطورات التنظيمية، قام البنك بتطبيق برنامج Credit Lens لتصنيف محفظة عملاء الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية ومحفظة عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

وقد قامت الشركات التابعة الرئيسية أيضًا بتطبيق مماثل لتصنيف عملاء الخدمات المصرفية للشركات.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

iv. سياسات التحوط والحد من المخاطر

تنص سياسة الائتمان لدى البنك أيضًا على مبادئ توجيهية لتعزيزات الائتمان من خلال توفر الضمانات للتخفيف من المخاطر، ويغطي هذا في المقام الأول الحد الأدنى المطلوب لتغطية نسبة الضمانات المقبولة للقرض الممنوح أو الذي سيتم منحه ومستويات الحد الأدنى لزيادة الضمانات. وتنص سياسة البنك وإجراءاته أيضاً على تواتر تقييم الضمانات المختلفة لتحديد ضرورة قيام العميل و / أو إجراء التصفية بالتماشي مع أفضل ممارسات السوق والمبادئ التوجيهية التنظيمية المنصوص عليها في هذا الصدد. وحيث أن هناك طرقاً محدودة لأنواع أخرى من التحوطات مثل مبادلات الإخفاق الائتماني وغيرها في البيئة المصرفية الكويتية، فإن المخففات الرئيسية التي تم النظر فيها هي الضمانات المؤهلة و/أو كفالات الأطراف الثالثة المقبولة.

تتكون الضمانات المقبولة من قبل البنك عادة من النقد في شكل ودائع لدى البنك والأسهم والسندات ووحدات الصناديق الاستثمارية ومختلف أشكال العقارات مثل الأراضي الشاغرة والمباني الاستثمارية والمباني التجارية والمشاريع قيد الإنشاء وما إلى ذلك. الحصول على أي نوع آخر من الضمانات مثل المنقولات وما إلى ذلك محدود لأن القانون لا يعترف بالرهن الحيازي أو رهن المنقولات. لأغراض الحد من مخاطر الائتمان، يتم النظر فقط في الضمانات التي يسمح بها بنك الكويت المركزي حيث يتم الوفاء بالشروط المقررة بالكامل.

أما بالنسبة للأسهم والسندات وما إلى ذلك، فإن البنك ينفذ المتطلبات الرقابية المقررة فيما يتعلق بإجراء التقييم الدوري لها وإخضاعها لعمليات الاستقطاع وغير ذلك. وبالنسبة للأصول العقارية، فوفقاً لقواعد البنك المركزي فإن البنك مطالب بالحصول على تقييمين اثنين مستقلين على أن يكون أحدهما من بنك الكويت الدولي أو بيت التمويل الكويتي. علماً بأن تواتر التقييم يتماشى مع المتطلبات الرقابية.

ويعتمد مبلغ التسهيلات المقدمة مقابل ضمانات والتي يمكن للمقترض الحصول عليها بشكل عام على تقييم الضمانات والحد الأدنى المطلوب من غطاء الضمانات حينئذ. توجد اعتبارات اضافية للتدفقات النقدية المتوقعة للعميل والدخل من الأصول المرهونة.

بالنسبة للسياسات الائتمانية المطبقة لدى البنوك التابعة، فإنها تحدد أيضاً الضمانات المقبولة مقابل التسهيلات الائتمانية الخاصة بها مع تحديد نسب التغطية والإضافة والتسييل. وعلى خلاف القوانين المعمول بها في الكويت، فإن القوانين في البلدان التي تتواجد فيها بعض البنوك التابعة تتيح رهن الأموال غير المنقولة للعملاء لصالح البنك، حيث يتم الحصول على مثل هذه الضمانات في الأحوال التي يسمح بها وذلك مقابل الوفاء بالشروط المحددة والمنصوص عليها في القوانين المعنية. واستناداً إلى المتطلبات الرقابية المحلية لهذه البنوك التابعة والممارسات المصرفية السائدة في كل منها فإنه يجري تقييم الضمانات من قبل مصادر مستقلة.

ب. مخاطر السوق

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق لدى بنك برقان في توفير سياسة متماسكة واطار تشغيلي بغرض توفير إدارة فعالة على مستوى البنك لإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

أ. الاستراتيجيات والاجراءات

تؤدي عمليات مجموعة الخزينة والاستثمارات المصرفية لدى البنك إلى نشوء مخاطر السوق التي يتحملها البنك. لدى البنك سياسات للخزينة والسيولة والاستثمار معرفة جيداً ومعتمدة من مجلس الإدارة ومتوافقة مع بنك الكويت المركزي وتحدد الإطار الذي يحكم الأنشطة الاستثمارية والتداول التي تؤدي إلى مخاطر السوق. وتغطي هذه السياسات القواعد المتعلقة بالمراكز التي يتحملها البنك في سياق تداوله في النقد الأجنبي والأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت بالإضافة إلى التعرض لمخاطر أسعار الفائدة والسيولة في الدفاتر المصرفية من حيث عدم التطابق في تواريخ الاستحقاق و/أو فترات إعادة التسعير.

وتقرر مجموعة الخزينة في كل سنة، خلال عملية الموازنة السنوية، استراتيجيتها وخطط أعمالها المتوقعة للسنة المقبلة. وتناقش هذه التوقعات التجارية والاستراتيجية خلال اجتماعات لجنة الموجودات والمطلوبات على مدار السنة وعند اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمناقشة وتداول جميع جوانب مخاطر السوق والسيولة.

وتضمن سياسة وحدود إدارة السيولة الاحتفاظ بالسيولة بمستويات كافية لدعم العمليات وتلبية متطلبات السداد حتى في ظل الظروف الشديدة التي قد تنشأ مع تغير مفاجئ في بيئة السوق. كما قام البنك بوضع سياسة شاملة لاختبارات الضغط وخطة تمويل السيولة الطارئة.

ولدى البنوك التابعة سياساتهم المحددة بشكل جيد والمتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق والتي تتضمن محتويات مماثلة إلا أنها مهيأة لتناسب بيئة العمل الخاصة بكل منها. وقد وضعت هذه السياسات بحيث تراعي اللوائح المحلية التي تؤثر على مخاطر السوق ومخاطر السيولة التي تتعرض لها كل منها. يقوم كل مجلس إدارة في البنوك التابعة بالموافقة على مستويات مخاطر السوق المقبولة، من حيث الحدود، لمخاطر السوق، ومخاطر السيولة التي تتضمن مخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر حقوق الملكية. تستند هذه الحدود إلى القيمة الاسمية، إعادة التقييم وفقا لأسعار السوق "MTM"، والحساسية و/ أو القيمة المعرضة للمخاطر "VAR".

تقترح مجموعة الخزينة بالتشاور مع إدارة المخاطر مختلف الحدود والقواعد التي يُسمَح بموجبها للمتداولين في المكاتب الأمامية للخزينة باتخاذ مراكز التعامل. وتستند هذه الحدود على القيمة الأسمية والحساسية ووقف الخسارة، وتوافق على هذه الحدود اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة وحيثما تتطلب التعليمات الصادرة من البنك الكويت المركزي لذلك. وتتعلق هذه الحدود بمراكز التعامل خلال اليوم والليلة الواحدة، وكذلك مراكز التعامل لمختلف فترات الاستحقاق، وحدود الانكشاف مع الأطراف المقابلة، وحدود إيقاف الخسائر، وغير ذلك. وفي حين أن التقيد بهذه الحدود يراقبه ادارة الخزينة، كما يتم مراقبتها بشكل مستقل من قبل قسم مراقبة مخاطر السوق وإعداد التقارير الذي يكون تسلسله الإداري مستقلًا عن مجموعة الخزينة.

عند القيام بالقياس الكمي لمخاطر السوق، ينظر البنك للمخاطر الناشئة عن التقلبات في أسعار الفائدة (وذلك بالنسبة لكل عملة يحتفظ بمراكز جوهرية فيها) وكذلك تقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية المتداولة. في الوقت الحاضر، لا يتخذ البنك مراكز في السلع. واعتماداً على تركيبة أصول المخاطر التي تنشأ عنها تلك المخاطر، يطبق البنك قواعد مختلفة لقياس مخاطر السوق. وهذه القواعد تتماشى مع القواعد الرقابية وتعتبر متناسبة مع المراكز التي يتخذها البنك. ويتم تسعير الأوراق المالية المدرجة بسجل التداول بسعر السوق يومياً على النحو المقرر في التعليمات الرقابية حيث يتم احتساب/التحقق من هذه التقييمات بشكل مستقل من قبل المكتب الأوسط لدى البنك.

مجموعة الخزينة مسؤولة عن إدارة أنشطة التمويل اليومية ضمن سياسات وحدود إدارة مخاطر السيولة. تتحمل المجموعة مسؤولية وضع الإجراءات المناسبة وقنوات الاتصال الفعالة مع المجالات التشغيلية والتجارية لتنبيه مكاتب التمويل بمتطلبات التمويل الوشيكة بما في ذلك عمليات سحب القروض وسحب الودائع والالتزامات خارج الميزانية العمومية. تراقب المجموعة تطورات السوق وتفهم انعكاساتها على تعرض البنك لمخاطر السيولة وتوصي بتدابير إدارة المخاطر المناسبة للجنة الموجودات والمطلوبات.

تقوم إدارة مخاطر السوق بمراجعة سياسات وإجراءات مخاطر السيولة بشكل دوري، وتقوم باختبار ضغط السيولة بشكل مستقل وتقدم تقارير بالنتائج والتوصيات إلى الادارة وكذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما أنها مسؤولة عن مراقبة الالتزام بمختلف نسب السيولة وحدودها الداخلية والرقابية.

بالنسبة للشركات التابعة، تخضع أنشطة التداول والتعامل للأنظمة المحلية المطبقة والحدود المقررة. وبالإضافة إلى هذه الحدود الرقابية، يتم تطبيق الحدود الداخلية حيثما كان ذلك ملائما ويتم مراقبتها والإبلاغ عنها من قبل الوحدات المحلية ذات الصلة والمستقلة عن وحدات الأعمال. بالنسبة للشركات التابعة التي تنشط في التداول في أسواق رأس المال (بشكل رئيسي من خلال الصفقات المتعاقبة مع العملاء)، تم إرسال تقارير الأرباح والخسائر ومخاطر الحساسية إلى مجموعة مخاطر السوق بشكل دوري.

ii. الهيكل والتنظيم

يتم الإشراف على مخاطر السوق والسيولة من قبل إدارة الموجودات والمطلوبات .(ALCO) تتعامل إدارة الموجودات والمطلوبات مع قضايا مخاطر السوق على مستوى البنك بالإضافة إلى القضايا الخاصة بالخزينة. تجتمع لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس منتظم لمناقشة التعرض للمخاطر مقابل ظروف السوق السائدة وتضع إرشادات لإدارة هذه المخاطر ضمن حدود مدى تقبل المخاطر الذي حدده مجلس الإدارة.

قسم مراقبة مخاطر السوق وإعداد التقارير مسؤول عن متابعة وتصعيد أي تجاوزات للحدود أو الضوابط، إن وجدت، المتعلقة بأنشطة الخزانة إلى الإدارة العليا وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان التصحيح في الوقت المناسب.

iii. نطاق أنظمة التقارير وطبيعتها

يقوم البنك بتطبيق أنظمة تسمح بالمراقبة المستقلة عبر الانترنت لمراكز مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المكاتب الأمامية. حيث يتم إرسال تقارير مختلفة عن الربح والخسارة والمخاطر تغطي أنشطة التداول وأثرها على مقاييس السوق والسيولة يومياً إلى الإدارة العليا. يتم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر السيولة على أساس منتظم ويتم عرض النتائج على لجنة الموجودات والمطلوبات للمراجعة. يتم عرض مراجعات مخاطر السوق المفصلة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على أساس ربع سنوي. وتسلط هذه المراجعات الضوء على التغيرات الرئيسية في مخاطر السوق ومخاطر السيولة للمجموعة وكذلك تركيبات محفظة الاستثمارات.

iv. سياسات التحوط والحد من المخاطر

إن جزء كبير من الدفاتر المصرفية والمتاجرة للبنك بالدينار الكويتي والعملات الأخرى الهامة المتداولة دولياً. نظراً للنطاق المحدود لتحوط مراكز أسعار الفائدة بالدينار الكويتي بسبب المجموعة المحدودة من منتجات التحوط، فإن البنك يدخل، حيثما كان ذلك ممكنا، في معاملات أسعار الفائدة المتغيرة التي يتم تنظيمها لتمكينها من التقليل إلى أدنى حد من عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق/ إعادة التسعير.

تخضع المراكز المفتوحة في العملات الأخرى أيضاً إلى الحدود الداخلية وعند الحاجة إلى التحوط، كما يستخدم البنك أيضاً مبادلة أسعار الفائدة والعملات. وتقوم البنوك التابعة التي تتعامل في المشتقات (مثل بنك برقان تركيا) بذلك لتلبية متطلبات عملائه على أساس متكافئ بشكل تام وكذلك لإدارة عدم تطابق الموجودات والمطلوبات الخاصة بكل منهما. ويتعامل البنك فقط في أو يقدم لعملائه مشتقات بسيطة ولا يتعامل مع المشتقات المعقدة بما فيها المشتقات المركبة. قام البنك بتنفيذ سياسة التحوط لصافي تعرضه للعملة

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

في شركته التابعة الرئيسية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. يستخدم البنك بشكل أساسي مبادلات العملات للتحوط لمراكز محددة بالعملات الأجنبية، عند الضرورة. تتم مراقبة فعالية كافة عمليات التحوط بشكل منتظم طوال مدة سريانها.

أما بالنسبة للبنوك التابعة، بخلاف بنك برقان - تركيا، فان لديها عمليات تداول متواضعة لصالحها، كما أن نطاق المنتجات التي تقدمها هذه البنوك محدود أيضاً وذلك بسبب بيئة السوق ولوائح مراقبة الصرف حسب الاقتضاء.

ج. المخاطر غير المالية

يغطي قسم المخاطر غير المالية المخاطر مثل المخاطر التشغيلية، واستمرارية الأعمال، ومخاطر الطرف الثالث، والمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ومخاطر الاحتيال وما إلى ذلك.

إن إدارة المخاطر التشغيلية هي خط دفاع ثان يتم مواءمته لتقديم الدعم إلى الإدارة في تحديد وتخفيف مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأشخاص والتكنولوجيا والأحداث الخارجية في جميع قطاعات الأعمال.

وقد ركز بنك برقان على عمق التغطية في هذا المجال لضمان الرقابة الفعالة على المخاطر التشغيلية التي تواجهه.

تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بالمراقبة على كافة أنشطة البنك من أجل تحديد وقياس ومراقبة ورصد الانكشافات للمخاطر الكامنة في جميع مجالات الأعمال التشغيلية للبنك على جميع المستويات باستخدام أدوات مختلفة مثل التقييم للمخاطر وللمراقبة وإدارة الأحداث ومؤشرات المخاطر الرئيسية. وهي تلعب دوراً هاماً من خلال تمكين البنك من تقييم الضوابط الرئيسية، استناداً إلى المخاطر المتأصلة، وقياس المخاطر المتبقية التي تبقى بعد تقييم فعالية هذه الضوابط الرئيسية. وتصنف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية للبنك مختلف مجالات المخاطر التشغيلية وتحدد الجهة المسئولة أساساً عن تصحيح هذه المخاطر وفقاً لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة.

قام البنك بتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية الذي يحدد نهج إدارة المخاطر التشغيلية التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ويدعم هذه الوظيفة أيضاً نظام آلي يدير عملية جمع وتخزين وتحليل وتتبع وتقديم التقارير عن المعلومات ذات الصلة بالخسائر التشغيلية وتقييم المخاطر والرقابة وإدارة مؤشرات المخاطر الرئيسية.

وتشمل عمليات الإدارة الرئيسية للمخاطر التشغيلية ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- الحوكمة - تتضمن توجيه ومراجعة الإدارة العليا للمخاطر التشغيلية داخل البنك.
- تقييم المخاطر والرقابة تتمثل في تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية الرئيسية والضوابط المرتبطة بها لجميع أنشطة البنك.
- مؤشرات المخاطر الرئيسية - تعتبر مؤشرات المخاطر الرئيسية أداة لقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك بشكل متسق، وتوفر "مؤشرا للإنذار المبكر" من إخفاقات العمليات المحتملة و/أو المشاكل الرقابية.
- أحداث الخسائر التشغيلية - يتمثل أحد العناصر الرئيسية في عملية إدارة المخاطر التشغيلية في جمع وتتبع أحداث الخسائر التشغيلية، والهدف من عملية جمع أحداث الخسائر هو توفير نهج متسق ومنظم لتحديد خسائر التشغيل والتقاطها وتحليلها والإبلاغ عنها، وستشجع عملية جمع أحداث الخسائر تحليل الأسباب الجذرية التي يمكن استخدامها لتحفيز إجراءات التحسين، وتحديد الثغرات في التحكم، وتسليط الضوء على الارتباطات بين المخاطر والضوابط.
- اعداد التقارير - تسمح بالعمليات الواردة أعلاه (اي إدارة ومراقبة التقييم الذاتي وإدارة الأحداث والمؤشرات الرئيسية) لكي يتم وضعها معاً بأسلوب متسق للاستخدام من قبل كافة مستويات الإدارة لمراقبة والإشراف على مستوى المخاطر التشغيلية.

إن الهدف من إطار إدارة المخاطر التشغيلية هو تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتكون قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بمستوى المخاطر التشغيلية التي تعمل بها. وسيواصل بنك برقان تطوير وتحسين أساليب وعمليات إدارة المخاطر التشغيلية من خلال ضمان وجود لغة مشتركة للمخاطر التشغيلية وتصنيف الضوابط وتحديد فئاتها.

تتولى وظيفة مخاطر استمرارية الأعمال مسؤولية تنسيق أنشطة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث عبر البنك مما يعزز مرونة البنك. ويجري تمرينًا سنويًا لتحليل تأثير الأعمال مع الأعمال لتقييم مدى أهمية العمليات التي تديرها الأقسام الفردية والأنظمة والأشخاص اللازمين لمواصلة العمليات الحيوية أثناء الأزمات.

توفر سياسة استمرارية الأعمال نظرة عامة على الأدوار والمسؤوليات عبر خطوط الدفاع الثلاثة من أجل جاهزية استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث ، كما توضح خطة استمرارية الأعمال تفاصيل سيناريوهات الأزمات التي يأخذها البنك في الاعتبار عند التخطيط لحالات الطوارئ ذات الصلة باستمرارية الأعمال.

يتوفر فريق إدارة الأزمات على مستوى المجموعة للتنسيق والتواصل عالي المستوى داخليًا وخارجيًا. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خطط لاستمرارية الأعمال بالنسبة للعمليات والخدمات الحيوية للأعمال والتي تعتبر بالغة الأهمية للمجتمع.

يقوم قسم المخاطر الناشئة بدراسة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة وتطبيقات حوسبة المستخدم النهائي والمخاطر التي يواجهها البنك.

تم إنشاء وحدة حوكمة الاحتيال في فبراير من عام 2024 وهي ضمن إدارة المخاطر غير المالية والتي تعمل على تنفيذ إطار إدارة مخاطر الاحتيال، وتنسيق التحقيقات في الاحتيال ومراقبة حدوث ومحاولات الاحتيال في جميع أنحاء البنك. حصل البنك على نظام مراقبة مخاطر الاحتيال على مستوى المؤسسة Clari5 و تم اطلاقه في نهاية مايو 2025 ومن المتوقع أن يعزز مراقبة الاحتيال والاستجابة له.

تم إنشاء لجنة مخاطر الاحتيال برئاسة الرئيس التنفيذي في الكويت في نهاية عام 2024 لتوجيه البنك في جهوده لمكافحة الاحتيال.

د. المعلومات والأمن السيبراني

إدارة المعلومات بشكل فعال، سواء كانت داخلية أو خارجية، أمر أساسي لأي مؤسسة. في بنك برقان، نلتزم بالحفاظ على موقف قوي للأمن السيبراني من خلال استراتيجية منظمة للوقاية والكشف والاستجابة يتم تنفيذها في جميع أنحاء المؤسسة. في القطاع المصرفي، حيث تمثل الأصول المالية العنصر الأساسي، فإن ضمان موثوقية وحماية المعلومات يعد أمرًا جوهريًا لدعم القدرة المؤسسية على الصمود والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة.

يعتمد بنك برقان نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) المصمم للحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. يدعم نظام إدارة أمن المعلومات هذا إطار عمل يتكون من السياسات والإجراءات والضوابط التقنية والتنظيمية والإدارية، ويغطي جميع أنواع الأصول، بما في ذلك الأفراد. تتماشى ممارساتنا مع المعايير الدولية والأطر المعترف بها في الصناعة، بما في ذلك متطلبات بنك الكويت المركزي، وبرنامج أمن العملاء في سوفت (SWIFT CSP)، ومعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)، وأنظمة إدارة أمن المعلومات المستندة إلى ISO (ISO-ISMS)، وأنظمة إدارة المعلومات الخاصة بالخصوصية (ISO-PIMS).

تماشيًا مع استراتيجية بنك الكويت المركزي للأزمات السيبرانية، أنشأ بنك برقان فريق إدارة الأزمات السيبرانية (CCMT)، بقيادة الرئيس التنفيذي - الكويت، لضمان إشراف تنفيذي واستجابة منسقة أثناء وقوع الحوادث السيبرانية. يلعب فريق CCMT دورًا رئيسيًا في إدارة أحداث الأزمات السيبرانية بدعم من المستوى التنفيذي، ويُكمل ذلك فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني (CSIRT)، الذي يتألف من خبراء متخصصين من مختلف المجالات لمراقبة وتحديد وعزل وتصعيد التهديدات السيبرانية لضمان استجابة فعّالة وفي الوقت المناسب.

كجزء من إطار عمل إدارة المخاطر لدينا، يطبق بنك برقان نموذج الخطوط الثلاثة للدفاع لتعزيز الحوكمة والمساءلة في إدارة مخاطر أمن المعلومات. تمكّن هذه البنية من الفصل الواضح للمسؤوليات: تعمل الفرق التشغيلية كخط أول، حيث تطبق الضوابط وتدير المخاطر بشكل مباشر؛ وتشكل وظائف المخاطر والامتثال الخط الثاني، من خلال تقديم إشراف مستقل وتوجيه؛ ويعمل التدقيق الداخلي كخط ثالث، من خلال تقديم الضمان عبر تقييم موضوعي. هذا النهج المتدرج يعزز الرؤية، ويشجع على اتخاذ قرارات مستنيرة، ويدعم موقفًا أمنيًا أكثر مرونة. يتم التعامل مع المخاطر المتبقية، بما في ذلك المخاطر السيبرانية، من خلال خطط معالجة محددة، والتي قد تتضمن آليات نقل المخاطر مثل تغطية تأمين سيبراني مخصص.

من خلال هذه الجهود، يُظهر بنك برقان التزامه بالاستمرار في تعزيز قدراته في مجال أمن المعلومات، وضمان الامتثال للوائح، والتوافق مع توقعات الصناعة المتطورة.

الانكشافات الائتمانية

أ. انخفاض قيمة الأصول المالية

تسجل المجموعة انخفاض قيمة الموجودات المالية على النحو التالي:

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المصنفة على أنها تسهيلات ائتمانية:

يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية بما يساوى خسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المحسوبة وفقاً لمتطلبات معيار الدولي للتقارير المالية 9 مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص. ايهما اكبر. تتكون التسهيلات الائتمانية من قروض وسلف للعملاء، وتسهيلات ائتمانية غير النقدية في صورة ضمانات بنكية، وخطابات الضمان، والاعتماد المستندية، والتسهيلات الائتمانية غير المسحوبة وغير النقدية (المستردة وغير المستردة).

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية

يتم احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي. تتكون هذه الموجودات المالية من الاستثمار في أدوات الدين التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر والارصدة والودائع لدى البنوك. لا تخضع استثمارات حقوق الملكية / الأسهم إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL") بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ووفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي

قامت المجموعة بوضع واعداد سياسة لإجراء تقييم في تاريخ اعداد التقارير المالية حول ما اذا كان هناك زيادة هامة ومؤثرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولى للأداة المالية مع مراعاة التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً للقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي على مدى العمر المتبقي المتوقع للأصل المالي؛ أي، الفرق بين:

- التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، و
- التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها والحصول عليها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للتسهيلات الممولة.

تقوم المجموعة بتطبيق منهجية من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) استناداً إلى منهجية انخفاض القيمة المطبقة، على النحو الوارد أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو التسهيلات الائتمانية التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 1 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار 12 شهر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 2 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأداة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي تعتبر متعثرة ومنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 3 وتقيس مخصص الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي الانكشاف بعد خصم الضمانات المؤهلة.

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وتطبق مجموعة من الحدود المطلقة والمعايير الأخرى لتحديد المراحل. تعتبر كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً انها تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتصنف ضمن المرحلة 2. تصنف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للمرحلة 3. كما تطبق المجموعة أيضاً معايير أخرى لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل:

- تدهور في التصنيف الاستهلاكي للمقترض بما يشير إلى حدوث التعثر؛
- انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي المتوقع أن يتم استرداد القرض من خلال بيعه؛
- التدهور المادي في المركز المالي للعميل من وجهة نظر المجموعة بما يثير المخاوف بشأن القدرة على السداد؛
- الانتهاك المادي للتسهيل الائتماني الذي تم الالتزام به؛
- التقدم بطلب الافلاس أو التصفية؛
- تخفيض التصنيف الائتماني للتسهيل لدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية العالية، ودرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات تصنيف الجودة الائتمانية المنخفضة.

باستثناء التمويل الاستهلاكي والمقسط، يتم نقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة علاجية تبلغ 12 شهر من استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 2 بعد الموافقات اللازمة من بنك الكويت المركزي.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) في الحالات التالية:

- أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني إلى المجموعة؛
- أن يواجه المقترض صعوبة مالية جوهرية؛
- أن يتم التقدير بأن المقترض تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي وكمي داخلي؛
- أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل انتهاك الاتفاقيات أو وفاة العميل، الخ؛

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي او مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة الانكشاف عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

إن قيمة الانكشاف عند التعثر تتمثل في تقدير الانكشاف المحتمل عند وقوع تعثر في المستقبل اخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الانكشاف بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات وسداد أصل المبلغ والفائدة سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك. تطبق المجموعة ايضاً تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بعوامل تحويل الائتمان.

إن احتمالية التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، خلاف الممنوحة للإفراد، يتم استنتاج احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية (TTC PD) من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. تقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية إلى الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد باستخدام النماذج والأساليب المناسبة. تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الائتمانية للأفراد لديها من خلال التطبيق و الدرجات السلوكية باستخدام أساليب التراجع اللوجستي. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى.

إن معدل الخسارة عند التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استنادا الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية في قيمة الانكشاف عند التعثر. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة ايضاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للاستقطاعات.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المرحلة 2؛ حيث يتم تحديد موعد الاستحقاق وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

ادراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المدخلات الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالمنطقة التي يقع فيها مقر المجموعة لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء عمليات إحلال نوعية عند الضرورة بحيث تعكس على نحو صحيح تأثير الحركة في الاقتصاد ذي الصلة على المجموعة. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة قدر الاجتهاد المطلوب. ويتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

تسهيلات ائتمانية معاد التفاوض عليها

في حالة التعثر في السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويل الممنوح للعملاء ولا تسعى إلى حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. عند إعادة التفاوض حول منح التمويل للعملاء أو تعديله ولكن دون استبعاده. يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلية الأصلية وفقاً لما يتم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة التمويل المعاد التفاوض عليه باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة المدرجة بالدفاتر.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيلات عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة القروض والسلف إلى العملاء متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181-365 يوماً	%50
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	%100

ومع ذلك، بناءً على ظروف انكشاف معين، عندما يرى البنك ذلك ضرورياً، يتم تكوين مستوى أعلى من المخصصات حتى إذا لم يتم تحقيق فترات التعثر هذه.

في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتعديل أساس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة على التسهيلات بتغيير النسبة من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و 0.5% للتسهيلات غير النقدية.

لاحقاً لتطبيق قواعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى، والمرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة وفقاً للقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ويتم تطبيق المخصص الأعلى من بين الأسلوبين لاحقاً.

في جميع حالات الانكشافات المتعثرة، لا يتعرف البنك أي إيرادات مستحقة. ويتم الاعتراف بالفائدة/العمولة عن هذه الانكشافات كإيراد فقط عند الاستلام الفعلي.

وتقوم لجنة المخصصات بالبنك بفحص جميع الحسابات المتأخرة على فترات منتظمة لتحديد ما إذا كان يلزم وضع مخصص محدد لأي حساب بعينه. ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة أو من ينوب عنه لضمان إجراء تقييم موضوعي للانكشاف المعني دون مراعاة أداء البنك أو أرباحه/ ريحيته.

تتبع البنوك التابعة اللوائح المعمول بها فيما تتعلق بموجودات الأصول التي انخفضت قيمتها ومتطلبات المخصصات. ومع ذلك، عند تجميع الحسابات، يطبق البنك قواعد بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالمخصصات على أساس مجمع. ويتم تغطية أي عجز ناتج عن الفرق بين المتطلبات الرقابية لكل شركة تابعة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي من قبل البنك على المستوى المجمع.

i. سياسة إدارة مخاطر الائتمان

قام البنك بتطوير سياسة ائتمانية شاملة تشمل تقييم طلب العميل وتقييم الغرض من الطلب وأعمال العميل والسوق والإدارة والمالية وإدارة الحساب وغيرها من الوسائل لتحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل.

يقوم البنك بإجراء تقييم مستقل لمخاطر الائتمان في كل مرة يقوم فيها بتمديد أو تجديد الائتمان لمقترضيه وأيضا عند تعديل أي شروط وأحكام الموافقة للتأكد من أن المخاطر في حدود المستوى المقبول.

إن توفر أو ضمان الضمانات المقبولة، ومكانة وسمعة العميل/الطرف المقابل، وتقارير السوق، والانكشافات التي تتكبدها بنوك أخرى عن نفس العميل/ الطرف المقابل، هي بعض الاعتبارات التي يتم فحصها قبل اعتماد التسهيلات الائتمانية. تتم مراجعة كافة الانكشافات الائتمانية مرة واحدة على الأقل في السنة، في حالة الشركات غير المدرجة محلياً والشراكات ذات المسؤولية المحدودة، وعادة ما تكون الضمانات الشخصية من المؤسسين الرئيسيين للشركة مطلوبة أيضا.

وبما أن البنك مطالب حالياً بإتباع الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان، فإنه لا يتبع أية طرق إحصائية لتقدير إما احتمالية التعثر أو قيمة الانكشاف عند التعثر أو معدل الخسارة عند التعثر. ومع ذلك، قام البنك منذ ذلك الحين بتطبيق نموذج موديز لاحتمالية التعثر لمحفظة الخدمات المصرفية للشركات لديه. واستناداً إلى التصنيفات العامة التي يتم منحها إلى العملاء/ الأطراف المقابلة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المعترف بها والمعتمدة، يتم ترجيح الانكشافات للمخاطر وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

iii. وكالات التصنيف الائتماني العالمية وعملية تطبيق التقييمات

يقوم البنك بتعيين هذه التقييمات الائتمانية لانكشافات البنك حيثما كانت قابلة للتطبيق. وفي الحالات التي يتوفر فيها تصنيف ائتماني عام للمصدر في المجال العام يطبق التصنيف نفسه على الانكشاف ذي العلاقة للعميل/ الطرف المقابل. وفي الحالات التي يتوفر فيها تصنيف للإصدار فقط وكان لهذا الإصدار المصنف خصائص مقارنة مع انكشاف البنك سواء من حيث الآجال وغيرها من الخصائص مثل توافر أدوات تحسين جودة الائتمان وغيرها، يؤخذ مثل هذا التصنيف في الاعتبار. ويعتبر البنك المركزي وكالات"موديز" و "ستاندارد أند بورز" و"فيتش" أنها مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية المعتمدة حالياً. وكما يعتبر البنك المركزي العملاء/الأطراف المقابلة الذين لديهم تصنيف إئتماني من هذه الوكالات من واحد أو أكثر على أنهم مصنفين ائتمانياً. وبناء على التصنيف المعلن عنها من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية كما هو متاح من قبل العملاء المعنيين أو المجالات العامة المنشأة، فأنه يتم تصنيف هذه التصنيفات في فئة شريحة تصنيفات الدرجة الاستثمارية وتصنيفات الدرجة غير الاستثمارية. أما أولئك العملاء/ الأطراف المقابلة غير المصنفين من قبل أي من هذه الوكالات، فهم يعتبرون غير مصنفين. وبهدف ضمان عدم أخذ هذه التصنيفات الائتمانية في الاعتبار بصورة انتقائية/ إذا توفر تصنيف ائتماني من أي من هذه الوكالات لأي عميل/ طرف مقابل، يؤخذ هذا التصنيف دائماً في الاعتبار، وفي مثل هذه الحالات، لا يعتبر العميل/ الطرف المقابل على أنه غير مصنف.

31-12-2025

	إجمالي الانكشافات المبالغ بألف دينار كويتي		إجمالي متوسط الانكشافات* المبالغ بألف دينار كويتي	
	ممول	غير ممول	ممول	غير ممول
مطالبات سيادية	1,473,960	-	1,059,820	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	125,979	58,032	119,985	26,483
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	35,456	-	58,170	395
المطالبات على البنوك	1,224,044	1,741,692	945,191	595,045
المطالبات على الشركات	3,898,338	2,289,371	3,785,649	1,850,492
بنود نقدية	73,818	-	42,904	-
انكشافات الرقابية على الأفراد	768,578	135,672	789,682	116,294
المطالبات على الأطراف المركزية	-	3,194	-	31,961
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	91,136	2,676	124,673	1,940
انكشافات أخرى	1,480,163	88,521	1,014,638	68,864
الإجمالي	9,171,472	4,319,158	7,940,712	2,691,474

31-12-2024

	إجمالي الانكشافات المبالغ بألف دينار كويتي		إجمالي متوسط الانكشافات* المبالغ بألف دينار كويتي	
	ممول	غير ممول	ممول	غير ممول
مطالبات سيادية	1,448,378	-	877,683	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	91,536	-	65,645	8,700
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	62,157	-	62,085	-
المطالبات على البنوك	1,053,009	1,033,154	671,733	282,759
المطالبات على الشركات	3,472,809	1,611,486	3,571,557	1,350,953
بنود نقدية	80,640	-	43,144	-
انكشافات الرقابية على الأفراد	636,162	137,053	693,833	113,943
المطالبات على الأطراف المركزية	-	28,625	-	37,915
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	79,732	1,502	113,041	684
انكشافات أخرى	1,328,809	75,040	1,049,386	91,951
الإجمالي	8,253,232	2,886,860	7,148,107	1,886,905

* يمثل متوسط الانكشاف اليومي المتوسط القائم باستثناء حالة الانكشافات التي فات موعد استحقاقها والتي تظهر متوسطات ربع سنوية منذ أن تم تصنيف الانكشافات المتأخرة السداد بشكل ربع سنوي

والإفصاحات النوعية والكمية

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

التوزيع الجغرافي للانكشاف الإجمالي للائتمان

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	الكويت	الجزائر	تونس	تركيا	باقي دول الشرق الأوسط	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
مطالبات سيادية	639,663	354,031	22,364	191,109	172,317	23,942	70,534	1,473,960
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	89,667	-	-	17,472	17,327	56,499	3,046	184,011
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	784	-	-	-	12,551	22,121	35,456
المطالبات على البنوك	288,459	95,972	17,522	105,538	1,540,872	756,669	160,704	2,965,736
المطالبات على الشركات	4,048,694	670,967	4,900	992,152	326,719	45,967	98,310	6,187,709
بنود نقدية	30,840	30,858	128	11,992	-	-	-	73,818
انكشافات الرقابة على الأفراد	621,945	36,330	37	244,267	64	1,414	193	904,250
المطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	3,194	-	-	-	3,194
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	83,658	8,670	-	1,484	-	-	-	93,812
انكشافات أخرى	1,066,008	84,352	14,448	244,890	41,517	17,359	100,110	1,568,684
الإجمالي	**6,868,934**	**1,281,964**	**59,399**	**1,812,098**	**2,098,816**	**914,401**	**455,018**	**13,490,630**

31-12-2024

المبالغ بألف دينار كويتي

	الكويت	الجزائر	تونس	تركيا	باقي دول الشرق الأوسط	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
مطالبات سيادية	652,465	307,605	9,709	249,891	143,258	22,517	62,933	1,448,378
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	23,501	-	-	-	17,315	47,766	2,954	91,536
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	18,445	11,780	31,932	62,157
المطالبات على البنوك	180,083	29,485	11,823	58,098	1,238,132	361,638	206,904	2,086,163
المطالبات على الشركات	3,674,692	517,001	6,262	625,164	206,959	16,884	37,333	5,084,295
بنود نقدية	43,713	27,664	142	9,121	-	-	-	80,640
انكشافات الرقابة على الأفراد	570,972	33,914	37	168,276	-	14	2	773,215
المطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	28,625	-	-	-	28,625
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	59,621	17,113	-	4,500	-	-	-	81,234
انكشافات أخرى	976,867	74,206	13,935	197,124	40,853	7,769	93,095	1,403,849
الإجمالي	6,181,914	1,006,988	41,908	1,340,799	1,664,962	468,368	435,153	11,140,092

إجمالي انكشافات مخاطر الائتمان حسب الاستحقاق التعاقدي المتبقي

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	حتى 3 شهر	3-6 شهر	6-12 شهر	أكثر من 12 شهر	الإجمالي
المطالبات السيادية	976,760	17,468	40,651	439,081	1,473,960
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,347	7,672	19,818	108,174	184,011
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	784	-	8,879	25,793	35,456
المطالبات على البنوك	1,906,041	385,576	530,686	143,433	2,965,736
المطالبات على الشركات	1,502,993	466,200	800,052	3,418,464	6,187,709
بنود نقدية	73,818	-	-	-	73,818
انكشافات الرقابة على الأفراد	108,795	33,475	80,376	681,604	904,250
المطالبات على الأطراف المركزية	3,194	-	-	-	3,194
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	93,812	-	-	-	93,812
انكشافات أخرى	113,880	79,540	78,430	1,296,834	1,568,684
المجموع	**4,828,424**	**989,931**	**1,558,892**	**6,113,383**	**13,490,630**

31-12-2024

المبالغ بألف دينار كويتي

	حتى 3 شهر	3-6 شهر	6-12 شهر	أكثر من 12 شهر	الإجمالي
المطالبات السيادية	745,543	74,565	69,573	558,697	1,448,378
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	9,254	82,282	91,536
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	6,162	12,973	43,022	62,157
المطالبات على البنوك	1,157,473	274,330	468,211	186,149	2,086,163
المطالبات على الشركات	1,747,746	584,563	1,009,823	1,742,163	5,084,295
بنود نقدية	80,640	-	-	-	80,640
انكشافات الرقابة على الأفراد	124,546	28,748	61,052	558,869	773,215
المطالبات على الأطراف المركزية	28,625	-	-	-	28,625
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	81,234	-	-	-	81,234
انكشافات أخرى	289,310	94,797	243,025	776,717	1,403,849
المجموع	4,255,117	1,063,165	1,873,911	3,947,899	11,140,092

القروض منخفضة القيمة والمخصصات وفقا للمحفظة القياسية

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	القروض المتعثرة (ناقصاً الفوائد المعلقة والضمانات)	المخصصات اجمالي	المخصصات المحددة والمشطوبة
المطالبات على البنوك	-	252	-
المطالبات على الشركات	9,341	167,288	29,776
انكشافات الرقابة على الأفراد	15,482	23,583	9,733
انكشافات أخرى	-	3,217	-
الإجمالي	**24,823**	**194,340**	**39,509**

31-12-2024

المبالغ بألف دينار كويتي

	القروض المتعثرة (ناقصاً الفوائد المعلقة والضمانات)	المخصصات اجمالي	المخصصات المحددة والمشطوبة
المطالبات على البنوك	-	1,263	-
المطالبات على الشركات	6,284	146,819	86,823
انكشافات الرقابة على الأفراد	13,302	20,420	6,016
انكشافات أخرى	-	5,156	-
الإجمالي	19,586	173,658	92,839

توزيع الجغرافي للقروض المنخفضة القيمة (بالصافي)

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	الكويت	الجزائر	تونس	تركيا
المطالبات على الشركات	6,539	1,550	1,252	9,341
انكشافات الرقابة على الأفراد	11,728	2,991	763	15,482
الاجمالي	**18,267**	**4,541**	**2,015**	**24,823**

31-12-2024

المبالغ بألف دينار كويتي

	الكويت	الجزائر	تونس	تركيا	الإجمالي
المطالبات على الشركات	675	4,827	220	562	6,284
انكشافات الرقابة على الأفراد	9,677	2,710	154	761	13,302
الاجمالي	10,352	7,537	374	1,323	19,586

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

تسوية التغييرات في المخصصات

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	ممول	غير ممول	المجموع
المخصصات كما في 1 يناير2024	148,553	25,105	173,658
تعديلات فروق العملات	2,473	-	2,473
مبالغ مشطوبة	11	(55)	(44)
محمل على بيان الدخل	(41,168)	-	(41,168)
محمل على بيان الدخل	62,506	(3,085)	59,421
المخصصات كما في 31 ديسمبر 2025	172,375	21,965	194,340

31-12-2024

المبالغ بألف دينار كويتي

	ممول	غير ممول	المجموع
المخصصات كما في 1 يناير 2023	206,257	25,338	231,595
تعديلات فروق العملات	(1,599)	(294)	(1,893)
مبالغ مشطوبة	(94,116)	-	(94,116)
محمل على بيان الدخل	38,011	61	38,072
المخصصات كما في 31 ديسمبر 2024	148,553	25,105	173,658

مخاطر الائتمان للطرف المقابل

أ. الهدف والسياسات

إن الهدف الأساسي لوظيفة إدارة مخاطر الائتمان للطرف المقابل هو تحديد وقياس وإدارة ورفع تقارير بجميع المخاطر المتعلقة بالمشتقات ذات الصلة من خلال المراجعة المنتظمة للحدود الخاصة بالأطراف المقابلة والرصد اليومي للانكشافات مقابل الحدود.

ii. الاستراتيجيات والإجراءات

يتم اعتماد جميع حدود المشتقات للأطراف الأخرى من قبل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو السلطة المفوضة من قبلها. قام البنك بتوقيع ملحق دعم الائتمان مع أطراف المشتقات المالية الرئيسية للتخفيف من مخاطر الائتمان الخاصة بالأطراف المقابلة. وفيما يتعلق بالعملاء غير المصرفيين، يتم تقديم منتجات المشتقات ذات الحدود المحددة بشكل رئيسي فقط إلى كبار العملاء الانتقائيين لديهم حاجة ماسة لتوظيف هذه المنتجات لإدارة المخاطر المالية في أعمالهم.

iii. الهيكل والتنظيم

تدير مجموعة الخزينة انكشافات الأطراف المقابلة اليومية للمشتقات ضمن الحدود التي تحددها لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة أو السلطة المفوضة من قبلها. يقوم رقابة الخزينة بمراقبة الانكشافات على نحو مستقل بحيث تبقى المخاطر ضمن الحدود المعتمدة.

iv. نطاق وطبيعة قياس المخاطر ونظم التقارير

يقوم إدارة الرقابة على مخاطر السوق وإعداد التقارير باحتساب تحميل رأس المال للمشتقات غير المتداولة (OTC) باستخدام طريقة الانكشاف الحالية ("CEM"). وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب الانكشاف، مع تطبيق العوامل الإضافية الموصى بها من قبل بنك الكويت المركزي وتحديد قيمة أصول المعاملات طبقاً لأحدث سعر في السوق.

وفيما يتعلق البنوك التابعة، باستثناء بنك برقان - تركيا، لا تتعامل الكيانات الأخرى بنشاط في المعاملات المشتقة، كما أن لدى بنك برقان - تركيا أهدافاً وسياسات واستراتيجيات وعمليات وهيكل وتنظيمات مماثلة ولكنها مخصصة لبيئة السوق المحلية ولوائحها. يستخدم بنك برقان - تركيا أيضاً طريقة الانكشاف الحالية لحساب تحميل رأس المال على المنتجات المشتقة غير المتداولة.

التوريق الائتماني

لا يقوم البنك بأي أنشطة توريق.

تخفيف مخاطر الائتمان (CRM)

تستند تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية التي يطبقها البنك على الضمانات المؤهلة، الحالات التي يتم الحصول على الضمان من عميل/طرف مقابل حاصل على تصنيف أفضل للانكشافات عن عميل/طرف مقابل حاصل على تصنيف أقل، وهي حالات قليلة، ويرجع ذلك أساسًا إلى العدد المحدود للشركات الكويتية والاقليمية الأخرى والذين يوجد لهم تصنيف من خلال مؤسسات التصنيف الائتمان الخارجية كما هو متاح من قبل العملاء المعنيين أو المجالات العامة المنشأة. وفي الحالات التي يكون فيها رهن محدد أو حجز للودائع متاح ، يتم أيضاً استخدام المقاصة داخل وخارج الميزانية لتخفيف مخاطر العميل.

أ. عملية التقاص داخل الميزانية العمومية وخارجها

تتضمن المستندات القانونية النموذجية التي يحصل عليها البنك من عملائه عادة شرطاً يسمح للبنك بإجراء مقاصة بين المستحقات على العميل تجاه البنك وبين ما يستحق للعميل لدى البنك، وهكذا، إذا كان الكيان القانوني نفسه الذي حصل على تسهيلات ائتمانية من البنك يحتفظ أيضاً بأرصدة دائنة في حساباته، فإن البنك سيكون له بشكل اعتيادي الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأرصدة الدائنة في حسابات العميل ومستحقات البنك، وفيما يخص بعض البنوك التي تكون أطرافاً مقابلة في بعض العمليات، هناك اتفاقيات محددة تنص على استخدام عملية التقاص على انكشافات داخل وخارج الميزانية، إضافة إلى ذلك، وفي حالات خاصة، يوافق البنك على منح التسهيلات الائتمانية للعميل مقابل رهن/ حجز على ودائعه لتغطية كل أو جزء من ولأغراض احتساب معدل كفاية رأس المال (وكذلك احتساب المخصصات العامة)، فإن البنك وكإجراء احترازي لا يعتد بالرهن العام المتوفر لديه بموجب المستندات النموذجية الموقعة مع العميل، بل ينظر فقط في الحالات التي يتوفر فيها رهن/ حجز محدد على الودائع. مستحقات البنك.

أ. سياسة الضمانات

يسعى البنك إلى الحصول على ضمانات مقبولة تغطي مخاطر انكشافاته إلى الحد الذي يكون ممكناً من الناحية التجارية. وتتكون الضمانات عادة من ممتلكات عقارية وأسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من الأسواق المالية الرئيسة، وكذلك غيرها من الأوراق المالية المتداولة وغير المتداولة مثل السندات وصناديق الاستثمار المشتركة وغيرها. وفي بعض الحالات، وبهدف ضمان التزام راعي المشروع، يقوم البنك أيضاً بالحصول على أشكال أخرى من الضمان مثل الأسهم/ الأوراق المالية غير المدرجة وغيرها. وفي حين أن البنك سيكون راغباً بقبول ضمانات أخرى مؤهلة حسب تعريف بنك الكويت المركزي لها مثل الذهب وأدوات الدين المؤهلة وغيرها، إلا أن مثل هذه الضمانات لا تقدم عادة من قبل العملاء/ الأطراف المقابلة على البنك.

وبموجب القوانين الكويتية، فإن نقل الملكية وتنفيذ الرهن على السكن الأساسي الخاص للمقترض هو أمر غير مسموح به إلا في ظروف محددة.

ولا يتم، إلا في بعض الحالات التي تطبق فيها الشروط القانونية بالتنفيذ على الرهن، اعتبار القروض ذات العلاقة بأنها انكشافات قروض استهلاكية مضمونة برهونات سكنية.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالبنوك التابعة، فإن القوانين المحلية ذات الصلة لا تفرض أي قيود على تنفيذ الرهن العقاري على مقر الإقامة الرئيسي، وبالتالي لا تنطبق هذه القيود على الحالات الخاصة بهم.

لأغراض حساب معدل كفاية رأس المال، تتكون الضمانات المؤهلة في الغالب من الأسهم المدرجة والمتداولة في أسواق الأوراق المالية المعترف بها، والضمانات الصادرة عن البنوك المؤهلة والضمانات النقدية حيث يوجد رهن / حجز محدد على الودائع.

iii. أنواع الضمانات الرئيسية

تحدد السياسة الائتمانية للبنك أنواع الضمان المقبولة ونسبة تغطية الضمان وهي نسبة الانكشاف إلى قيمة الضمان، ولكل نوع من أنواع الضمانات المقبولة، فإذا انخفضت قيمة الضمان إلى مستوى يقل عن نسبة التغطية المنصوص عليها، يتم متابعة العميل والتواصل معه للقيام إما بإيداع ضمان إضافي أو تخفيض الأرصدة المستحقة منه تبعاً لمدى الانخفاض في قيمة الضمان. وهذه الضمانات على اختلافها تتم مراقبتها بعد الموافقة عليها، وذلك بصورة مستقلة من قبل وحدة مراقبة الائتمان ويتم الإبلاغ عنها إلى مجموعات الأعمال المصرفية المعنية لمتابعتها مع العميل.

iv. تقييم الضمانات وإدارتها

يتبع البنك نظاماً يتم بموجبه التحقق من قيمة الضمان بصورة مستقلة. وفيما يخص العقارات المقبولة كضمانات، يتم التقييم عادة بصورة سنوية من قبل مقيمين مستقلين، أحدهما مقيم معتمد من قبل بنك الكويت المركزي والآخر من قبل مقيم مسجل معتمد من قبل البنك و يتم أخذ متوسط التقييمين من أجل احتساب قيمة المخاطر بعد الحد منها، أما في ما يخص الأسهم وغيرها من الأوراق المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، يحتسب التقييم بصورة يومية استناداً إلى الأسعار المعلنة من قبل السوق بنهاية كل يوم. يتم تقييم الضمانات الأخرى مثل الأسهم غير المدرجة من قبل مقيمين مستقلين ويتم تحديثها على أساس سنوي. وتتولى قسم إدارة الائتمان في البنك متابعة عملية التقييم مع مجموعة العمل المصرفي المعنية التي يتم إبلاغها بصفة منتظمة بقيمة الضمانات المقدمة من العميل.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

v. الكفالات المأخوذة لتحسين جودة الائتمان

كما ذكرنا سابقاً، هناك حالات قليلة جداً يتم فيها الحصول على كفالة كيان له تصنيف ائتماني أفضل لتحسين جودة الانكشاف تجاه كيان له تصنيف ائتماني أدنى.

وفي هذه الحالات التي يكون فيها التصنيف الائتماني معطى من قبل وكالة عالمية معتمدة للتصنيف الائتماني، يتم استبدال التصنيف الائتماني للمقترض بالتصنيف الائتماني للكفيل لغرض احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وفي الحالات التي يكون فيها الكفيل و /أو المقترض غير مصنف/ غير مصنفين من وكالة عالمية معتمدة للتصنيف الائتماني، يستخدم البنك التقييم الداخلي لتحديد مدى مقبولية الكفالة، لكن هذا التقييم الداخلي ليس له أي تأثير لغرض احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

vi. تركز الضمانات

يسعى البنك إلى تجنب تركز الضمانات قدر المستطاع. ولتحقيق هذا الهدف، عندما يقبل ضمان على شكل أسهم، تفحص وتراجع الكميات المتداولة لمدة سنة من الأسهم ذات العلاقة ؛ وتؤخذ نتائج الفحص هذه، من بين نقاط أخرى، في الاعتبار عند اتخاذ القرار بقبول الضمان مع اشتراط حدود النسب المعينة.

صافي الانكشافات الائتمانية بعد أدوات تخفيف مخاطر الائتمان وعامل تحويل الائتمان

31-12-2025

المبالغ ألف دينار كويتي

	قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي الانكشاف
المطالبات السيادية	**1,473,960**	-	**1,473,960**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**125,983**	-	**125,983**
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	**35,456**	-	**35,456**
المطالبات على البنوك/مصنفة	**1,180,816**	**3,295**	**1,177,521**
المطالبات على البنوك/غير مصنفة	**112,532**	-	**112,532**
مطالبات على الشركات	**4,406,276**	**550,867**	**3,855,409**
بنود نقدية	**73,818**	-	**73,818**
انكشافات الرقابية على الأفراد	**804,784**	**10,270**	**794,514**
المطالبات على الأطراف المركزية	**3,194**	-	**3,194**
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**92,351**	**194**	**92,157**
انكشافات أخرى	**1,493,164**	**180,137**	**1,313,027**
الإجمالي	**9,802,334**	**744,763**	**9,057,571**

31-12-2024

المبالغ ألف دينار كويتي

	قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي الانكشاف
المطالبات السيادية	1,448,378	-	1,448,378
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	91,536	-	91,536
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	62,157	-	62,157
المطالبات على البنوك/مصنفة	1,063,470	3,902	1,059,568
المطالبات على البنوك/غير مصنفة	49,253	5	49,248
مطالبات على الشركات	3,945,353	427,925	3,517,428
بنود نقدية	80,640	-	80,640
انكشافات الرقابية على الأفراد	671,281	9,209	662,072
المطالبات على الأطراف المركزية	28,625	-	28,625
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	80,223	5,699	74,524
انكشافات أخرى	1,337,160	188,616	1,148,544
الإجمالي	8,858,076	635,356	8,222,720

الانكشاف المغطى بالضمانات والكفالات المؤهلة

31-12-2025

المبالغ بألف دينار كويتي

	الانكشاف بعد معامل تحويل الائتماني واستبعاد الفوائد المعلق	مغطاة بضمانات مالية بعد تطبيق الاستقطاعات حسب تعليمات بنك الكويت المركزي
المطالبات السيادية	1,473,960	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	125,983	-
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	35,456	-
المطالبات على البنوك	1,293,348	3,295
المطالبات على الشركات	4,406,276	550,867
بنود نقدية	73,818	-
انكشافات الرقابية على الأفراد	804,784	10,270
المطالبات على الأطراف المركزية	3,194	-
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	92,351	194
انكشافات أخرى	1,493,164	180,137
الإجمالي	9,802,334	744,763

31-12-2024

المبالغ ألف دينار كويتي

	الانكشاف بعد معامل تحويل الائتماني واستبعاد الفوائد المعلق	مغطاة بضمانات مالية بعد تطبيق الاستقطاعات حسب تعليمات بنك الكويت المركزي
المطالبات السيادية	1,448,378	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	91,536	-
مطالبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف	62,157	-
المطالبات على البنوك	1,112,723	3,907
المطالبات على الشركات	3,945,353	427,925
بنود نقدية	80,640	-
انكشافات الرقابية على الأفراد	671,281	9,209
المطالبات على الأطراف المركزية	28,625	-
انكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	80,223	5,699
انكشافات أخرى	1,337,160	188,616
الإجمالي	8,858,076	635,356

مخاطر السوق لمحفظة التداول والصرف الأجنبي وانكشافات السلع

يطبق البنك الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطره السوقية لمحفظة المتاجرة الخاصة به، ولا يستخدم حالياً أسلوب النموذج الداخلي. وبموجب الأسلوب القياسي يتم تحديد مخاطر الانكشاف كمياً طبقاً للمستويات التي اشترطها بنك الكويت المركزي.

متطلبات راس المال لتغطية مخاطر السوق

المبالغ بالألف دينار كويتي

	31-12-2025	31-12-2024
مخاطر مراكز حقوق الملكية	**957**	516
مخاطر أسعار الصرف	**4,091**	1,271
مخاطر مراكز أسعار الفائدة	**2,908**	1,931
مخاطر السلع الأساسية	**520**	-
عقود الخيارات	**82**	263
الإجمالي	**8,558**	3,981

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

مراكز حقوق الملكية في المحفظة المصرفية

أ. تصنيف الاستثمارات

لدى البنك مجموعة من سياسات الاستثمار التي تحدد نوع الاستثمارات، المتطلبات المحاسبية، ومدى الرغبة في تحمل المخاطر للاستثمارات، وما إلى ذلك. يتم تصنيف استثمارات البنك في حقوق الملكية في دفتر البنوك إما على أنها "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" (FVOCI) أو "القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة" (FVTPL).

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للبنك اختيار تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل لا رجعة فيه كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرعندما يفي بتعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يحتفظ به للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يتم تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة إما من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو يتعين قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تقوم الإدارة بتصنيف الأداة كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى ولو كان يستوفي معايير تصنيف الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة أو الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، حيث يستبعد هذا التصنيف أو يقلل بصورة جوهرية المعاملة المحاسبية غير المتسقة التي قد تنشأ. ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

الاستثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

أi. السياسة المحاسبية ومنهجية التقييم

إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات ومنهجيات التقييم الخاصة بها تم تفصيلها تحت "ملخص السياسات المحاسبية الهامة" في مكان آخر من هذا التقرير السنوي. خلال عام 2025، لم يكن هناك تغيير كبير في هذه السياسات والمنهجيات.

تقوم لجنة الإئتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة في البنك بفحص واعتماد مقترحات الاستثمارات التي تأتي من دائرة الاستثمار. وتتداول اللجنة حول هذه المقترحات مع أخذ وجهة نظر إدارة المخاطر في الاعتبار قبل أخذ قرار الموافقة على تلك المقترحات.
وفيما يتعلق بالبنوك التابعة، فإنها لديها سياسات الاستثمار الخاصة بها مماثلة لما ورد أعلاه، والتي تتماشى بالطبع مع المتطلبات الرقابية الخاصة بها.

الاستثمارات

31-12-2025

المبالغ بالألف دينار كويتي

	متداولة بشكل عام*	محتفظ فيها بشكل خاص
أسهم	**71,742**	**132,019**
أدوات الدخل الثابت	**538,293**	**32,037**
أية أدوات أخرى	-	**70,960**
الإجمالي	**610,035**	**235,016**

* لا يوجد لدى البنك أي استثمارات يتم تداولها بشكل عام والتي تختلف قيمتها العادلة كما هو مفصح عنه في البيانات المالية بشكل جوهري عن القيم المدرجة في السوق..

31-12-2024

المبالغ بالألف دينار كويتي

	متداولة بشكل عام*	محتفظ فيها بشكل خاص
أسهم	54,938	63,052
أدوات الدخل الثابت	624,183	6,712
أية أدوات أخرى	-	76,354
الإجمالي	679,121	146,118

* لا يوجد لدى البنك أي استثمارات يتم تداولها بشكل عام والتي تختلف قيمتها العادلة كما هو مفصح عنه في البيانات المالية بشكل جوهري عن القيم المدرجة في السوق.

المبالغ بالألف دينار كويتي

	31-12-2025	31-12-2024
أرباح/(خسائر) محققة مدرجة في بيان الأرباح والخسائر	**15,684**	10,641
أرباح/(خسائر) غير محققة مدرجة ضمن حقوق الملكية	**(111,686)**	(107,928)

رأس المال المطلوب مقسماً حسب تصنيف الاستثمارات

المبالغ بالألف دينار كويتي

	31-12-2025	31-12-2024
استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**58,181**	71,198
استثمارات بالتكلفة المطفأة	**36,459**	30,502
استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر	**24,431**	13,147
استثمارات في شركات زميلة	**5,834**	1,469
إجمالي	**124,905**	116,316

المعلومات المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية نتيجة لعدم التطابق في تواريخ الاستحقاق و/أو إعادة التسعير للموجودات والمطلوبات. والتي تمثل أهم التعرض لمخاطر السوق في دفتر الخدمات المصرفية للبنك. ولغرض مراقبة أسعار الفائدة، يطبق البنك نظاماً يتتبع تواريخ اعادة تسعير الفائدة لكافة الموجودات والمطلوبات التي تحمل فوائد. ومن تلك البيانات يتم إعداد بيان اعادة تسعير الفائدة الذي يبين حالات عدم التطابق ذات العلاقة مصنفة إلى حزم مختلفة.

تعتمد تقارير اعادة تسعير معدلات الفائدة على خصائص اعادة التسعير التعاقدية للمنتج حيثما كان ملائماً من خلال التعديلات السلوكية. يتم الحصول على التعديلات السلوكية من خلال تحليل سلوك العملاء على مدى فترة زمنية المعزز بالمعلومات التي توفرها وحدات العمل. يتم تطبيق التعديلات السلوكية بشكل على الموجودات والمطلوبات التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة مثل تسهيلات السحب على المكشوف، والودائع تحت الطلب وغيرها. تعتمد هذه التعديلات على الاتجاهات التاريخية ويتم توزيعها على فترة إعادة تسعير تتراوح بين 3 و 6 أشهر. ويتم استخدام هذه البيانات لاعداد مقاييس مختلفة لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة الاستثمارية مثل الأرباح المعرضة للمخاطر (Earnings at risk) و القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (Economic Value of Equity). ويتم اعداد مقاييس المخاطر وبيانات مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية ومن ثم عرضها على اجتماعات لجنة الموجودات والمطلوبات مما يوفر ويمثل أداةً اضافية لمساعدة لجنة الموجودات والمطلوبات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. كما يتم عرض هذه المقاييس إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ("BRC") على أساس ربع سنوي.

يتم قياس الأرباح المعرضة للمخاطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية في إطار سيناريوهات مختلفة لصدمة أسعار الفائدة، والتي تشمل ستة سيناريوهات محددة لصدمة أسعار الفائدة الداخلية لالتقاط الصدمات الموازية للأرباح المعرضة للخطر وسيناريوهين داخليين لصدمة أسعار الفائدة للقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. ويُظهر الرسم البياني أدناه منحنى العائد من صافي الفائدة (100/50/25 نقطة) المستهدفة لمدة عام واحد بما في ذلك المشتقات:

المبالغ بالألف دينار كويتي

الحساسية	2025	2024
+25 bps	**3,130**	2,692
-25 bps	**(3,297)**	(2,711)
+50 bps	**6,274**	5,400
-50 bps	**(6,589)**	(5,426)
+100 bps	**12,555**	10,801
-100 bps	**(12,563)**	(10,826)

المخاطر التشغيلية

كما هو منصوص عليه من قبل بنك الكويت المركزي، يستخدم البنك المقاربة المعيارية لحساب المخاطر التشغيلية ورأس المال المطلوب لذلك، من بين خطوط الأعمال الثمانية التي حددها بنك الكويت المركزي، تقتصر عمليات البنك على خمسة خطوط فقط، وحتى تاريخ التقرير، لا يعمل البنك حالياً في التمويل المؤسسي، وخدمات الوكالة، والوساطة التجزئة، بالنسبة لخطوط الأعمال المتبقية، يستخدم البنك عوامل بيتا المقررة، بالإضافة إلى ما ذُكر سابقاً، وضع البنك نظام إدارة الحوادث لتتبع حوادث المخاطر التشغيلية، ومن المتوقع أن يساعد النظام في النهاية البنك على تطوير مقاربة أكثر تقدماً للمخاطر التشغيلية، إذا ومتى ما تمت الموافقة عليها أو فرضها من قبل السلطات. تعطي لوحات المخاطر رؤية للإدارة العليا لمجالات المخاطر التشغيلية في البنك وللمجلس.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

تطبق الشركات التابعة نهج المؤشر الأساسي لحساب المخاطر التشغيلية وفقًا للوائح المحلية الخاصة بها. ومع ذلك، خلال عملية التجميع، تُؤخذ المخاطر التشغيلية في الاعتبار بموجب النهج المعياري، حيث يتم النظر في أنشطة الشركات التابعة ضمن خطوط الأعمال المختلفة كما هو منصوص عليه في لوائح بنك الكويت المركزي المتعلقة بحسابات بازل III.

مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تم وصف مخاطر السيولة وإدارة التمويل للمجموعة بالتفصيل تحت قسم "ملخص السياسات المحاسبية الهامة" في التقرير السنوي. كما يظهر تحليل استحقاق التدفقات النقدية الدائنة من قبل المجموعة بموجب المطلوبات المالية عن طريق الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في تاريخ الميزانية العمومية في "إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة " في البيانات المالية المجمعة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ممارسات المكافآت

حوكمة المكافآت

تتولى لجنة مجلس الادارة للترشيحات والمكافآت (BNRC) مسئولية رفع وتقديم التوصيات إلى مجلس الادارة بشأن ترشيح أعضاء المجلس، ومراجعة هيكل مجلس الادارة على أساس سنوي، وتقييم أداء مجلس الادارة وكذلك تقييم كافة أعضائه على أساس سنوي، واعداد سياسة مكافآت على مستوى البنك وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة. بالاضافة إلى ذلك، تتولى هذه اللجنة مسئولية تعيين المناصب العليا في الادارة التنفيذية، مع ضمان شغل هذه الوظائف والمناصب من قبل موظفين مؤهلين بشكل جيد مع وضع معايير الاداء وخطط الاحلال.

عقدت اللجنة خمسة اجتماعات خلال السنة.

تتألف اللجنة وتعمل وفقاً للإرشادات الواردة في دليل الحوكمة وإرشادات اجتماع مجلس الادارة/ اللجنة، وعلاوة على ذلك، وفيما يختص بتكوين اللجنة، لا يجوز لرئيس مجلس الادارة أن يصبح عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت.

يغطي نطاق سياسة المكافآت بنك برقان والبنوك التابعة له حيثما تكون المتطلبات الرقابية للبنوك التابعة في البلدان العاملة فيها لا تتعارض مع سياسة المكافآت.

ولأغراض الإفصاحات، قام البنك بتحديد 17 موظف يمثلون الادارة العليا بشكل أساسي رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي في الكويت ومن ينوبون عنهم الذين يتولون مباشرة مسئولية الحوكمة وإدارة البنك، وأربعة موظفين من الموظفين في أنشطة تحفها المخاطر بشكل جوهري على مستوى المجموعة والذين لم يتم تناول أدوارهم/ مهامهم في الفئة المذكورة أعلاه - والتي يكون لأنشطتهم - بشكل فردي أو جماعي - تأثير هام على الأداء المالي واستقرار/ سلامة الرقابة لدى البنك.

سياسة المكافآت

تهدف سياسة المكافآت إلى تمكين البنك من استقطاب موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم وتحفيزهم ومكافأتهم مع ضمان وجود التوافق والانصاف والمساواة في ممارسات المكافآت، فضلاً عن تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر. تعكس هذه السياسة أهداف البنك فيما يتعلق بالحوكمة السليمة/ الرشيدة وكذلك تعزيز القيمة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة كافة. تمثل سياسات وممارسات المكافآت جزءاً من الالتزامات الشاملة للبنك بهدف ضمان وجود ترتيبات حوكمة فعالة.

يستحق الموظفين مكافآت مختلفة ومتنوعة تهدف إلى وجود حزم مكافآت ملائمة ومتوازنة وفقا للدرجات الوظيفية للموظف مع الأخذ في الاعتبار مهارات وخبرات الموظفين ودورهم في البنك وكذلك ممارسات السوق.

تتكون عناصر ومكونات المكافأة من جميع أشكال المدفوعات أو المزايا مقابل الخدمات المقدمة من قبل الموظفين ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- أجر ثابت يتكون من الراتب الأساسي والمخصصات المحددة في عقود العمل الفردية للموظفين أو المعدلة أثناء فترة عملهم في البنك.
- مكافأة متغيرة استناداً إلى أداء الموظف والأهداف الإستراتيجية للبنك..

وتكون المكافآت المتغيرة في شكل مكافأة نقدية ويمكن أن تخضع المكافأة للاستحقاق أو يتم تأجيلها لفترة. تستند مبالغ المكافأة على جدول/ حزمة المكافآت ومجموعة الحوافز طويلة الأجل (LTI) التي أقرها مجلس الادارة بهدف مكافأة الموظفين على أدائهم. كما يستند اجمالي مبلغ مكافأة الأداء على تقييم النتائج الكلية للبنك وأداء وحدة العمل والشخص المختص. عند تقييم أداء الشخص، يتم مراعاة الأهداف والمقاييس المالية وغير المالية. دفع المكافأة المتغيرة قد يتم تأجيلها بعد اعتمادها سنوياً من قبل مجلس الإدارة وفقاً للسياسة المعتمدة على مدى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات. يتم دفع أو استحقاق المكافآت المتغيرة، بما في ذلك الجزء المؤجل، فقط وفقا للحالة المالية للبنك ككل، ويتم تعديلها وفقا لأداء البنك وعمل الوحدة والموظف المختص.

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة المكافآت على مستوى البنك بما يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها، ويرد تفصيل أكثر لتكوين ومسؤولية لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة في قسم لجان مجلس الإدارة في تقرير حوكمة الشركات. ويحرص البنك على إجراء مراجعة سنوية لسياسة وممارسات المكافآت لتقييم مدى امتثالها لإرشادات حوكمة الشركات المعمول بها الصادرة عن بنك الكويت المركزي (الركيزة الخامسة - أنظمة وسياسات منح المكافآت) مع الأخذ في الاعتبار أن أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة لم يتلقوا أي مكافآت إضافية بخلاف المبلغ الموضح في قسم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المذكور أعلاه.

إدارة المكافآت والمخاطر

تهدف السياسة العامة للمكافآت إلى مواءمة المكافأة مع اتخاذ إجراءات حذرة. وستشمل الاستراتيجية طويلة المدى الاستراتيجية العامة للأعمال ومستويات تحمل المخاطر كميا مع أفق متعدد السنوات. فضلاً عن القيم الأخرى مثل ثقافة الالتزام، والاخلاقيات والسلوك تجاه العملاء والتدابير الرامية إلى التخفيف من تضارب المصالح.

تتم إدارة ممارسات المكافآت بعناية ضمن مدى الرغبة في المخاطرة كما يحددها مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر الرئيسية - المالية والتشغيلية والامتثال. ويضمن البنك أن يتم تصميم وتنفيذ المكافأة بحيث تشمل، على وجه الخصوص، ما يلي:

1. التوازن السليم بين المكافأة المتغيرة إلى الثابتة,
2. قياس الأداء وكذلك الهيكل,
3. تعديل مخاطر المكافأة المتغيرة.

يستند تقييم مكونات المكافآت القائمة على الأداء إلى الأداء على المدى الطويل على النحو المبين في الخطة طويلة الأجل ويأخذ في الاعتبار المخاطر القائمة المرتبطة بالأداء. يتم تحديد المكافأة المتغيرة بناء على الأداء الفردي مقابل مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية في بداية سنة الأداء ومدى تقبل المخاطر.

وبغية تقليل الحوافز عن التحمل المفرط للمخاطر، فإن المكافأة المتغيرة ستشكل نسبة متوازنة من مجموع المكافأة. ووجود سياسة مرنة تماماً بشأن المكافآت المتغيرة تشترط أن جميع المكافآت يمكن تخفيضها نتيجة للأداء السلبي أو حتى تعديلها إلى الصفر في حالات مشاكل إدارة المخاطر، ولا توجد تغييرات جوهرية في هذه التدابير خلال العام الماضي.

ربط الأداء والمكافآت

ترتبط ممارسات الأجور في البنوك بأهداف الأداء قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتتماشى مقاييس الأداء المالية وغير المالية الرئيسية مع استراتيجية أعمال البنك. كما تستند المكافآت القائمة على الأداء إلى مجموعات المكافآت المخصصة من قبل BNRC/ مجلس الإدارة لغرض مكافأة أداء الموظفين. وتستند هذه المكافآت إلى الأداء العام للبنك، وأداء القسم/المجموعة والمساهمة الفردية فيه. ويتم قياس أداء فريق الإدارة العليا من خلال بطاقة الأداء المتوازنة التي تستعرض مجالات الأداء الرئيسية لتركيز العملاء، والأداء المالي، وتحسين العمليات، وإدارة الأفراد. ويتمتع جميع الموظفين الآخرين في البنك بتقييم سنوي للاداء المالي وغير المالي بناء على وظائفهم.

تعتبر المخاطر عاملاً رئيسياً في تحديد استدامة الأداء على المدى الطويل، ويعتبر تأجيل المكافأة أمراً أساسياً لتحسين مواءمة المخاطر في حزمة المكافآت. وينطبق تأجيل المكافآت حالياً على الموظفين المحددين مثل الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي في الكويت وفريق الإدارة العليا.

1. مبلغ التأجيل: ينبغي تأجيل جزء من عنصر الأجر المتغير بما في ذلك الحصة الوهمية لا يتجاوز 50 في المائة على مدى فترة زمنية مناسبة على النحو المحدد في البند 2 أدناه.
2. مدة التأجيل : الجزء المؤجل من المكافأة المتغيرة يجب أن يتم توزيعه على فترة لا تتجاوز 3 سنوات، ويجب ان يتوافق مع طبيعة الأعمال ومخاطرها وأنشطة الموظف المعني. ويتم توزيع التسديد الفعلي للمكافأة المتغيرة عبر فترة تأخذ في الاعتبار دورة الأعمال المعنية للبنك ومخاطر أعمالها.
3. يجوز تعديل جزء التأجيل والنسبة المئوية وفقا لمستوى الأقدمية أو مسؤولية الشخص الذي يتم مكافأته.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

ويحدد الجدول الزمني للتأجيل بمكونات مختلفة كالتالي:

(أ) الأفق الزمني للتأجيل.

(ب) نسبة المكافأة المتغيرة المؤجلة,

(ج) السرعة التي يتم بها دفع المكافأة المؤجلة (عملية المنح) و

(د) الفترة الزمنية من الاستحقاق حتى تسديد المبلغ المؤجل الأول؛

(ه) شكل المكافأة المتغيرة المؤجلة

وسوف يميز البنك جداول التأجيل من خلال تغيير هذه المكونات الخمسة.

استرداد الأموال

يتم دفع المكافأة المتغيرة، بما في ذلك الجزء المؤجل، أو يتم استحقاقها فقط إذا كانت مستدامة وفقاً للوضع المالي للبنك ككل، ومبررة وفقا لأداء البنك ووحدة الأعمال والفرد المعني.

ويسري استرداد الأموال على الموظفين المعينين مثل الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي في الكويت وفريق الإدارة التنفيذية.

ويتطلب استرداد الأموال قيام المسئول التنفيذي برد المبلغ الذي تم تلقيه فعلاً وفقاً لمنحة المكافأة النقدية بعد استلام المبلغ النقدي إما بسبب حقيقة أن أداء العمل كان مبالغ فيه وقت إجراء الدفع؛ أو إذا كان المتلقي قد قام، وقت إجراء الدفع، بانتهاك خطير لعقد العمل و/أو سياسة البنك أو خرق للأمور الرقابية، مما أدى إلى تراجع الأداء المالي للبنك.

يتم تطبيق استرداد الأموال حتى بعد انتهاء علاقة الاستخدام لمدة سنة واحدة من منح المكافأة المتغيرة. وسوف يتبع البنك الإجراء القانوني المتاح له لاسترداده.

ويتعين على المجلس، في جميع الظروف المناسبة، أن يطلب تسديد أي مدفوعات حوافز سنوية أو مدفوعات حوافز طويلة الأجل إلى موظف تنفيذي حيث:

(1) كان الدفع قائماً على تحقيق بعض النتائج المالية التي كانت فيما بعد موضوع إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية المنشورة للبنك؛

(2) يحدد مجلس الإدارة المسئول التنفيذي المشارك في سوء السلوك المتعمد الذي تسبب أو تسبب إلى حد كبير في الحاجة إلى إعادة صياغة كبيرة؛ و

(3) كان قد سيتم دفع مبلغ أقل للمسئول التنفيذي استناداً إلى النتائج المالية المعاد بيانها.

وفي كل حالة من هذا القبيل، يسعى البنك، إلى أقصى حد ممكن عملياً، إلى الاسترداد من المسئول التنفيذي الفردي المبلغ الذي تجاوزت به مدفوعات حوافز المسئول التنفيذي الفردي للفترة ذات الصلة المبلغ الأقل الذي كان سيدفع بناء على النتائج المالية المعاد بيانها.

- بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الإدارة العليا لعام 2025 عدد 17 موظفا (2024: 15)
- بلغ العدد الإجمالي للمتحملين للمخاطر الجوهرية لعام 2025 عدد 4 موظف (2024: 1)

31-12-2025

A) المكافآت المدفوعة لأعضاء الادارة العليا والموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري خلال السنة (المرتبطة بالأداء لعام 2024)

	أعضاء الادارة العليا		الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري	
	عدد الموظفين	مجموع المبلغ بالدينار الكويتي	عدد الموظفين	مجموع المبلغ بالدينار الكويتي
***المكافآت المتغيرة المدفوعة خلال العام*:**				
النقد	14	658,690	4	102,866
المكافآت الثابتة الممنوحة خلال العام:				
النقد		20,000		
إجمالي المكافآت المدفوعة خلال السنة (متغيرة وثابتة)	14	678,690	4	102,866
االموظفين الذين استلموا مكافآت عند الأنضمام خلال السنة				-
مكافأة نهاية الخدمة المسددة خلال السنة	1	54,610		-

31-12-2024

أ) المكافآت المدفوعة لأعضاء الادارة العليا والموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري خلال السنة (المرتبطة بالأداء لعام 2023)

	أعضاء الادارة العليا		الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري	
	عدد الموظفين	مجموع المبلغ بالدينار الكويتي	عدد الموظفين	مجموع المبلغ بالدينار الكويتي
المكافآت المتغيرة المدفوعة خلال العام:*				
النقد	14	689,657	1	17,174
المكافآت الثابتة الممنوحة خلال العام:				
النقد	1	20,000		
إجمالي المكافآت المدفوعة خلال السنة (متغيرة وثابتة)	15	709,657	1	17,174
االموظفين الذين استلموا مكافآت عند الأنضمام خلال السنة	2	40,000		-
مكافأة نهاية الخدمة المسددة خلال السنة	3	493,030		-

* يمثل 1.6% (2024: 1.4% من إجمالي الموظفين)
المكافآت المتغيرة والثابتة في صورة مكافآت نقدية فقط.

ب) المكافآت النقدية المؤجلة المستحقة كما في نهاية السنة (الرواتب والحوافز) ذات الصلة بأداء عام 2025 بلغت 1,426,635 دينار كويتي

ج) المكافأة المؤجلة المسددة خلال السنة بلغت 186,669 دينار كويتي.

31-12-2025

د) ملخص المكافأة (الراتب والمكافأة) لكبار المدراء ومسئولي تحمل المخاطر الجوهرية عن السنة المالية 2025

	الإدارة العليا		الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري	
	إجمالي المبلغ بالدينار الكويتي			
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافأة نقدية متغيرة	**790,895**	**338,955**	**98,196**	**42,084**
مكافأة نقدية ثابتة	**2,526,106**	**-**	**440,559**	**-**

31-12-2024

د) ملخص المكافأة (الراتب والمكافأة) لكبار المدراء ومسئولي تحمل المخاطر الجوهرية عن السنة المالية 2024

	الإدارة العليا		الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات المخاطر بشكل جوهري	
	إجمالي المبلغ بالدينار الكويتي			
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
مكافأة نقدية متغيرة	677,485	364,800	17,175	7,361
مكافأة نقدية ثابتة	2,596,454	-	73,732	-

الموجز العام والخاتمة

باختصار، لدى المؤسسة نظام للإدارة والرقابة والتقييم على النحو التالي:

- الاستجابة لبيئة الأعمال الحالية وخطط النمو للبنك والمخاطر المصاحبة لها.
- الالتزام بالتعليمات التنظيمية الراسخة وبما يتماشى مع متطلبات بازل 3 المبينة تفصيلًا من قبل بنك الكويت المركزي في وثيقة التعليمات الصادرة في يونيو 2014 والتحسينات التي تُدخل عليها من وقت لآخر، بما في ذلك الإضافات التفصيلية على مسائل الركن 2.
- الوفاء بمعايير إدارة المخاطر الدولية المقبولة عمومًا لمؤسسة مالية بحجم البنك ودرجة تعقيده.

كما يعيّن البنك شركة تدقيق مستقلة غير مراجعي الحسابات الخارجيين، بغية فحص أنظمة الرقابة الداخلية في البنك وشركاته التابعة ولتوضيح أي أوجه قصور قد تؤدي إلى مخاطر. ويتم ذلك تنفيذًا لتعليمات بنك الكويت المركزي، ويتم تقديم نسخة من تلك التقارير مع الإجراءات المتخذة لتصحيح أوجه القصور للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وكذلك لبنك الكويت المركزي، بما يوفّر راحة إضافية فيما يتعلق بالضوابط والموازين المعمول بها في البنك والشركات التابعة له.

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

يعتمد البنك سياسات وإجراءات تفصيلية ذات صلة لجميع إداراته/أقسامه بهدف تحقيق التوافق التشغيلي الكامل مع السياسات المحددة في هذا القسم بطريقة متكاملة وفعالة من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد:

- تم وضع إجراءات تشغيل تفصيلية فيما يتعلق بجميع المهام الرئيسية ويجوز للموظفين المعنيين الرجوع إليها عند الضرورة بما يكفل امتثالهم لها.
- إطار رقابة دولي ترصده وحدة رقابة داخلية مكرسة لتغطية جميع أقسام البنك.
- تعمل وظائف أمن تقنية المعلومات والهيكل الرقابي بشكل فعّال وموثّق بموجب شهادة دولية لأمن المعلومات.

متطلبات الإفصاح الرأسمالي الإضافي

1. نموذج الإفصاح العام - تكوين رأس المال التنظيمي:

		المبلغ بالألف دينار كويتي
	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	663,407
2	أرباح محتفظ بها	162,199
3	الدخل المتراكم الشامل (واحتياطيات أخرى)	40,398
4	رأس المال الصادر مباشرة والذي يخضع للاستبعاد التدريجي من "حقوق المساهمين من الشريحة 1" (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	64,513
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	930,517
	حقوق المساهمين (CET1) : التعديلات الرقابية	
7	تعديلات التقييم	
8	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	14,202
9	موجودات غير ملموسة أخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	17,466
10	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
11	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,084
12	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
13	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	
14	الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة	
15	صافي موجودات صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	17,253
17	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
18	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-
19	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة) المبالغ فوق حد ١٠ ٪ من حقوق مساهمين للبنك)	
20	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	
21	الضرائب المؤجلة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
22	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمين للبنك	
23	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
24	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
25	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
26	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
27	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
28	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	56,005
29	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	874,512
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): الأدوات	
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	150,000
31	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	150,000
32	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
33	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
34	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1)	12,645
35	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
36	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	162,645
	رأس المال الإضافي (AT1): التعديلات الرقابية	

		المبلغ بالألف دينار كويتي
37	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
38	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1).	
39	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
40	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
41	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
42	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
44	رأس المال الإضافي (AT1)	162,645
45	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	1,037,157
	رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات	**المبلغ بالألف دينار كويتي**
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	152,700
47	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2)	27,159
49	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
50	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	91,994
51	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	271,853
	رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية	
52	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
53	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
54	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)	-
55	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة(	
56	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
57	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-
58	رأس المال المساند (الشريحة 2)	271,853
59	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)	1,309,010
60	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	7,806,078
	معدلات رأس المال والمصدات	
61	حقوق المساهمين)الشريحة ا) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%11.2
62	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%13.3
63	إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%16.8
64	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين) (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي]، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%10.5
65	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	%2.5
66	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	%1.0
68	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%4.2
	الحدود الدنيا	
69	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	%9.5
70	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	%11.0
71	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	%13.0
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	56,195
73	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	32,185
74	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-
75	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	10,366
	حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
76	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	169,382
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	91,994
78	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
79	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

2. متطلبات التسوية:

تعتبرأسس نطاق التجميع للأغراض المحاسبية والرقابية متسقة على مستوى المجموعة. وبغرض توفير تسوية شاملة لجميع العناصر الرأسمالية الرقابية للميزانية العمومية في البيانات المالية المجمعة . تم تطبيق منهجية من ثلاث خطوات بموجب قسم الإفصاحات الوارد في الركن 3 من تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بازل 3.

يوضح الجدول التالي المقارنة (الخطوة الأولى) بين الميزانية العمومية الواردة في البيانات المالية المجمعة والميزانية العمومية وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع. تم توسيع السطور / الخانات (البنود) والاشارة إليها مع الحروف (الخطوة الثانية) لعرض البنود ذات الصلة لرأس المال الرقابي.

المبلغ بالألف دينار كويتي

البند	الميزانية العمومية الواردة في البيانات المالية المعلنة 31 ديسمبر2025	تقع ضمن إطار التجميع الرقابي 31 ديسمبر2025	الاشارات
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	811,938	811,938	
أذونات وسندات خزانة لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى	510,818	510,818	
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,251,274	1,251,274	
قروض وسلف للعملاء	4,830,710	4,830,710	
منها المخصصات العامة (المطروحة) طبقا للحد الأقصى للأدراج ضمن الشريحة الثانية	91,994	91,994	a
استثمارات في أوراق مالية	845,051	845,051	
منها الشهرة في استثمارات في شركات زميلة	-	-	b
عقارات استثمارية	40,864	40,864	
موجودات أخرى	555,932	555,932	
الممتلكات والمعدات	220,560	220,560	
موجودات غير ملموسة	31,668	31,668	
منها الشهرة	14,202	14,202	c
منها الموجودات غير الملموسة الأخرى	17,466	17,466	d
إجمالي الموجودات	**9,098,815**	**9,098,815**	
الالتزامات			
مستحق إلى البنوك	834,916	834,916	
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	846,793	846,793	
ودائع من عملاء	5,456,555	5,456,555	
شهادات إيداع مصدرة	61,125	61,125	
أموال مقترضة الأخرى	557,183	557,183	
منها أدوات رأس مال الشريحة الثانية (Tier 2) المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	152,700	152,700	e
مطلوبات أخرى	290,942	290,942	
اجمالي الالتزامات المالية	**8,047,514**	**8,047,514**	
حقوق المساهمين			
رأس المال	380,605	380,605	f
علاوة اصدار أسهم	282,802	282,802	g
أسهم الخزينة	(17,253)	(17,253)	h
احتياطي اجباري	127,562	127,562	i
احتياطي اختياري	127,940	127,940	j
احتياطات أخرى	(215,104)	(215,104)	k
منها احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,084	7,084	l
أرباح مرحلة	184,598	184,598	m
منها توزيعات أرباح مقترحة	22,399	22,399	n
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك	**871,150**	**871,150**	
سندات مستدامة من الشرحة الأولى لرأس المال	150,000	150,000	p
الحصص غير المسيطرة	30,151	30,151	
المؤهل باعتباره حقوق مساهمين (CET1).	64,513	64,513	q
المؤهل باعتباره رأس مال الشريحة الأولى (Tier 1 Capital)	12,645	12,645	r
المؤهل باعتباره رأس مال الشريحة الثانية (Tier 2 Capital)	27,159	27,159	S
إجمالي حقوق الملكية	**1,051,301**	**1,051,301**	
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**9,098,815**	**9,098,815**	

يوضح الجدول التالي السطور/ الخانات (البنود) ذات الصلة وفقا لنموذج الافصاح العام - تكوين رأس المال النظامي مع الاشارة إلى الحروف المبينة في الجدول أعلاه. وبالتالي تسوية مكونات رأس المال النظامي (الخطوة 3) مع الميزانية العمومية المعلنة.

المبلغ بالألف دينار كويتي

رقم الصف ذي الصلة في نموذج الافصاح العام	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	مكونات رأس المال الرقابي	المصدر بناء على حروف الاشارة للميزانية العمومية من الخطوة 2
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	663,407	f+g
2	أرباح محتفظ بها (مرحلة)	162,199	m-n
3	الدخل الشامل الأخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	40,398	i+j+k
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	64,513	q
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	930,517	
	حقوق المساهمين (CET1): التسويات النظامية/ الرقابية		
8	الشهرة)بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	14,202	b+c
9	الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	17,466	d
11	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,084	l
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه) إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	17,253	h
28	اجمالي التعديلات الرقابية لحقوق المساهمين (CET1)	56,005	
29	حقوق المساهمين (CET1)	874,512	
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	150,000	p
31	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة.	150,000	p
34	أدوات رأس المال الاضافية للشريحة الأولى (وأدوات حقوق المساهمين "CET1" غير المدرجة في الصف 5) الصادرة من قبل البنوك التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الاضافي للشريحة الأولى "AT1").	12,645	r
36	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى قبل التعديلات الرقابية	162,645	
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): التعديلات الرقابية		
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي للشريحة الأولى	-	
44	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1)	162,645	
45	رأس مال الشريحة الأولى (T1=CET1+ AT1)	1,037,157	
	رأس مال الشريحة الثانية: الأدوات والمخصصات		
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	152,700	e
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	27,159	s
50	مخصصات عامة مدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	91,994	a
51	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	271,853	
	رأس المال الفئة 1 الإضافية: التعديلات الرقابية		
57	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي للشريحة الثانية	-	
58	رأس مال الشريحة الثانية (Tier2)	271,853	
59	اجمالي رأس المال (TC= T1+T2)	1,309,010	

3. الإفصاح عن السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي:

1	المصدر	بنك برقان ش.م.ك.ع	بنك برقان ش.م.ك.ع
2	الرمز المرجعي (Unique Identifier) مثل رقم تعريف الورقة المالية (ISIN) (CUSIP) أو بلومبيرغ للأكتتابات الخاصة)	"Fixed: KW0DI0190606 "Floating: KW0DI0190614	XS2265369491
3	القوانين الحاكمة للأداة	القانون الكويتي	القانون الانجليزي باستثناء حالة المُصدر وأحكام المساندة بموجب القانون الكويتي
	المعاملة الرقابية		
4	نوع رأس المال (CET1, AT1 or T2)	رأس المال الاضافي للشريحة الأى ("AT1")	T2
5	مؤهلة على مستوى البنك منفردا/ المجموعة/ المجموعة ومنفردا	مجموعة وبشكل فردي	المجموعة وبشكل فردي
6	نوع الاداة (يتم تحديد الانواع حسب كل منطقة)	دين ثانوي	سندات رفيعة المستوى غير مضمونة تصدر بصيغة عالمية مسجلة
7	المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي	دينار كويتي 150,000	500,000 ألف دولار أمريكي
8	القيمة الاسمية للأداة	50,000	100
9	التصنيف المحاسبي	حقوق ملكية	الديون
10	تاريخ الإصدار الأصلي	9 مايو 2024	15 ديسمبر 2020
11	دائمة أو محددة الأستحقاق	دائمة	محددة الأستحقاق
12	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا يوجد تاريخ استحقاق	15 ديسمبر 2031
13	الاستدعاء من قبل المصدر و يخضع لموافقة رقابية مسبقة	نعم	نعم

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

14	تاريخ الاستدعاء الاختياري، و تواريخ السداد الطارىء ، وقيمة التسديد	تاريخ الاستدعاء الاختياري: 9 مايو 2029: المبلغ الأصلي السائد بالإضافة إلى الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة. حدث رأس المال (الاستبعاد الكامل أو الجزئي): المبلغ الأصلي السائد بالإضافة إلى الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة أو استدعاء الحدث الضريبي: المبلغ الأصلي السائد + الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة	على قدم المساواة (كليًا ولكن ليس جزئيًا) في أي يوم يقع في الفترة التي تبدأ في (وتشمل) 15 سبتمبر 2026 وتنتهي في (بما في ذلك) تاريخ إعادة التعيين، أو في أي تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، وفقًا للشروط ذات الصلة يجري ملؤها.
15	تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت	على أساس ربع سنوي: المبلغ الأساسي السائد + الفوائد المستحقة ولكن غير المسددة	على النحو الوارد أعلاه
	الكوبونات / توزيعات الأرباح		
16	توزيعات أرباح/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	75 مليون دينار كويتي بسعر فائدة ثابت 7.25% (لأول خمس سنوات منذ الإصدار ثم يتم إعادة التعيين إلى 3.00% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي) و75 مليون دينار كويتي بسعر فائدة متغير 3.25% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي.	ثابتة
17	سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	" معدل القسيمة الثابتة: 7.25% (لأول 5 سنوات منذ الإصدار ثم يتم إعادة التعيين إلى 3.00% أعلى من سعر الخصم من بنك الكويت المركزي) سعر القسيمة العائمة: 3.25% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي	2.750٪ ثابتة سنويًا من تاريخ الإصدار (15 ديسمبر 2020) حتى تاريخ إعادة التعيين (15 سبتمبر 2026). إعادة التعيين إلى سعر الخزانة الأمريكية السائد لمدة 5 سنوات ("معدل إعادة التعيين") بالإضافة إلى الهامش (2.229٪) في تاريخ إعادة التعيين (15 سبتمبر 2026).
18	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	نعم	لا
19	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية ، أو إلزامية	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل	مدفوعات الفائدة إلزامية. وتخضع للتخفيض عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار
20	وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخري للسداد المبكر	لا	لا يوجد
21	غير تراكمية أو تراكمية	غير متراكمة	لا توجد إمكانية لإلغاء القسيمة (انظر أعلاه)
22	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابل للتحويل. التخفيض (كليًا أو جزئيًا) هو آلية امتصاص الخسارة الوحيدة عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار (راجع أدناه)
23	اذا كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	لا ينطبق	لا ينطبق
24	اذا كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق
25	اذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق
26	اذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أو اختياري	لا ينطبق	لا ينطبق
27	اذا كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق
28	اذا كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق
29	خصائص التخفيض	نعم	وفقًا لتقدير الجهة الرقابية وحدها. تخفيض كامل أو جزئي دائم في حالة وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار.
30	في حال التخفيض ، أحداث خاصة بالتخفيض	تحديد الجهة التنظيمية أن البنك لن يكون قابلا للبقاء بدون تخفيض	"حدث عدم قابلية الاستمرارية" يعني أن الجهة الرقابية قد أبلغت المُصدر كتابيًا بأنها قررت أن حدثًا مسبباً قد حدث. سيحدث "حدث مسبب" في حالة حدوث أي من الحدثين التاليين: • إصدار تعليمات للبنك المُصدر من قبل الجهة الرقابية لتخفيض هذه الأدوات أو تحويلها، على أساس عدم قابليته للاستمرار؛ أو •nيلزم الضخ الفوري لرأس المال، عن طريق التدخل الطارئ، والذي بدونه يصبح البنك المُصدر غير قادر على الاستمرار.
31	في حال التخفيض ، بالكامل أو جزئيا	يجوز أن تكون جزئية أو كلية.	قد يكون كليا أو جزئيا
32	في حال التخفيض ، بصورة دائمة أو مؤقتة	دائمة	دائم
33	إذا كان التخفيض مؤقتا، وصف آلية التخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
34	المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلي منها مباشرة)	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة 1هي أقل مباشرة من أوراق الدين المساندة التي تعتبر أوراق رأسمالية مؤهلة وفقاً لإرشادات بازل 3 الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي	تشكل السندات الثانوية التزامات مباشرة وغير مشروطة وثانوية وغير مضمونة للمُصدر والمرتبة المتكافئة وبدون تفضيل فيما بينها. التزامات الدفع الخاصة بجهة الإصدار بموجب السندات الثانوية (أ) مرتبة أدنى من جميع الالتزامات الرئيسية للمُصدر، (ب) مرتبة متكافئة مع جميع الالتزامات المتكافئة للمُصدر، و (ج) مرتبة أعلى لجميع الالتزامات الصغيرة للمُصدر (كل على النحو المحدد في شروط السندات الثانوية).
35	مواصفات عدم التطابق مع متطلبات التحويل	غير موجودة	لا يوجد
36	اذا كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	لا ينطبق	لا ينطبق

4. معدل الرفع المالي

يوضح الجدول التالي تسويات موجودات الميزانية العمومية من البيانات المالية المرحية المكثفة المجمعة المعلنة مع اجمالي مبلغ الانكشاف عند احتساب معيار الرفع المالي.

ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية مقارنة بمقاييس الانكشاف على معيار الرفع المالي

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
1	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المعلنة.	9,098,815
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي.	(31,668)
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول أستثمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم أستثناؤها من إجمالي الانكشافات عند أحتساب معيارالرفع المالي	-
4	الانكشافات للمشتقات.	36,745
5	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	-
6	الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	670,807
7	النكشافات أخرى.	
8	**إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)**	**9,774,699**

نموذج الافصاح العام عن معيار الرفع المالي

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
	الانكشافات داخل الميزانية	
1	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	9,098,815
2	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	(31,668)
3	إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية) (مجموع السطرين 1 و 2)	9,067,147
	الانكشافات للمشتقات	
4	تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	8,727
5	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات	28,018
6	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانيةً بموجب السياسة المحاسبية للبنك	-
7	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم فّي عمليات المشتقات)	-
8	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم أستثناؤها)	-
9	المبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Amount) لمشتقات الإئتمان المصدرة	-
10	(التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Offsets) والخصم لقيمة المعامل الاضافي (Add-on Deductions) وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	-
11	إجمالي الانكشاف للمشتقات (مجموع الأسطر من 4 إلى 10)	36,745
	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	
12	إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالأعتبار أي تقاص)	-
13	(صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية)	-
14	الانكشافات للمخاطرالائتمانية للطرف المقابل من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية	-
15	انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية	-
16	إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر من 12 إلى 15)	-
	الانكشافات الأخرى خارج الميزانية	
17	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	2,219,541
18	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(1,548,734)
19	البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين 18,17)	670,807
	رأس المال وإجمالي الانكشافات	
20	الشريحة الأولى من رأس المال	1,037,157
21	إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر 19,16,11,3)	9,774,699
	معيار الرفع المالي	
22	معيار الرفع المالي وفقا لقواعد بازل 3	%10.6

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

معلومات مقارنة لعام 2024

متطلبات الإفصاح الرأسمالي الإضافي

1. نموذج الإفصاح العام - تكوين رأس المال التنظيمي:

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	645,283
2	أرباح محتفظ بها	162,890
3	الدخل المتراكم الشامل (واحتياطيات أخرى)	45,389
4	رأس المال الصادر مباشرة والذي يخضع للاستبعاد التدريجي من "حقوق المساهمين من الشريحة 1" (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	57,912
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	911,474
	حقوق المساهمين (CET1) : التعديلات الرقابية	
7	تعديلات التقييم	
8	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	9,022
9	موجودات غير ملموسة أخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	7,884
10	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
11	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,786
12	عجز المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
13	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	
14	الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة	
15	صافي موجودات صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	1,742
17	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
18	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من 10% من رأس المال المصدر (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-
19	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد ١٠ % من حقوق مساهمين للبنك)	
20	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	
21	الضرائب المؤجلة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
22	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمين للبنك	
23	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
24	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	
25	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
26	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
27	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
28	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	26,434
29	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	885,040
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): الأدوات	
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	150,000
31	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	150,000
32	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
33	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
34	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	11,432
35	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
36	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	161,432

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
	رأس المال الإضافي (AT1): التعديلات الرقابية	
37	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
38	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1).	
39	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
40	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
41	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
42	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
44	رأس المال الإضافي (AT1)	161,432
45	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	1,046,472
	رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات	
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	154,050
47	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2)	24,718
49	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
50	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	82,903
51	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	261,671
	رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية	
52	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
53	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
54	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)	-
55	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-
56	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
57	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-
58	رأس المال المساند (الشريحة 2)	261,671
59	إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)	1,308,143
60	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	7,017,117
	معدلات رأس المال والمصدات	
61	حقوق المساهمين (الشريحة ا) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%12.6
62	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%14.9
63	إجمالي رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%18.6
64	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين) (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي]، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%10.5
65	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	%2.5
66	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	%1.0
68	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%5.6
	الحدود الدنيا	
69	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) بما في ذلك المصدات الرأسمالية التحوطية	%9.5
70	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	%11.0
71	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	%13.0
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	56,959
73	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	4,643
74	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-
75	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	6,987
	حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
76	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	149,283
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	82,903
78	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	
79	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

2. متطلبات التسوية

إن أساس نطاق التجميع للأغراض المحاسبية والرقابية يتسق مع المجموعة. وبغرض توفير تسوية شاملة لجميع العناصر الرأسمالية الرقابية للميزانية العمومية في البيانات المالية المرحلية المكثفة المجمعة . تم تطبيق منهجية من ثلاث خطوات بموجب قسم الإفصاحات الوارد في الركن 3 من تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بازل 3.

يوضح الجدول التالي المقارنة (الخطوة الأولى) بين الميزانية العمومية الواردة في البيانات المالية المرحلية المكثفة المجمعة والميزانية العمومية وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع. تم توسيع السطور / الخانات (البنود) والاشارة إليها مع الحروف (الخطوة الثانية) لعرض البنود ذات الصلة لرأس المال الرقابي.

المبلغ بالألف دينار كويتي

البند	الميزانية العمومية الواردة في البيانات المالية المعلنة 31 ديسمبر2024	تقع ضمن إطار التجميع الرقابي 31 ديسمبر2024	الاشارات
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	1,053,071	1,053,071	
أذونات وسندات خزانة لدى البنك المركزي ومؤسسات أخرى	315,393	315,393	
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	835,045	835,045	
قروض وسلف للعملاء	4,471,403	4,471,403	
منها المخصصات العامة (المطروحة) طبقا للحد الأقصى للأدراج ضمن الشريحة الثانية	82,903	82,903	a
استثمارات في أوراق مالية	825,239	825,239	
منها الشهرة في استثمارات في شركات زميلة	771	771	b
موجودات أخرى	443,494	443,494	
الممتلكات والمعدات	198,706	198,706	
موجودات غير ملموسة	16,135	16,135	
منها الشهرة	8,251	8,251	c
منها الموجودات غير الملموسة الأخرى	7,884	7,884	d
إجمالي الموجودات	**8,158,486**	**8,158,486**	
الالتزامات			
مستحق إلى البنوك	853,013	853,013	
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	712,339	712,339	
ودائع من عملاء	4,903,922	4,903,922	
أموال مقترضة الأخرى	399,541	399,541	
منها أدوات رأس مال الشريحة الثانية (Tier 2) المؤهلة الصادرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	154,050	154,050	e
مطلوبات أخرى	269,813	269,813	
اجمالي الالتزامات المالية	**7,138,628**	**7,138,628**	
حقوق المساهمين			
رأس المال	362,481	362,481	f
علاوة اصدار أسهم	282,802	282,802	g
أسهم الخزينة	(1,742)	(1,742)	h
احتياطي اجباري	122,822	122,822	i
احتياطي اختياري	123,200	123,200	j
احتياطات أخرى	(200,633)	(200,633)	k
منها احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,786	7,786	l
أرباح مرحلة	184,605	184,605	m
منها توزيعات أرباح مقترحة	21,715	21,715	n
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك	**873,535**	**873,535**	
سندات مستدامة من الشرحة الأولى لرأس المال	150,000	150,000	p
الحصص غير المسيطرة	(3,677)	(3,677)	
المؤهل باعتباره حقوق مساهمين (CET1).	57,912	57,912	q
المؤهل باعتباره رأس مال الشريحة الأولى (Tier 1 Capital)	11,432	11,432	r
المؤهل باعتباره رأس مال الشريحة الثانية (Tier 2 Capital)	24,718	24,718	s
إجمالي حقوق الملكية	**1,019,858**	**1,019,858**	
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**8,158,486**	**8,158,486**	

يوضح الجدول التالي السطور/ الخانات (البنود) ذات الصلة وفقا لنموذج الافصاح العام - تكوين رأس المال النظامي مع الاشارة إلى الحروف المبينة في الجدول أعلاه. وبالتالي تسوية مكونات رأس المال النظامي (الخطوة 3) مع الميزانية العمومية المعلنة.

المبلغ بالألف دينار كويتي

رقم الصف ذي الصلة في نموذج الافصاح العام	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	مكونات رأس المال الرقابي	المصدر بناء على حروف الاشارة للميزانية العمومية من الخطوة 2
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	645,283	f+g
2	أرباح محتفظ بها (مرحلة)	162,890	m-n
3	الدخل الشامل الأخر المتراكم (واحتياطيات أخرى)	45,389	i+j+k
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	57,912	q
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	911,474	
	حقوق المساهمين (CET1): التسويات النظامية/ الرقابية		
8	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	9,022	b+c
9	الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	7,884	d
11	احتياطي تغطية التدفقات النقدية	7,786	l
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	1,742	h
28	اجمالي التعديلات الرقابية لحقوق المساهمين (CET1)	26,434	
29	حقوق المساهمين (CET1)	885,040	
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	150,000	p
31	منها: المصنفة كحقوق ملكية وفقاً لمعايير المحاسبة المطبقة.	150,000	p
34	أدوات رأس المال الاضافية للشريحة الأولى (وأدوات حقوق المساهمين "CET1" غير المدرجة في الصف 5) الصادرة من قبل البنوك التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الاضافي للشريحة الأولى "AT1").	11,432	r
36	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى قبل التعديلات الرقابية	161,432	
	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1): التعديلات الرقابية		
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي للشريحة الأولى	-	
44	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى (AT1)	161,432	
45	رأس مال الشريحة الأولى (T1=CET1+ AT1)	1,046,472	
	رأس مال الشريحة الثانية: الأدوات والمخصصات		
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	154,050	e
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2)	24,718	s
50	مخصصات عامة مدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	82,903	a
51	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	261,671	
	رأس المال الفئة 1 الإضافية: التعديلات الرقابية		
57	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي للشريحة الثانية	-	
58	رأس مال الشريحة الثانية (Tier2)	261,671	
59	اجمالي رأس المال (TC= T1+T2)	1,308,143	

3. الإفصاح عن السمات الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي:

1	المصدر	بنك برقان ش.م.ك.ع	بنك برقان ش.م.ك.ع
2	الرمز المرجعي (Unique Identifier) مثل رقم تعريف الورقة المالية (ISIN) (CUSIP) أو بلومبيرغ للأكتتابات الخاصة)	Fixed: KW0DI0190606" "Floating: KW0DI0190614	XS2265369491
3	القوانين الحاكمة للأداة	القانون الكويتي	القانون الانجليزي باستثناء حالة المُصدر وأحكام المساندة بموجب القانون الكويتي
	المعاملة الرقابية		
4	نوع رأس المال (CET1, AT1 or T2)	رأس المال الاضافي للشريحة الأولى ("AT1")	T2
5	مؤهلة على مستوى البنك منفردا/ المجموعة/ المجموعة ومنفردا	مجموعة وبشكل فردي	المجموعة وبشكل فردي
6	نوع الاداة (يتم تحديد الانواع حسب كل منطقة)	دين ثانوي	سندات رفيعة المستوى غير مضمونة تصدر بصيغة عالمية مسجلة
7	المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي	دينار كويتي 150,000	500,000 ألف دولار أمريكي
8	القيمة الاسمية للأداة	50,000	100
9	التصنيف المحاسبي	حقوق ملكية	Subordinated debt
10	تاريخ الإصدار الأصلي	9 مايو 2024	15 ديسمبر 2020
11	دائمة أو محددة الأستحقاق	دائمة	محددة الأستحقاق

البيانات المالية

الإفصاحات العامة لبازل 3 - الركن الثالث والإفصاحات النوعية والكمية

12	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا يوجد تاريخ استحقاق	15 ديسمبر 2031	
13	الاستدعاء من قبل المصدر و يخضع لموافقة رقابية مسبقة	نعم	نعم	
14	تاريخ الاستدعاء الاختياري، و تواريخ السداد الطارىء ، وقيمة التسديد	تاريخ الاستدعاء الاختياري: 9 مايو 2029: المبلغ الأصلي السائد بالإضافة إلى الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة. حدث رأس المال (الاستبعاد الكامل أو الجزئي): المبلغ الأصلي السائد بالإضافة إلى الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة أو استدعاء الحدث الضريبي: المبلغ الأصلي السائد + الفائدة المستحقة ولكن غير المدفوعة	على قدم المساواة (كليًا ولكن ليس جزئيًا) في أي يوم يقع في الفترة التي تبدأ في (وتشمل) 15 سبتمبر 2026 وتنتهي في (بما في ذلك) تاريخ إعادة التعيين. أو في أي تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، وفقًا للشروط ذات الصلة يجري ملؤها.	
15	تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت	على أساس ربع سنوي: المبلغ الأساسي السائد + الفوائد المستحقة ولكن غير المسددة	على النحو الوارد أعلاه	
	الكوبونات / توزيعات الأرباح			
16	توزيعات أرباح/ كوبونات ثابتة أو متغيرة	75 مليون دينار كويتي بسعر فائدة ثابت 7.25% (لأول خمس سنوات منذ الإصدار ثم يتم إعادة التعيين إلى 3.00% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي) و75 مليون دينار كويتي بسعر فائدة متغير 3.25% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي.	ثابتة	
17	سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	"معدل القسيمة الثابتة: 7.25% (لأول 5 سنوات منذ الإصدار ثم يتم إعادة التعيين إلى 3.00% أعلى من سعر الخصم من بنك الكويت المركزي) سعر القسيمة العائمة: 3.25% فوق سعر الخصم من بنك الكويت المركزي	2.750٪ ثابتة سنويًا من تاريخ الإصدار (15 ديسمبر 2020) حتى تاريخ إعادة التعيين (15 سبتمبر 2026). إعادة التعيين إلى سعر الخزانة الأمريكية السائد لمدة 5 سنوات ("معدل إعادة التعيين") بالإضافة إلى الهامش (2.229٪) في تاريخ إعادة التعيين (15 سبتمبر 2026).	
18	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	نعم	لا	
19	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية ، أو إلزامية	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل	مدفوعات الفائدة إلزامية، وتخضع للتخفيض عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار	
20	وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخري للسداد المبكر	لا	لا يوجد	
21	غير تراكمية أو تراكمية	غير متراكمة	لا توجد إمكانية لإلغاء القسيمة (انظر أعلاه)	
22	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	غير قابلة للتحويل	غير قابل للتحويل. التخفيض (كليًا أو جزئيًا) هو آلية امتصاص الخسارة الوحيدة عند نقطة عدم القدرة على الاستمرار (راجع أدناه)	
23	اذا كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	
24	اذا كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق	
25	اذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	
26	اذا كانت قابلة للتحويل، تحويل الزامي أو اختياري	لا ينطبق	لا ينطبق	
27	اذا كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	
28	اذا كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	لا ينطبق	لا ينطبق	
29	خصائص التخفيض	نعم	وفقًا لتقدير الجهة الرقابية وحدها، تخفيض كامل أو جزئي دائم في حالة وقوع حدث عدم القدرة على الاستمرار.	
30	في حال التخفيض ، أحداث خاصة بالتخفيض	تحديد الجهة التنظيمية أن البنك لن يكون قابلا للبقاء بدون تخفيض	"حدث عدم قابلية الاستمرارية" يعني أن الجهة الرقابية قد أبلغت المُصدر كتابيًا بأنها قررت أن حدثًا مسبباً قد حدث. سيحدث "حدث مسبب" في حالة حدوث أي من الحدثين التاليين: • إصدار تعليمات للبنك المُصدر من قبل الجهة الرقابية لتخفيض هذه الأدوات أو تحويلها، على أساس عدم قابليته للاستمرار؛ أو • يلزم الضخ الفوري لرأس المال، عن طريق التدخل الطارئ، والذي بدونه يصبح البنك المُصدر غير قادر على الاستمرار.	
31	في حال التخفيض ، بالكامل أو جزئيا	يجوز أن تكون جزئية أو كلية.	قد يكون كليا أو جزئيا	
32	في حال التخفيض ، بصورة دائمة أو مؤقتة	دائمة	دائم	
33	إذا كان التخفيض مؤقتا، وصف آلية التخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق	
34	المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلي منها مباشرة)	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة 1هي أقل مباشرة من أوراق الدين المساندة التي تعتبر أوراق رأسمالية مؤهلة وفقاً لإرشادات بازل 3 الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي	تشكل السندات الثانوية التزامات مباشرة وغير مشروطة وثانوية وغير مضمونة للمُصدر والمرتبة المتكافئة وبدون تفضيل فيما بينها. التزامات الدفع الخاصة بحجة الإصدار بموجب السندات الثانوية (أ) مرتبة أدنى من جميع الالتزامات الرئيسية للمُصدر، (ب) مرتبة متكافئة مع جميع الالتزامات المتكافئة للمُصدر، و (ج) مرتبة أعلى لجميع الالتزامات الصغيرة للمُصدر (كل على النحو المحدد في شروط السندات الثانوية).	
35	مواصفات عدم التطابق مع متطلبات التحويل	غير موجودة	لا يوجد	
36	اذا كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	لا ينطبق	لا ينطبق	

4. معدل الرفع المالي:

يوضح الجدول التالي تسويات موجودات الميزانية العمومية من البيانات المالية المرحية المكثفة المجمعة المعلنة مع اجمالي مبلغ الانكشاف عند احتساب معيار الرفع المالي.

ملخص مقارنة الموجودات المحاسبية مقارنة بمقاييس الانكشاف على معيار الرفع المالي

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
1	إجمالي الموجودات المجمعة وفقا للبيانات المالية المعلنة.	8,158,486
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ، والتي هي خارج نطاق التجميع ألرقابي.	(16,906)
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول أستثمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم أستثناؤها من إجمالي الانكشافات عند أحتساب معيارالرفع المالي	-
4	الانكشافات للمشتقات.	52,609
5	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	-
6	الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	602,931
7	النكشافات أخرى.	
8	**إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي)أي مجموع البنود السابقة(**	**8,797,120**

نموذج الافصاح العام عن معيار الرفع المالي

	البند	المبلغ بالألف دينار كويتي
	الانكشافات داخل الميزانية	
1	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	8,158,486
2	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	(16,906)
3	إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية) (مجموع السطرين 1 و 2)	8,141,580
	الانكشافات للمشتقات	
4	تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	11,541
5	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات	41,068
6	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تّم استقطاعها من أصول الميزانيةً بموجب السياسة المحاسبية للبنك	-
7	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم فّي عمليات المشتقات)	-
8	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم أستثناؤها)	-
9	المبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Amount) لمشتقات الإئتمان المصدرة	-
10	(التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Offsets)) (والخصم لقيمة المعامل الاضافى (Add-on Deductions) وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	-
11	إجمالي الانكشاف للمشتقات (مجموع الأسطر من 4 إلى 10)	52,609
	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	
12	إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)	-
13	(صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية)	-
14	الانكشافات للمخاطرالائتمانية للطرف المقابل من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية	-
15	انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية	-
16	إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر من 12 إلى 15)	-
	الانكشافات الأخرى خارج الميزانية	
17	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	1,837,093
18	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(1,234,162)
19	البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين 18,17)	602,931
	رأس المال وإجمالي الانكشافات	
20	الشريحة الأولى من رأس المال	1,046,472
21	إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر 19,16,11,3)	8,797,120
	معيار الرفع المالي	
22	معيار الرفع المالي وفقا لقواعد بازل 3	%11.9

البيانات المالية

معيار تغطية السيولة ومعيار صافى التمويل المستقر؛ الافصاحات النوعية والكمية

ادارة مخاطر السيولة

الغرض من هذه الوثيقة هو الافصاح عن المعلومات النوعية والكمية بشأن مركز السيولة لدى البنك، ونتائج معيار تغطية السيولة (LCR) و معيار صافي التمويل المستقر (NSFR)، وعمليات قياس وإدارة مخاطر السيولة الداخلية.

مخاطر السيولة هي المخاطر المتعلقة بالأرباح أو رأس المال الناتجة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء أو الدائنين أو المستثمرين عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتنشأ هذه المخاطر عادة نتيجة عدم كفاية هيكل الالتزامات أو اخفاق البنك في تلبية أو معالجة التغيرات في ظروف السوق التي تؤثر على قدرته على تسييل الأصول (أي تحويلها إلى نقود) بشكل سريع وبأدنى قدر من الخسارة في قيمة تلك الأصول. والهدف الرئيسي لاطار ادارة مخاطر السيولة لبنك برقان هو ضمان توافر سيولة كافية لدى البنك للوفاء بالتزاماته في ظل الظروف العادية وظروف الضغط دون الحاجة إلى القيام ببيع أصول غير مخطط لها أو اقتراض أموال بمعدلات فائدة أعلى في ظل الظروف الطارئة.

يتحمل مجلس إدارة البنك ("مجلس الادارة") المسئولية الشاملة عن إدارة مخاطر السيولة وضمان الحفاظ على انكشافات المخاطر ضمن مستويات مقبولة. ولتحقيق هذا الهدف، قام مجلس الادارة بوضع اطار ملائم لادارة مخاطر السيولة لإدارة متطلبات التمويل والسيولة للبنك. يقوم مجلس الادارة بتحديد استراتيجية مخاطر السيولة للبنك بناء على التوصيات المقدمة من قبل لجنة الأصول والخصوم. كما يقوم البنك بمراجعة واعتماد سياسات ادارة السيولة وضمان قيام الادارة العليا بادارة مخاطر السيولة بفعالية في سياق خطة عمل البنك واستراتيجية التمويل طويلة الأجل للبنك، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية السائدة. ولأغراض تحقيق ذلك، قام مجلس الادارة بوضع حدود ومستويات تحمل المخاطر فيما يتعلق بنزعة البنك إلى مخاطر السيولة. يتم رفع تقارير استخدام حدود نزعة المخاطر إلى مجلس الادارة بصفة دورية.

يقوم البنك بتطبيق نهج متعدد الجوانب لإدارة مخاطر السيولة. والتي تتضمن مراقبة وإدارة مقاييس متعددة للسيولة، مثل نسبة محافظة للقروض إلى الودائع، واحتياطات أكثر من كافية، ومحفظة من الأصول السائلة عالية الجودة والتسهيلات المصرفية، والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية. بالاضافة إلى ذلك، يقوم البنك باستخدام معدلات السيولة وسيناريوهات السيولة (السلوكية والتعاقدية والضغط) باعتبارها المقاييس الرئيسية لوضع مستويات تحمل مخاطر السيولة لدى البنك. تقوم هذه المعايير بقياس قدرة البنك على الوفاء بكل التزاماته بالمدفوعات الناتجة من أنشطة الأعمال المستمرة في سيناريوهات متعددة. يتم تحديد مستويات التحمل للبنك اما في شكل حدود أو اجراءات عمل إدارية وهي جزء من اطار ادارة السيولة الشاملة لدى البنك والتي يتم اعتمادها ومراجعتها من قبل مجلس الادارة على أساس منتظم.

تتولى وحدة الخزينة لدى البنك مسئولية إدارة أنشطة التمويل اليومية ضمن سياسات وحدود إدارة مخاطر السيولة الموضوعة. وهي مسؤولة عن تأسيس قنوات اتصال فعالة في مجالات الأعمال والمجالات التشغيلية للبنك لتنبيه مكاتب التمويل بمتطلبات التمويل الوشيكة بما في ذلك السحب من القروض، وسحب الودائع، والالتزامات خارج بنود الميزانية العمومية. هذا ويقوم موظفي الخزينة ومخاطر السوق بمراقبة تطورات السوق وفهم الآثار المترتبة عليها لانكشافات مخاطر السيولة للبنك ورفع التوصيات بالاجراءات المناسبة لادارة المخاطر إلى لجنة الأصول والخصوم.

تقوم إدارة مخاطر السوق للمجموعة، وهي وحدة في إدارة المخاطر المستقلة لدى المجموعة، بمراجعة سياسات واجراءات مخاطر السيولة على أساس دوري، ومدى كفاية هذه السياسات وعملية إدارة السيولة الشاملة، بما في ذلك الافتراضات والسيناريوهات الرئيسية المستخدمة وتقديم تقارير بالملاحظات والتوصيات إلى لجنة الأصول والخصوم. كما تتولى إدارة مخاطر السوق للمجموعة مسئولية مراقبة وتقديم تقارير بشأن مدى الالتزام بنسب وحدود السيولة المختلفة، على المستوى الداخلي والرقابي بشكل منتظم.

يستخدم البنك أدوات متعددة لإدارة معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) ، مثل الاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة، وبيع الأصول السائلة غير عالية الجودة (Non-HQLA) وشراء الأصول عالية الجودة (HQLA)، واستقطاب ودائع تجزئة بصورة أكبر، وزيادة الديون طويلة الأجل من خلال برنامج اصدار الأوراق المالية متوسطة الأجل باليورو (EMTN) والقروض المشتركة. كما أن إطالة الودائع بشكل طفيف لفترة أطول من سنة واحد يعود بالفائدة على معيار صافي التمويل المستقر (NSFR).

استراتيجية التمويل

تتمثل استراتيجية التمويل لدى البنك في تطوير قاعدة تمويل متنوعة، مع توفير الحماية ضد التقلبات غير المتوقعة. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تنظيم وترتيب مصادر التمويل مع استخداماتها، حيث يتم تمويل الأصول المربحة (القروض والسندات) بشكل كبير من ودائع العملاء. يتم الوفاء بفجوة التمويل لهذه الأصول باستخدام اصدار الدين متوسط إلى طويل الأجل ومصادر التمويل طويلة وقصيرة الأجل الأخرى المضمونة/غير المضمونة.

يحتفظ البنك بمصادر أموال متنوعة بعملات مختلفة عبر قنوات توزيع متنوعة وكذلك استحقاقات وأدوات ومناطق جغرافية مختلفة، بما في ذلك المتوفرة والمتاحة من القروض المشتركة، مستثمري السندات، وأسواق المال، وأسواق اعادة الشراء والمودعين لأجل. والبنك عضو مشارك نشط في سوق المال وله امكانية الوصول المباشر إلى موفري السيولة على المستوى المحلي والدولي. خلال الربع الرابع من عام 2020، نجح البنك في اصدار 500 مليون دولار أمريكي من الأوراق رأسمالية بالشريحة 2 (سندات) في أسواق رأس المال للديون الدولية لمدة 11 عامًا، وخيار الاسترداد بعد ست سنوات من تاريخ إصدارها. يتوافق إصدار هذه السندات مع إطار بازل 3 التنظيمي المعتمد من قبل بنك الكويت المركزي. علاوة على ذلك، نجحت وحدة الخزينة في تنفيذ تسهيلات ائتمانية مشترك لمدة 3 سنوات بقيمة 800 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2023 مع مجموعة من البنوك الدولية والإقليمية. خلال الفترة من الربع الرابع من عام 2020 حتى تاريخه، نجح البنك في إغلاق معاملات قروض ثنائية متعددة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي.

وفي الربع الثاني من عام 2024، استكمل بنك برقان أول إصدار سندات دائمة مقومة بالدينار الكويتي في السوق المحلية بحجم إصدار بلغ 150 مليون دينار كويتي. ويتضمن الإصدار شرائح ثابتة ومتغيرة مقسمة بالتساوي بنسبة 50-50%، بالإضافة إلى ذلك، أسس بنك برقان أول برنامج لشهادات الإيداع، مع خمسة أطراف آسيوية؛ ويبلغ حجم هذا البرنامج متعدد العملات 500 مليون دولار أمريكي. وفي الربع الرابع من عام 2025، نجح البنك في إصدار سندات غير مضمونة من الدرجة الأولى بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

هذا، وتسعى مجموعة بنك برقان باستمرار إلى تعزيز مستوى التمويل لديها من خلال اصدارات جديدة لزيادة مدة محفظة التمويل طويلة الأجل لدى البنك (برنامج اصدار الأوراق المالية متوسطة الأجل باليورو "EMTN" والاقتراضات المشتركة). كما يقوم البنك بتقييم كيفية تمويل كل منتج وخط أعمال حالياً، وتقييم تأثيرات معيار صافي التمويل المستقر المطلوب "NSFR"، كما يسعى أيضاً إلى ادراج (NSFR) في سياسة تحويل الأموال (FTP) لتقييم الأعمال من أجل تحسين استراتيجية التمويل ضمن الحدود الرقابية ونزعة المخاطر وأهدافها.

أساليب التخفيف من مخاطر السيولة

يحتفظ البنك بالسيولة الزائدة في شكل النقد وأوراق مالية غير مثقلة بالديون سائلة ذات جودة عالية واللذان يشكلان معاً الوسائل الرئيسية للبنك للتخفيف والحد من مخاطر السيولة. بالاضافة الى ذلك، فان البنك يبقى تركيزه على تنويع مصادر التمويل. وإن قدرة البنك على الوصول إلى اسواق المال المحلية والدولية يسمح للبنك بالحفاظ على السيولة بالعملات المحلية والأجنبية معاً.

اختبار الضغط

تقوم سياسات وحدود إدارة السيولة لدى البنك بضمان الحفاظ على السيولة عند مستويات كافية لدعم الأعمال والوفاء بمتطلبات السداد حتى في ظروف الضغط في السوق. ويمتلك البنك سياسات اختبار ضغط شاملة وخطط تمويلية طارئة للسيولة تشمل سيناريوهات متعددة لتغطية أحداث محددة وعامة ذات صلة بالسوق. إن الغرض من القيام باختبار الضغط للسيولة هو تحديد التمويل الاضافي الذي قد يكون مطلوبا وفقا لسيناريوهات شديدة.

ان عملية اختبار الضغط قد تم دمجها في اطار إدارة مخاطر السيولة لدى البنك بشكل كامل. وهي تقوم بتقييم قدرة البنك على توليد سيولة كافية في ظل الظروف الصعبة وتعتبر عاملاً رئيسياً عند تحديد أهداف وحدود السيولة.

خطة التمويل الطارئة

تضع خطة التمويل الطارئة للبنك الاجراءات التي سوف يقوم البنك باتخاذها لتمويل أنشطة الأعمال في حال وقوع الأزمات وفترات ضغوط السوق. توضح الخطة قائمة عوامل المخاطر المحتملة، والتقارير والمقاييس الرئيسية التي يتم مراجعتها بصفة مستمرة للمساعدة في تقييم مدى شدة أزمة السيولة و/ أو اضطرابات السوق. وتبين بالتفصيل الردود المحتملة للبنك اذا أوضح التقييم أن البنك دخل في أزمة سيولة. و تم توضيح وتحديد عوامل الحد من المخاطر والاجراءات اللازمة لمعالجتها للأفراد/المجموعات المسؤولة عن تنفيذها.

تحدد خطة التمويل الطارئة المجموعات الرئيسية للأفراد لضمان التنسيق والرقابة الفعالة وكذا نشر المعلومات الهامة لإدارة ومعالجة أزمة أو فترة من فترات اضطرابات التمويل. وتبين بالتفصيل مسئوليات هذه المجموعات و/ أو الأفراد، والتي تتضمن اتخاذ ونشر القرارات الرئيسية وتنسيق كافة الأنشطة المتعلقة بالطوارئ خلال فترة الأزمات أو فترة اضطرابات السوق، والقيام بتطبيق الأنشطة التي من شأنها الحفاظ على السيولة وإدارة الاتصالات الداخلية والخارجية.

البيانات المالية

معيار تغطية السيولة ومعيار صافى التمويل المستقر: الافصاحات النوعية والكمية

المعلومات النوعية الأخرى

ان معيار تغطية السيولة هي مقياس لبازل 3 والذي يقيس مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة المتاحة للوفاء بصافي الالتزامات المالية قصيرة الأجل خلال فترة 30 يوم في سيناريو الضغط الحاد. وفي ديسمبر 2014، أصدر بنك الكويت المركزي الارشادات النهائية حول "معايير الافصاح عن معيار تغطية السيولة"، والتي تتطلب من البنوك الافصاح عن معيار تغطية السيولة في الربع الأول من 2016. يتم الافصاح عن معيار تغطية السيولة باستخدام نموذج بنك الكويت المركزي ويتم احتسابه باستخدام متوسط مراكز السيولة اليومية خلال ربع السنة.

يتم اعداد تقرير معيار تغطية السيولة للبنك وفقاً لمتطلبات وارشادات الافصاح العامة/ السوق حول معايير الافصاح عن معيار تغطية السيولة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شهر ديسمبر 2014.

تم وضع معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بغرض تعزيز التمويل المستقر على المدى المتوسط والطويل الأجل للأصول والأنشطة خارج بنود الميزانية العمومية لمدة سنة واحدة. عتبارًا من 23 كانون الثاني (يناير) ، عاد الحد الأدنى من LCR و NSFR إلى مستويات ما قبل الجائحة 100%.

وكما في 31 ديسمبر2025، سجل معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) لمجموعة بنك برقان نسبة أعلى من نسبة 100% المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي، ويعود ذلك بشكل كبير إلى تمويل الشركات وتنوع حقوق الملكية (beneficial wholesale funding and equity mix) التي ظلت عند مستويات مستقرة. وهو ما يشير إلى أن البنك في وضع قوي يمكنه من إدارة أي صدمات تمويلية قصيرة الأجل في حال وقوعها.

الأصول السائلة عالية الجودة

تشتمل الأصول السائلة عالية الجودة على الأصول التي يمكن بسهولة تحويلها إلى نقد وبشكل فوري وبخسارة ضئيلة أو دون خسارة في القيمة. وتوجد فئتين من الأصول يمكن ادراجها ضمن الأصول السائلة عالية الجودة: أصول المستوى الأول: يمكن إدراجها بدون حدود وبدون الانخفاض من قيمتها وتتألف من عملات معدنية وأوراق نقدية، واحتياطيات في البنوك المركزية، والأوراق المالية السيادية الكويتية، والارصدة مع البنوك المركزية في الدول التي يمتلك فيها البنك بنوك تابعة، والأوراق المالية الصادرة من قبل دول أجنبية عالية التصنيف، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات الدولية. أصول المستوى الثاني: يمكن ادراجها بشرط أن لا تشكل أكثر من 40% من اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد تطبيق الاستقطاعات. وقد تتضمن بعض الأوراق المالية السيادية المؤهلة، وسندات الشركات، وسندات القطاع العام. وبالنسبة للربع الرابع من 2025، فان الأصول السائلة عالية الجودة التي يحتفظ بها بنك برقان تتضمن 94% من أصول المستوى الأول 6% من أصول المستوى الثاني. وعلى أساس متحفظ وطبقا لتعليمات الجهات الرقابية، من المفترض أن الأصول السائلة عالية الجودة المحتفظ بها بالزيادة من اجمالي التدفقات النقدية الصادرة لأي من شركات المجموعة لا يتم اعتبارها على أنها فائض سيولة على مستوى المجموعة.

صافي التدفقات النقدية الصادرة

يتم تعريف صافي التدفقات النقدية الصادرة على أنها اجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة ناقصاً اجمالي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة في سيناريو الضغط المحدد لمدة 30 يوماً تقويمياً لاحقاً. ويتم احتساب اجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة عن طريق ضرب الأرصدة المستحقة لمختلف فئات الالتزامات والالتزامات خارج الميزانية العمومية في المعدلات التي من المتوقع أن تنفد أو تُسحب. يتم احتساب اجمالي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة عن طريق ضرب ناتج الأرصدة المستحقة لمختلف المستحقات للذمم المدينة التعاقدية في المعدلات التي من المتوقع أن تتدفق في سيناريو الضغط حتى اجمالي الحد الأقصى بـ 75% من اجمالي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة. ان كافة التدفقات النقدية الواردة والصادرة يتم اخذها بعين الاعتبار والافصاح عنها لأغراض تقرير معيار تغطية السيولة.

التمويل المستقر المتاح ("ASF" Available Stable Funding)

إن التمويل المستقر المتاح هو جزء من رأس المال والالتزامات المتوقع الوصول إليها على مدى الفترة الزمنية المنظورة من قبل معيار صافي التمويل المستقر (NFSR) والتي تمتد إلى سنة واحدة. يتضمن التمويل المستقر المتاح ودائع التجزئة وودائع الشركات (wholesale deposits) والشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) والشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2).

من أجل زيادة مستوى التمويل المستقر المتاح (ASF) يقوم البنك بزيادة حصة الودائع، وتمديد أجل استحقاق ديون الشركات (wholesale debt) إلى مدة أكثر من سنة واحدة. وزيادة حصة الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) من خلال الأرباح المرحلة.

التمويل المستقر المطلوب

يعتمد التمويل المستقر المطلوب على قياس الخصائص العامة لهيكل مخاطر السيولة لأصول المؤسسة والانكشافات خارج الميزانية العمومية، ويتضمن أصول سائلة عالية الجودة غير مثقلة بالديون (unencumbered HQLA)، وقروض قصيرة ومتوسطة الأجل (أقل من 12 شهر)، و قروض طويلة الأجل (أكثر من سنة واحدة)، وأصول أخرى، وقروض غير منتظمة. كلما زادت الأصول غير السائلة (illiquid assets) ، كلما ازداد التمويل المستقر المطلوب.

لأغراض الحد من متطلبات التمويل المستقر المطلوب، بمقدور البنك، على سبيل المثال، تغيير تركيبة الاستثمارات (بيع الاستثمارات ذات التصنيف الأقل مقابل مبالغ نقدية أو استبدال الاستثمارات ذات التصنيف الأقل باستثمارات أخرى ذات تصنيف أعلى).

الجدول رقم (6) نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الربع سنة المنتهي في 31/12/2025*

الرقم المسلسل	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)**	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (21) (متوسط)**
		KD 000s	
	الأصول السائلة عالية الجودة		
1	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	**1,487,810**	**1,461,320**
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة (Retail Deposits) والمشروعات الصغيرة	1,548,819	211,764
3	الودائع المستقرة	221,465	11,073
4	ناقصاً: الودائع الأقل استقراراً	1,327,354	200,691
5	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة (Unsecured Wholesale Funding) باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	1,839,887	914,116
6	الودائع التشغيلية	-	-
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	1,839,887	914,116
8	الالتزامات المضمونة (Secured Funding)	123,703	674
9	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها:	403,030	270,225
10	الناشئة عن المشتقات	253,706	253,706
11	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	149,324	16,519
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة أخرى	1,089,170	54,459
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	17,023	17,023
15	**اجمالي التدفقات النقدية الخارجة**	**5,021,632**	**1,468,261**
16	معاملات الاقراض المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	748,235	561,365
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	255,030	255,030
19	**اجمالي التدفقات النقدية الداخلة**	**1,003,265**	**816,395**
	معيار تغطية السيولة		
20	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		**1,215,341**
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		**651,866**
22	معيار تغطية السيولة		**%186**

** بيان ربع سنوي.*
*** (متوسط) لكل أيام العمل خلال الفترة التي يتم اعداد النموذج لها.*
21) هي القيمة بعد تطبيق نسب الاستقطاع على الأصول السائلة عالية الجودة ونسب التدفق على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

البيانات المالية

معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر: الافصاحات النوعية والكمية

رقم 4: نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) خلال الفترة المنتهية في 31/12/2025*

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق مدتها سنة واحدة	
		KD 000s				
	التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:	**1,356,973**	-	-	-	**1,356,973**
2	- رأس المال الرقابي	1,356,973	-	-	-	1,356,973
3	- أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-	-
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	**1,821,996**	**292,596**	**33,088**	**1,937,870**
5	- المستقرة	-	32,961	18	-	31,330
6	- الأقل استقراراً	-	1,789,035	292,578	33,088	1,906,540
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:	-	**4,061,879**	**918,065**	**481,769**	**2,466,537**
8	- الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-
9	- الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	-	4,061,879	918,065	481,769	2,466,537
10	الالتزامات الأخرى:	**-72,128**	**293,894**	**8,468**	**82,129**	**8,677**
11	- صافي المشتقات على جانب الالتزامات	1,324	-	-	-	-
12	- الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-73,452	293,894	8,468	82,129	8,677
13	**إجمالي التمويل المستقر المتاح**	**1,284,845**	**6,177,769**	**1,219,129**	**596,986**	**5,770,057**
	التمويل المستقر المطلوب (RSF):					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	1,464,966	-	-	-	70,803
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-	-
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:	-	**3,529,709**	**1,015,548**	**2,052,644**	**3,893,817**
17	- القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول. والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	-	-	-	-
18	- القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول. والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	1,074,395	187,127	216,333	471,056
19	- القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	2,455,314	828,421	1,507,475	3,143,250
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	-
21	- القروض السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	-
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل (3)	-	-	-	-	-
23	- الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المُصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	328,836	279,511
24	الأصول الأخرى:	**401,942**	**249,626**	**42,831**	**505,554**	**1,061,681**
25	- السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	- الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي					
27	- صافي المشتقات على جانب الأصول	336	-	-	-	336
28	- 20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	4,611	-	-	-	4,611
29	- الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	396,995	249,626	42,831	505,554	1,056,734
30	**البنود خارج الميزانية**	**22,420**	**1,164,270**	**482,485**	**512,345**	**109,076**
31	**إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF)**	**1,889,328**	**4,943,605**	**1,540,864**	**3,070,543**	**5,135,377**
32	**معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) (%)**					**%112**

كي بي إم جي القناعي وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: 7000 2228 965+

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية، الدور 41 & 42
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب 2115، الصفاة 13022
دولة الكويت
تلفون: 1000 2296 965+
فاكس: 2761 2241 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السادة / المساهمين المحترمين
بنك برقان ش.م.ك.ع. وشركاته التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المجمعة لبنك برقان ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية") والمطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للإستخدام في دولة الكويت ("المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للإستخدام في دولة الكويت").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("الميثاق") التي تنطبق على أعمال التدقيق للبيانات المالية المجمعة الصادرة عن الجهات التي تخدم المصلحة العامة، كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها ولا نبدي رأي منفصل حول هذه الأمور. بالنسبة لأمر التدقيق الرئيسي أدناه، نقدم لكم في هذا السياق وصفنا لكيفية تناول عملية التدقيق لهذا الأمر.

البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

أمر التدقيق الرئيسي

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسي

خسائر الائتمان على القروض والسُلف للعملاء

(راجع إيضاح 5 حول البيانات المالية المجمعة)

- إن الاعتراف بخسائر الائتمان على القروض والسلف للعملاء ("التسهيلات الائتمانية") هو الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي، أو المخصصات المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي إلى جانب تأثيره اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أكبر.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمحددة وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي، يتطلب حكمًا جوهريًا في تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على حكم الإدارة في تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لاحقًا في تاريخ بيان المركز المالي مقارنة بالاعتراف المبدئي بها وتصنيفها إلى الثلاث مراحل الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9؛ وضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء؛ وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات.

ونتيجة لذلك، أصبحت خسائر الائتمان المتوقعة لديها درجة من عدم اليقين من التقديرات أعلى من المعتاد والمدخلات المستخدمة بطبيعتها عرضة للتغيير، مما قد يؤثر بشكل مادي على التقديرات في الفترات المستقبلية.

إن الاعتراف بمخصص محدد للتسهيلات الائتمانية التي انخفضت قيمتها بموجب قواعد بنك الكويت المركزي يعتمد على التعليمات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصصات التي يتعين الاعتراف بها.

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يصاحبها من حالة عدم تأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن هذا الأمر يعتبر من ضمن أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتطبيق ضوابط الرقابة على المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في إعداد النماذج وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان المتوقعة.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات من التسهيلات الائتمانية القائمة وفحص مدى ملاءمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مستويات مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بفحص مدى ملاءمة معايير تصنيف المراحل الخاصة بالمجموعة، وهي التعرض عند التعثر (EAD) واحتمالية التعثر (PD) ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD) بما في ذلك صلاحية وقيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار من أجل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة إرشادات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بفحص توافق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

- قمنا بإشراك فريق المتخصصين لدينا لمراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث البيانات والأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة للتأكد من أنها تتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والتي تم تحديدها وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

- علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بقواعد بنك الكويت المركزي ذات الصلة بمتطلبات تكوين المخصصات، فقد قمنا بتقييم المعايير التي تحدد ما إذا كان يتعين احتساب أي خسائر ائتمانية وفقًا للوائح ذات الصلة (مع مراعاة أيام التأخير في السداد والتصرف على الحساب والضمانات) وما إذا كان قد تم احتسابها وفقًا لذلك، في حال كانت مطلوبة. بالنسبة للعينات المختارة، فقد تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد حددت جميع أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي تضمنت كذلك تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، فقد قمنا بتقييم قيمة الضمانات وفحصنا العمليات الحسابية للمخصصات الناتجة.

- تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وجودة الائتمان للقروض والسلف للعملاء.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءً من التقرير السنوي. ومن المتوقع أن تكون الأقسام المتبقية من التقرير السنوي متاحة لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها. إذا توصلنا، استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية المجمعة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للإستخدام في دولة الكويت ومسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقبي الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- التخطيط لأعمال التدقيق على المجموعة وتنفيذها للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات داخل المجموعة، واتخاذها كأساس للتوصل إلى رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف والمراجعة على أعمال التدقيق المنفذة لأغراض التدقيق على المجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر وتدابير الحماية المطبقة، متى كان ذلك ممكنًا.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نتوصل، في بعض الحالات النادرة جدًا، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح المنافع العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 وتعديلاته ورقم 2/رب /342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 وتعديلاته على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2025 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي المجمع.

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
29 يناير 2026

البيانات المالية

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
1,053,071	**811,938**	3	النقد والنقد المعادل
315,393	**510,818**		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى
835,045	**1,251,274**	4	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
4,471,403	**4,830,710**	5	قروض وسلف للعملاء
825,239	**845,051**	6	استثمارات في أوراق مالية
-	**40,864**		عقارات استثمارية
443,494	**555,932**	7	موجودات أخرى
198,706	**220,560**		ممتلكات ومعدات
16,135	**31,668**	8	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى
8,158,486	**9,098,815**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
853,013	**834,916**		المستحق إلى بنوك
712,339	**846,793**		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
4,903,922	**5,456,555**		ودائع من عملاء
-	**61,125**		شهادات إيداع مصدرة
399,541	**557,183**	9	أموال مقترضة أخرى
269,813	**290,942**	10	مطلوبات أخرى
7,138,628	**8,047,514**		**إجمالي المطلوبات**
			حقوق الملكية
362,481	**380,605**	11	رأس المال
282,802	**282,802**	11	علاوة إصدار أسهم
(1,742)	**(17,253)**	11	أسهم خزينة
122,822	**127,562**	11	احتياطي إجباري
123,200	**127,940**	11	احتياطي اختياري
(200,633)	**(215,104)**	11	احتياطيات أخرى
184,605	**184,598**		أرباح مرحلة
873,535	**871,150**		إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
150,000	**150,000**	11	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1
(3,677)	**30,151**		الحصص غير المسيطرة
1,019,858	**1,051,301**		**إجمالي حقوق الملكية**
8,158,486	**9,098,815**		**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

خالد الزومان
رئيس المدراء الماليين للمجموعة

أنطوني جين ضاهر
رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة

عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
610,313	**660,504**	12	إيرادات الفوائد
(452,924)	**(482,586)**	13	مصروفات الفوائد
157,389	**177,918**		**صافي إيرادات الفوائد**
41,508	**58,442**		إيرادات الأتعاب والعمولات
(7,998)	**(8,616)**		مصروفات الأتعاب والعمولات
33,510	**49,826**		**صافي إيرادات الأتعاب والعمولات**
5,845	**(3,280)**		صافي (الخسائر) الأرباح من العملات الأجنبية
8,220	**18,867**	14	صافي إيرادات الاستثمار
1,127	**2,533**		إيرادات توزيعات أرباح
22,951	**21,934**		إيرادات أخرى
229,042	**267,798**		**صافي إيرادات التشغيل**
(73,451)	**(95,554)**		مصروفات موظفين
(57,035)	**(67,578)**		مصروفات أخرى
98,556	**104,666**		**ربح التشغيل**
(38,072)	**(59,421)**	5	مخصص خسائر الائتمان
31,761	**30,896**		مبالغ مستردة من ديون مشطوبة
403	**(395)**		(مخصص محمل) / عكس مخصص لموجودات مالية أخرى
(24,080)	**(17,376)**	2.7	صافي الخسارة النقدية
68,568	**58,370**		**ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة**
(17,840)	**(12,481)**	15	الضرائب
(110)	**(110)**		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
50,618	**45,779**		**ربح السنة**
			الخاص بـ:
46,437	**46,534**		مساهمي البنك
4,181	**(755)**		الحصص غير المسيطرة
50,618	**45,779**		
9.8	**9.4**	16	**ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
50,618	**45,779**	**ربح السنة**
		خسائر شاملة أخرى:
		بنود لن يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في سنوات لاحقة:
(10,449)	**(11,061)**	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(10,449)	**(11,061)**	
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في سنوات لاحقة:
		أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
4,255	**13,968**	صافي التغير في القيمة العادلة
(1,418)	**(8,600)**	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
(17,677)	**(22,152)**	فروق تحويل عملات أجنبية
(6,629)	**(1,393)**	التغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية
(2,506)	**-**	صافي الخسارة من تغطية صافي استثمار
(34,424)	**(29,238)**	**الخسائر الشاملة الأخرى للسنة**
16,194	**16,541**	**إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة**
		الخاص بـ:
24,712	**30,058**	مساهمي البنك
(8,518)	**(13,517)**	الحصص غير المسيطرة
16,194	**16,541**	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الخاصة بمساهمي البنك										
	رأس المال ألف دينار كويتي	علاوة إصدار الأسهم ألف دينار كويتي	أسهم خزينة ألف دينار كويتي	احتياطي إجباري ألف دينار كويتي	احتياطي اختياري ألف دينار كويتي	احتياطيات أخرى * ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	الإجمالي الفرعي ألف دينار كويتي	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1 ألف دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة ألف دينار كويتي	مجموع حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2025	362,481	282,802	(1,742)	122,822	123,200	(200,633)	184,605	873,535	150,000	(3,677)	1,019,858
ربح (خسارة) السنة	-	-	-	-	-	-	46,534	46,534	-	(755)	45,779
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	-	(16,476)	-	(16,476)	-	(12,762)	(29,238)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	(16,476)	46,534	30,058	-	(13,517)	16,541
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	4,740	4,740	-	(9,480)	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح 11)	18,124	-	-	-	-	-	(18,124)	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	(21,715)	(21,715)	-	-	(21,715)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,265)	(1,265)
شراء أسهم خزينة	-	-	(15,511)	-	-	-	-	(15,511)	-	-	(15,511)
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	2,005	(2,005)	-	-	-	-
صافي الحركة في الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,979)	(12,979)
ربح من إعادة تقييم حصص ملكية مملوكة سابقًا	-	-	-	-	-	-	704	704	-	-	704
التغير في حصة الملكية في شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	301	301	-	-	301
الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	44,641	44,641
صافي التغيرات الأخرى الناتجة من شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	(712)	(712)	-	-	(712)
مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1	-	-	-	-	-	-	(10,875)	(10,875)	-	-	(10,875)
تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)	-	-	-	-	-	-	15,365	15,365	-	16,948	32,313
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**380,605**	**282,802**	**(17,253)**	**127,562**	**127,940**	**(215,104)**	**184,598**	**871,150**	**150,000**	**30,151**	**1,051,301**

* راجع الايضاح رقم 11 للمزيد من التفاصيل حول "الاحتياطيات الأخرى".

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الخاصة بمساهمي البنك										
	رأس المال ألف دينار كويتي	علاوة إصدار الأسهم ألف دينار كويتي	أسهم خزينة ألف دينار كويتي	احتياطي إجباري ألف دينار كويتي	احتياطي اختياري ألف دينار كويتي	احتياطيات أخرى * ألف دينار كويتي	أرباح مرحلة ألف دينار كويتي	الإجمالي الفرعي ألف دينار كويتي	الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1 ألف دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة ألف دينار كويتي	مجموع حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2024	345,220	282,802	(1,742)	117,903	118,281	(185,941)	185,694	862,217	153,375	(14,688)	1,000,904
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	46,437	46,437	-	4,181	50,618
خسائر شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	-	(21,725)	-	(21,725)	-	(12,699)	(34,424)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	(21,725)	46,437	24,712	-	(8,518)	16,194
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-	4,919	4,919	-	(9,838)	-	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح 11)	17,261	-	-	-	-	-	(17,261)	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	(20,681)	(20,681)	-	-	(20,681)
توزيعات أرباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(326)	(326)
أثر تعديل ترجمة العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	-	(50)	(50)	50	-	-
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	7,033	(7,033)	-	-	-	-
استرداد الأوراق رأسمالية الشريحة رقم 1 (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	-	-	(153,425)	-	(153,425)
المحصل من إصدار الأوراق رأسمالية الشريحة رقم 1 (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	-	-	150,000	-	150,000
تكلفة إصدار الأوراق رأسمالية الشريحة رقم 1	-	-	-	-	-	-	(1,498)	(1,498)	-	-	(1,498)
مدفوعات فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1	-	-	-	-	-	-	(9,166)	(9,166)	-	-	(9,166)
تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 (إيضاح 2.7)	-	-	-	-	-	-	18,001	18,001	-	19,855	37,856
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	362,481	282,802	(1,742)	122,822	123,200	(200,633)	184,605	873,535	150,000	(3,677)	1,019,858

* راجع الايضاح رقم 11 للمزيد من التفاصيل حول "الاحتياطيات الأخرى".

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			أنشطة التشغيل
68,568	**58,370**		ربح السنة قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
			التعديلات:
(8,220)	**(18,867)**	14	صافي إيرادات الاستثمار
38,072	**59,421**	5	مخصص خسائر الائتمان
(403)	**395**		مخصص محمل / (عكس مخصص) لموجودات مالية أخرى
(1,127)	**(2,533)**		إيرادات توزيعات أرباح
13,828	**18,216**		استهلاك وإطفاء
24,080	**17,376**	2.7	صافي الخسارة النقدية
775	**-**		فوائد على الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
135,573	**132,378**		**ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل**
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
48,893	**(194,058)**		أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى
(178,503)	**(406,821)**		المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(272,543)	**(415,725)**		قروض وسلف للعملاء
(67,202)	**(71,805)**		موجودات أخرى
151,071	**(35,785)**		المستحق إلى بنوك
275,103	**134,454**		المستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
440,679	**539,134**		ودائع من عملاء
-	**61,125**		شهادات إيداع مصدرة
(31,452)	**(46,365)**		مطلوبات أخرى
(12,671)	**(9,063)**		ضرائب مدفوعة
488,948	**(312,531)**		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(492,395)	**(708,545)**		شراء استثمارات في أوراق مالية
391,237	**794,943**		متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
(19,887)	**(24,289)**		شراء ممتلكات ومعدات (بالصافي بعد الإستبعادات)
-	**(11,405)**		صافي الحركة في الحصص غير المسيطرة
1,127	**2,533**		توزيعات أرباح مستلمة
-	**(30,052)**	24	الاستحواذ على شركة تابعة، بالصافي بعد نقد تم حيازته
(119,918)	**23,185**		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
(303,845)	**97,579**		أموال مقترضة أخرى
-	**(15,511)**		شراء أسهم خزينة
(20,681)	**(21,715)**	11	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة لمساهمي البنك
(326)	**(1,265)**		توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للحصص غير المسيطرة
148,502	**-**		صافي متحصلات من إصدار الأوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
(9,941)	**(10,875)**		مدفوعات فوائد على الاوراق الرأسمالية الشريحة رقم 1
(186,291)	**48,213**		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
182,739	**(241,133)**		**صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل**
870,332	**1,053,071**	3	النقد والنقد المعادل في 1 يناير
1,053,071	**811,938**		**النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر**
			معلومات التدفقات النقدية الإضافية:
603,012	**652,613**		فوائد مستلمة
447,121	**454,564**		فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 تشكل جزءاً متمماً من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن بنك برقان - ش.م.ك.ع. ("البنك") شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت بموجب مرسوم أميري بتاريخ 27 ديسمبر 1975 ومدرجة في بورصة الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. إن عنوان البنك هو ص.ب 5389 الصفاة - 12170 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 14 يناير 2026 ويخضع إصدارها لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن أنشطة المجموعة الرئيسية مبينة في إيضاح 17 حول هذه البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن البنك هو شركة تابعة لشركة مشاريع الكويت القابضة ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وهي شركة مدرجة في بورصة الكويت.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء ما هو مبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستخدام السياسات المحاسبية التي تتوافق مع تلك المطبقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 باستثناء ما هو مبين أدناه في إيضاح 2.2. تم إعادة تجميع بعض مبالغ السنة السابقة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التجميع على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وأرباح السنة المدرجة سابقًا.

(ب) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة حسب ترتيب السيولة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ج) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كموجودات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومشتقات الأدوات المالية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة. ويتم قياس الموجودات قيد البيع المشروط بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قامت المجموعة بتطبيق التعديلات التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2025.

عدم إمكانية تبادل العملات - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

تنص التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 على وجوب استخدام الشركة لسعر الصرف الفوري عند ترجمة معاملات العملات الأجنبية. ومع ذلك، قد تنشأ في حالات استثنائية ظروف يتعذر فيها تبادل عملة بأخرى. ويحدث هذا التعذر، على سبيل المثال، عند قيام السلطات بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال أو عند تحديد سعر صرف رسمي مع تقييد حجم المعاملات المسموح بتنفيذها بذلك السعر. ونتيجة لذلك، لا يستطيع المشاركون في السوق عن شراء أو بيع العملات للوفاء باحتياجاتهم بالسعر الرسمي، فيلجؤون إلى الأسواق الموازية غير الرسمية.

تُعتبر العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى إذا تمكنت الشركة من إجراء عملية التبادل في تاريخ القياس ولغرض محدد. وفي حال عدم إمكانية تبادل العملة، يتعين على الشركة تقدير سعر الصرف الفوري.

أجرت المجموعة تقييماً لقابلية صرف العملات الأجنبية وخلصت إلى أنه لا يوجد تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 أساس التجميع

تتألف البيانات المالية المجمعة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (الشركات المستثمر فيها التي يسيطر عليها البنك). ويكون تاريخ اعداد البيانات المالية للشركات التابعة قبل شهر واحد بحد اقصى من تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن تأثير هذا الأمر ليس جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويمكنها التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها: تسيطر المجموعة بشكل محدد على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لديها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها).
- تتعرض لمخاطر، أو حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها.
- القدرة على استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

عندما تحتفظ المجموعة بأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيب التعاقدي مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

يتم تحديد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة. إن الحصص غير المسيطرة للمساهمين التي تمثل حصص ملكية حالية والتي تمنح حامليها حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية يمكن قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للحصص غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة المقتناة. يتم اختيار القياس على أساس كل عملية استحواذ على حدة.

يتم مبدئيًا قياس الحصص غير المسيطرة الأخرى بالقيمة العادلة. عقب عملية الاستحواذ، تمثل القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي بالإضافة إلى مقدار الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع. يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

يتم تعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة للمجموعة لتعكس التغيرات في حصتها ذات الصلة في الشركات التابعة ويتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة التي تم تعديل الحصص غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة، والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يتم تحقق أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تحقق أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة اعتبارا من تاريخ فقد السيطرة.

إن الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة للمجموعة هي كما يلي:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2025	حصة الملكية الفعلية كما في 31 ديسمبر 2024
بنك الخليج الجزائر ش.م.ج.	خدمات مصرفية	الجزائر	**%86.01**	%86.01
بنك تونس العالمي إس أيه	خدمات مصرفية	تونس	**%86.70**	%86.70
بنك برقان أيه إس	خدمات مصرفية	تركيا	**%47.55**	%47.55
بنك الخليج المتحد ش.م.ب. (مقفلة)*	خدمات مصرفية	البحرين	**%100.00**	-
بنك برقان للخدمات المالية ليمتد	خدمات استشارات مالية	الامارات	**%100.00**	%100.00
مملوكة من قبل بنك برقان أيه إس				
برقان فايننشال كيرالاما أيه إس	تأجير	تركيا	**%47.55**	%47.55
برقان ياتيريم مينكول ديجيرلر أيه إس	وساطة مالية	تركيا	**%47.55**	%47.55
برقان تكنولوجيز	تكنولوجيا	تركيا	**%47.55**	-
شركة ذات أغراض خاصة يتم معاملتها كشركة تابعة				
برقان سينيور اس بي سي المحدودة	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	**%100.00**	%100.00
مملوكة من قبل بنك برقان للخدمات المالية ليمتد				
برقان للأصول القابضة المحدودة	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	**%100.00**	%100.00
شركة ريدكيب هولدينج ليميتد	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	**%100.00**	-
شركة ريدكيب بروبرتيز هولدينج ليميتد	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	**%100.00**	-
شركة ريدكيب انفستمنتز هولدينج ليميتد	منشأة ذات أغراض خاصة	الإمارات	**%100.00**	-
شركة فندق فوكو ش.ذ.م.م	فندق	الإمارات	**%100.00**	-
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. "كامكو"	الأعمال المصرفية للاستثمارات	الكويت	**%63.01**	-
مملوكة من قبل بنك الخليج المتحد وشركة كامكو				
شركة منافع القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	الاستثمار	البحرين	**%46.28**	-
مملوكة من قبل شركة كامكو وشركة منافع				
N.S.88 S.P.C	العقارات	البحرين	**%65.00**	-
مملوكة من قبل شركة كامكو				
صندوق الكويت لفرص الملكية الخاصة	صندوق	الكويت	**%48.53**	-
صندوق كامكو جلوبال (سابقا: صندوق كامكو الخليجي للفرص المميزة)	صندوق	البحرين	**%61.75**	-
صندوق كامكو مينا بلس للدخل الثابت OEIC المحدودة	صندوق	الإمارات	**%33.74**	-
شركة النواصي المتحدة القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	شركة قابضة	الكويت	**%63.00**	-
شركة كامكو لاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة	إدارة الاستثمار	الإمارات	**%63.01**	-
شركة الأولى للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	خدمات الوساطة	الكويت	**%58.74**	-
شركة كامكو لاستثمار- السعودية	الخدمات المالية	السعودية	**%63.01**	-
شركة جي سي سي للتكنولوجيا االستثمارية المحدودة	إدارة الاستثمار	جيرسي	**%63.01**	-
شركة كامكو الأوروبية للخدمات اللوجستية ش.م.ل.	إدارة الاستثمار	لوكسمبورج	**%63.01**	-

*في 17 ديسمبر 2024، حصلت المجموعة على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للاستحواذ على نسبة 100% من حقوق التصويت في أسهم بنك الخليج المتحد ش.م.ب (مقفل)، وهو مصرف تجاري تقليدي مرخص ومقره مملكة البحرين. راجع الايضاح رقم 24 للمزيد من التفاصيل حول "دمج الاعمال".

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الحصص غير المسيطرة الجوهرية

توصلت إدارة البنك إلى أن بنك برقان أيه إس هي الشركة التابعة الوحيدة التي تتضمن حصص غير مسيطرة تعتبر مادية بالنسبة للمجموعة. فيما يلي المعلومات المتعلقة بالحصص غير المسيطرة المادية:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
الأرصدة المتراكمة للحصص غير المسيطرة	**(24,602)**	(24,427)
(الخسارة) / الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة	**(3,836)**	2,595

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة لبنك برقان أيه إس:

	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
ملخص المعلومات المالية		
الموجودات	**1,285,998**	1,033,442
المطلوبات	**1,153,481**	900,587
(خسارة) ربح السنة	**(7,314)**	4,948
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	**(8,374)**	(692)
ملخص معلومات التدفقات النقدية		
التدفقات النقدية التشغيلية	**122,584**	107,585
التدفقات النقدية الاستثمارية	**(52,663)**	(121,380)
التدفقات النقدية التمويلية	**2,129**	-

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة باستخدام محاسبة تاريخ السداد.

التصنيف والقياس

التصنيف والقياس المبدئي للأدوات المالية

إن تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي يعتمد على نموذج إدارة الأدوات وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، تكاليف المعاملة تضاف إلى أو تخصم من هذا المبلغ، باستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن الأرباح أو الخسائر في اليوم الأول.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ المجمعة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وطريقة إدارة تلك المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تمثل أيضاً جوانب مهمة في تقييم المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

خصائص التدفقات النقدية التعاقدية

تقوم المجموعة أيضاً بتقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي لتحديد ما إذا كان التدفق النقدي التعاقدي يمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "المبلغ الأساسي" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي. إن العناصر الأكثر أهمية للفائدة في أي ترتيب إقراض تتمثل عادةً في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. كما تراعي المجموعة العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الفائدة عن هذا الأصل أثناء تقييمها لاختبار المبلغ الأساسي والفائدة فقط.

إذا كانت الشروط التعاقدية تتجاوز الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي، يتعين قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نظراً لأن الشروط التعاقدية لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ القائم.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حالة تغيير نموذج الاعمال المختص بإدارة هذه الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة البيانات المالية الأولى بعد التغيير.

التصنيف والقياس اللاحق لفئات الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة موجوداتها المالية كما يلي:

- أصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة؛
- أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- أصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة وأرباح أو خسائر من الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى والقروض والسلف الى العملاء والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبعض الاستثمارات في أوراق مالية وبعض الموجودات الأخرى كأصل مالي مدرج بالتكلفة المطفأة.

الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أ) أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية لأداة الدين في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفائدة فقط للمبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقا قياس أدوات الدين المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقا للقيمة العادلة مع ادراج الأرباح او الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وأرباح أو خسائر من الاستبعاد ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في في أوراق مالية التي تشمل سندات مسعرة وغير مسعرة كأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

ب) أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقا قياس أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقا للقيمة العادلة مع ادراج الأرباح او الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يعاد إدراجها في بيان الدخل المجمع عند الاستبعاد. وتسجل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجمع عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات، إلا في حالة استفادة المجموعة من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة. وفي هذه الحالة، تدرج الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم التي تشمل أسهم مسعرة وغير مسعرة كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر

يتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة إما من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو يتعين قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تقوم الإدارة بتصنيف الأداة كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حتى ولو كان يستوفي معايير تصنيف الأصل المالي المدرج بالتكلفة المطفأة أو الأصل المالي المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فقط إذا استبعد هذا التصنيف أو قلل بصورة جوهرية المعاملة المحاسبية غير المتسقة التي قد تنشأ. ويتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. ويتم استحقاق الفائدة المكتسبة أو المتكبدة من تلك الأدوات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، أخذاً في الاعتبار أي خصم / علاوة وتكاليف المعاملة المؤهلة التي تشكل جزء لا يتجزأ من الأداة. ويتم تسجيل الفائدة المكتسبة من الموجودات المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام معدل الفائدة التعاقدي. ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع كإيرادات تشغيل عندما ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يتم تصنيف بعض أوراق الدين المالية والأسهم والمشتقات التي لا تصنف كأدوات تغطية كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التصنيف اللاحق وفئات قياس المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية، غير الضمانات المالية والتزامات القروض، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك عندما يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة وأدوات المشتقات المالية أو تطبيق تعيين القيمة العادلة.

ويتم تصنيف المستحق الى البنوك والمستحق الى المؤسسات المالية الأخرى، الودائع من عملاء وشهادات الودائع الصادرة والأموال المقترضة الأخرى وبعض المطلوبات المالية الأخرى كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ضمانات مالية والتزامات قروض

تمنح المجموعة في سياق أعمالها المعتاد ضمانات مالية تتمثل في خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، عقب التحقق المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة ضمن كل ضمان أيهما أكبر بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم في بيان الدخل المجمع، وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

تمثل التزامات القروض غير المسحوب وخطابات الاعتماد التزامات التي بموجبها ينبغي على المجموعة على مدار مدة الالتزام بمنح قرض للعميل بشروط محددة مسبقاً. ويتم الاعتراف بمخصص مماثل لعقود الضمان المالي وهذه العقود هي ضمن نطاق متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة.

الاستبعاد

استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية باستثناء التعديلات الجوهرية للبنود والشروط

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "القبض والدفع" وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكنها قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل أو عندما تدخل المجموعة في ترتيب القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا ما زالت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تنقل السيطرة على الأصل، يتحقق الأصل بمقدار استمرار سيطرة المجموعة على هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن تطالب المجموعة بدفعه أيهما أقل.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو بتعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد، ويدرج الفرق في القيمة المدرجة بالدفاتر ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

استبعاد الموجودات المالية نتيجة التعديل الجوهري للبنود والشروط

تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي مثل القروض والسلف للعملاء عندما يتم إعادة التفاوض على البنود والشروط بالقدر الذي يصبح فيه ذلك الأصل قرضاً جديداً بشكل جوهري، مع تسجيل الفرق المدرج كاستبعاد للأرباح أو الخسائر بمقدار خسائر الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل. وتصنف القروض المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ما لم يتم اعتبار أن القرض الجديد قد تم شراؤه أو تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان يتم استبعاد التسهيل الائتماني، تضع المجموعة في اعتبارها من بين أمور أخرى العوامل التالية:

- التغير في عملة القرض
- إدخال خصائص السهم
- التغير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل يتمثل في أن تلك الأداة لم تعد تستوفي معيار اختبار المبلغ الأساسي والفائدة فحسب.

إذا كان التعديل لا يؤدي إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل جوهري، فإن هذا التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد. استناداً إلى التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، تقوم المجموعة بتسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التعديل بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة التي لم يتم تسجيلها بالفعل.

الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة

إذا كان أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي المقاسين بالتكلفة المطفأة بسبب للإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، فمن ثم تقوم المجموعة بتحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات أو المطلوبات المالية لتعكس التغيير المطلوب من خلال الإصلاح. إن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية مطلوب من خلال الإصلاح المعياري لسعر الفائدة إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- ضرورة التغيير باعتباره نتيجة مباشرة للإصلاح؛
- إن الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية معادل اقتصاديًا للأساس السابق - وهو الأساس المعمول به قبل التغيير مباشرة.

إذا تم إجراء تغييرات على أصل مالي أو التزام مالي بالإضافة إلى تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة من خلال الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة، تقوم المجموعة أولاً بتحديث معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي ليعكس التغيير المطلوب بموجب الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة. ومن ثم تقوم المجموعة بتطبيق السياسات الخاصة بالمحاسبة عن التعديلات المذكورة أعلاه على التغييرات الإضافية.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بذلك وعندما تعتزم المجموعة التسوية إما بصافي قيمتها أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات في آنٍ واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتسجيل انخفاض القيمة للموجودات المالية كما يلي:

انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية

يتم تسجيل انخفاض قيمة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر. تشمل التسهيلات الائتمانية القروض والسلف للعملاء والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة كفالات بنكية وخطابات ضمان وخطابات اعتماد مستندية وحوالات بنكية مقبولة وتسهيلات ائتمانية نقدية وغير نقدية غير مسحوبة (قابلة وغير قابلة للإلغاء).

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية

يتم احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. تشمل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والارصدة والودائع لدى البنوك. إن الاستثمارات في أسهم لا تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

وضعت المجموعة سياسة لتنظيم إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي عن طريق مراقبة التغير في مخاطر التعثر والذي يطرأ على مدار العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة استنادا إلى القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي على مدار العمر المتوقع المتبقي للأصل المالي: أي الفرق بين:

- التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة إلى المجموعة بموجب العقد و؛
- التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، والمخصومة وفقا لمعدل الفائدة الفعلي للتسهيل الائتماني.

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لتصنيف وقياس خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهرًا

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو التسهيلات الائتمانية التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 1 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار 12 شهر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 2 وتقيس مخصص الخسائر الذي ينتج عن حالات التعثر التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأداة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة) من هذه الموجودات المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي تعتبر متعثرة ومنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتصنيف هذه التسهيلات ضمن المرحلة 3 وتقيس مخصص الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي الانكشاف بعد خصم الضمانات المؤهلة.

تحديد مراحل التسهيلات الائتمانية

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية وتطبق مجموعة من الحدود المطلقة والمعايير الأخرى لتحديد المراحل. تعتبر كافة الموجودات المالية المصنفة كتسهيلات ائتمانية والتي يتأخر السداد لها لمدة 30 يوماً انها تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي وتصنف ضمن المرحلة 2. تصنف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للمرحلة 3.

باستثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والمقسطة، يتم نقل التسهيل الائتماني من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 بعد فترة علاجية تبلغ 12 شهر من استيفاء كافة الشروط التي أدت إلى تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة بإرشادات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالنقل.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة الائتمانية) في الحالات التالية:

- أن يسجل العميل تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني إلى المجموعة؛
- أن يواجه المقترض صعوبة مالية جوهرية؛
- أن يتم التقدير بأن المقترض تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي وكمي داخلي؛
- أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل انتهاك الاتفاقيات أو وفاة العميل، الخ؛

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي او مجمع بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على أساس فردي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة الانكشاف عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

إن قيمة الانكشاف عند التعثر تتمثل في تقدير الانكشاف المحتمل عند وقوع تعثر في المستقبل اخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الانكشاف بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات وسداد أصل المبلغ والفائدة سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك. تطبق المجموعة ايضاً تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بعوامل تحويل الائتمان.

إن احتمالية التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية، خلاف الممنوحة للإفراد، يتم استنتاج احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية (TTC PD) من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. تقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر خلال الدورات الزمنية إلى الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد باستخدام النماذج والأساليب المناسبة. تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الائتمانية للأفراد لديها من خلال الدرجات السلوكية باستخدام أساليب التراجع اللوجستي. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة أيضاً بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى.

إن معدل الخسارة عند التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين. ويتم احتسابها استنادا الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها بما في ذلك عند تحقق أي ضمان. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية في قيمة الانكشاف عند التعثر. إضافة إلى ذلك، تلتزم المجموعة ايضاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى للتخفيضات.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي بما في ذلك بطاقات الائتمان والتسهيلات الدوارة الأخرى ما لم يكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المرحلة 2؛ حيث يتم تحديد موعد الاستحقاق وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

ادراج المعلومات المستقبلية

تقوم المجموعة بإدراج المدخلات الاقتصادية المستقبلية ذات الصلة بالمنطقة التي يقع فيها مقر المجموعة لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء عمليات إحلال نوعية عند الضرورة بحيث تعكس على نحو صحيح تأثير الحركة في الاقتصاد ذي الصلة على المجموعة. يؤدي إدراج المعلومات المستقبلية إلى زيادة قدر الاجتهاد المطلوب. ويتم مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

تسهيلات ائتمانية معاد التفاوض عليها

في حالة التعثر في السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ولا تسعى إلى حيازة الضمانات. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. عند إعادة التفاوض حول منح التسهيلات الائتمانية للعملاء أو تعديلها ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلي الأصلي وفقاً لما يتم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع التسهيلات الائتمانية المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئيًا أو كليًا فقط عندما تتوقف المجموعة عن السعي وراء الاسترداد. وفي حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مُجمل القيمة الدفترية.

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تتجاوز قيمة التسهيلات الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الفائدة أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة المدرجة بالدفاتر للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة القروض والسلف إلى العملاء متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات التالية التي يتم استخدامها بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	%50
معدومة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	%100

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة لإدارة التعرض لمخاطر الأسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الائتمان.

عندما يتم توقيع عقود مشتقات مع تصنيف تلك العقود بصفتها مخصصة لتغطية القيمة العادلة أو تغطية التدفقات النقدية لأصل أو التزام محقق، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن تلك المشتقات باستخدام مبادئ محاسبة التغطية بشرط الوفاء بخصائص معينة. تدرج المشتقات كموجودات مالية عندما تكون القيمة العادلة موجبة وكمطلوبات مالية إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

بالنسبة لعقود المشتقات التي لا تستوفي معايير محاسبة التغطية، يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لعقود المشتقات مباشرة في بيان الدخل المجمع.

محاسبة التغطية

لأغراض محاسبة التغطية، تصنف التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة عند تغطية مخاطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق أو التزام ثابت غير محقق؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية عند تغطية مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء المرتبطة بمخاطر معينة متعلقة بأصل أو التزام محقق أو معاملة محتملة ومتوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية في التزام ثابت غير محقق.

عند تصنيف أداة مالية كأداة تغطية، تقوم المجموعة بصورة رسمية بتوثيق العلاقة بين أداة التغطية والبند المغطى وكذلك أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها في تنفيذ معاملات التغطية المختلفة. توثق المجموعة أيضاً تقييمها، في بداية التغطية وعلى أساس مستمر، سواء كانت المشتقات المالية مستخدمة في معاملات التغطية فعالة بشكل كبير في مقاصة التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بمخاطر التغطية.

تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة التغطية عند تحقق المعايير التالية:

أ. تقرر أن أداة التغطية ليست، أو توقفت عن كونها، أداة تغطية فعالة بشكل كبير؛

ب. تنتهي صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو استخدامها؛

ج. يتم استحقاق البند المغطى أو بيعه أو سداده؛ أو

د. تكون احتمالات تنفيذ معاملات في المستقبل منخفضة.

تغطية القيمة العادلة

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية التي تستوفي معايير التغطية والمصنفة كتغطية قيمة عادلة في بيان الدخل المجمع، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المغطى المتعلقة بالمخاطر التي تم تغطيتها.

إذا توقف تطبيق محاسبة التغطية، يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للبنود المغطاة في بيان الدخل المجمع على مدى فترة استحقاق علاقة التغطية المصنفة سابقاً باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم استبعاد البند المغطى، يتم تسجيل القيمة العادلة غير المطفأة على الفور في بيان الدخل المجمع.

عند تصنيف التزام ثابت غير المحقق كبند مغطى، يتم قيد التغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة للالتزام الفعلي المرتبط بالمخاطر المغطاة كأصل أو التزام مع إدراج الأرباح أو الخسائر المقابلة في بيان الدخل المجمع.

تغطية التدفقات النقدية

بالنسبة لمعاملات تغطية التدفقات النقدية المؤهلة، يتم تسجيل أرباح أو خسائر القيمة العادلة المرتبطة بالجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية مبدئياً في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحويلها إلى بيان الدخل المجمع في الفترات التي تؤثر فيها المعاملات المغطاة على بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل أي جزء غير فعال من أرباح أو خسائر أداة التغطية في بيان الدخل المجمع مباشرة.

عند انتهاء صلاحية أداة التغطية أو بيعها أو في حالة توقفها عن استيفاء شروط محاسبة التغطية، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت تبقى مدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تحققها عند التسجيل النهائي للمعاملة المغطاة المتوقعة في بيان الدخل المجمع. عندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المغطاة، فإن صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى يحول إلى بيان الدخل المجمع.

تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية

إن تغطية صافي الاستثمار في عملية اجنبية -بما في ذلك تغطية البند النقدي الذي يتم المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار- يتم المحاسبة عنها وفقا لنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن تغطية التدفقات النقدية. ويتم تحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة من تغطية الأدوات المتعلقة بالجزء الفعال من التغطية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى؛ في حين يتم تحقق أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع. عند بيع العملية الأجنبية، فإن القيمة المتراكمة لهذه الأرباح أو الخسائر المدرجة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم تحويلها إلى بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية وما إلى ذلك في تاريخ كل موازنة مالية. تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لسداد التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو التسوية في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- البيع أو التسوية في غير السوق الرئيسي، أي في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان المجموعة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، إذا كان المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات مماثلة أو مطلوبات مماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم ليعرض بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية غير ملحوظة بالنسبة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المعروضة بالسوق. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار العرض للمطلوبات. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة والودائع والأوعية الاستثمارية المماثلة إلى آخر صافي قيمة موجودات معلنة.

بالنسبة للأدوات المالية غير المتداولة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار السوق الحالية لعائدات أدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية المجمعة على اساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

لإفصاحات القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

موجودات قيد البيع المشروط

تقوم المجموعة أحيانًا بشراء موجودات غير نقدية لتسوية القروض والسلف. تدرج هذه الموجودات بالقيمة المدرجة بالدفاتر للقروض والسلف أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

استثمار في شركات زميلة

يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً. إن التأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في القرارات الخاصة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في شركات زميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة زائدا التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد الحيازة. وتدرج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن القيمة المدرجة بالدفاتر للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو يتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجمع الحصة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. عند حدوث تغيير يتم إدراجه مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركة الزميلة، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين متى كان ذلك مناسباً.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

تظهر حصة المجموعة في أرباح الشركة الزميلة في مقدمة بيان الدخل المجمع. هذه هي الأرباح الخاصة بمساهمي الشركة الزميلة ولذلك فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقارير المالية للمجموعة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لكي تصبح السياسات المحاسبية متسقة مع تلك التي تستخدمها المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل أية خسارة إضافية لانخفاض القيمة بشأن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة بالدفاتر ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار متبقي وفقاً لقيمته العادلة. تدرج أي فروق بين القيمة المدرجة بالدفاتر للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في بيان الدخل المجمع.

العقارات الاستثمارية

يتم قياس العقارات الاستثمارية عند الاعتراف المبدئي بالتكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. وبعد الاعتراف المبدئي، تُدرج جميع العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، والتي يتم تحديدها استنادًا إلى تقييمات يجريها مقيّمون مستقلون في نهاية كل سنة مالية، باستخدام أساليب تقييم تتوافق مع ظروف السوق في تاريخ التقارير المالية. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم شطب العقارات الاستثمارية عند التصرف بها أو عند سحبها نهائيًا من الاستخدام دون وجود توقع لتحقيق أي منافع اقتصادية مستقبلية من عملية التصرف. ويتم الاعتراف بالفارق بين صافي متحصلات التصرف والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجمع ضمن السنة التي يتم فيها الشطب.

تتكون العقارات الاستثمارية للمجموعة من أراضٍ ومبانٍ مملوكة للشركة التابعة (بنك الخليج المتحد)، ويتم إدراجها بالقيمة العادلة. وقد تم تحديد القيمة العادلة من خلال تقييمات أجراها مُقيّمون مستقلون يتمتعون بالمؤهلات المهنية المعترف بها ذات الصلة، ولديهم خبرة حديثة في الموقع ونوع العقار الاستثماري محل التقييم.

وقد تم استخدام طريقة التقييم باتباع منهجية المقارنة باعتبارها الأسلوب الأنسب لتحديد القيمة العادلة، وذلك بالنظر إلى طبيعة الاستخدام والنشاط التجاري المرتبط بالعقار الاستثماري.

ممتلكات ومعدات

تسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة. يتم تحميل الاستهلاك على جميع المباني والمعدات باستثناء الأرض الملك الحر بمعدلات تحتسب لشطب تكلفة كل أصل على أساس طريقة القسط الثابت وصولًا إلى قيمته التخريدية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. تدرج الأرض الملك الحر بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك هي كما يلي:

مباني	20 إلى 35 سنة
أثاث ومعدات	4 إلى 11 سنة
سيارات	3 إلى 7 سنوات
أجهزة كمبيوتر	5 سنوات

عند بيع الأصل أو استبعاده، يتم استبعاد التكلفة والاستهلاك المتراكم من الحسابات وتتحقق أية أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل المجمع.

يتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للممتلكات والمعدات بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وإذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة، فإنه يتم تخفيض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. كما يتم تسجيل أي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة المدرجة بالدفاتر للبند المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى فقط عندما تزيد المنافع الاقتصادية المستقبلية لبنود الممتلكات والمعدات المتعلقة بها. وتسجل كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة موجودات غير نقدية محددة على أساس إفرادي دون وجود مادي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها بالتكلفة عند الحيازة المبدئية. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التسجيل المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من الانخفاض في القيمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة بصفتها محددة المدة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية كما هو مذكور أدناه ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند ظهور مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد تنخفض قيمته. يتم مراجعة فترة وأسلوب الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الاقتصادية الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة وأسلوب الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجمع ضمن فئة المصروفات الأخرى بما يتفق مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يحتسب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض التكلفة إلى القيمة المتبقية المقدرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

ترخيص ممارسة الأعمال المصرفية	20 إلى 25 سنة
العلامة التجارية	غير محدد المدة
علاقات العملاء	6 سنوات
ترخيص الوساطة	10 إلى 15 سنة

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي إيرادات البيع والقيمة المدرجة بالدفاتر لهذا لأصل وتتحقق في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا في حالة وجود تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة انخفاض في القيمة.

عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويمثل العقد عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام الأصل المحدد لفترة زمنية لقاء مقابل. وإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، تقوم المجموعة بتسجيل أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. اختارت المجموعة استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 شهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساسي منخفض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل القيمة الابتدائية لالتزام التأجير معدلة مقابل أي مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء زائد أي تكاليف ابتدائية مباشرة تم تكبدها. ويتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار مدة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية مقابل خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن فئة "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي المجمع.

مطلوبات التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض المتزايد لدى المجموعة. ويتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير في حالة وجود تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقود التأجير. تقوم المجموعة بعرض مطلوبات التأجير ضمن فئة "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

دمج الأعمال والشهرة

إن دمج الأعمال هو تجميع منشآت أو أنشطة أعمال مستقلة في البيانات المالية لمنشأة واحدة بسبب قيام المنشأة، المشتري، بالسيطرة على واحد أو أكثر من هذه الأنشطة. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. وفقاً لهذه الطريقة، يقوم المشتري بإدراج الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة بالإضافة إلى أية حصص غير مسيطرة أخرى في الشركة المشتراة عند تاريخ الحيازة، بصورة مستقلة عن الشهرة.

يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة في تاريخ الحيازة وفقاً للقيمة العادلة، بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، تختار المجموعة إما أن يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة وفقاً للقيمة العادلة أو وفقا لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة. تحمل تكاليف الحيازة كمصروفات في فترة تكبدها.

إذا تحقق دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع. بعد ذلك يتم مراعاتها عند تحديد الشهرة.

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي:

أ) إجمالي المقابل المحول، مبلغ أية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة التي يتم قياسها وفقًا للقيمة العادلة أو وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة،

ب) صافي قيمة الموجودات المحددة القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحقوق الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقا في الشركة المشتراة،

ج) صافي قيمة الموجودات المحددة والمطلوبات التي تم الالتزام بها في تاريخ الحيازة، والمدرجة بقيمتها العادلة.

إذا كان إجمالي المقابل المحول أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجمع.

يتم توزيع الشهرة على كل من وحدات إنتاج النقد بالمجموعة أو مجموعات وحدات إنتاج النقد ويتم اختبارها سنويا لتحديد انخفاض القيمة، كما يتم اختبارها بصفة منتظمة لتحديد ما إذا وجد أي مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي تتعلق بها الشهرة.

إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام للوحدة إنتاج النقد ايهما أقل، والتي تمثل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقعة من الوحدة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده للوحدة أقل من القيمة المدرجة بالدفاتر لها، يتم توزيع خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة المدرجة بالدفاتر لأي شهرة مخصصة للوحدة ثم توزع على الموجودات الأخرى للوحدة بصورة نسبية على أساس القيمة المدرجة بالدفاتر لكل أصل بالوحدة. إن أي خسارة من انخفاض القيمة المحققة للشهرة لا يتم عكسها في فترة لاحقة.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة انتاج النقد (مجموعة وحدات) ويتم استبعاد جزءا من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة المدرجة بالدفاتر للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين والقوانين المعمول بها في الدول التي تمارس فيها الشركات التابعة أعمالها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ويمثل تقديراً موثوق به لقيمة الالتزام الحالية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تقوم المجموعة أيضاً بدفع مساهمات إلى البرامج الرسمية ويقتصر الالتزام على المساهمات التي يتم دفعها.

أسهم الخزينة

يتم إدراج حصة البنك في أسهم الخزينة بتكلفة الشراء وتسجل في حقوق المساهمين. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم تحميل تكلفة المتوسط المرجح للأسهم المعاد حيازتها على حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزينة" وهو حساب غير قابل للتوزيع.

ويتم إدراج أية خسائر محققة في نفس الحساب بما يتناسب مع حد الرصيد الدائن في هذا الحساب. ويتم إدراج أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المرحلة وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يحق لهذه الأسهم الحصول على توزيعات نقدية قد يقترحها البنك. يؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس تناسبي وخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

احتياطي آخر

يتم استخدام الاحتياطي الاخر لتسجيل تأثير التغيرات في ملكية الحصص في الشركات التابعة دون فقد السيطرة والتغيرات في القيمة العادلة لتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية وايرادات شاملة أخرى من مجموعة الاستبعاد المحتفظ بها لغرض البيع.

تحقق الإيرادات

إيرادات ومصروفات الفوائد ومثيلاتها

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لكافة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات التي تحمل فائدة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية التي تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على أساس الفائدة الفعلية. إن الفائدة الفعلية هي الفائدة التي تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأداة المالية أو لفترة أقصر، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب الفائدة الفعلية، يتم احتساب كافة الأتعاب والرسوم المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط الأخرى أو الخصومات، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أداة مالية، يتم تحقق الفوائد بعد ذلك على أساس معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

عندما تدخل المجموعة في اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى متغيرة (أو العكس)، يتم تعديل مبلغ إيرادات أو مصروفات الفائدة بصافي الفائدة على الجزء الفعلي من المبادلة. يتم معاملة كافة الرسوم المدفوعة أو المستلمة كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية ويتم تسجيلها على مدى الفترة التعاقدية باستثناء بيع المخاطر المحددة إلى طرف آخر حيث يتم تسجيلها مباشرة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم قيد الأتعاب والعمولات مقابل تقديم خدمات خلال فترة زمنية معينة على مدى فترة استحقاقها. تتضمن هذه الأتعاب الائتمان تلك المتعلقة بالائتمان وأتعاب الإدارة الأخرى. تتحقق أتعاب التزامات القروض وأتعاب إنشاء الائتمان كجزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (بالإضافة إلى أي تكلفة إضافية) كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. ويتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات التي تقوم فيها المجموعة بتقديم خدمات معينة عند تقديم تلك الخدمات.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

العملات الأجنبية

تحدد كل شركة بالمجموعة عملتها الأساسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل شركة باستخدام تلك العملة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. كما تحول الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بالعملة الرئيسية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى العملة الرئيسية لكل شركة حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ تحديد قيمتها. وفي حالة الموجودات غير النقدية التي يتحقق التغير في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، فإن فروق أسعار الصرف الأجنبي يتم تحققها مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم إدراج التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

شركات المجموعة عند الدمج

كما في تاريخ البيانات المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة إلى عملة العرض للبنك وهي الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية، ويتم تحويل بيانات الدخل لتلك الشركات التابعة بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. عند بيع شركة تابعة أجنبية، يدرج المبلغ المؤجل المتراكم المسجل في الإيرادات الشاملة الأخرى الخاصة بشركة تابعة محددة ضمن بيان الدخل المجمع.

يتم معاملة أية شهرة أو تعديلات القيمة العادلة للقيم المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الشراء كموجودات ومطلوبات لشركات تابعة خاصة ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف الأجنبي السائدة في تاريخ التقارير المالية.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 ومتطلبات قرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الربح الخاضع للضريبة للسنة. وفقاً للقانون، تم خصم توزيعات الأرباح النقدية من ربح السنة للشركات المدرجة التي تخضع لضريبة دعم العمالة الوطنية.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الربح وفقاً للحساب استنادًا إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة.

حصة الزكاة

يتم احتساب مخصص الزكاة بنسبة 1% من ربح البنك وفقاً للقانون رقم 46 لعام 2006 ووفقاً لقرار وزارة المالية رقم /200758 وتسري ابتداء من 10 ديسمبر 2007.

تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح "BEPS" الركيزة الثانية

في سنة 2021، وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل من ركيزتين من أجل مواجهة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وبموجب الركيزة الثانية، يجب على الشركات متعددة الجنسيات، التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو القيام بدفع الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات بواقع 15%.

انضمت الدول التي تعمل فيها المجموعة بما في ذلك دولة الكويت إلى الإطار الشامل. في 30 ديسمبر 2024، سنّت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون")، والذي يعرض ضريبة تكميلية محلية اعتبارًا من 2025.

في 29 يونيو 2025، أصدرت وزارة المالية بدولة الكويت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 157 لسنة 2024 ("اللائحة التنفيذية"). وتهدف هذه اللائحة إلى تفسير أحكام القانون وتوضيحها من خلال تحديد الآليات المعتمدة لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة ومعدل الضريبة الفعلي، بالإضافة إلى وضع الإجراءات والتدابير التنفيذية ذات الصلة.

ضريبة الشركات التابعة الخارجية

يتم احتساب ضريبة الشركات التابعة الخارجية بناء على معدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية في البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة، تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة (الضريبة الحالية) كمصروف في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقا للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة.

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام على الفروق المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة بالدفاتر لأغراض التقارير المالية في تاريخ التقرير.

تتحقق الأصول الضريبية المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج الأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة والذي سيكون متاحاً مقابله الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والإعفاءات الضريبية المرحلة غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة قد يمكن استخدامها، الا عندما يتعلق أصل الضريبة المؤجلة بالفروق

المؤقتة القابلة للخصم الناتج من التسجيل الأولي لأصل أو التزام في المعاملات التي لا تعتبر دمج أعمال وفي وقت المعاملة، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة.

تتم مراجعة القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لا يحتمل معه أن توافر المستوى المناسب من الارباح الخاضعة للضريبة بما يتيح استخدام الموجودات الضريبية المؤجلة كليا أو جزئيا. يتم إعادة تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المسجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تسجيلها إلى الحد الذي يصبح من المحتمل معه أن تسمح الأرباح الضريبية المستقبلية بإمكانية استرداد أصل الضريبة المؤجلة.

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة في حالة وجود حق قانوني يوجب إجراء المقاصة الأصول الضريبية الحالية مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية والضرائب المؤجلة تتعلق بنفس المؤسسة الخاضعة للضريبة ونفس الإدارة الضريبية.

يتم قياس الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب والقوانين السارية في تاريخ التقارير المالية.

التضخم المرتفع

إن المعلومات المالية للشركات التابعة التي تكون عملة التعامل لها هي ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع يتم تعديلها بالتضخم قبل تحويلها إلى الدينار الكويتي. وعند إعادة إدراجها، يتم تحويل كافة بنود البيانات المالية إلى الدينار الكويتي باستخدام سعر الصرف بتاريخ الإقفال. لا يتم إعادة إدراج المبالغ المبينة للسنوات السابقة لأغراض المقارنة على مستوى التجميع حيث إن عملة العرض للمجموعة لا تعتبر من الاقتصادات ذات التضخم المرتفع. عند التجميع، فإن تأثير تغيرات الأسعار في الفترات السابقة على المعلومات المالية للشركة التابعة تم إثباته مباشرة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

يتم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة التي تكون عملة التعامل لها هي ذات عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع لتعكس التغيرات في القوة الشرائية للعملة المحلية، بحيث إن جميع البنود في بيان المركز المالي المجمع والتي لا يعبر عنها بالقيمة الحالية (البنود غير النقدية) يتم إعادة إدراجها من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام في تاريخ بيان المركز المالي ويتم إعادة إدراج جميع الإيرادات والمصروفات من خلال تطبيق عوامل التحويل المناسبة.

معلومات القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة البنك قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات، متى كان ذلك مناسباً.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات المالية المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها محتملاً.

لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

الموجودات بصفة أمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة ضمن موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي صدرت ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك. يعتزم البنك تطبيق هذه المعايير متى أمكن ذلك عندما تصبح سارية المفعول. تم تقييمها بأنها لا يوجد لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 : تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية.
  التعديلات على العقود التي تتعلق بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة
  التعديلات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 : العرض والإفصاحات في البيانات المالية؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 : الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات؛

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها. بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق المجموعة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الافتراضات التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

موجودات الضريبة المؤجلة

تتحقق موجودات الضريبة المؤجلة بمقدار احتمال توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يمكن في مقابلها استغلال الخسائر. ينبغي تطبيق أحكام لتحديد مبلغ موجودات الضرائب المؤجلة التي يمكن تسجيلها، استناداً إلى التوقيت والمستوى المحتمل للأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة، مع استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

الأحكام الجوهرية في تحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على خيارات التجديد

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من غير المؤكد ممارسته بصورة معقولة.

وفيما يلي الأحكام الأساسية في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستثناء تلك الأحكام التي تتضمن التقديرات والتي قامت الإدارة باتخاذها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي تمثل تأثيراً جوهرياً على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير؛
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سوف يتم ممارسة خيار التمديد أو الفسخ؛
- تصنيف ترتيبات عقد التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

تقوم الإدارة بممارسة أحكام لتحديد قيمة صافي موجودات لدى الشركة التابعة التي يتم تغطيتها (ويطلق عليها أيضاً معدل التغطية) استناداً إلى التغيرات المستقبلية المتوقعة في حركات سعر صرف العملة الرئيسية للشركة التابعة وتكلفة التغطية وسعر الصرف الآجل وتأثيرها على صافي الموجودات لدى المجموعة.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الأساسية التي تتعلق بالمستقبل ومصادر المعلومات الرئيسية المستخدمة في التقديرات بتاريخ التقارير المالية، والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تؤدي لتعديل جوهري في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات في السنوات المالية التالية. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة للتغيرات أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصًا التكاليف حتى البيع لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المجموعة تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة

يتعين على الإدارة اتخاذ أحكام عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات بما في ذلك الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة والمطلوبات المحتملة المشتراة.

خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يتعين على الإدارة وضع أحكام جوهرية في تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ونماذج التصنيف ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الاقتصادية الكبرى عند تحديد المخصصات المطلوبة. وهذه التقديرات يجب أن تقوم على افتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وعدم اليقين. وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في تلك المخصصات.

قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغيرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام التقديرات والافتراضات المختلفة ولكن المعقولة بصورة متساوية على القيم المدرجة بالدفاتر للقروض والمدينين والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

2.7 التضخم المرتفع

لدى البنك، من خلال شركته التابعة بنك برقان إيه. إس. ("BBT") عمليات مصرفية في تركيا. تم تقييم الاقتصاد التركي على أنه اقتصاد ذو تضخم مرتفع بناءً على معدلات التضخم التراكمية على مدار السنوات الثلاث السابقة. وهي سارية لفترة التقرير في أو بعد 30 أبريل 2022. وبناءً على ذلك، تتضمن هذه البيانات المالية المجمعة آثار التضخم المرتفع وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" الناجمة عن عملياتها في تركيا. تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 اعتبارًا من 1 يناير 2022، أي بداية فترة التقارير التي حددت فيها المجموعة التضخم المرتفع.

حددت المجموعة مؤشر أسعار المستهلك ("CPI") كمؤشر أسعار عام مناسب لاستخدامه في محاسبة التضخم وتم قياسه بمقدار 3,513.87 كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 2,684.55). تم تطبيق محاسبة التضخم على دفاتر بنك برقان إيه. إس. اعتبارًا من تاريخ الاستحواذ، أي ديسمبر 2012. إن صافي أثر "صافي الخسارة النقدية" المعترف بها في بيان الدخل المجمع وبيان حقوق الملكية المجمع هو 17,376 ألف دينار كويتي ومبلغ 32,313 ألف دينار كويتي على التوالي (31 ديسمبر 2024: 24,080 ألف دينار كويتي ومبلغ 37,856 ألف دينار كويتي على التوالي).

2.8 الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2

الموجودات والمطلوبات المالية

لقد تم انتقال الغالبية العظمى من تعرض المجموعة للموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بسعر الفائدة بين البنوك (IBOR)، بشكل رئيسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي، إلى "معدلات خالية من المخاطر" جديدة. إن بعض العقود المتبقية، بصدد المناقشة والتفاوض مع الأطراف المقابلة / العملاء لإكمال الانتقال قبل تاريخ إعادة التسعير التالي، بينما يستمر الجزء الآخر المتبقي في استخدام معدلات ليبور المعيارية "synthetic" التي نشرتها إدارة ICE Benchmark.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

أكملت المجموعة عملية نقل جميع المشتقات المرتبطة بالدولار الأمريكي وغير الدولار الأمريكي وفقًا لبروتوكول ISDA Fallbacks.

3. النقد والنقد المعادل

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	
251,989	289,727	نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
273,060	470,500	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
286,904	292,868	مستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مستحقة خلال 30 يوماً
811,953	1,053,095	
(15)	(24)	خسائر الائتمان المتوقعة
811,938	1,053,071	النقد والنقد المعادل

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

4. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
القروض وسلف	
بنوك	**114,371**	72,320
مؤسسات مالية أخرى	**433,605**	290,784
	547,976	363,104
ودائع لدى بنوك	**728,058**	495,525
مجمل المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**1,276,034**	858,629
مخصص (إيضاح 5)	**(24,653)**	(23,521)
خسائر الائتمان المتوقعة	**(107)**	(63)
	1,251,274	835,045

5. قروض وسلف للعملاء

أ. الأرصدة

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
شركات	**4,259,871**	4,003,690
أفراد	**718,561**	592,745
مجمل القروض والسلف للعملاء	**4,978,432**	4,596,435
مخصص	**(147,722)**	(125,032)
	4,830,710	4,471,403

ب. مخصصات

	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار كويتي	شركات ألف دينار كويتي	أفراد ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2025	**23,918**	**129,320**	**20,420**	**173,658**
الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 24)	**-**	**2,473**	**-**	**2,473**
فروق تحويل عملات أجنبية	**8**	**(147)**	**95**	**(44)**
مبالغ مشطوبة	**-**	**(31,814)**	**(9,354)**	**(41,168)**
المحمل على بيان الدخل المجمع	**943**	**46,056**	**12,422**	**59,421**
في 31 ديسمبر 2025	**24,869**	**145,888**	**23,583**	**194,340**

	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار كويتي	شركات ألف دينار كويتي	أفراد ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2024	23,988	192,816	14,791	231,595
فروق تحويل عملات أجنبية	3	(1,836)	(60)	(1,893)
مبالغ مشطوبة	(1,108)	(86,906)	(6,102)	(94,116)
المحمل على بيان الدخل المجمع	1,035	25,246	11,791	38,072
في 31 ديسمبر 2024	23,918	129,320	20,420	173,658

يشمل المخصص مبلغ 21,965 ألف دينار كويتي (2024: 25,105 ألف دينار كويتي) يمثل مخصص التسهيلات غير النقدية المدرج ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 10). منها مبلغ 216 ألف دينار كويتي (2024: 397 ألف دينار كويتي) للمستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إن مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يتفق في كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص المحدد لبنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية، المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت. في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتعديل أساس احتساب الحد الادنى للمخصصات العامة للتسهيلات من معدل 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. وقد تم تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، وصافي بعض فئات الضمانات المحتجزة خلال فترة البيانات المالية. إن المخصص العام كما في 31 ديسمبر 2006 الذي يزيد عن المعدل الحالي بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية يقدر بمبلغ 16,154 ألف دينار كويتي ويتم الاحتفاظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

فيما يلي تفصيل المخصص المحدد والعام:

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
مخصص عام	**169,382**	149,283
مخصص محدد	**24,958**	24,375
	194,340	173,658

فيما يلي تحليل لمجمل القيم المدرجة بالدفاتر للتسهيلات الائتمانية والارتباطات والمطلوبات المحتملة والخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة بناءً على معايير تصنيف المراحل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي:

2025	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مرتفع	**1,682,008**	**13,685**	**-**	**1,695,693**
قياسي	**3,215,000**	**230,484**	**-**	**3,445,484**
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	**28,285**	**242,021**	**114,925**	**385,231**
قروض وسُلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء	**4,925,293**	**486,190**	**114,925**	**5,526,408**
مطلوبات محتملة *	**3,077,342**	**139,610**	**16,289**	**3,233,241**
مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية	**19,625**	**33,740**	**65,663**	**119,028**

2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مرتفع	1,191,573	13,442	-	1,205,015
قياسي	3,103,767	404,866	-	3,508,633
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	20,866	134,776	90,249	245,891
قروض وسُلف للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والعملاء	4,316,206	553,084	90,249	4,959,539
مطلوبات محتملة *	2,559,695	114,594	15,715	2,690,004
مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية	17,753	37,992	53,155	108,900

* تتضمن ارتباطات تمديد التسهيلات غير النقدية.

تعتمد الترجيحات المخصصة لكل سيناريو من سيناريوهات الاقتصاد الكلي على مؤشر دورة الائتمان وكما في 31 ديسمبر 2025 بلغت 40% بالنسبة للحالة الأساسية، و30% بالنسبة للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية (2024: 40% للحالة الأساسية و30% للحالة السلبية و30% للحالة الإيجابية).

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية (تسهيلات نقدية وغير نقدية) المحتسبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي:

2025	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2025	**17,753**	**37,992**	**53,155**	**108,900**
الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 24)	**59**	**-**	**2,411**	**2,470**
الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	**1,917**	**(2,934)**	**51,233**	**50,216**
المبالغ المشطوبة	**-**	**-**	**(41,168)**	**(41,168)**
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**(104)**	**(1,318)**	**32**	**(1,390)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**19,625**	**33,740**	**65,663**	**119,028**

2024	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2024	24,174	43,286	51,799	119,259
الحركة على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	(6,640)	(3,702)	95,835	85,493
المبالغ المشطوبة	-	-	(94,116)	(94,116)
تعديلات صرف العملات الأجنبية	219	(1,592)	(363)	(1,736)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024 s	17,753	37,992	53,155	108,900

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

6. استثمارات في أوراق مالية

2025	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار كويتي	مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف دينار كويتي	شركة زميلة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
أوراق دين مالية	268,513	41,397	261,361	-	571,271
أسهم	147,066	40,054	-	19,345	206,465
صناديق مدارة	-	68,256	-	-	68,256
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(941)	-	(941)
	415,579	149,707	260,420	19,345	845,051

2024	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار كويتي	مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف دينار كويتي	شركة زميلة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
أوراق دين مالية	396,046	16,975	218,577	-	631,598
أسهم	112,508	2,936	-	4,968	120,412
صناديق مدارة	-	73,932	-	-	73,932
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(703)	-	(703)
	508,554	93,843	217,874	4,968	825,239

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 31 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2024: 76 ألف دينار كويتي).

7. موجودات أخرى

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	154,728
مصروفات مدفوعة مقدما	5,223
موجودات قيد البيع المشروط *	187,037
موجودات ضرائب مؤجلة	6,987
ضرائب مدفوعة مقدماً	2,831
أرصدة مدينة متنوعة	6,829
أرصدة أخرى	80,058
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	(199)
	443,494

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
162,619	154,728
6,994	5,223
264,522	187,037
10,366	6,987
2,999	2,831
3,132	6,829
110,904	80,058
(5,604)	(199)
555,932	443,494

* إن القيمة العادلة للموجودات العقارية المتضمنة في الموجودات قيد البيع المشروط يتم تحديدها استنادا إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين معتمدين باستخدام طرق متعددة مثل طريقة المقارنة بالسوق وطريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة التكلفة. إن التغيير بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لن يؤدي إلى تأثير مادي على بيان الدخل المجمع.

8. الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى

	الشهرة ألف دينار كويتي	موجودات أخرى غير ملموسة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
التكلفة			
في 1 يناير 2025	**8,251**	**42,742**	**50,993**
إضافات خلال السنة	**6,094**	**11,632**	**17,726**
تعديل تحويل عملات أجنبية	**(143)**	**59**	**(84)**
في 31 ديسمبر 2025	**14,202**	**54,433**	**68,635**
الإطفاء المتراكم			
في 1 يناير 2025	**-**	**(34,858)**	**(34,858)**
المحمل للسنة	**-**	**(2,118)**	**(2,118)**
تعديل تحويل عملات أجنبية	**-**	**9**	**9**
في 31 ديسمبر 2025	**-**	**(36,967)**	**(36,967)**
صافي القيمة الدفترية			
في 31 ديسمبر 2025	**14,202**	**17,466**	**31,668**
في 31 ديسمبر 2024	8,251	7,884	16,135

فيما يلي القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى الموزعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد:

	الشهرة ألف دينار كويتي	موجودات غير ملموسة أخرى					المجموع ألف دينار كويتي
		رخصة الخدمات المصرفية ألف دينار كويتي	علاقات العملاء ألف دينار كويتي	العلامة التجارية ألف دينار كويتي	رخصة الوساطة المالية ألف دينار كويتي	إجمالي الموجودات غير الملموسة ألف دينار كويتي	
بنك الخليج الجزائر	3,069	3,960	-	-	-	3,960	7,029
بنك تونس العالمي إس أيه	5,252	2,727	-	-	-	2,727	7,979
بنك الخليج المتحد	5,881	-	4,366	2,097	4,316	10,779	16,660
في 31 ديسمبر 2025	14,202	6,687	4,366	2,097	4,316	17,466	31,668

	الشهرة ألف دينار كويتي	موجودات غير ملموسة أخرى	المجموع ألف دينار كويتي
		رخصة الخدمات المصرفية ألف دينار كويتي	
بنك الخليج الجزائر	2,953	4,563	7,516
بنك تونس العالمي إس أيه	5,298	3,321	8,619
في 31 ديسمبر 2024s	8,251	7,884	16,135

اختبار انخفاض قيمة الشهرة

يتم اختبار القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو على فترات أقرب ومتكررة في حالة وجود دليل على أن الشهرة قد تنخفض قيمتها). وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود عليها باستخدام طريقة احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة بناءً على الأسعار في سوق نشط أكثر من القيمة المدرجة بالدفاتر لوحدة انتاج النقد. تستند حسابات القيمة أثناء الاستخدام إلى تقديرات التدفقات النقدية قبل الضرائب بناء على الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2024: 5%). وقد تم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب بنسبة 20% إلى 30% (2024: 20% إلى 35%) لتحديد صافي القيمة الحالية التي تقابل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة. إن المبالغ الممكن استردادها تزيد عن أو تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر للشهرة. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية من خلال التحقق من هذه العوامل من خلال هامش محتمل بصورة معقولة. استناداً إلى هذا التحليل، لا توجد مؤشرات على تعرض الشهرة للانخفاض في القيمة مع الأخذ في الحسبان مستوى الأحكام والتقديرات المستخدمة.

9. أموال مقترضة أخرى

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي
سندات مساندة - 2031*	153,745	**%2.750**
قروض متوسطة الأجل - غير مضمونة (2025 - 2026)	245,796	**SOFR + (%0.95 - %1.10)**
قروض متوسطة الأجل - غير مضمونة (2025 - 2028)	-	**CBK + (%1.25 - %1.5)**
قروض متوسطة الأجل - غير مضمونة (2026)	-	**TLREF+%1.25**
قروض متوسطة الأجل - غير مضمونة (2030)	-	**%4.875**
	399,541	**557,183**

** خلال سنة 2020، أصدر البنك أوراق دفع مساندة (الشريحة 2) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تستحق في عام 2031 ("أوراق الدفع") بالمبلغ الأساسي. تستوفي أوراق الدفع متطلبات معاملتها كأوراق رأسمالية بالشريحة 2 وفقاً لتعليمات بازل III المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي. وأوراق الدفع قابلة للاستدعاء كلياً وليس جزئياً وفقاً لاختيار المصدر بعد مرور 6 سنوات من تاريخ إصدارها، أو في أي تاريخ لسداد الفائدة بعدها، ويخضع ذلك لاستيفاء بعض الشروط والموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي.*

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

10. مطلوبات أخرى

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**103,597**	75,575
مزايا موظفين	**31,774**	21,159
مخصصات لتسهيلات ائتمانية غير نقدية (إيضاح 5)	**21,965**	25,105
شيكات وأرصدة مقاصة	**50,963**	33,666
إيرادات مستلمة مقدماً	**14,816**	16,903
دائنون آخرون ومصروفات مستحقة	**19,855**	48,885
مطلوبات ضريبية مؤجلة	**15,940**	14,775
ضرائب مستحقة*	**30,685**	26,655
أرصدة أخرى	**1,347**	7,090
	290,942	269,813

*تتضمن الضرائب المستحقة مبلغ 427 ألف دينار كويتي (2024: 399 ألف دينار كويتي) يتعلق بحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

11. حقوق الملكية والاحتياطيات

أ) رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل.

2025	2024
رأس المال المصرح به (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)	**6,000,000,000**	4,000,000,000
رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل (أسهم بقيمة 100 فلس للسهم)	**3,806,053,945**	3,624,813,281

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين المنعقد بتاريخ 15 نوفمبر 2025، وافق المساهمون على زيادة رأس مال البنك المصرح به من 400,000,000 دينار كويتي إلى 600,000,000 مليون دينار كويتي، وعلى تعديل المادة (6) من عقد تأسيس البنك والمادة (5) من نظامه الأساسي. وقد تم الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة خلال السنة.

ب) في 29 مارس 2025، وافقت الجمعية العمومية السنوية على توزيعات أرباح نقدية بقيمة 6 فلس للسهم (2023: 6 فلس) وأسهم منحة بواقع 5% (2023: 5%) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ج) إن علاوة إصدار الاسهم واحتياطي أسهم الخزينة غير متاحة للتوزيع. يتطلب قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي وعقد التأسيس للبنك وتعديلاته أن يتم سنوياً تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري محدد بالمبلغ المطلوب لتأمين توزيع 5% من رأس المال في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لسداد توزيعات بتلك القيمة.

د) يقضي النظام الأساسي وعقد التأسيس للبنك وتعديلاته بأن يتم سنويا تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. لا توجد أي قيود على التوزيعات من هذا الاحتياطي، باستثناء الوارد في الايضاح رقم 11 (هـ).

ه) أسهم الخزينة

2025	2024
عدد الأسهم المحتفظ بها	**72,835,092**	5,588,691
نسبة الأسهم المحتفظ بها	**%1.91**	%0.15
التكلفة - ألف دينار كويتي	**17,253**	1,742
القيمة السوقية - ألف دينار كويتي	**15,878**	984
المتوسط المرجح للقيمة السوقية للسهم (فلس)	**235**	186

إن رصيد حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. كما لا يجوز توزيع مبلغ يساوي تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي الاختياري خلال فترة حيازة هذه الاسهم.

و) احتياطيات أخرى خاصة بمساهمي البنك

	احتياطي أسهم الخزينة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية ألف دينار كويتي	احتياطي تغطية التدفقات النقدية ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2025	**43,135**	**(107,928)**	**(159,831)**	**16,205**	**7,786**	**(200,633)**
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	(5,763)	(10,011)	-	(702)	(16,476)
إجمالي الخسائر الشاملة	-	(5,763)	(10,011)	-	(702)	(16,476)
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	2,005	-	-	-	2,005
في 31 ديسمبر 2025	**43,135**	**(111,686)**	**(169,842)**	**16,205**	**7,084**	**(215,104)**

	احتياطي أسهم الخزينة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دينار كويتي	تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية ألف دينار كويتي	احتياطي تغطية التدفقات النقدية ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 1 يناير 2024	**43,135**	**(107,360)**	**(151,365)**	**18,711**	**10,938**	**(185,941)**
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	-	(7,601)	(8,466)	(2,506)	(3,152)	(21,725)
إجمالي الخسائر الشاملة	-	(7,601)	(8,466)	(2,506)	(3,152)	(21,725)
صافي المحول إلى الأرباح المرحلة عند استبعاد استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	7,033	-	-	-	7,033
في 31 ديسمبر 2024	**43,135**	**(107,928)**	**(159,831)**	**16,205**	**7,786**	**(200,633)**

ز) توزيعات أرباح مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 6 فلس للسهم (2024: 6 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2024: 5%) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. يبدأ استحقاق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية السنوية، رهنًا باعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

ح) الأوراق الرأسمالية المستديمة الشريحة رقم 1

قام البنك بتاريخ 9 مايو 2024 بإصدار أوراق رأسمالية مستديمة - الشريحة رقم 1 (أوراق رأسمالية الشريحة 1) بمبلغ 150,000 ألف دينار كويتي على شريحتين تتألف من:

i) أوراق مالية ثابتة الفائدة بقيمة 75,000 ألف دينار كويتي مع قسيمة بنسبة 7.25% سنوياً لأول خمس سنوات بعد تاريخ الإصدار، وللفترة اللاحقة، مجموع سعر إعادة التحديد إضافة إلى 3.00% سنوياً، تستحق الدفع على أقساط بنهاية كل ربع سنة مع بدء سداد الفائدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار الأوراق المالية، و

ii) أوراق مالية متغيرة الفائدة بقيمة 75,000 ألف دينار كويتي مع قسيمة بمعدل فائدة متغير يتم تحديده ربع سنوياً في تاريخ تحديد الفائدة بنسبة 3.25% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي سنوياً (إلا أنه يشترط أن معدل الفائدة المتغير لا يتجاوز أبداً معدل الفائدة السائد المتعلق بالأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة في ذلك الوقت إضافة إلى 1% سنوياً) تستحق الدفع على أقساط بنهاية كل ربع سنة مع بدء سداد الفائدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار الأوراق المالية.

تشكل الأوراق الرأسمالية الشريحة 1 التزامات مباشرة غير مشروطة ومساندة وغير مكفولة بضمان للبنك وتم تصنيفها كحقوق ملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية -التصنيف. ليس للأوراق تاريخ استحقاق؛ ويمكن للبنك استردادها وفقاً لتقديره بعد 9 مايو 2029 ("تاريخ المطالبة الأول") أو أي تاريخ لاحق لسداد الفائدة بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجهة الرقابية.

يجوز للبنك بناءً على تقديره اختيار عدم توزيع الفوائد ولا يعتبر ذلك حالة تعثر. في حالة عدم قيام البنك بسداد الفوائد على الاوراق المالية الشريحة 1 في المواعيد المقررة لسداد الفائدة (لاي سبب من الاسباب)، فيجب على البنك الا يقوم بإصدار اي توزيعات أو مدفوعات أخرى أو تتعلق بأسهم أخرى من نفس المستوى أو اقل من الاوراق المالية للشريحة 1 (باستثناء التوزيعات أو المدفوعات النسبية على الأسهم التي تتساوى مع الاوراق المالية للشريحة 1) ما لم يقم البنك بدفع قسطين متتاليين بالكامل من مدفوعات الفوائد على الأوراق المالية للشريحة 1، ولحين قيامه بذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12. إيرادات فوائد

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
365,078	**391,408**	قروض وسلف إلى العملاء
167,356	**186,208**	مستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
17,709	**19,944**	أذون وسندات الخزينة
60,170	**62,944**	أوراق مالية استثمارية
610,313	**660,504**	

13. مصروفات فوائد

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
275,484	**288,424**	ودائع من العملاء
118,716	**138,466**	مستحق إلى بنوك
31,673	**29,835**	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
27,051	**23,228**	أموال مقترضة أخرى
-	**2,633**	شهادات إيداع مصدرة
452,924	**482,586**	

14. صافي إيرادات الاستثمار

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
6,629	**11,632**	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,345	**8,451**	صافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
246	**1,624**	حصة في نتائج شركة زميلة
-	**(2,840)**	الخسائر الناتجة من بيع مفترض لشركة زميلة
8,220	**18,867**	

15. الضرائب

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
1,345	**-**	ضريبة دعم العمالة الوطنية
399	**427**	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
608	**-**	حصة الزكاة
15,488	**12,054**	ضرائب على شركات تابعة خارج الكويت (راجع أدناه للتفاصيل)
17,840	**12,481**	

فيما يلي بنود الضرائب الناتجة من شركات تابعة خارج الكويت:

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
7,605	**8,686**	الضريبة الحالية
7,883	**3,368**	الضريبة المؤجلة
15,488	**12,054**	

إن معدل الضريبة المطبق على الشركات التابعة الخاضعة للضريبة يتراوح من 0% إلى 44% (2024: 9% إلى 39%) بينما يتراوح معدل ضريبة الدخل الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من 0% إلى 50% (2024: 27% إلى 50%). لغرض تحديد النتائج الخاضعة للضريبة للسنة، فقد تم تعديل احتساب أرباح الشركات التابعة خارج الكويت للأغراض الضريبية. تتضمن التعديلات لأغراض الضريبة بنود تتعلق بكلاً من الإيرادات والمصروفات. تستند التعديلات إلى القوانين واللوائح الحالية القائمة والممارسات المعمول بها داخل الدول التي تعمل بها هذه الشركات التابعة.

تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح "BEPS" الركيزة الثانية

في سنة 2021، وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل من ركيزتين من أجل مواجهة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وبموجب الركيزة الثانية، يجب على الشركات متعددة الجنسيات، التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو القيام بدفع الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات بواقع 15%.

انضمت الدول التي تعمل فيها المجموعة بما في ذلك دولة الكويت إلى الإطار الشامل. في 31 ديسمبر 2024، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون")، والذي يعرض ضريبة تكميلية محلية اعتبارًا من 2025. ويُلغى بموجب هذا القانون نظاما ضريبة دعم العمالة الوطنية ("ضريبة دعم العمالة الوطنية") وضريبة الزكاة المعمول بهما في الكويت بالنسبة للشركات الخاضعة لأحكام القانون.

في 29 يونيو 2025، أصدرت وزارة المالية بدولة الكويت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 157 لسنة 2024 ("اللائحة التنفيذية")، وتهدف هذه اللائحة إلى تفسير أحكام القانون وتوضيحها من خلال تحديد الآليات المعتمدة لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة ومعدل الضريبة الفعلي، بالإضافة إلى وضع الإجراءات والتدابير التنفيذية ذات الصلة.

تقع الشركة الأم في دولة الكويت، ويتم اعتبارها الكيان الأم النهائي لأغراض تطبيق قانون ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية للمجموعة.

بصفتها الجهة المسؤولة عن الامتثال الضريبي على مستوى المجموعة، تتحمل الشركة الأم مسؤولية احتساب الضريبة التكميلية لكل دولة تابعة، مستفيدةً من إشرافها المباشر والإطلاع على جميع الكيانات التابعة، كما تتولى احتساب وتوزيع المبالغ لكل مجموعة تابعة لأغراض إعداد التقارير المالية.

تماشيًا مع هذه المسؤولية بصفتها الكيان الأم النهائي بموجب القانون، قامت الشركة الأم باحتساب الضريبة التكميلية على مستوى دولة الكويت، بعد تجميع جميع الكيانات العاملة في الكويت، واستناداً إلى الاحتساب التقديري، فإن الولاية القضائية (وهي الكويت) في وضع خسارة وفقاً للقانون؛ لذلك، لا يُتوقع أن تنشأ أي التزامات ضريبية إضافية في الكويت لسنة 2025. وبالتالي، لا يتم الاعتراف بأي التزامات ضريبية إضافية محلية تكميلية (DMTT) في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

قامت المجموعة بتسجيل مقابل ضريبي بمبلغ 1,781 ألف دينار كويتي وفقًا لاتفاقية تقاسم الضرائب مع الشركة الأم، وأدرجت المبلغ ضمن بند "مصروفات أخرى".

وتطبق المجموعة الاستثناء الإلزامي والمؤقت من الاعتراف والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المرتبطة بها، وذلك وفقًا لتعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "الإصلاح الضريبي الدولي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية".

16. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية الشريحة الاولى على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة ناقصاً أسهم الخزينة.

إن احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة هي كما يلي:

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
46,437	**46,534**	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(9,216)	**(10,875)**	يخصم: سداد مدفوعات الفائدة والحركات الأخرى الخاصة بالأوراق الرأسمالية الشريحة الاولى
37,221	**35,659**	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك بعد الفائدة والحركات الأخرى على الأوراق الرأسمالية للشريحة الأولى

الأسهم	الأسهم	
3,800,179,834	**3,789,010,549**	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالصافي بعد أسهم الخزينة
9.8	**9.4**	ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)

تم إعادة إدراج الأرباح الأساسية والمخففة للسهم للفترة المقارنة المعروضة لتعكس تأثير أسهم المنحة (إيضاح 11).

17. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تنظم المجموعة عملياتها مبدئياً حسب التوزيع الجغرافي، وبصورة أساسية القطاع المحلي والقطاع الدولي. تصنف كافة العمليات خارج الكويت على أنها دولية. ومن خلال قطاع العمليات المحلية تنتظم المجموعة إلى قطاعات الأعمال التالية:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

- **لقطاع المصرفي للشركات والأفراد:** يقدم منتجات وخدمات مصرفية شاملة للعملاء من الشركات والأفراد، بما في ذلك الإقراض والودائع والخدمات التجارية وتحويل العملات الأجنبية وخدمات الاستشارات وبطاقات الائتمان والبطاقات البنكية والخدمات الأخرى.
- **الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات:** يضم هذا القطاع أنشطة الخزينة وخدمات الاستثمارات وإدارة الاستثمارات والأعمال المصرفية للمؤسسات المالية. كما يقدم هذا القطاع منتجات وخدمات إلى البنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك الأسواق النقدية والإقراض والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى.
- **المركز الرئيسي: يتضمن إدارة السيولة والتمويل وأي خدمات متبقية فيما يتعلق بتسعير التحويل والأنشطة الأخرى غير المخصصة.**

تراقب الإدارة التنفيذية نتائج وحدات الأعمال بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع استناداً إلى نتائج القطاعات بعد المخصصات التي يتم قياسها في بعض النواحي بطريقة مختلفة عن أرباح أو خسائر التشغيل ضمن البيانات المالية المجمعة.

يعرض الجدول التالي المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنتائج وبعض الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية في المجموعة.

31 ديسمبر 2025	عمليات الكويت				العمليات الدولية	المعاملات غير الموزعة فيما بين شركات المجموعة	المجموعة
	قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ألف دينار كويتي	قطاع الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات ألف دينار كويتي	المركز الرئيسي ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
صافي إيرادات فوائد	76,602	7,407	(13,397)	70,612	107,306	-	177,918
النتائج التشغيلية للقطاع	100,140	19,151	(6,018)	113,273	156,793	(2,268)	267,798
ربح (خسارة) السنة	37,958	10,545	(10,842)	37,661	10,742	(2,624)	45,779
مجموع الموجودات	4,147,421	1,535,211	962,183	6,644,815	2,736,943	(282,943)	9,098,815
مجموع المطلوبات	2,777,079	674,650	2,556,238	6,007,967	2,308,398	(268,851)	8,047,514

31 ديسمبر 2024	عمليات الكويت				العمليات الدولية	المعاملات غير الموزعة فيما بين شركات المجموعة	المجموعة
	قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد ألف دينار كويتي	قطاع الخزينة والأعمال المصرفية للاستثمارات ألف دينار كويتي	المركز الرئيسي ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
صافي إيرادات فوائد	86,134	4,893	(12,615)	78,412	78,977	-	157,389
النتائج التشغيلية للقطاع	105,735	11,021	(11,843)	104,913	124,129	-	229,042
ربح (خسارة) السنة	50,761	3,885	(22,282)	32,364	17,809	445	50,618
مجموع الموجودات	3,913,291	1,408,699	1,004,403	6,326,393	2,025,212	(193,119)	8,158,486
مجموع المطلوبات	2,808,412	919,124	1,867,172	5,594,708	1,728,913	(184,993)	7,138,628

18. معاملات مع أطراف ذات علاقة

قامت المجموعة بتنفيذ معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة وافراد عائلاتهم المقربين وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً) الذين كانوا عملاء للمجموعة خلال السنة. يمثل عمود "آخرون" في الجدول التالي بصورة رئيسية المعاملات مع الأطراف ذات علاقة التي إما تسيطر عليها الشركة الأم أو تمارس عليها تأثيراً ملموساً. إن شروط هذه المعاملات تعتمد إلى حد كبير على نفس الأساس التجاري مع الأطراف غير ذات العلاقة بما في ذلك الضمانات. يسمح بالإقراض إلى أعضاء مجلس الادارة والاطراف ذات الصلة بهم مقابل ضمانات ملموسة وفقا لقواعد بنك الكويت المركزي. إن الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كما يلي:

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	آخرون ألف دينار كويتي	شركات زميلة ألف دينار كويتي	الشركة الأم ألف دينار كويتي	
					بيان المركز المالي المجمع
177,487	**150,489**	**150,489**	-	-	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى*
873,198	**813,427**	**813,427**	-	-	قروض وسلف للعملاء *
81,922	**98,655**	**90,373**	-	**8,282**	استثمارات في أوراق مالية
73,713	**68,033**	**68,033**	-	-	استثمارات في أوراق مالية مدارة من قبل طرف ذي علاقة
-	**17,799**	-	-	**17,799**	عقارات استثمارية
7,966	**1,184**	**523**	-	**661**	موجودات أخرى
6,644	**5,377**	**5,377**	-	-	المستحق للبنوك
3,645	**9,232**	**9,220**	**6**	**6**	المستحق لمؤسسات مالية أخرى
164,909	**271,783**	**69,480**	**8,985**	**193,318**	ودائع من عملاء
-	**2,787**	**992**	-	**1,795**	مطلوبات أخرى
					ارتباطات والتزامات محتملة
2,566	**1,657**	**1,657**	-	-	خطابات اعتماد
48,182	**46,128**	**46,128**	-	-	خطابات ضمان
42,721	**97,937**	**97,937**	-	-	حدود ائتمانية غير مستخدمة
15,137	**25,208**	**25,208**	-	-	التزامات أخرى
					المعاملات
60,185	**50,287**	**50,256**	-	**31**	إيرادات فوائد
(7,258)	**(5,682)**	**(2,494)**	**(215)**	**(2,973)**	مصروفات فوائد
940	**3,029**	**1,881**	-	**1,148**	إيرادات أتعاب وعمولات
(579)	**(16)**	**(16)**	-	-	مصروفات أتعاب وعمولات
65	**34**	**34**	-	-	إيرادات توزيعات أرباح
-	**310**	**1**	-	**309**	إيرادات أخرى
(4,207)	**(6,336)**	**(4,546)**	-	**(1,790)**	مصروفات أخرى
					معاملات أخرى خلال السنة
-	**58,596**	**58,596**	-	-	الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 24)
30	-	-	-	-	شراء ممتلكات ومعدات
(1,000)	-	-	-	-	تكلفة إصدار أوراق رأسمالية الشريحة رقم 1

* كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائمة بمبلغ 518,854 ألف دينار كويتي (2024: 510,200 ألف دينار كويتي).

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس أو الجهاز التنفيذي	
			أعضاء مجلس الإدارة**
581	**1,191**	**5**	قروض وسلف لعملاء
3,374	**1,082**	**8**	ودائع من عملاء
			الجهاز التنفيذي
1,573	**4,097**	**29**	قروض وسلف لعملاء
2,451	**2,538**	**40**	ودائع من عملاء

** كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت القيمة العادلة لإجمالي الضمانات المؤهلة بمقدار الأرصدة القائمة بمبلغ 1,123 ألف دينار كويتي (2024: 510 ألف دينار كويتي).

مكافآت الإدارة العليا

إن المزايا المدفوعة والمستحقة "للإدارة العليا" (تمثل المدفوع والمستحق عن خدمات أعضاء مجلس الإدارة في اللجان والرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء الرئيسيين الآخرين) كانت كما يلي:

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
5,743	**7,826**	مزايا قصيرة الأجل للموظفين - تتضمن رواتب ومنح
927	**1,268**	مستحقات مكافآت نهاية الخدمة
891	**831**	مستحقات تكلفة الحقوق التشجيعية طويلة الأجل
290	**330**	مستحقات لخدمات اللجان
7,851	**10,255**	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

19. ارتباطات والتزامات محتملة

2025 ألف دينار كويتي		2024 ألف دينار كويتي
34,968	حوالات مقبولة	41,672
355,111	خطابات اعتماد	286,055
998,387	خطابات ضمان	962,542
1,388,466		1,290,269

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 805,523 ألف دينار كويتي (2024: 531,687 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من أن الأموال ستكون متوفرة للعملاء عند الطلب. إن الحوالات المقبولة والاعتمادات المستندية المؤقتة والضمانات، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للإلغاء بأن المجموعة ستقوم بالسداد فيما لو لم يتمكن العميل الوفاء بالتزاماته للأطراف الأخرى، ينتج عنها نفس مخاطر الائتمان الخاصة بالقروض. إن الاعتمادات المستندية والتجارية التي تمثل تعهدات من قبل المجموعة نيابة عن العميل بالسماح لطرف آخر بسحب أموال من المجموعة إلى الحد المنصوص عليه وفقا لشروط وأحكام محددة، هي مكفولة بضمان بالبضاعة المتعلقة بها ولذلك ينتج عنها مخاطر أقل من تلك الناتجة عن القروض المباشرة.

إن الحدود الائتمانية غير المستخدمة تمثل الأجزاء من التراخيص غير المستخدمة لتمديد الائتمان النقدي. وفيما يخص مخاطر الائتمان للحدود الائتمانية غير المستخدمة، فإن المجموعة معرضة لمخاطر خسائر تساوي إجمالي الحدود غير المستخدمة. غير أن الخسائر المحتملة غالباً تكون أقل من إجمالي الحدود غير المستخدمة نظرا لأن معظم هذه الحدود ستنتهي أو يتم إلغاؤها دون تمويلها.

توفر المجموعة لعملائها ضمانات مالية قد تتطلب من المجموعة سداد مدفوعات بالنيابة عن العملاء وتتعهد بالتزامات لتمديد الخدمات الائتمانية لتوفير احتياجات السيولة لديهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس بنود خطاب الاعتماد. تعرض هذه الخطابات المجموعة لمخاطر مماثلة لمخاطر القروض والسلف ويتم تخفيف هذه المخاطر من خلال نفس إجراءات وسياسات الرقابة.

لدى المجموعة ارتباطات فيما يتعلق بمصاريف رأسمالية بمبلغ 25,552 ألف دينار كويتي (2024: 15,137 ألف دينار كويتي).

20. الأدوات المالية المشتقة

في سياق أعمالها المعتاد، تدخل المجموعة في أنواع مختلفة من المعاملات تتضمن مشتقات الأدوات المالية. تقدم المجموعة لعملائها منتجات مشتقات يتم تداولها في الأسواق المالية بهدف خدمة احتياجات إدارة المخاطر لديها لتغطية انكشافات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. تستخدم المجموعة أيضًا المشتقات لغرض التغطية الاقتصادية لإدارة موجوداتها ومطلوباتها وكذلك تغطية بعض انكشافات المخاطر مثل التفاوت في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بأصل أو التزام محقق (تغطية التدفقات النقدية) أو عمليات تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية. بالنسبة لعقود المشتقات المصنفة كأداة تغطية، يتم استخدام محاسبة التغطية شريطة الوفاء ببعض المعايير.

يتم تحقق المشتقات مبدئيًا ويتم قياسها لاحقًا وفقًا للقيمة العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة وأساليب التقييم (مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات)، حسبما هو ملائم. يتم إدراج كافة المشتقات كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة.

تعتمد طريقة تحقق ربح أو خسارة القيمة العادلة الناتجة على ما إذا كان قد تم تصنيف المشتقات كأداة تغطية في تلك الحالة، وطبيعة البند المغطى.

في بداية المعاملات، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أدوات التغطية والبنود المغطاة وهدف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الطرق المختارة لتقييم فعالية التغطية. كما تقوم المجموعة بتوثيق تقييمها - في بداية التغطية وكذلك على أساس مستمر - لما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية عالية الفعالية في مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبنود المغطاة.

يتم عرض الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من قبل المجموعة كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر لديها ولكن التي لا تتأهل لمحاسبة التغطية طبقًا للسياسات المحاسبية المتعلقة بالتغطية لدى المجموعة كمشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة (عمليات تغطية غير مؤهلة).

مشتقات محتفظ بها للتغطية

تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية

خلال السنة السابقة، أوقف البنك تغطية صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. وحيث أن المجموعة لم تقم ببيع / تصفية الاستثمار المقابل في العمليات الأجنبية، فإن المبلغ التراكمي لاحتياطي التغطية لا يتم إعادة تصنيفه ضمن بيان الدخل المجمع. قامت إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتخصيص عقود صرف عملات أجنبية آجلة للتغطية من تقلبات قيمة صافي استثمارها في شركتها التابعة الأجنبية الكائنة في الكويت. تُحوّل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تحويل هذه العقود إلى حقوق الملكية لمقاصة أي أرباح أو خسائر ناتجة عن تحويل صافي الاستثمارات في الشركة التابعة.

لم يتم تحقق أي انعدام للفعالية من عمليات التغطية في بيان الدخل المجمع خلال السنة (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

عمليات تغطية التدفقات النقدية

تقوم إحدى الشركات التابعة للمجموعة بتطبيق محاسبة تغطية التدفقات النقدية باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية الودائع بالعملات الأجنبية بمتوسط استحقاق حتى 3 أشهر مقابل تقلبات أسعار الفائدة. وتقوم الشركة التابعة بتطبيق اختبارات الفعالية في تواريخ البيانات المالية المجمعة لمحاسبة التغطية؛ حيث يتم احتساب الأجزاء الفعالة كجزء من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الاحتياطيات الأخرى، بينما يتم إدراج الجزء غير الفعال في بيان الدخل المجمع.

لم يتم إدراج أية عدم فاعلية من التغطية في بيان الدخل المجمع خلال السنة (2024: لا شيء).

مشتقات محتفظ لغرض المتاجرة

يتم تصنيف عقود المشتقات المبرمة لغرض خدمة العملاء فيما يتعلق باحتياجات إدارة المخاطر لديهم وكذلك المشتقات المستخدمة من قبل المجموعة لغرض التغطية الاقتصادية، ولكن التي لا تفي بمعايير التأهل لمحاسبة التغطية كـ "مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة". يتم تغطية الانكشافات للمخاطر المرتبطة بعقود المشتقات للعملاء عن طريق الدخول في مراكز ذات خصائص مخاطر معاكسة لدى أطراف مقابلة أخرى أو معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

أنواع عقود المشتقات

عقود تبادل عملات أجنبية آجلة

إن عقود تبادل العملات الأجنبية هي عقود إما شراء أو بيع بعض العملات بأسعار محددة في المستقبل وهي عقود تم اعدادها للتعامل فيها بالسوق الموازي.

المبادلات

إن المبادلات هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل التدفقات المالية خلال فترة محددة استناداً إلى المبالغ الاسمية المحددة، فيما يتعلق بالحركات في المؤشر المتضمن المحدد مثل معدل الفائدة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتعلق مبادلات أسعار الفائدة بالعقود التي يبرمها البنك مع مؤسسات مالية أخرى، حيث تدفع المجوعة أو تستلم نسبة فائدة متغيرة، على التوالي، مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت. يتم عادة مقاصة تدفقات الدفعات مقابل بعضها البعض، ويدفع أحد الطرفين الفرق للطرف الآخر. في مبادلات العملات، تدفع المجموعة مبلغاً محدداً بعملة معينة، وتستلم مبلغاً محدداً بعملة أخرى. غالباً ما يتم تسوية مبادلات العملات بالإجمالي.

الخيارات

إن الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تشتمل على الحق، ولكن ليس الإلزام، بشراء أو بيع قيمة محددة من أداة مالية بسعر محدد، سواء بتاريخ مستقبلي محدد أو خلال فترة زمنية محددة.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الخيارات من خلال أسواق المال والأسواق الموازية التي تخضع للرقابة. إن الخيارات التي قامت المجموعة بشرائها تعطي للمجموعة فرصة شراء (خيارات الطلب) أو بيع (خيارات العرض) للموجودات المتضمنة بقيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان على الخيارات التي يتم شراؤها، وفقط بمقدار قيمتها المدرجة بالدفاتر، التي هي قيمتها العادلة.

إن الخيارات التي تقدمها المجموعة تقدم للمشتري فرصة شراء الموجودات المتضمنة أو بيعها للمجموعة مقابل قيمة متفق عليها إما بتاريخ أو قبل انتهاء صلاحية الخيار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المسجلة كموجودات أو مطلوبات بالإضافة إلى القيمة الإسمية التي تم تحليلها حسب الفترة حتى الاستحقاق. إن القيمة الإسمية، المدرجة بالإجمالي، هي قيمة الأصل المرتبط بالمشتقات أو السعر المرجعي أو المؤشر الأساسي وتمثل الأساس لقياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية. إن القيمة الاسمية تمثل حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. يدار التعرض لمخاطر الائتمان كجزء من حدود الاقتراض الشاملة بالإضافة إلى التعرض المحتمل للمخاطر الناتج من حركات السوق.

2025	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة الأسمية		
			خلال سنة واحدة ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة: (عمليات التغطية غير المؤهلة):					
عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة	10,358	(17,508)	1,894,963	26,914	1,921,877
مبادلات أسعار الفائدة	4,056	(3,721)	31,034	83,859	114,893
خيارات	2,220	(1,764)	178,185	22,689	200,874
	16,634	(22,993)	2,104,182	133,462	2,237,644
المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية تغطية صافي الاستثمار في عمليات أجنبية:					
عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة	20	(10)	28,619	-	28,619
تغطية التدفقات النقدية					
مبادلات أسعار الفائدة	7,572	(5,195)	44,013	83,053	127,066
	7,592	(5,205)	72,632	83,053	155,685

2024	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة الأسمية		
			خلال سنة واحدة ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
المشتقات المحتفظ بها لغرض المتاجرة: (عمليات التغطية غير المؤهلة):					
عقود مبادلات / تحويل عملات أجنبية آجلة	9,863	(14,971)	1,042,523	9,248	1,051,771
مبادلات أسعار الفائدة	1,761	(1,444)	16,603	15,564	32,167
خيارات	390	(195)	50,591	-	50,591
	12,014	(16,610)	1,109,717	24,812	1,134,529
المشتقات المحتفظ بها لغرض التغطية:					
عمليات تغطية التدفقات النقدية:					
مبادلات أسعار الفائدة	9,422	(4,443)	32,803	99,828	132,631
	9,422	(4,443)	32,803	99,828	132,631

يتم استخدام أدوات التغطية لتغطية مخاطر أسعار الفائدة التي تتعلق بالبنود المغطاة. ويتضمن البند المغطى لمخاطر أسعار الفائدة بعض ودائع العملاء والقروض طويلة الأجل المدرجة بعملة أجنبية في شركات تابعة. كما في نهاية السنة، تم الإقرار بأن جميع عمليات التغطية فعالة.

21. قياسات القيمة العادلة

لا تختلف القيمة العادلة لكافة الأدوات المالية وغير المالية بصورة جوهرية عن القيمة المدرجة بالدفاتر لها. وبالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن تعادل القيمة المدرجة بالدفاتر القيمة العادلة تقريبًا. ينطبق هذا الافتراض أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها فترة استحقاق محددة.

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم وفقا لسياسة قياس القيمة العادلة في الايضاح رقم 2. إن الحركة في المستوى 3 تعتمد بصورة رئيسية على المشتريات والمبيعات والتغير في القيمة العادلة كما تعتمد على الاستثمار في أوراق مالية الذي تم حيازته مقابل استرداد الدين الذي تم شطبه مسبقاً والتغير في القيمة العادلة وإعادة التصنيف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا يوجد تحويلات جوهرية بين المستويات خلال السنة.

تتألف أوراق الدين المالية ضمن المستوى الثالث من سندات شركات غير مسعرة. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تتضمن الاسهم والاوراق المالية الأخرى ضمن هذه الفئة بشكل رئيسي استثمارات استراتيجية في أسهم وصناديق مدارة غير متداولة في سوق نشطة. ويتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام آليات التقييم المناسبة في كل حالة؛ ومن بينها نماذج التدفقات النقدية المخصومة والمعلومات الملحوظة في السوق للشركات المقارنة، ومعلومات تتعلق بعمليات حديثة، وصافي قيمة الموجودات.

تتضمن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في آليات التقييم بشكل رئيسي أسعار الخصم ومعدلات النمو النهائية والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعفات السوق مثل الأسعار إلى القيمة المدرجة بالدفاتر والأسعار إلى الارباح.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف قيمتها المدرجة بالدفاتر بصورة مادية عن قيمتها العادلة. وتقدر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام آليات التقييم مع الاستعانة بافتراضات معينة منها التدفقات النقدية المستقبلية وفروق العائد المناسبة في هذه الظروف.

إن التأثير على بيان المركز المالي المجمع أو على بيان حقوق الملكية المجمع سيكون غير جوهري في حال تعديل متغيرات المخاطر المستخدمة في مدخلات تقييم الأوراق المالية غير المدرجة بمقدار 5%.

فيما يلي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية والموجودات غير المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

	2025				2024			
	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات المالية:								
أوراق مالية	**69,437**	2,305	**115,378**	**187,120**	54,938	-	60,506	115,444
أوراق الدين المالية	**309,648**	**-**	**262**	**309,910**	413,021	-	-	413,021
صناديق مدارة	**-**	**-**	**68,256**	**68,256**	-	-	73,932	73,932
الادوات المالية المشتقة	-	**24,226**	-	**24,226**	-	21,436	-	21,436
المطلوبات المالية:								
الادوات المالية المشتقة	-	**(28,198)**	-	**(28,198)**	-	(21,053)	-	(21,053)
الموجودات غير المالية:								
العقارات الاستثمارية	-	**-**	40,864	**40,864**	-	-	-	-

إن الاستثمار في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والمدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6) وأدوات الدين الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة (باستثناء التسهيلات الائتمانية) تخضع لخسائر الائتمان المتوقعة. يتم تصنيف أغلب هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1 (2024: المرحلة 1). لا تخضع سندات بنك الكويت المركزي وأذونات خزانة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة.

فيما يلي ملخص الحركة في المستوى 3:

2024 ألف دينار كويتي	2025 ألف دينار كويتي	
141,198	**134,438**	الرصيد الافتتاحي كما في 1 يناير
(4,814)	**100,888**	صافي الإضافات (الاستبعادات)
(1,946)	**(10,566)**	التغير في القيمة العادلة
134,438	**224,760**	**الرصيد الختامي كما في 31 ديسمبر**

22. إدارة المخاطر

مقدمة

تتم مراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية استناداً إلى الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية العمل وبيئة السوق الذي تعمل فيه المجموعة بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي تستطيع المجموعة أن تقبلها، مع المزيد من التأكيد على قطاعات جغرافية وقطاعات صناعية محددة. بالإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيس القدرة العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر عبر كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

تخضع عمليات بعض الشركات التابعة أيضاً لمتطلبات رقابية في الدول التي تعمل فيها. إن هذه القوانين لا تتطلب الموافقة على الأنشطة ومراقبتها فقط، ولكن تشكل أيضاً بعض أحكام القيود (كفاية رأس المال) للحد من مخاطر التأخير والتعسر من جانب البنوك وشركات التأمين لتلبية المطلوبات غير المتوقعة التي يمكن أن تنشأ.

كجزء من إدارة المخاطر الشاملة، تستخدم المجموعة المشتقات المالية والأدوات الأخرى لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة ومعاملات العملات الأجنبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يتم تقييم التعرض للمخاطر قبل الدخول في معاملات التغطية، التي يتم التصريح بها على المستوى الوظيفي المناسب داخل المجموعة.

تصنف المجموعة المخاطر التي تواجهها في سياق أنشطتها اليومية الي فئات معينة من المخاطر، وعلى ذلك، يتم تكليف مسئولين مختلفين بمسئوليات محددة للقيام بتحديد وقياس ومراقبة هذه الأنواع المحددة من المخاطر ورفع تقرير عنها. إن هذه الأنواع من المخاطر هي كما يلي:

المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية:

i. مخاطر الائتمان التي تشمل مخاطر التخلف عن السداد من قبل العملاء والأطراف المقابلة.
ii. مخاطر السوق التي تتضمن مخاطر أسعار الفائدة والصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الأسهم.
iii. مخاطر السيولة.

المخاطر الأخرى

i. المخاطر التشغيلية التي تتضمن المخاطر الناتجة عن فشل العمليات.

أ - مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في قدرة الطرف المقابل على سداد كامل المبالغ عند استحقاقها. تضع المجموعة مستويات لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال وضع قيود لمعدلات المخاطر المقبولة فيما يتعلق بأحد المقترضين أو مجموعة من المقترضين وكذلك بالنسبة لقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل منتظم ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن حدود مخاطر الائتمان على مستوى المنتج أو قطاع الأعمال أو البلد يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة أو مع كل شركة تابعة.

إن التعرض لمخاطر ائتمانية تتعلق بمقترض واحد -بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى- مقيدة بالحدود الفرعية التي تغطي بنود بيان المركز المالي المجمع، والالتزامات والمطلوبات المحتملة وحدود مخاطر التسويات اليومية المتعلقة ببنود المتاجرة مثل عقود تحويل العملات الآجلة. ويتم مراقبة الانكشافات الفعلية للمخاطر مقابل الحدود المسموحة بها بشكل يومي. يوجد لدى المجموعة سياسة ائتمانية موثقة تتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي وتعرف الحد المقبول لدى المجموعة بافتراض المخاطر في مختلف قطاعات أعمالها.

تتم إدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال إجراء تحليل منتظم لقدرة المقترضين الحاليين والمحتملين على مقابلة التزامات سداد أصل وفوائد القروض وتعديل حدود الإقراض وفقا لما هو مناسب. كما تتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل جزئي بالحصول على الرهونات وضمانات من الشركات والأفراد.

تقتصر مخاطر الائتمان الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة على تلك التي لها قيمة عادلة موجبة المدرجة في بيان المركز المالي المجمع.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثرًا وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛ أو
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني مادي إلى المجموعة؛ أو
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين
- وفاة المقترض

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي لم يعد متعثرًا، وبالتالي يتم إعادة تصنيفه خارج المرحلة 3، عندما لا يستوفي أيًا من معايير التعثر. يتطلب النقل من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 / المرحلة 1 إرسال إخطار إلى الجهة التنظيمية مع التبرير المناسب.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتولى المجموعة باستمرار مراقبة كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة، ولكي يتم تحديد ما إذا كانت أداة ما أو محفظة من الأدوات تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً أو تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة، وتعتبر كافة الموجودات المالية التي ينقضي تاريخ استحقاقها لمدة أكثر من 30 يومًا مرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، إلا إذا تم دحض هذا الأمر.

سوف يتم كذلك تصنيف أي تسهيل ائتماني غير منتظم قد تم إعادة هيكلته ضمن المرحلة 2 ما لم يتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3. وترى المجموعة أن الأصل المالي "متعافي" (أي غير منتظم على نحو أقل) وبالتالي تعيد تصنيفه خارج المرحلة 2 عندما لم يعد يستوف معايير الإدراج ضمن المرحلة 2. وطبقاً للمتطلبات التنظيمية، وبالنسبة للتسهيلات (باستثناء تسهيلات خدمات الأفراد) المصنفة ضمن المرحلة 2، قد تتطلب هذه التسهيلات استكمال انقضاء مدة سنة واحدة كحد أدنى عقب الاسترداد من الوفاء بالمدفوعات المجدولة حتى يتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. ويتطلب التحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 إرسال إخطار إلى الجهة التنظيمية مع توضيح التبرير المناسب.

تعتبر المجموعة أن الأداة المالية ذات التصنيف الخارجي ضمن فئة" الجودة الائتمانية العالية " كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة تتضمن مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالإضافة إلى المعايير الكمية السابقة، تقوم المجموعة بتطبيق معايير نوعية لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية استنادا إلى مراقبة بعض إشارات الإنذار المبكر.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر عن السداد

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وآليات أخرى تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي يتم رفعها لإجراء تقدير احتمالية التعثر. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات للمخاطر على مستوى الجهة الملزمة والتسهيل. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهرًا وعلى مدى عمر الأداة، استنادًا إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادًا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر بالإضافة إلى الحد الائتماني المسحوب. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر اخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان إلخ. تتضمن قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة لقروض الأفراد افتراضات السداد بينما يتم تطبيق عوامل تحويل الائتمان على محفظة بطاقات الائتمان لتقدير المسحوبات المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر

إن الخسارة عند التعثر هي مقدار الخسارة المحتملة في حالة التأخر عن السداد. تقوم المجموعة بتقدير الخسارة عند التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المضمونة استنادا إلى التخفيضات من الجهات التنظيمية على قيمة الضمانات المؤهلة، بينما الخسارة عند التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة ذات الأولوية والثانوية تستند إلى الخسارة عند التعثر بموجب الأطر التنظيمية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها مختلف المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس حالات عدم التيقن المستمرة والتأثير الناتج من كوفيد 19- والمخاطر الناتجة الأخرى والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة عند ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتتضمن المتغيرات الاقتصادية الأساسية، ولكن ليس مقصوراً على، إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار الأسهم وأسعار النفط والإنفاق الحكومي. وتقدم تلك المتغيرات المؤشرات والتوقعات المعقولة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي الى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية التي تتضمن تأثير العوامل الاقتصادية الكبرى لتعديل احتمالية التعثر على مدار الوقت TTC PDs للوصول إلى احتمالية التعثر في وقت محدد PiT PDs. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية الكبرى بشكل منفصل للمناطق الجغرافية والقطاعات المصنفة ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قبل الأخذ في الاعتبار تأثير أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى، أي تخفيف مخاطر الائتمان.

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	738,120	972,431
أذونات وسندات خزانة لدى البنك المركزي وأخرى	510,818	315,393
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,251,274	835,045
قروض وسلف للعملاء	4,830,710	4,471,403
استثمارات في أوراق مالية - أوراق الدين المالية	570,330	630,895
موجودات أخرى *	271,051	241,416
المجموع	**8,172,303**	7,466,583
التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 19)	2,219,541	1,837,093
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الأخذ في الاعتبار أدوات تخفيف مخاطر الائتمان	10,391,844	9,303,676

* تتضمن الموجودات الأخرى أرصدة فوائد مدينة مستحقة وأرصدة مدينة متنوعة بالإضافة إلى أرصدة مدينة أخرى، بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة كما هو مبين في (إيضاح 7).

إن التعرض للمخاطر المبينة أعلاه يستند إلى صافي القيمة المدرجة بالدفاتر كما هي مدرجة في بيان المركز المالي المجمع، باستثناء الالتزامات والمطلوبات المحتملة.

الضمانات وأساليب تخفيف مخاطر الائتمان

يستند مبلغ ونوع وقيمة الضمانات إلى التعليمات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تتضمن الانواع الرئيسية للضمانات المقبولة للعقارات والاسهم القابلة للتداول. يتم إعادة تقييم الضمانات وحفظها بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال.

إن أساليب تخفيف مخاطر الائتمان الرئيسية المستخدمة من قبل المجموعة تستند إلى الضمانات المؤهلة. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاق المتضمن وتراقب القيمة السوقية للضمانات على فترات منتظمة طبقاً للتعليمات الرقابية.

للمزيد من التفاصيل حول استخدام المجموعة لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان وسياسة الضمانات، يرجي الرجوع إلى إفصاحات بازل 3 - ركن 3 ضمن قسم إدارة المخاطر في التقرير السنوي.

تركزات مخاطر الائتمان

إن أكبر 10 حالات تعرض لمخاطر الائتمان قائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف في 31 ديسمبر 2025 هي 23% (2024: 26%).

إن التركز في فئات القروض والسلف للعملاء التي تشكل جزءاً جوهريًا من الموجودات التي تخضع لمخاطر الائتمان مبين في إيضاح رقم 5.

يمكن تحليل الموجودات المالية والارتباطات والالتزامات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب المناطق الجغرافية التالية:

	2025			2024		
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	الالتزامات والمطلوبات المحتملة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	الالتزامات والمطلوبات المحتملة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الكويت	**4,599,127**	**1,535,729**	**6,134,856**	4,370,521	1,376,269	5,746,790
الجزائر	**920,558**	**245,733**	**1,166,291**	744,498	170,327	914,825
تونس	**54,337**	**356**	**54,693**	27,219	425	27,644
تركيا	**1,148,769**	**229,009**	**1,377,778**	927,609	202,865	1,130,474
باقي دول الشرق الأوسط	**891,753**	**134,945**	**1,026,698**	852,629	49,107	901,736
أوروبا	**223,588**	**30,754**	**254,342**	186,787	10,635	197,422
باقي دول العالم	**334,171**	**43,015**	**377,186**	357,320	27,465	384,785
	8,172,303	**2,219,541**	**10,391,844**	7,466,583	1,837,093	9,303,676

يمكن تحليل التوزيع طبقا لقطاع الأعمال للموجودات المالية والالتزامات والمطلوبات المحتملة للمجموعة قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية كالتالي:

2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال	
سيادي	**1,486,285**	1,442,550
بنوك	**1,354,031**	1,118,438
استثمار	**510,319**	410,288
تجاري واستهلاكي	**732,040**	658,008
عقاري	**854,076**	1,004,915
أفراد	**2,321,610**	2,014,883
صناعي	**832,514**	700,149
إنشاءات	**799,949**	745,607
خدمات أخرى	**1,501,020**	1,208,838
	10,391,844	9,303,676

جودة الائتمان وفقا لفئة الموجودات المالية

إن البنك لديه سياسة ائتمان شاملة تتضمن تقييم طلب الائتمان للعميل وتقييم الغرض من هذا الطلب ونشاط العميل والسوق والإدارة والبيانات المالية والتصنيفات وحسن السير والسلوك إلى جانب أمور أخرى والتي تعني تحديد الجدارة الائتمانية للطرف المقابل وبالتالي يتم تصنيف التعرض لمخاطر الائتمان كـ " ذات جدارة عالية" أو " ذات جدارة قياسية" استناداً إلى الجودة الائتمانية الموروثة للأطراف المقابلة. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" تمثل تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تعتبر ممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية. تم تصنيف الجودة الائتمانية لفئة الموجودات المالية لفترة المقارنة لكي تتوافق مع عرض تصنيف السنة الحالية.

يوضح الجدول أيضاً الانكشاف لمخاطر الائتمان من خلال الجودة الائتمانية للموجودات المالية حسب الفئة والدرجة والوضع:

2025					
	مصنفة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة* ألف دينار كويتي	موجودات مالية منخفضة القيمة* ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطالبات سيادية	**932,028**	**114,783**	-	-	**1,046,811**
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**990,455**	**517,918**	-	-	**1,508,373**
شركات	**1,344,543**	**2,403,619**	**250,737**	**82,061**	**4,080,960**
أفراد	**9,941**	**656,193**	**19,569**	**9,075**	**694,778**
انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان	**280,559**	**560,822**	-	-	**841,381**
	3,557,526	**4,253,335**	**270,306**	**91,136**	**8,172,303**

2024					
	مصنفة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة* ألف دينار كويتي	موجودات مالية منخفضة القيمة* ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مطالبات سيادية	940,871	100,229	-	-	1,041,100
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	740,820	331,889	-	9,060	1,081,769
شركات	1,045,250	2,657,258	133,301	61,701	3,897,510
أفراد	9,256	533,325	22,341	8,971	573,893
انكشافات أخرى لمخاطر الائتمان	339,481	532,830	-	-	872,311
	3,075,678	4,155,531	155,642	79,732	7,466,583

* إن القيمة العادلة للضمان في حدود التعرض القائم للمخاطر مقابل الموجودات المالية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة والموجودات المالية منخفضة القيمة أعلاه تبلغ 274,417 ألف دينار كويتي (2024: 164,914 ألف دينار كويتي) ومبلغ 80,975 ألف دينار كويتي (2024: 70,663 ألف دينار كويتي) على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ب- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار العملات الاجنبية وأسعار الأسهم سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة باستثمار محدد أو الجهة المصدر له أو عوامل تؤثر على كافة الموجودات المالية المتداولة بالسوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات، وتنويع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أثر تقلبات أسعار الفائدة السائدة في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية نتيجة لوجود عدم توافق أو فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج نطاق بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة التسعير لِلموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة (أذونات وسندات الخزينة وبنك المركزي وأخرى ومستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقروض وسلف للعملاء والمستحق إلى البنوك والمستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وشهادة الوديعة الصادرة وأموال مقترضة أخرى).

يلخص الجدول التالي التأثير على صافي إيرادات الفائدة كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة:

الزيادة في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"	2025 ألف دينار كويتي	2024 ألف دينار كويتي
50	**6,274**	5,400
100	**12,555**	10,801
النقص في أسعار الفائدة "نقاط أساسية"		
50	**(6,589)**	(5,426)
100	**(12,563)**	(10,826)

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لتأثير تقلبات الأسعار السائدة لأسعار صرف العملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يضع مجلس الإدارة حدودا لمستوى التعرض المتعلق بكل عملة على حدة وإجمالاً لكل من مراكز الليلة الواحدة أو خلال اليوم والتي يتم مراقبتها يوميا.

يقدم الجدول التالي تحليلاً للتأثير على الأرباح وعلى حقوق الملكية المقدر في حال التغير بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملات في مقابل الدينار الكويتي مقارنةً بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة المالية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة. توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في الأرباح أو حقوق الملكية بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

العملة	نسبة التغير في أسعار العملة %	2025 التأثير على الأرباح ألف دينار كويتي	2025 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي	2024 التأثير على الأرباح ألف دينار كويتي	2024 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
دينار جزائري	**+5**	**610**	**5,461**	470	5,182
ليرة تركية	**+5**	**(366)**	**5,376**	247	4,503
دولار أمريكي	**+5**	**(708)**	**10,780**	(620)	3,094
أخرى	**+5**	**2,520**	-	574	-

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركزات قطاعات الأعمال. إن معظم استثمارات المجموعة المدرجة تتمثل في أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية الاقليمية.

تجري المجموعة العديد من تحليلات درجة الحساسية على فترات زمنية منتظمة لتقييم التأثير المحتمل لأي تغيرات جوهرية في القيمة العادلة لأدوات الأسهم. استناداً إلى نتائج هذا التحليل، لا يوجد تأثير مادي على الأرباح أو الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة نتيجة التقلب بنسبة 5% في أسواق الأوراق المالية.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر أن تتكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الرهونات ذات الأسعار الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة. إن موجودات المجموعة التي تحمل فائدة ثابتة ليست ذات قيمة جوهرية نسبة الي الموجودات. كما أن ظروف السوق الأخرى التي تؤدي إلى تعجيل السداد ليست كبيرة في الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. ولذلك، تعتبر المجموعة أن تأثير تعجيل السداد على صافي إيرادات الفوائد ليس مادياً بعد احتساب تأثير غرامات المدفوعات مقدماً.

ج- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها عند استحقاقها. تتعرض المجموعة لطلبات يومية على مصادر النقد المتاحة له من ودائع يومية وحسابات جارية وودائع مستحقة وقروض مسحوبة وضمانات. للحد من هذه المخاطر، تدير المجموعة الموجودات مع مراعاة عامل السيولة ومراقبة السيولة على أساس يومي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات استناداً إلى الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصومة:

2025	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية					
المستحق للبنوك	**439,078**	**80,300**	**251,822**	**67,913**	**839,113**
المستحق للمؤسسات المالية الأخرى	**396,415**	**179,553**	**262,223**	**27,676**	**865,867**
ودائع من العملاء	**3,573,688**	**1,039,209**	**733,620**	**166,174**	**5,512,691**
شهادات ودائع صادرة	**5,505**	**18,242**	**38,832**	**-**	**62,579**
أموال مقترضة أخرى	**5,603**	**96,955**	**8,863**	**471,618**	**583,039**
مطلوبات أخرى	**193,174**	**26,259**	**29,429**	**42,080**	**290,942**
	4,613,463	**1,440,518**	**1,324,789**	**775,461**	**8,154,231**
التزامات ومطلوبات محتملة	**883,054**	**309,906**	**458,969**	**567,612**	**2,219,541**

2024	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهرا ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
المطلوبات المالية					
المستحق للبنوك	661,974	100,773	93,251	-	855,998
المستحق للمؤسسات المالية الأخرى	585,082	86,923	45,601	-	717,606
ودائع من العملاء	3,674,815	677,296	458,697	145,594	4,956,402
أموال مقترضة أخرى	4,450	4,450	8,998	429,447	447,345
مطلوبات أخرى	189,563	12,587	4,503	63,160	269,813
	5,115,884	882,029	611,050	638,201	7,247,164
التزامات ومطلوبات محتملة	678,893	269,009	418,256	470,935	1,837,093

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. يتم تحديد استحقاقات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى تقدير الإدارة لتصفية هذه الموجودات المالية. قد تختلف الاستحقاقات الفعلية عن الاستحقاقات الموضحة أدناه حيث إن الجهات المقترضة قد يكون لها الحق في سداد الالتزامات مع أو بدون غرامات مدفوعة مقدمًا.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2025	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	811,938	-	-	-	811,938
أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى	49,108	129,115	29,983	302,612	510,818
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	569,309	297,481	201,180	183,304	1,251,274
قروض وسلف للعملاء	1,738,290	676,597	971,949	1,443,874	4,830,710
عقارات استثمارية	-	-	-	40,864	40,864
استثمارات في أوراق مالية	47,289	44,026	94,309	659,427	845,051
موجودات أخرى	99,685	8,802	17,627	429,818	555,932
ممتلكات ومعدات	-	-	-	220,560	220,560
موجودات غير ملموسة	-	-	-	31,668	31,668
إجمالي الموجودات	3,315,619	1,156,021	1,315,048	3,312,127	9,098,815
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	437,774	80,177	249,053	67,912	834,916
مستحق لمؤسسات مالية أخرى	394,098	172,165	254,280	26,250	846,793
ودائع من العملاء	3,561,785	1,022,178	711,767	160,825	5,456,555
شهادات ودائع صادرة	5,497	17,907	37,721	-	61,125
أموال مقترضة أخرى	-	90,672	-	466,511	557,183
مطلوبات أخرى	193,174	26,259	29,429	42,080	290,942
حقوق الملكية	-	-	-	1,051,301	1,051,301
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	4,592,328	1,409,358	1,282,250	1,814,879	9,098,815

2024	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من 12 شهراً ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	1,053,071	-	-	-	1,053,071
أذونات وسندات خزانة لدى بنك الكويت المركزي وأخرى	126,644	44,481	33,465	110,803	315,393
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	514,158	158,122	102,184	60,581	835,045
قروض وسلف للعملاء	1,777,583	664,570	595,721	1,433,529	4,471,403
استثمارات في أوراق مالية	13,042	57,874	74,460	679,863	825,239
موجودات أخرى	107,224	6,331	5,370	324,569	443,494
ممتلكات ومعدات	-	-	-	198,706	198,706
موجودات غير ملموسة	-	-	-	16,135	16,135
إجمالي الموجودات	3,591,722	931,378	811,200	2,824,186	8,158,486
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	660,291	99,868	92,854	-	853,013
مستحق لمؤسسات مالية أخرى	582,975	85,041	44,323	-	712,339
ودائع من العملاء	3,656,461	663,710	443,542	140,209	4,903,922
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	399,541	399,541
مطلوبات أخرى	189,563	12,587	4,503	63,160	269,813
حقوق الملكية	-	-	-	1,019,858	1,019,858
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	5,089,290	861,206	585,222	1,622,768	8,158,486

د- المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر الناتجة من فشل العمليات أو الأفراد أو أنظمة المعلومات المساندة. لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. ويتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم اتباعها لتحديد وتقييم وإشراف ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من أسلوب الإدارة الشامل للمخاطر العالمية.

23. إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات رأس المال الرقابي وأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمالية جيدة بهدف دعم أعماله وتعظيم القيمة للمساهمين.

تراقب إدارة المجموعة كفاية رأس المال، والرفع المالي، واستخدام مختلف مستويات رأس المال النظامي بانتظام وتنظمها تعليمات لجنة بازل الخاصة بالإشراف على الأعمال المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

يشتمل "قسم الإفصاحات النوعية والكمية بازل 3" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بكفاية راس المال وفقا للوائح الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما جاء في التعميم الصادر عن البنك رقم 2/ر ب، ر ب /أ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) واللوائح المتعلقة بمعدلات الرفع المالي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/بي اس/342/2014 الصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2014 ضمن إطار عمل لجنة بازل.

فيما يلي الموجودات المرجحة بالمخاطر (بعد الاستبعاد التدريجي الكامل للضمانات العقارية) ورأس المال التنظيمي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة:

2025 الف دينار كويتي	2024 الف دينار كويتي	
7,806,078	7,017,117	الموجودات المرجحة بالمخاطر
1,092,851	982,396	اجمالي رأس المال المطلوب
874,512	885,040	حقوق المساهمين (CET 1)
162,645	161,432	رأس المال الإضافي (AT 1)
271,853	261,671	رأس مال الشريحة الثانية
1,309,010	1,308,143	اجمالي رأس المال المؤهل
%11.2	%12.6	معدل كفاية رأس المال - حقوق المساهمين
%13.3	%14.9	معدل كفاية رأس المال -الشريحة الأولى
%16.8	%18.6	اجمالي معدل كفاية رأس المال

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقا للتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/342/2014 بتاريخ 21 اكتوبر 2014. على النحو التالي:

2025 الف دينار كويتي	2024 الف دينار كويتي	
1,037,157	1,046,472	رأس مال الشريحة 1
9,774,699	8,797,120	اجمالي التعرض
%10.6	%11.9	معدل الرفع المالي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

24. دمج الأعمال

في 17 ديسمبر 2024، حصلت المجموعة على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للاستحواذ على نسبة 100% من حقوق التصويت في أسهم بنك الخليج المتحد ش.م.ب (مقفل)، وهو مصرف تجاري تقليدي مرخص ومقره مملكة البحرين، بسعر شراء قدره 190 مليون دولار أمريكي (يعادل 58.596 مليون دينار كويتي، إيضاح 10). ويتوافق هذا الاستحواذ مع استراتيجية البنك لإعادة توزيع الأصول وبناء مصادر إيرادات جديدة.

تم المحاسبة عن عملية الاستحواذ باستخدام طريقة الاستحواذ. وقد وقّع البنك اتفاقية شراء الأسهم في 14 يناير 2025، بينما تم نقل ملكية الأسهم قانونيًا في 25 فبراير 2025، مما أدى إلى نقل السيطرة، وهو تاريخ الاستحواذ.

خلال السنة، أكملت المجموعة عملية تخصيص سعر الشراء، واعترفت بموجودات غير ملموسة بقيمة 9,334 ألف دينار كويتي، تمثل "رخصة العلامة التجارية وعلاقات العملاء ورخصة الوساطة المالية"، مع الأثر المقابل في الشهرة الناتجة عن الاستحواذ.

وبناءً على ذلك، فإن الشهرة المُعترف بها في هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة تستند إلى تخصيص سعر الشراء، والتي تمثل الفرق بين ثمن الشراء والقيمة العادلة لصافي الموجودات المحددة.

بلغت القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك الخليج المتحد المحددة كما في تاريخ الاستحواذ:

	ألف دينار كويتي
الموجودات	
النقد والنقد المعادل	28,544
أذون وسندات الخزانة	1,367
مستحقات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,540
قروض وسلف للعملاء	1,871
استثمارات في أوراق مالية	94,776
عقارات استثمارية	41,023
موجودات أخرى	33,155
موجودات غير ملموسة	11,632
ممتلكات ومعدات	5,671
	228,579
المطلوبات	
مستحقات إلى مؤسسات مالية أخرى	(17,688)
ودائع من العملاء	(12,106)
أموال مقترضة أخرى	(60,063)
مطلوبات أخرى	(41,513)
	(131,370)
إجمالي صافي الموجودات المحددة بالقيمة العادلة	97,209
حصص غير مسيطرة تم قياسها بالقيمة العادلة	(44,641)
الشهرة الناتجة عن الاستحواذ	6,028
مقابل الشراء	**58,596**
تحليل التدفقات النقدية من الاستحواذ:	
المقابل المدفوع نقدًا	(58,596)
النقد والنقد المعادل في الشركة التابعة المستحوذ عليها	28,544
صافي التدفق النقدي المستخدم عند الاستحواذ	**(30,052)**

في حال تم الاستحواذ في بداية السنة، لزاد الدخل التشغيلي للمجموعة للفترة بمبلغ 4,853 ألف دينار كويتي ليصبح إجمالي 272,651 ألف دينار كويتي ولتم زيادة الربح الخاص بمساهمي البنك بمبلغ 856 ألف دينار كويتي ليصبح إجمالي 47,390 ألف دينار كويتي.

بنك برقان
شارع عبدالله الأحمد، شرق – قطعة 1
قسيمة 22
ص.ب. 5389
الصفاة 12170
الكويت
ir@burgan.com